



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدوا سر الجنائية

السنة الثامنة والثلاثون

الجزء الأول

من يناير إلى مايو ١٩٨٧

المكتب الفني
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

مطبعة نوادر

١٩٩٢

الاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(أ)

في التقابلات

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمود البارودي نائب رئيس المحكمة ،
ومحمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة ، ومحمود رضوان ، ورضوان
عبد العليم .

(١) نقابات

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ القضائية ((نقابات))

- (١) نقابات • محاماه • اختصاص • محكمة النقض • اختصاصها •
- طعن • إجراءاته • « الطعن في قرار لجنة قبول المحامين أمام النقض » •
- إجراءات • نقض • أسباب الطعن • مالا يقبل منها • « ما يجوز الطعن فيه
من الأحكام » •

صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض في ظل القانون رقم
١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع إجراءات الطعن فيه للقواعد الإجرائية المقررة
فيه . أساس ذلك ؟

خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة قبول
المحامين أمام النقض ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن
رقابة القضاء . علة ذلك ؟

اتخاذ الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في قرارات لجنة
القيود بجدول المحامين المقبولين أمامها . أساس ذلك ؟

- (٢) محاماة • نقض • « الطعن بالنقض • ميعاده » • اعلان •

إيجاب القانون الاعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد . عدم قيام أية
طريقة أخرى مقامه .

- (٣) قانون • تفسيره • « تطبيقه » • « الغاؤه » • حكم • « تسببه » • تسبب
غير معيب •

صيغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن
إرادة الشارع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل .

(٤) نقابات • محاماة • قانون « تفسيره » •

قبول طلب القيد بجدول المحامين أمام النقض • شرطه ؟

المادة ١/٣٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

(٥) نقض « المصلحة في الطعن » • قانون « تطبيقه » • محاماة • دفاع
« الإخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

انتفاء مصلحة الطاعنة فيما افادته بشأن انطباق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن حالتها بدلا من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ • متى ثبت ان المادة ٨٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين امام النقض ان يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة لمدة سبع سنوات على الأقل امام محاكم الاستئناف وهو مالم يتوافر لها •

١ - لما كان القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣. فقررت الطاعنة بالطعن فيه بطريق النقض • واذ صدر القرار بعد العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فان اجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الاجرائية في هذا القانون أعمالا للأصل العام المقرر بالمادة الاولى من قانون المرافعات ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض الا ان ذلك ليس من شأنه ان تكون تلك القرارات بمعناى عن رقابة القضاء لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضى وافتئات على حق المواطن من اللجوء الى قاضيه الطبيعي اللذين كلفهما الدستور في المادة ٦٨ منه فضلا عن ان مبدأ الطعن قد تقرر في ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التي تصدر برفض طلبات القيد بالجدول الاخرى وليس ثمة وجه للمغايرة في هذا الخصوص بينها وبين القرارات التي تصدر برفض القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض • لما كان ذلك ،

وكان من سلطة المشرع استنادا من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور ان يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية الى مختص مجلس الدولة أصلا بالفصل فيها طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور الى هيئات قضائية أخرى وفقا لمقتضيات الصالح العام وكان المشرع اعمالا لهذه السلطة قد فجع حين سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على نزع ولاية الفصل في الطعون في القرارات الصادرة يرفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين - بلا استثناء - من القضاء الادارى وأسندها الى جهة القضاء العادى نظرا لافصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماة التى تمارس بصفة أساسية أمام تلك الجهة وكان المشرع بما نص عليه فى المواد ١٩ ، ٣٣ ، ٣٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد جعل من اختصاص محكمة استئناف القاهرة الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة يرفض طلبات القيد فى الجداول العام للمحامين وجدولى المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبما نص عليه فى المادة ٤٤ من ذات القانون من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون فى القرارات التى تصدر بنقل الاسم الى جدول غير المشتغلين - قيد أفصح عن التزامه فى التشريع الجديد للمحاماة بذات منهجه فى التشريع السابق من نزع الاختصاص بالفصل فى الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بجداول المحامين من ولاية القضاء الادارى والابقاء على ما كان معمولاً به فى ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من اسناد تلك انولاية بلا استثناء الى جهة القضاء العادى ، يؤكد ذلك النظر أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون والمناقشات التى دارت حوله فى المجلس قد خلت جميعها من اليقظة

إشارة إلى العدول عن هذا المنهج أو تعديله - وبديهي أن المشرع ما كان لينحو إلى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادي إلى القضاء الإداري دون أن يكون لذلك صداه في المذكرة الإيضاحية للقانون أو في أعماله التحضيرية ، كما أن التزام المشرع بمنهجه في التشريع السابق قد أكد بالإبقاء في المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوصاً عليه في المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أي من أعضاء مجلس النقابة بل أنه استحدث في المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصاً يقضي بإسناد ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة إلى محكمة استئناف القاهرة مما يكشف عن الاتجاه في القانون الجديد للمحكمة إلى التوسع في إسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون إلى القضاء العادي وليس إلى الحد منه ، ومن ثم فإنه إذا كان خلو قانون المحاماة الجديد من نص ينظم الطعن في القرارات الصادرة برفض طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض إلا يعني أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فإنه لا يعني كذلك أن تصبح ولاية الفصل في الطعن فيها للقضاء الإداري ، وإلا كان ذلك مؤدياً إلى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد ذلك أن جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن سائر الجداول الأخرى من حيث توافق العلة التي رأى المشرع من أجلها أن يختص القضاء العادي بالفصل في الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها في شأن هذا الاختصاص . بل أن تشكيل اللجنة المتوط بها الفصل في طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة

النقض برئاسة رئيسها أو أحد نوابه طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون المشار اليه من شأنه أن يضمن عليها طابعا قضائيا لا يتوافق في اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد في الجداول الأخرى إذ هي ذات تشكيل إداري بحت ومع ذلك فقد أسند المشرع ولاية الفصل في الطعون في قراراتها إلى جهة القضاء الإداري . لما كان ما تقدم ، فإنه ابتاعا لمشية المشرع التي أفصح عنها على نحو ما سلف بيانه يكون الاختصاص بنظر الطعون في قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض مازال معقودا لهذه المحكمة .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعنة أعلنت بالقبول المطعون فيه إلى أن قررت بالطعن فيه بطريق النقض فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٣ - الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة إلا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه .

٤ - لما كان قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من الأول من أبريل سنة ١٩٨٣ - والذي قدمت الطاعنة طلبها وصدر القرار المطعون فيه في ظله - قد نص في المادة ١/٣٩ منه على أنه : - « يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين

أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية : -

(١) المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل . . .

فإن البين من هذا النص واضح عبارته وصرح دلالة اتجاهه إرادة الشارع إلى قصر القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض على المشتغلين اشتغالا فعليا بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف لمدة عشر سنوات على الأقل ، ومما يؤكد ذلك أن المشرع اغفل - في الفصل السادس من القانون المذكور والخاص بالقبول للمراقبة أمام محكمة النقض - إيراد نص مماثل لما نصبت عليه المبادتان ٣٢ ، ٣٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المذكور واللذان تمجيزان احتساب المدد التي يقضيها المحامي في أعمال قظيرة في مدة التمرين أو الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية عند القيد أمام المحاكم الابتدائية أو أمام محاكم الاستئناف .

٥ - لا مصلحة للطاعة من وراء ماثيره في شأن الطبايق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن حالتها بدلا من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣. إذ أن المادة ٨٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلا لمدة سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الاستئناف وهو ما لم يتوافر لها .

الوقائع

بتاريخ قررت لجنة قبول المحامين رفض طلب الطاعة بقيد اسمها بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

قطعت الاستاذ المحامي نيابة عن الطاعة في هذا القرار بطريق النقض الخ .

حيث ان القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣. فقررت الطاعة بالطعن فيه بطريق النقض واذ صدر القرار بعد العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فان اجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الاجرائية في هذا القانون اعمالا للاصل العام المقرر بالمادة الاولى من قانون المرافعات ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض الا ان ذلك ليس من شأنه ان تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء لما ينطوي عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضي وافتئات على حق المواطن من اللجوء الى قاضيه الطبيعي الذين كفلهما الدستور في المادة ٦٨ منه فضلا عن ان مبدأ الطعن قد تقبصر في ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التي تصدر برفض طلبات القيد بالجداول الاخرى وليس ثمة وجه للمغايرة في هذا الخصوص بينها وبين القرارات التي تصدر برفض القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان من سلطة المشرع استمدادا من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية التي يختص مجلس الدولة أصلا بالفصل فيها طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور الى هيئات قضائية أخرى وفقا لمقتضيات الصالح العام وكان المشرع اعمالا لهذه السلطة قد نهج حين سن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ على نزع ولاية الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين - بلا استثناء - من القضاء الاداري وأسندها الى جهة القضاء العادي نظرا لاتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماة التي تمارس بصفة أساسية أمام تلك الجهة وكان المشرع بما

نص عليه في المواد ١٩ ، ٣٣ ، ٣٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد جعل من اختصاص محكمة استئناف القاهرة الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد في الجداول العام للمحامين وجدولى المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبما نص عليه في المادة ٤٤ من ذات القانون من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون في القرارات التي تصدر بنقل الاسم الى جدول غير المشتغلين - قد افصح عن التزامه في التشريع الجديد للمحاماة بذات منهجه في التشريع السابق من نزع الاختصاص بالفصل في الطعون في قرارات رفض طلبات القيد بجداول المحامين من ولاية القضاء الإداري والابقاء على ما كان معمولاً به في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من اسناد تلك الولاية بلا استثناء الى جهة القضاء العادي . يؤكد ذلك النظر أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون والمناقشات التي دارت حوله في المجلس قد خنت جميعها من أية اشارة الى العدول عن هذا المنهج أو تعديله - وبديهي أن المشرع ما كان لينحو الى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادي الى القضاء الإداري دون أن يكون لذلك صدى في المذكرة الايضاحية للقانون أو في أعماله التحضيرية ، كما أن التزام المشرع بمنهجه في التشريع السابق قد تأكد بالابقاء في المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوباً عليه في المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أي من أعضاء مجلس النقابة بل أنه أستحدث في المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصاً يقضى باسناد ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن

قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة الى محكمة استئناف القاهرة مما يكشف عن الاتجاه في القانون الجديد للمحاماة الى التوسع في اسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون الى القضاء العادى وليس الى الحد منه ، ومن ثم فانه اذا كان خلو قانون المحاماة الجديد من نص ينظم الطعن فى القرارات الصادرة برفض طلب القيد فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لا يعنى أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فانه لا يعنى كذلك أن تصبح ولاية الفصل فى الطعن فيها للقضاء الادارى ، والا كان ذلك مؤديا الى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد ذلك أن جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن سائر الجداول الأخرى من حيث توافر العلة التى رأى المشرع من أجلها أن يختص القضاء العادى بالفصل فى الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها فى شأن هذا الاختصاص . بل أن تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل فى طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض برئاسة رئيسها أو أحد نوابه طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون المشار اليه من شأنه أن يضى عليها طابعا قضائيا لا يتوافر فى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد فى الجداول الأخرى اذ هى ذات تشكيل ادارى يحت ومع ذلك فقد أسند المشرع ولاية الفصل فى الطعون فى قراراتها الى جهة القضاء العادى . لما كان ما تقدم ، فانه اتباعا لمشيئة المشرع التى أفصح عنها على نحو ما سلف بيانه يكون الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض مازال معقودا لهذه المحكمة .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ برفض قيد الطاعنة بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض

فقرر وكيلها بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ الثالث من مايو سنة ١٩٨٦ وأودعت أسباب الطعن في يوم التقرير به موقعا عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض وجبء في التقرير بالطعن وفي مذكرة أسبابه أن الطاعنة لم تعلن بالقرار المطعون فيه . ولما كيان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه وكسالت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعنة أعلنت بالقرار المطعون فيه الى أن قررت بالطعن فيه بطريق النقض فان الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان الطاعنة تنعى على القرار المطعون فيه الخطأ في القانون اذ رفض طلب قيدها بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض طبقا لنصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة في حين أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ هو الواجب التطبيق اذ قدمت طلبها في ظله بعد أن أمضت عشرين سنة في أعمال ظيرة الاعمال المحاماة فيكون الطلب مستوفيا شروط قبوله .

وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعنة قيدت بالجدول العام بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ثم نقلت الى جدول المحامين غير المشتغلين اعتبارا من ١٩ من أبريل سنة ١٩٦١ ، وبتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١ أعيدت الى جدول المشتغلين مع القبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف واعتبار المدة من ١٩ من أبريل سنة ١٩٦١ وحتى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١ عمل ظير وبتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٨٣ تقدمت بطلب للقيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ويجلسه ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ أصدرت اللجنة المختصة

قرارها برفض الطلب فطعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض .
وحيث أنه بالنسبة لما تثيره الطاعنة بشأن استيفائها المدة المطلوبة
للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض استنادا الى أن
لجنة قيد المحامين أمام محاكم الاستئناف أعتبرت مدة عملها من ١٩
من أبريل سنة ١٩٦١ وحتى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١ عملا ظهيرا لأعمال
المحاماة مما يوجب احتسابها في مدة القيد ، فهو مردود بأنه لما كان
الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانه يجب أن
تعبّر تعبيرا صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق
التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص
متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه . لما كان
ذلك ، وكان قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣
والمعمول به من الاول من أبريل سنة ١٩٨٣ - والذي قدمت الطاعنة
طلبها وصادر القرار المطعون فيه في ظله - قد نص في المادة ٣٩/١ منه
على انه : « يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة
النقض أن يكون طالب القيد من النقابات الآتية : (١) المحامون
المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم
بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل ... » فبان
البين من هذا النص واضح عبارته وصريح دلالاته اتجاه ارادة الشارع
الى قصر القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض على
المشتغلين اشتغالا فعليا بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف لمدة عشر
سنوات على الأقل ، وبما يؤكد ذلك أن المشرع أغفل - في الفصل
السادس من القانون المذكور والخاص بالقبول للمرافعة أمام محكمة
النقض - إيراد نص مماثل لما نصت عليه المادتان ٣٢ ، ٣٥ من
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المذكور واللذان تجيزان احتساب المدد

التي يقضيها المحامي على أعمال نظيرة في مدة التمرين أو الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية عند القيد أمام المحاكم الابتدائية أو أمام محاكم الاستئناف . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة قد قيدت بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وبتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٨٣ تقدمت بطلب قيدها بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض بالرغم من أن مدة اشتغالها عملاً بالمراقبة أمام محاكم الاستئناف أقل من سنتين من تاريخ قيدها في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وحتى تقديم طلب قيدها بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض في ٩ من أبريل سنة ١٩٨٣ فإن طلبها هذا لم يتوافر له شروط القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لامصلحة للطاعة من وراء ما تثيره في شأن انطباق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن حالتها بدلاً من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إذ أن المادة ٨٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلاً لمدة سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الاستئناف وهو ما لم يتوافر لها . لما كتبنا ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه اذ انتهى الى رفض طلب قيد الطاعة بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ويتعين لذلك القضاء في موضوع هذا الطعن برفضه .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ، ومسعود
السعداوي ، وطلعت الاكياي ، ومحمود عبد الباري .

(٢) نقابات

الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ القضائية ((نقابات))

(١) نقابات . محاماة . اختصاص . محكمة النقض ((اختصاصها)) .
طعن « اجراءاته » . اجراءات .

صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض في ظل القانون ١٧
لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة فيه .
اساس ذلك ؟

انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في قرارات لجنة
القيّد بجدول المحامين المقبولين امامها . اساس ذلك ؟

(٢) نقابات . محاماة . قانون « تفسيره » .

قبول طلب القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض . شرطه ؟
قصر القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض وما يعادلها على الفئات
المبينة بالمادة ٣٩ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ دون غيرها من الأعمال
النظرية . علة ذلك ؟

١ - لما كان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة
١٩٨٦ بعد العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ،
فإن اجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الاجرائية في هذا القانون
اعمالاً للأصل الصام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات . ولئن
كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن في
قرارات لجنة القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض إلا أن قضاء هذه

المحكمة قد استقر على أن الاختصاص بنظر الطعون في هذه القرارات مازال معقودا لمحكمة النقض . واذ كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون فيتعين قبوله شكلا .

- ٢ - لما كانت المادة ٣٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - الذي قدم الطلب في ظله - تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية :
- ١ - المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل وكانت لهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة .
 - ٢ - الشاغلون لوظيفة أستاذ في مادة القانون بالجامعات المصرية .
 - ٣ - المستشارون السابقون بالمحاكم وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية . وقد خلا حكم هذه المادة من النص على اعتبار الوظائف الفنية والأعمال القانونية التي عدتها المادة ٤٦ من ذات القانون وقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ نظيرة لتلك الفئات التي حددتها المادة ٣٩ سالفة الذكر ، بما يفصح عن اتجاه الشارع الى قصر القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض وما يعادلها - وهما المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا على نحو ما أفصحت عنه المادة ٣٨ من القانون المذكور - على الفئات المبينة بالمادة ٣٩ سالفة الذكر دون غيرها من الأعمال النظرية . ولو أراد الشارع التسوية بين هذه الفئات التي حددها حصرا وبين الأعمال النظرية لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما نص عليه في المادة ٣٢ من جواز قيد المحامي مباشرة أمام المحاكم الابتدائية اذا كان قد أمضى فترة التمرين المنصوص عليها في المادة ٢٤ في أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة

وفق أحكام المادة ٤٦ ، وما نص عليه في المادة ٣٥ من ذات القانون من جواز القيد مباشرة أمام محاكم الاستئناف لمن لم يسبق قيده أمام المحاكم الابتدائية اذا كان قد اشتغل بالاعمال النظرية سالفة الذكر لمدة سبع سنوات على الأقل وبالشروط التي نصت عليها هذه المادة، وما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من جواز إعادة القيد بالجدول العام لمن نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين اذا كان من غير المحامين السابق قيدهم بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض وكان قد مارس أعمالاً نظرية الاعمال المحاماة خلال المدة التي نقل فيها اسمه الى جدول غير المشتغلين وبالشروط التي نصت عليها هذه المادة .

الوقائع

بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ قدم الطاعن طلباً لقيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ، وبتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ قررت لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض رفض طلبه . فظعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ بعد العمل بقانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، فإن إجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الاجرائية في هذا القانون أعيناً للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات ، ولئن كان

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعون في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض إلا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الاختصاص بنظر الطعون في هذه القرارات مازال معقودا لمحكمة النقض . واد كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون فيتعين قبوله شكلا .

وحيث أن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه أنه اذ قضى برفض قيدة بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الشروط المطلوبة قانونا لقيد بجدول المذكور قد توافرت ، لأنه منذ أول يناير سنة ١٩٦٨ كان يعمل محاميا بالشئون القانونية بوزارة التكوين والتجارة الداخلية ومديرا لإدارة الفتوى والتشريع ومديرا عاما لها ، حتى تم ترشيحه مديرا عاما لهيئة المطاحن والصوامع والمخابز ، وهي أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة في تطبيق أحكام القيد بجدول المحامين وفقا لحكم المادة ٤٦ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، مما يعيب القرار المطعون فيه ويستوجب الغاء والحكم بقيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن قيد بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ بجدول المحامين أمام محكمة الاستئناف ، وبتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ تقدم بطلب للقيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا استنادا الى أنه في المدة من أول يناير سنة ١٩٦٨ حتى تاريخ تقديم طلبه كان يعمل بالشئون القانونية وإدارة الفتوى والتشريع بوزارة التكوين والتجارة الداخلية ، وهي أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة في تطبيق أحكام القيد بجدول المحامين . وبتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ صدر القرار المطعون فيه قاضيا برفض

طلبه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - الذى قدم الطلب فى ظله - تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية : ١ - المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل وكانت لهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة . ٢ - الشاغلون لوظيفة أستاذ فى مادة القانون بالجامعات المصرية . ٣ - المستشارون السابقون بالمحاكم وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية . وقد خلا حكم هذه المادة من النص على اعتبار الوظائف الفنية والأعمال القانونية التى عيّنتها المادة ٤٦ من ذات القانون وقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ نظيرة لتلك الفئات التى حددتها المادة ٣٩ سالفة الذكر ، بما يفصح عن اتجاه الشارع الى قصر القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض وما يعادلها - وهما المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا - على ما أفصحت عنه المادة ٣٨ من القانون المذكور - على الفئات المبينة بالمادة ٣٩ سالفة الذكر دون غيرها من الأعمال النظرية . ولو أراد الشارع التسوية بين هذه الفئات التى حددها حصرا وبين الأعمال النظرية لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما نص عليه فى المادة ٣٣ من جواز قيد المحامى مباشرة أمام المحاكم الابتدائية اذا كان قد أمضى فترة التمرين المنصوص عليها فى المادة ٢٤ فى أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماه وفق أحكام المادة ٤٦ ، وما نص عليه فى المادة ٣٥ من ذات القانون من جواز القيد مباشرة أمام محاكم الاستئناف لمن لم يسبق قيده أمام المحاكم الابتدائية اذا كان قد اشتغل بالأعمال النظرية سالفة الذكر لمدة سبع سنوات على الأقل وبالشروط التى نصت عليها هذه

المادة ، وما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من جواز إعادة القيد بالجدول العام لمن نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين اذا كان من غير المحامين السابق قيدهم بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض وكان قد مارس أعمالاً نظيرة لأعمال المحاماة خلال المدة التي نقل فيها اسمه الى جدول غير المشتغلين وبالشروط التي نصت عليها هذه المادة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أنه لم يكن قد مضى على اشتغال الطاعن بالمحاماة فعلا أمام محاكم الاستئناف مدة عشر سنوات من تاريخ قيده بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف حتى تاريخ تقديم طلبه ، وأنه لا يدخل ضمن القسائم التي نصت عليها المادة ٣٩ حصرا . فان شروط أعمال حكم هذه المادة لا تكون متوافرة في الطاعن . لما كان ما تقدم فان القرار المطعون فيه اذ رفض قيد الطاعن بجدول المحامين أمام محكمة النقض يكون قد أصاب صحيح القانون ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيّنا رفضه موضوعا .

(ب)

في المواد الجنائية

جلسة ١ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة ،
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صائح نائب رئيس المحكمة ،
عوض جادو نائب رئيس المحكمة ، عبد الوهاب الخياط ، وصلاح عطية .

(١)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٥٦ انقضائية

(١) قتل خطأ . اصابة خطأ . مسئولية جنائية .

تعدد المشاركين باخطائهم في وقوع النتيجة الضارة . لا يرتب اعماء
ايهم من المسئولية عنها . مستوى في ذلك الخطأ المباشر وغير المباشر .

(٢) قتل خطأ . اصابة خطأ . اثبات ((بوجه عام)) . محكمة الموضوع ((سلطتها
في تقدير الدليل)) . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية . موضوعي .

(٣) اثبات « خبرة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . محكمة
الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

عدم التزام المحكمة بنذب خير . مادامت قد رأت في الادلة المقدمة
في الدعوى ما يكفي للفصل فيها .

(٤) اثبات « خبره » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم
« تسببه » . تسبب غير معيب » .

تقدير آراء الخبراء . والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم . موضوعي .

١ - من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب
مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه مستوى في
ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا
أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٣ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنذب خير اذا هي رأت من

الادلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون ما حاجة الى تدبىه .

٤ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من مظان مرجعة الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير شأنه فى هذا شأن سائر الادلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن اليه منها والاتفات عما عبدها ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما :

أولاً : تسبباً خطأ فى قتل كل من وآخرين وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم احترازهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بأن تراخى الاول فى تنفيذ قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط واخل المتهم الثانى اخلاقاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول مهته مما نتج عنه انهيار منزل المتهم الاول ومنزل واصابة المجنى عليهم سالفى الذكر بالاصابات الثابتة بالتقارير الطبية والتى أودت بحياتهم .

ثانياً : تسبباً خطأ فى اصابة كل من وآخرين وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم احترازهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بأن تراخى المتهم الاول فى تنفيذ قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط وبأن أخل المتهم الثانى اخلاقاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول مهته مما نتج عنه انهيار منزل المتهم الاول ومنزل واصابة المجنى عليهم سالفى الذكر بالاصابات الثابتة بالتقارير الطبية على النحو الثابت بالاوراق وطلبت

عقابتهما بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح بنسدر
بنى سويف قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة
مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ لكل •

استأف المحكوم عليهما • ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
برفضه وتأيد الحكم المستأف •

فطم الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه الاول • كما طعن
الأستاذ المحامى نيابة عن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم
عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

اولا : الطعن المقدم من الطاعن الاول :

من حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دافعه
بجريمى القتل والاصابة الخطأ قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه اخلال
بحق الدفاع ذلك بأنه دان الطاعن وغم انتقاء ركن الخطأ فى جانه
اذ الثابت من التقرير الهندسى أن السبب المباشر لانهيار المنزل المملوك
له هو عدم مراعاة المتهم الآخر الحيطه أثناء الحفر تنفيذا لقرار لجنة
المنشآت الآيلة للسقوط بترميم المنزل هذا ولم تستجب المحكمة الى
طلب الطاعن فرب خير لبيان سبب الانهيار مما يعيب حكمها ويوجب
نقضه •

وحيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون

فيه وما أضافه إليها من أسباب - بين واقعة الدعوى بما تتوافق به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائفة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تناول في أسبابه المتكاملة مع الحكم الابتدائي - ركن الخطأ واثبته في حق الطاعن والمتهم الآخر في قوله « ولما كان المتهم الأول - الطاعن هو صاحب البناء المنهار قد قبل تسكين ضحاياه بمنزله وهو يعلم تماما أن منزله قد أقيم غير مستوف لشروط إقامة المساكن من الناحية الفنية واذ كان ما تقدم وكان تقرير المعاينة التي أجريت بمعرفة السادة مدير الإدارة الهندسية ومدير أعمال الاسكان ومدير المشروعات بالمجلس والذي تطمئن هذه المحكمة إلى صحة ما انتهوا إليه حين معاينتهم لإتقاض المنزل وما انتهوا إليه في نتيجة بحثهم لأسباب الانهيار ، أوردوا أن السبب المباشر للانهيار هو الحفر الذي أجرى بجوار الاساسات القديمة بدون أي إشراف هندسي وعمل مشدات خشبية مطابقة لأصول الصناعة وكذلك ضعف المونة بالنسبة للمباني والاساسات وقلة نسبة حديد التسليح ومن ثم يضحى الدليل قد توافر في حق المتهمين بما يوظف في حقهما الخطأ ولما كان إقامة منزل وفق الأصول غير فنية وقبول المتهم الأول تسكين ضحاياه فيه وهو على هذا النحو وقيام المتهم الثاني بإجراء الحفر كانا السببين المباشرين للانهيار الذي أودى بحياة ٢٤ شخصا خلاف ما اصابوا .. الخ » واذ كان من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مساءلة كل من اسهم فيها ايا كان قدر الخطأ المنسوب إليه يستوى في ذلك ان يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله وكان من المقرر أن تصدر الخطأ

المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وهو ما استظهره الحكم ودلل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتج من وجوه الأدلة السائغة التي أوردها فيما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس ولا يؤثر في ذلك دفاعه بأن الحادث وقع نتيجة مباشرة لعملية الحفر التي قام بها المتهم الآخر إذ أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث - وعلى ما سلف اليان توجب مساءلة كل من أسهم فيه ايا كان قدر الخطأ المنسوب اليه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتدب خير اذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون ما حاجة الى تدب - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منعي الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فان الطعن المقدم من الطاعن الاول يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا

ثانيا : انطعن المقدم من الطاعن الثاني :

حيث ان ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتي القتل والاصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في ادانة الطاعن على ما جاء بتقرير المعاينة من أن السبب المباشر لانهار المنزل محل الحادث هو الحفر ولم يفتن الى ما شاب هذا التقرير من تناقض وتضارب بين هذا السبب وما أورده من أسباب اخرى تتشمل في عدم مطابقة مواد البناء للمواصفات الفنية ، واغفال ما أثاره الطاعن في دفاعه من ان انهيار المنزل كان بسبب خطأ المالك وحده الذي أقام المبنى على خلاف المواصفات الفنية فضلا عن تراخيه في تنفيذ قراري ازالة الطابق

الرابع وترميم بقية الادوار وأن الطاعن لم يقم بأى عمل من أعمال الحفر بل آخر هو الذى قام بها بتكليف من مالك العقار كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه بين صورة الخطأ التى خلص الى توافرها فى حق الطاعن الثانى فيما يجرى فى آفة وقد عهد اليه بترميم المنزل محل الحادث قام وعماله بإجراء عمليات الحفر بجوار الاساسات القديمة بدون اشراف هندسى أو عمل مشدات خشبية مطابقة لاصول الصناعة وأن اعمال الحفر هى السبب المباشر لانهار المنزل واستند الحكم فى ذلك الى ما استخلصه من أقوال الشهود - الذين شهدوا برؤيتهم للطاعن أثناء قيامه وعماله بأعمال الحفر - ومن محضر المعاينة التى أجريت بمعرفة الادارة الهندسية بمجلس المدينة ، وهى أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ، ولما كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا من المسائل الموضوعية ، كما أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما بوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير شأنه فى هذا شأن سائر الادلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير واذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير اللجنة الهندسية واستندت الى رأيها الفنى من أن السبب المباشر للانهار هو أعمال الحفر التى قام بها الطاعن الثانى على خلاف الأصول الفنية فانه لا يجوز مجادلة المحكمة فى هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم بيانا

لوجه الخطأ الذي آتاه الطاعن الثاني سديدا وكافيا وكيان من بين
الأسباب التي أدت الى انهيار منزل الطاعن الاول على من فيه من
السكان ووفاه البعض وأصابة الآخرين فانه لا يقبل منه القول بان
الحادث وقع نتيجة خطأ الطاعن الاول وحده لما هو مقبّر - على
ما سلف القول - بأن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يسوجب
مساءلة كل من أسهم فيها أيا كن قدر الخطأ المنسوب اليه . لما كان
ما تقدم فان الطعن المقدم من الطاعن الثاني يكون على غير أساس ويتعين
رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، محمد عباس مهران ،
مسعود السعداوي وطلعت الاكيابي .

(٢)

الظعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ القضائية

(١) نقض « التقرير بالظعن وايداع الاسباب » . ميعاده » .

امتداد ميعاد الظعن بالنقض اذا صادف نهايته عطلة رسمية الى
اليوم التالي لنهاية هذه العطلة .

(٢) حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببه » . تسبب معيب » . اصابة
خطأ . جريمة « اركانها » . رابطة السببية . اثبات « بوجه عام » نقض « اسباب
الظعن » . ما يقبل منها » .

بيانات حكم الادانة ؟

سلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ . مشروطة ببيان ركن
الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة .
مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته . لا يعتبر
دليلا على الخطأ .

— مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .

(٣) اثبات « شهود » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره » . نقض
« اسباب الظعن » . ما يقبل منها » .

وجوب سماع شاهد الواقعة الذي يتمسك المتهم او المدافع عنه
بسماعه ولو لم يكن ضمن شهود الاثبات العلنيين من قبل النيابة . اغفال
ذلك اخلال بحق الدفاع .

١ — من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢٢
من يناير سنة ١٩٨٤ وقرر وكيل الطاعن بالظعن فيه بالنقض وقدم مذكرة

بأسباب طعنه بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٨٤ ، ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وايداع الاسباب التى بنى عليها فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه فى ٢ من مارس سنة ١٩٨٤ ، بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو عطلة رسمية، ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد الى اليوم التالى ، لما كان ذلك ، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما فى الميعاد القانونى ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

٢ - لما كان الحكم الابتدائى الذى اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله بأنها « تنطص فيما أثبتته محرر الضبط بمحضره المؤرخ ١٩٨٣/٢/١ من أنه تبلغ وجود مصادمة وتم نقل المصاب على أثرها الى المستشفى . وبسؤال المتهم بمحضر الضبط عما هو منسوب اليه قرر أنه كان يسير بشارع ترعة جزيرة بدران وسمع صياحا فوقف على الفور وابلغه التباع بوجود مصادمة وأنه لم ير المجرى عليه . وبسؤال المجرى عليه بمحضر الضبط قرر أنه كان يسير بالشارع وأن السائق أثناء قيادته للسيارة قام بالتزنيق عليه بالسيارة ، وأحدث اصابته وأن تباع السيارة هو الذى قام بسحبه من تحت السيارة . وبسؤال شاهد الواقعة قرر بخطأ المتهم قائد السيارة » . ثم خلص الحكم الى اداة الطاعن فى قوله: « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا والمؤيدة بما شهد به شاهد الواقعة ومن أقوال المجرى عليه ومن ثم يتعين اداته عملا بمسواد الاتهام » ، لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم

بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة الإصابة الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير هذا الخطأ . وكان ما أوردته المحكمة في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ . كما أن الحكم لم يبين موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

٣ - من المقرر أنه يتعين على المحكمة إذا تمسك الطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلنين من قبل النيابة العامة ، وهو يكون كذلك إذا كان وجوده غير مجعود أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا يكون ثمة مظنة في اجتلابه أو اختلاق وجوده ، والا كان الاعراض عن سماعه حكماً مسبقاً على شهادته التي لم تسمع وافكاراً لكل حق للمتهم في التمسك بأي دفاع جدي لمحض أنه جديد مع أن المحكمة هي ملاذه الأخير في ابداء ما يعين له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجسة

فى الدعوى • وكانت المحكمة قد أغفلت طلب الطاعن تحقيق الدعوى
بسماع أقوال تباع السيارة الذى وقع الحادث على رأى منه ، فإن
حكمها يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع مما يطله •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : تسبب خطأ فى اصابة
• • • • • وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوثته
وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها
الخطر ودون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسى امامه فاصطدم بالمجنى عليه
وأحدث اصابته الميمنة بالاوراق ، ثانيا : قاد سيارة بحالة تعرض حيساه
الأشخاص والأموال للخطر • وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٤٤ ، ٢ من قانون
المقوبات و ٣ ، ٤ ، ١/٦٣ ، ١/٦٤ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ من القانون
٦٦ لسنة ٧٣ واللائحة التنفيذية • ومحكمة جنح روض الفرج قضت حضوريا
بحبس المتهم سنة مع الشغل •

استأنف المحكوم عليه • ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة
استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف الى تغريم المتهم مائة جنيه •

فطن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢٢ من
يناير سنة ١٩٨٤ وقرر وكيل الطاعن بالطعن فيه بالنقض وقدم مذكرة
بأسباب طعنه بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٨٤ • ولما كانت المادة ٣٤ من

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضوري ، وكان هذا الميعاد ينقضي بالنسبة للحكم المطعون فيه في ٢ من مارس سنة ١٩٨٤ ، بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو عطلة رسمية ، ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد الى اليوم التالي ، لما كان ذلك ، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما على الميعاد القانوني ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبه بجريمة الاصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الحكم لم يستظهر توافر الخطأ في حق الطاعن ولم يعرض لما قام عليه دفاعه من أن الحادث وقع نتيجة خطأ المجنى عليه الذي كان يحمل كمية من الاقفاص تعوقه عن الرؤية واصطدم بالعجلة الخلفية للسيارة ولم تستجيب المحكمة الى طلب الطاعن سماع أقوال تباع السيارة الذي شاهد الواقعة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله بأنها « تخلص فيما أثبتته محرر الضبط بمحضره المؤرخ ١٩٨٣/٢/١ من أنه تبلغ وجود مصادمة وتم نقل المصاب على أثرها الى المستشفى . وبسؤال المتهم بمحضر الضبط عما هو منسوب اليه قرر أنه كان يسير بشارع قرعة جزيرة بدران وسيمع صياحا فوقف على الفور وابلغه التباع بوجود مصادمة وأنه لم ير المجنى عليه . وبسؤال المجنى عليه بمحضر الضبط

قرر أنه كان يسير بالشارع وأن السائق أثناء قيادته للسيارة قام بالتزنيق عليه بالسيارة ، وأحدث اصابته وأن تبايع السيارة هو الذي قام بسحبه من تحت السيارة وبسؤال شاهد الواقعة قسراً بخطأ المتهم قائد السيارة ثم خلص الحكم الى اداة الطاعن في قوله « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً والمؤيدة بما شهد به شاهد الواقعة ومن أقوال المجنى عليه ومن ثم يتعين اداقته عملاً بمواد الاتهام » .

لما كان ذلك . وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي أستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن بين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطه السببية بين الخطأ والاصابة بحيث لا يتصور وقوع الاصابة بغير هذا الخطأ .

وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ . كما أن الحكم لم يبين موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي اصابة المجنى عليه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

هذا الى أن البين من مطالعة محاضر الجلسات أن المدافع عن الطاعن طلب أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٤/١١/١٩٨٣ تأجيل نظر

الدعوى لاحضار شاهد تفي ، ولكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب واصدرت حكمها بالادانة ، ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية تمسك المدافع عن الطاعن بضرورة سماع هذا الشاهد تباع السيارة لأن الحادث وقع على رأى منه ، وبالرغم من ذلك أصدرت حكمها المطعون فيه ملتفتة عن طلبه مغفلة الرد عليه . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يتعين على المحكمة اذا تمسك الطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الاثبات المعلنين من قبل النيابة العامة ، وهو يكون كذلك اذا كان وجوده غير مجعود أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا يكون ثمة مثله في اجتلابه أو اختلاق وجوده ، والا كان الاعتراض عن سماعه حكما مسبقا على شهادته التي لم تسمع وانكارا لكل حق للمتهم في التمسك بأى دفاع جدى لمحض أنه جديد مع أن المحكمة هي ملأذه الأخير فى ابداء ما يعن له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى . وكانت المحكمة قد اغفلت طلب الطاعن تحقيق الدعوى بسماع أقوال تباع السيارة الذى وقع الحادث على رأى منه ، فان حكمها يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع مما يطله . لما كان ماتقدم، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ..

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد هيكل نائب رئيس المحكمة ،
محمد محمد يحيى ، حسن سيد حمزة ومجدي الجندى .

(٣)

الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره » • اثبات « بوجه عام » • حكم
« تسببيه » • تسبب غير معيب » • مواد مخدرة • دفع « الدفع ببطان اذن
التفتيش » •

الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط • موضوعي يكفي للرد
عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي
ارردها الحكم •

(٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره » • اثبات « بوجه عام » مواد
مخدرة • اجراءات « اجراءات التحقيق » •
الطلب الجازم • ماهيته ؟

النعي على النيابة عدم ضم دفتر الاحوال • تعيب للاجراءات السابقة
على المحاكمة • لا يصلح سببا للطعن •

(٣) تفتيش « اذن التفتيش » • بياناته » • اصداره » • نيابة عامة •
عدم ايجاب بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن بالتفتيش •
اساس ذلك ؟

(٤) تفتيش • « اذن التفتيش » • اصداره » • استدالات •
تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش • موضوعي
خلو اذن التفتيش من بيان صناعة الطاعنين أو محل اقامتهما • لا يعيبه •
(٥) نيابة عامة • اجراءات « اجراءات التحقيق » اثبات « خبرة » •
حق عضو النيابة في الاستعانة باهل الخبرة بغير حلف يمين • اساس
ذلك ؟

(٦) اثبات « بوجه عام » • استدالات • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » •

لمحكمة الموضوع ان تأخذ بما تظمن اليه من عناصر الاثبات ولو من
محاضر جمع الاستدالات •

مثال :

١ - لما كان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى ان التفتيش كان لاحقا على الاذن الصادر به وكان من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي فانه يكفي الرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالأدلة التي أوردها .

٢ - من المقرر ان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته والرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه والا ينفك عن التمسك به والاضرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الطاعنان لم يصرا في طلباتهما الختامية على طلب ضم دفتر الاحوال المشار اليه بوجبه الطعن فلا على المحكمة ان هي التفتت عنه أما النعى على تصرف النيابة العامة بعدم ضم الدفتر المذكور فهو تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سببا للطعن .

٣ - من المقرر أنه لا يصح أن ينعى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن اذ ليس في القانون ما يوجب ذكره الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .

٤ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإستصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وإن القانون لا يشترط شكلا معينا لأذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صناعة الطاعنين أو محل اقامتهما .

٥ - لما كان القانون قد أوجب على الخبراء أن يظفروا بمينا أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالدقة وأن يقدّموا تقريرهم كتابة .

الا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفويا أو بالكتابة بغير حلف يمين .

٦ - لما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنايات من ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة - أن هي أخذت بتقرير الصيدلي الذي قام بوزن المخدر المضبوط ولو لم يحلف يمينا قبل مباشرة مأموريته بحسابه ورقة من أوراق الاستدلالات في الدعوى المقدمة لها وعنصرها من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفيد والمناقشة . ولا عليها من بعد ان هي لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعنين في هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بقصد الاتجار بجوهر مخدرا « حشيش » في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ٣٠/٢ من قانون العقوبات ببراءة المتهمين والصادرة .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدول محكمة النقض برقم ٠٠٠٠ لسنة ٥٥ القضائية . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة جنايات المنصورة لتحكم فيها مجدداً من هيئة أخرى . والمحكمة الأخيرة - مشكلة من دائرة أخرى - قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ - ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة باعتبار أن الاحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن الاستاذ ٠٠٠٠ المحامي عن الاستاذ ٠٠٠٠٠٠ المحامي نيابة عن المحكوم عليهما (للمرة الثانية) في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

الحكمة

حيث أن حاصل ما ينص الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهما بجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يحصل تواريخ ، محاضر التحريات والأذن بالتفتيش والضبط وأماكن تحريرها وهي أمور لو ذكرها الحكم لاستبان من تلاحق الاجراءات جدية دفاع الطاعن من أن الضابط قد استصدر اذن التفتيش بعد الضبط والاستجابة للطلب الذي أبداه في تحقيق النيابة بضم دفتر الاحوال لتحديد وقت القبض عليه ، ولم توجه النيابة اليه ، هذا الى أن الدفاع عن الطاعنين دفع بانعدام اذن النيابة لخلوه من تحديده الاختصاص الوظيفي والمكانى لمصادره ولصدوره

عن تحريرات غير جدية وعن جريمة احتمالية ، كما دفع بىطلان اجراءات الوزن الخاصة بالمخدر المضبوط لعدم تحليف الصيدلى الذى قام بها اليمين القانونية ورغم صحة هذه الدفوع فقد أطرحها المحكم بمسا لا يسوغ ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان المحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احرار المخدر التى دان الطاعنين بمسا وأقام عليها فى حقهما أدلة سائغة تؤدي الى مارتبه المحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكما ان المحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى أن التفتيش كان لاحقا على الاذن الصادر به ، وكان من المقرر أن الدفع بصدر الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعى فانه يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن أخذا بالأدلة التى أوردها ، ولا يبيح المحكم بعد ذلك خطوه من مواقبت أو أماكن تحرير محضر التحريات أو صدور الاذن أو واقعة الضبط أو التفتيش . الأمر الذى يكسبون ما يثيره الطاعنان سواء من نعى متعلق بصدر الاذن بعدم الضبط أو بقصوره فى التسبيب فى هذا الخصوص فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطلب الذى ملتزم محكمة الموضوع بإجابه والرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه والا ينقك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان الطاعنان لم يصرا فى طلباتهما الختامية على طلب ضم دفتى الاحوال المشار اليه بوجه الطعن فلا على المحكمة أن هى التفتت عنه أما النعى على تصرف النيابة العامة بعدم ضم الدفتى المذكور فهو تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سببا للطعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن ينعى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الاذن إذ ليس فى القانون

ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصلح
الأذن بالتفتيش ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون
غير مقبول وعلى غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير
جسدية التحريات وكفايتها للاستصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل
الموضوعة التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة
الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لأذن التفتيش فلا ينال
من صحته خلوه من بيان صناعه الطاعنين أو محل اقامتهما ، ولما كان
الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع بطلان التفتيش على نحو
يتفق وصحيح القانون ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الصدد يكون غير
سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مداولاته
أن العقيد قد استصدر اذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على
أن الطاعنين يتجبران في المواد المظنرة ويحوزان كمية منها فإن مفهوم
ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارقتها لا لضبط
جريمة مستقبلية أو محتملة واذ انتهى الى أن الأذن قد صدر لضبط
جريمة واقعة بالفعل وثرجت نسبتها الى المأذون بتفتيشها وليس عن
جريمة مستقبلية يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي ما ينعاه الطاعنان في
هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، فانه وان كان القاصون
قد أوجب على الخبراء أن يحفظوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا
رأيهم بالدقة وأن يقدموا تقريرهم كتابة . إلا أنه من المقرر أن عضو
النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية
القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر
رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني
منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع
الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة بغير

حلف يمين • ولا كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر
الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطروحة
للبحث أمامها فانه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة
بوصفها جنسية فتتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنائيات من
ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة - أن هي أخذت بتقرير السيدلى الذى
قآء بوزن المخدر المضبوط ولو لم يحلف يميننا قبل مباشرة مأموريته
بحسبانه ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة بها وعنصرها
من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع
بالتفنيد والمناقشة • ولا عليها من بعد ان هي لم تعرض فى حكمها لدفاع
الطاعين فى هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان • لما كان
ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا •

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / مصطفى طاهر ، حسن عميره ، حسن عشييش
ومحمد حسام الدين الغرياني .

(٤)

الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ انقضائية

(١) اثبات « شهود » • حكم « مالا يعيبه في نطاق الدليل » •

احالة الحكم في بيان أقوال أحد الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد
آخر لا يعيبه . متى كانت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

(٢) استيلاء على مال للدولة بغير حق • جريمة « أركانها » • موظفون عموميون •

جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة
١١٢ عقوبات . ما يكفي لتحقيقها ؟

(٣) عقوبة « تطبيقها » • غرامة • اختلاس أموال أميرية • استيلاء على مال
للدولة بغير حق • نقض « المصلحة في الطعن » • « حالات الطعن » • الخطأ في
تطبيق القانون •

الحد الأدنى للغرامة المقررة لأي من جريمتي الاختلاس أو الاستيلاء
طبقا للمادة ١١٨ عقوبات خمسمائة جنيه . تغريم الطاعن مبلغا يقل عن
هذا الحد . خطأ في القانون لا سبيل لتصحيحه متى كانت النيابة لم تطعن
في الحكم .

نعي الطاعن على الحكم تقديره قيمة الغرامة المحكوم بها على أساس
ان الاموال المضبوطة مملوكة جميعها للدولة حال ان بعضها مملوك له . غير
مجد • متى كانت الغرامة المقضى بها تقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا .

(٤) اختلاس أموال أميرية • عقوبة « تطبيقها » • رد

جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجبه عن
بقاء المال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه •

١ - من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان أقوال أحد الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما أستند اليه الحكم منها .

٢ - الاركان القانونية لجناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات يكفي لتحقيقها أن يستولى الموظف العام أو من في حكمه على مال للدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من هذا القانون باقتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وتضييع المال على ربه ولا يلزم لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات من أن يكون المال قد وجد في حيازة الموظف بسبب وظيفته .

٣ - لما كانت العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعن قدخلت في نطاق العقوبة المقررة لأي من جنايتي الاختلاس أو الاستيلاء سالتى البيان . لما كان لأوجه لما يثيره الطاعن بشأن عقوبة الغرامة المقضى بها بمقولة أن الحكم قدرها على أساس أن كمية الادوية المضبوطة مملوكة جميعها للدولة حال أن بعضها مملوكة له اذ قضى ملزم جنيه

الحكم بتغريمه ٤٤٩٣٠٩ مع أن الحد الأدنى للغرامة المقررة لأي من جريمتي الاختلاس أو الاستيلاء طبقا للمادة ١١٨ من قانون العقوبات لا يقل عن خمسمائة جنيه مما ينطوى على الخطأ في تطبيق القانون بيد أنه لا سبيل الى تصحيحه مادام أن النيابة لم تطعن في الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه ، ومن ثم فإن مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد تكون منتفية .

٤ - من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: بصفته موظفا عموميا «صيدلي بمستشفى السويس العام التابعة لوزارة الصحة» اختلس الأدوية المينة الوصف مليم جنية

بالتحقيقات والمملوكة للمستشفى سالفة الذكر البالغ قيمتها ٦٠١٦ر١٨٦ والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على التودائع • واحالته الى محكمة جنابات السويس لمحاكمته طبقا للقيود والنوصف الواردين بأمر الإحالة • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/١ - ٢ - أ ١١٨، ١١٨، ١١٨، ٥ مكررا، ١١٩، أ / ١١٩، أ / مكررا من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته والزامه برد مبلغ مليم جنية

٤٤٤ر٣٠٩ وغرامة مساوية لهذا المبلغ وينشر منطوق هذا الحكم بجريدة الأهرام اليومية على ثقة المحكوم عليه •

فطعن الأستاذ • • • • • المحامي عن الأستاذ • • • • •
المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • • الخ •

الحكمة

حجث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجناية الاختلاس قد شابه القصور في التسييب والخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول على أقوال الشاهدين • • • • • و • • • • • وأحال في بيان ما أدلى به الاول بقسم الشرطة الى ما جاء بأقوال الاخير مع أنه أوردها خلوا من هذه الواقعة ، كما حصل أقوال مفتش الصيدليات

• • • • • وفحوى تقرير الخبير المنتدب بما مؤداه
 أن كافة الادوية المضبوطة تحمل علامات دالة على ملكيتها للدوله مع
 أن ما جاء بأقوال الشاهد وبالتقرير لا يعدو أن هذه العلامات وجدت
 على بعض الادوية فحسب ، فضلا عن أنه أسند الى الطاعن أقرارا لم
 يصدر منه مفاده أن بعض الادوية تشمل زيادة في عهده في حين أن
 قصارى ما قرره بمحضر الشرطة أن بعض هذه الادوية ممنوكة له وأن
 بعضها الآخر عبارة عن زيادة في عهده طيب آخر نقلها الى منزله وقد
 أدى خطأ الحكم في التحصيل على الوجه المتقدم الى فساد استدلاله على
 مقارفة الطاعن للاختلاس فضلا عن تقديره العقوبات المالية على أساس
 خاطيء ، وعلاوة على ذلك فقد ألزم الطاعن برد قيمة الادوية المختلصة
 رغم ضبطها ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل الواقعة بما مجملة أن الطاعن
 ويعمل صيدليا بمستشفى السويس العام قام بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٨ بتسليم
 كرتونة محملة بالادوية للمعرض • • • • • لتوصيلها
 الى إحدى الصيدليات ، وأنه أقر بذلك على أثر ضبط هذه الادوية وأرشد
 عن وجود أدوية أخرى بمنزله فجرى تفتيشه وعثر عليها به ، وقدرت قيمة
 ملزم جنيه •

الادوية المضبوطة بمبلغ ٤٤٤ر٣٠٩ ، وقد اقتصر الحكم على مساءلة
 الطاعن عن اختلاس هذا القدر من الادوية باعتباره المتيقن من اختلاسه
 دون ما عداه مما أسفر عنه الجرد من عجز بعهده ، ودلك الحكم على
 هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الادلة • لما كان ذلك وكان الحكم
 قد حصل أقوال الشاهد • • • • • جار الطاعن - بما مؤداه
 أنه تابع المرض • • • • • بعد خروجه من منزل الطاعن
 حاملا كرتونة واستوقفه وعلم منه بأنها تحتوى على ادوية تسلمها من

الطاعن فصحه الى قسم الشرطة حيث قدما تلك الادوية ، كما أورد شهادة المريض بما لا يخرج عما تقدم فنقل عنه أن الطاعن صجبه الى منزله وسلمه كرتونة الأدوية وبعد خروجه بها استوقفه الشاهد السابق وسأله عما يحمله فأخبره بالأمر وتوجه معه الى قسم الشرطة وكان ما أوردته الحكم في سياق تحصيله لأقوال هذا المريض من أنه توجهه لقسم الشرطة أدلى بأقواله على النحو الذي انطوت عليه شهادة ذلك الشاهد « » واضح الدلالة على أن الحكم يقصد بذلك أن رواية الشاهدين اتفقت على تسليمها الادوية بقسم الشرطة ولا يتضمن المعنى الذي ذهب اليه الطاعن في أسباب طعنه ، وكان من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود الى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما استند اليه الحكم منها - كالحال في الدعوى الماثلة - فان ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل من أقوال مفتش الصيدليات بمديرية الشئون الصحية بالسويس ومن تقرير الخبير المنتدب أن الادوية المضبوطة تحمل عبارة عبوه مستشفيات « أو صحة » بما يدل على أنها خاصة بعهدة الطاعن وأورد فحوى أقرار الطاعن بما مؤداه أنه سلم الكرتونة المحملة بالادوية الى المريض سائل الذكر كما أقر بضبط كمية أخرى من الادوية بمنزله وذكر أن بعض هذه الأدوية عبارة عن زيادة في مخازن المستشفى التي يعمل مديرا لها ، وكان ما ينعاه الطاعن من خطأ الحكم في الاسناد في شأن تحصيله لمؤدى تلك الأدلة - على النحو الوارد بأسباب طعنه - بفرض صحته - لا ينفي تسليمه بأن بعض الادوية المضبوطة تحمل العلامة الدالة على ملكيتها للدولة ويمثل زيادة في العهدة وأن تكن عهدة طبيب آخر قام بنقلها الى منزله ،

واذ أثبت الحكم في تدليل سائق ومنطق مقبول استيلاء الطاعن على هذا القدر من الأدوية الحكومية الذي لا ينافي في ضبطه لديه ، فإن ما وقع من الطاعن تتوافق به - بهذه المثابة - الأركان القانونية لجناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات إذ يكفي لتحقيقها أن يستولي الموظف العام أو من في حكمه على مال للدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من هذا القانون بانتزاعه منها خلعة أو حيلة أو غيره بنية تسلكه وتضييع المال على ربه ولا يلزم لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات من أن يكون المال قد وجد في حيازة الموظف بسبب وظيفته ، ولما كانت العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعن تلخل في نطاق العقوبة المقررة لأي من جنايتي الاختلاس أو الاستيلاء سالفتي البيان ، وكان لاوجه لما يثيره الطاعن بشأن عقوبة الغرامة المقضى بها بقوله أن الحكم قدرها على أساس أن كمية الأدوية المضبوطة مملوكة جميعها للدولة حال أن بعضها مملوكة له إذ قضى الحكم بتغريمه ٣٠٩٤٩٣٠٩ جنيه مع أن الحد الأدنى للغرامة المقررة لأي من جريمتي الاختلاس أو الاستيلاء طبقا للمادة ١١٨ من قانون العقوبات لا يقل عن خمسمائة جنيه مما ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون بيد أنه لا سبيل إلى تصحيحه مادام أن النية لم تطعن في الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه ، ومن ثم فإن مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد تكون منتفية إلا بالنسبة لما قضى به الحكم من عقوبة الرد ، وكان ما ينهه الطاعن في خصوص هذه العقوبة صحيحا إذ الثابت من مدونات الحكم ذاته أن الأدوية التي دان الطاعن باختلاسها ثم تضبطها فما كان يجوز إلزامه برد قيمتها لما هو مقرر من أن جزاء الرد يلزم مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذممة المتهم حتى الحكم عليه ، مما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الرد .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الأكيايى ، ومحمود عبد البارى .

(٥)

الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ القضائية

(١) قبض • تفتيش • دفع « الدفع ببطان القبض والتفتيش » • تلبس •
حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • رشوة • مأمورو الضبط القضائي •
مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع ببطان القبض والتفتيش •
دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه حال تقاضيه الرشوة
لا يقصد تفتيشه • لا بطلان •

(٢) رشوة • موظفون عموميون • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
كفاية ان يكون للموظف المرشو علاقة بالعمل المتصل بالرشوة او ان
يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة •
مثال •

(٣) حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل
منها » •

النفي على الحكم بالاضطراب دون الافصاح عن ماهيته • مع خلو
الحكم من الاضطراب • غير مقبول •

(٤) اثبات « أوراق رسمية » « بوجه عام » • حكم « تسببه • تسبب غير
معيب » •

حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق
رسمية • مادام يصح في العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت
اليها مع باقى الادلة القائمة في الدعوى •

(٥) اثبات « شهود » •

لا يشترط في شهادة الشاهد ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها
بأكملها وبجميع تفاصيلها • كفاية ان تكون مؤدية الى هذه الحقيقة
باستنتاج سائق تجريه المحكمة •

- (٦) اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •
 عدم التزام المحكمة بإيراد أدلة الادانة قبل كل متهم على حده • شرط ذلك ؟
- (٧) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه تسبیب غیر معيب » •
 الدفع بنفي التهمة • موضوعي • استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي اوردها الحكم •
- (٨) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •
 عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي •
 اطمئنانها للادلة التي عولت عليها • مقاده ؟

لا - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدئي من الطاعن الأول بظلان القبض عليه وتفتيشه داخل مسكنه ورد عليه بقوله « ومن حيث أنه متى كان دخول رجال الرقابة الادارية لمسكن المتهم الأول لمجرد القبض عليه وتفتيشه تنفيذا للامر القضائي الصادر بذلك هو أمر اقتضته ضرورة تعقبه بعد أن تحققت موجبات القبض عليه وتفتيشه ، فان هذا الدخول لا يمثل انتهاكا لحرمة مسكنه ولا يحظى بالحماية الواردة في المادة ٤٤ من الدستور ومن ثم فان الدفع المبدئي في هذا الخصوص يكون قائما على غير سند من القانون » •

وما أورده الحكم فيما تقدم يصلح ردا على الدفع بظلان دخول المسكن بالتطبيق لصحيح القانون • ذلك ان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة آن الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط الطاعنين متلبسين بتقاضى الرشوة انما قصد به ضبطهما أثر تسلمهما مبلغ الرشوة المثق عليه بينهما ومن المبلغ - وهو ما حدث فعلا بالنسبة للطاعن الأول على النحو الذي أورده الحكم - قد خول عضو الرقابة الادارية دخول

منزل هذا الاخير لم يكن بقصد تفتيش المنزل ولكن تعقبا له تنفيذاً
لامر صدر بالقبض عليه حال تقاضيه الرشوة - فلا يترتب عليه بطلاق
القبض والتفتيش الواقعين عليه ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر،
فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الشأن
غير سديد .

٢ - من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكسبون الموظف
المرشو هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي
أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح
أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت
في حق الطاعنين أن الأول معين عضواً باللجنة الخامسة لتقدير الاجارات
بحى المنتزة والثاني معين سكرتيراً لهما وانهما قررا للمبلغ اختصاصهما
برفع القيمة الاجبارية أو خفضها وطلباً منه مبلغاً من النقود لرفع تلك
القيمة ومقتضى ذلك ولازمة أن لهما نصيب من الاختصاص بالعمل
يسمح لهما بتنفيذ الغرض من الرشوة ومن ثم فان النعى على الحكم في
هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ - لما كان الطاعن الأول لم ينصح عن ماهية الاضطراب الذي
عابه على الحكم في طعنه وكانت مدوناته قد نطت من هذا الاضطراب
وأورد الافعال التي قارفها الطاعن في جريمة الرشوة على النحو السالف
بيانه فان النعى على الحكم في هذا الشأن يكون على غير سند .

٤ - من المقرر ان الادلة في المواد الجنائية اقناعية فالمحكمة أن
تلقت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل
أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها المحكمة من باقى
الادلة القائمة في الدعوى .

٥ - من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائر تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٦ - من المقرر أنه ليس لزاما على المحكمة أن تورد أدلة الإدانة قبل كل من الطاعنين على حده ، ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت طلب الرشوة بين الطاعنين قطبرا لوحدة الواقعة وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والأدلة قبلهما محددة بغير لبس .

٧ - من المقرر أن تفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٨ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقيب المتهم في مناحي دفاعه وفي كل جزئية يثيرها واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يبدل على أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطرافها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بصفتهما موظفين عموميين الأول معاون تقدير والثاني معاون تحقيقات بحى المنتزة وعضوين باللجنة الخامسة لتحديد القيمة الإيجارية بحى المنتزة طلبا وأخذا رشوة للاخلال

بواجبات وظيفتهما بأن طلبا من مبلغ ألف جنيه وذلك على سبيل الرشوة مقابل تقدير القيمة الإيجارية للوحدات السكنية بالعقار ملكه بنسبة أعلى من القيمة الفعلية . واحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا بالإسكندرية لمعاقبتهما طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتعزيم كل منهما ألفي جنيه .

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .
كما طعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم . بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمة طلب وأخذ رشوة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن الأول دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه داخل مسكنه لحصولهما بغير إذن مسبب من السلطة المختصة غير أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ به اطراحه وبما لا يتفق وصحيح القانون . وشابه الاضطراب في استظهار دوره في مقارفة الجريمة ، والتفت عن دفاع الطاعن الثاني المؤيد بالمستندات الرسمية والشهود القائم على عدم تواجده وقت دفع الرشوة وأخذه بذات الأدلة التي دان الطاعن الأول بها رغم اختلاف هذه الأدلة بالنسبة لكل منهما وأغفل الرد على دفاع الطاعن الأول القائم على عدم الزعم

بالاختصاص في تقدير قيمة الأجرة وعدم ضبط مبلغ الرشوة معه -
كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دأب الطاعنين بها وأورد
على ثبوتها في حقهما أدلة - لا يجادل الطاعنان في أن لها معينها الصحيح
بالأوراق - من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدئي من الطاعن الأول
ببطلان القبض عليه وتفتيشه داخل مسكنه ورد عليه بقوله « ومن حيث
أنه متى كان دخول رجال الرقابة الإدارية لمسكن المتهم الأول لمجرد
القبض عليه وتفتيشه تنفيذا للأمر القضائي الصادر بذلك هو أمر
اقتضته ضرورة تعقبه بعد أن تحققت موجبات القبض عليه وتفتيشه ،
فإن هذا الدخول لا يمثل انتهاكا لحرمة مسكنه ولا يحظى بالحماية
الواردة في المادة ٤٤ من الدستور ومن ثم فإن الدفع المبدئي في هذا
الخصوص يكون قائما على غير سند من القانون . » وما أورده الحكم
فيما تقدم يصلح ردا على الدفع ببطلان دخول المسكن بالتطبيق لصحيح
القانون . ذلك أن البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الأمر
الصادر من النيابة العامة بضبط الطاعنين متلبسين بتقاضى الرشوة إنما
قصد به ضبطهما أثر تسلمهما مبلغ الرشوة المتفق عليه بينهما وبين المبلغ
وهو ما حدث فعلا بالنسبة للطاعن الأول على النحو الذي أورده الحكم
فدخول عضو الرقابة الإدارية منزل هذا الأخير لم يكن بقصد
تفتيش المنزل ولكن تعقبا له تنفيذا لأمر صدر بالقبض عليه حال تقاضيه
الرشوة - فلا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الواقعين عليه ، وإذا
التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فاته يكون قد أصاب صريح
القانون ويكون النعى عليه في هذا الشأن غير سليم ، لما كان ذلك

وكان من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوع هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أن الأول معين عضوا باللجنة الخامسة لتقدير الأيجارات بحى المنتزة والثاني معين سكرتيرا لها وانهما قررا للمبلغ اختصاصهما برفع القيمة الأيجارية أو خفضها وطلبا منه مبلغا من النقود لرفع تلك القيمة ومقتضى ذلك والازمه أن لهما نصيب من الاختصاص بالعمل يسمح لهما بتنفيذ الغرض من الرشوة ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الاول لم يفصح عن ماهية الاضطراب الذى عابه على الحكم فى طعنه وكانت مدوناته قد خلت من هذا الاضطراب وأورد الافعال التى قارفها الطاعن فى جريمة الرشوة على النحو السالف بيانه فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأدلة فى المبراد الجنائية اقناعيه فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، وكان لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وكان انحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة المنتجة التى صبحت لديه على ما أستخلصه من مقارفة الطاعنين للجريمة المسندة اليهما مطرحا للأسباب السائفة التى أوردتها تلك الورقة الرسمية التى قدمها الطاعن الثانى

وأراد بها التشكيك في الأدلة المستمدة من أقوال الشهود التي أطمأنت إليها المحكمة فإن ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن لا يبدو أن يكون جنلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز إثارة لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما ينهيه الطاعن الثاني على الحكم لأداته بذات الأدلة التي أخذ بها الطاعن الأول رغم تبين موقعيهما في الدعوى مردوداً بأنه ليس لزاماً على المحكمة أن تورد أدلة الأدانة قبل كل من الطاعنين على خطه ، ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت في حكمها في مقام التبريل على ثبوت طلب الرشوة بين الطاعنين فظروا لوحدة الواقعة وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والأدلة قبلهما محددة بغير لبس ، فإن ما ينهيه الطاعن الثاني على الحكم بما تقدم يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان في التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، هذا إلى أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل جزئية يثيرها واطمئنانها إلى الأدلة التي عوات عليها يدل على أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطرافها ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس . متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الاكيايى ، ومحمود عبد البارى .

(٦)

الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ القضائية

(١) نقض « سقوط الطعن » .

عدم تقدم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية للتنفيذ قبل يوم الجلسة
المحددة لنظر طعنه . اثره : سقوط الطعن .

(٢) تزوير . جريمة . اثبات « بوجه عام » .

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير
للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات .

(٣) تزوير . اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الليل » .

حق القاضي في تكوين عقيدته من اى دليل أو قرينة يرتاح اليها . مالم
يقينه القانون بدليل معين .

جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .

الأدلة التى يعتمد عليها الحكم يكفى ان تكون فى مجموعها كوحدة مؤيدة
الى ما قصده الحكم منها .

(٤) اثبات « شهود » .

حق المحكمة أن تستند فى ادانة متهم الى اقوال متهم آخر . أساس
ذلك ؟

(٥) استيلاء على مال للدولة . جريمة « اركانها » .

جناية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه فى المادة ١١٣
عقوبات . مناط تحققها ؟

(٦) اثبات « خبرة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره »

خلو مدونات الحكم مما يفيد تعويله على ما جاء بتقرير الخبير . مفاده :
التفات المحكمة عنه . لا يقدح فى ذلك اشارة الحكم اليه فى معرض بيان
الأدلة التى تساندت اليها النيابة العامة فى استناد الاتهام الى الطاعن .

(٧) حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن •
ملا يقبل منها » •

الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم • لا يعيبه • مثال •

(٨) اشتراك • اتفاق • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » •

الاشتراك بالاتفاق يتحقق بالاتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق
عليه • هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس • جواز الاستدلال عليها
بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج •

(٩) اشتراك • اتفاق • اثبات « بوجه عام » •

التدليل على حصول الاشتراك بأدلة محسوسة • لا يلزم • كفاية •
استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها • مثال •

(١٠) استيلاء على مال للنولة • موظفون عموميون • عقوبة « تطبيقها » •
غرامة •

الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات • طبيعتها : من
الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ عقوبات • وجوب الحكم
بها على المتهمين متضامين • عدم جواز التنفيذ عليهم جميعا باكثر من
مقدارها المحدد في الحكم •

(١١) محكمة النقض « سلطتها » • نقض « اثر الطعن » •

حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم
عليه • متى تبين أنه مبني على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله •
المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

اتصال وجه الطعن بطاعنين آخرين • اثره : امتداد اثر الطعن اليهم •

١ - من حيث أن الطاعن الثالث وفق ما أفصحت

عنه النيابة العامة - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها
عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيتعين الطكم بسقوطه •

٢ - من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما

عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل
على حصول التزوير ونسبته الى المتهم والمحكمة أن تكون عقيدتها
في ذلك بكل طرق الاثبات •

٣ - من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أوقريئة يرتاح اليها الا اذا قيه القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الادلة التى اعتد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة فى المسواد الجنائية متسافدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الادلة بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٤ - للمحكمة أن تستند فى أدانة متهم الى أقوال متهم آخر بناء لها من كامل الحرية فى تكوين عقيدتها من كافة العناصر المطروحة أمامها مادام قد اطمأن وجدانها الى هذه الاقوال .

٥ - من المقرر أن جناية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو غشوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه . وكان ما أثاره الطاعن على النحو آنف الذكر قد انطوى على حيلة توصل بها الى الاستيلاء على الأقمشة ، فان الواقعة كما أوردتها الحكم تكون قد توافرت فيها الاركان القانونية لجريمة الاستيلاء ، وهو ما لا ينال منه أن تكون الشركة المجنى عليها قد استوفت ثمن الأقمشة المستولى عليها بالسعر الرسمى المحدد اذ لم يكن أداء الثمن اليها ألا وسيلة للوصول الى الاستيلاء على تلك الأقمشة بغير حق ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد يكون غير مديد .

٦ - لما كان البين من مبدونات الحكم المطعون فيه انها وان اشارت في معرض بيان الادلة التي تسانفت اليها النيابة العامة في اسناد الاتهام الى الطاعن وباقي المتهمين الى تقرير الخير - الا انها خللت من التعويل على شيء مما جاء به وكان مؤدى ذلك ان المحكمة التفتت عنه ولم يكن له تأثير في قضائها .

٧ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطقته فانه لا يجدى الطاعن ما يشيره - بغرض صحته - عن خطأ الحكم فيما أورده من أن الطاعن أشهد آخر لم يؤيده في واقعة سرقة التهم الأول لكشف التوزيع من مكتبه أو فيما أثبتته من أنه لم يراع في تحرير البونات الاصول المتبعة عند ملء بياناتها واختصاره عمداً ذلك الاجراء ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن قوام جوهر الواقعة التي اعتنتها ولا أثر له في منطق الحكم واستدلالة ومن ثم تنحسر عن الحكم قاله الخطأ في الاسناد .

٨ - من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية . واذ كان القاضي الجنائي حراً في أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فان له - اذا لم يقم على الاتفاق دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغاً بوجه من ظروف الدعوى ما يبرره .

٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بالاسباب السائغة التي أوردها على أن الاقمشة المستولى عليها لا يمكن أن تخرج الا باتفاق الطاعن والمحكوم عليهما لأن كلا منهما يعرف جيداً بحكم

وظيفته ما يلزم هو به في شأن توزيع حصص شركات القطاع العام ويعرف أن حصص الجمعيات التعاونية ضئيلة بالنسبة لحصص تلك الشركات ويشترط أن تكون طلباتها معتمدة من الجهات المعنية وهو ما تفتقره هذه الواقعة ، فان هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ذلك أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الانفاق بادلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيامه أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابيساتها مادام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

١٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل في حق الطاعن وباقي المحكوم عليهم نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات التي تنص على أنه « اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد ، خلافا للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك » . وكانت الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون ذاته وان كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه بما كان يجب معه الحكم على المتهمين معاً بالغرامة النسبية متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه .

١١ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية البالغ قدرها ٧٥١٣٥٠٠ ج على كل من المحكوم عليهم فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم

لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من غرامة نسبية نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل هذه الغرامة واحدة بالنسبة الى الطاعن والمحكوم عليهما معه لاتصال هذا الوجه من الطعن بهما ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين (قضى ببراءة بعضهم وبانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة البعض الآخر) أولا : المتهمون جميعا بصفقتهم فى حكم الموظفين العموميين « مستخدمون بشركة النصر للغزل والنسيج والتريكو التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج » استولوا بغير حق على أموال عامة وذلك بأن استولوا على الأقمشة التموينية البالغ قيمتها سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة عشر جنيها وخمسمائة مليما المملوكة للشركة سالفة الذكر باثبات صرفها بطريق الغش والتزوير لجمعيات تعاونية بعضها وهمى والآخر لم يطلب أو يتسلم شيئا منها . ثانيا : المتهم الأول (الطاعن الأول) ارتكب تزويرا فى محركات الشركة سالفة الذكر هى كشوف توزيع الأقمشة التموينية وصورها والاختار الصادر للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج المبينة بالتحقيقات بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة توزيع الأقمشة التموينية على الجمعيات التعاونية المشار اليها بالتهمة السابقة واستعمل هذه المحركات بأن قدمها لآخرين لاعتمادها وتنفيذ ما جاء بها مع علمه بتزويرها . ثالثا : المتهمان الأول والثانى - الطاعن الأول وآخر - ارتكبا تزويرا فى محركات الشركة المذكورة هى ايصالات السداد أرقام ٥٠ ، ٥١ ، ٢٧٥ ، ٤٥٨ ، ٣٣٠ ، ١١١ والايصالات المؤقتة والنواتير الخاصة بها حال تحريرها المختص

بوظيفته بأن قاما بسداد المبالغ الواردة بها لخزينة الشركة بأسماء الجمعيات التعاونية المذكورة على خلاف الحقيقة واستعمالها بأرسلها لباقي إدارات الشركة سندادا للفواتير التي استخرجت بأسماء تلك الجمعيات مع علمهما بتزويرها . رابعا : المتهمان الثالث والرابع (الطاعن الثاني وآخر) ارتكبا تزويرا فى محررات للشركة آفة الذكر هى أذن تسليم البضاعة أرقام ٢٩٨ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٣١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، وبونات التسليم بواسطة السيارات أرقام ١١٠٠٨ ، ١١٠١٥ ، ١١٠١٨ ، ١١٠٢٩ ، ١١٨٤٥ ، ١١٨٤٦ ، ١١٩٩٦ ، ١١٩٩٧ ، بجعلهما واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن قام الأول بصفته أمين مخزن الشركة بتحريرها بأسماء الجمعيات التعاونية المينة بالتحقيقات على خلاف الحقيقة واعتمدها الثانى بصفته رئيسا للمخازن واستعملا تلك المحررات مع علمهما بتزويرها بتسليمها لباقي إدارات الشركة وتسليم البونات للمتهم السادس لتوصيلها مع الأقمشة الى مخازن الشركة بالموسكى . خامسا : المتهم الخامس (الطاعن الثالث) ارتكب تزويرا فى محررات للشركة سالفة الذكر هى بونات التسليم بواسطة السيارات المشار إليها فى التهمة السابقة بأن وقع عليها بتوقيعات نسبها زورا لمدوبى الجمعيات التعاونية المينة بالتحقيقات بما يفيد استلامهم للأقمشة الواردة بها واستعمالها بتسليمها للمتهم السادس مع علمه بتزويرها . واحالتهم الى محكمة أمن الدولة العليا بالجيزة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . كما اتهمت النيابة العامة ذات المتهمين بصفتهم من العاملين باحدى الشركات المملوكة للدولة « شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو (الشوربجى) » حصلوا بسبب استغلال الخدمة ونتيجة لسلوك مخالف لنص قانونى عقابى على كسب

غير مشروع يتمثل في استيلائهم بغير حق على الأقمشة التموينية المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٧٥١٣ر٥٠٠ جنيه المملوكة للشركة مسالفة الذكر . واحالتهم الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقررت تلك المحكمة إحالة الجناية الأخيرة الى محكمة أمن الدولة العليا بالجيزة لنظرها مع الجناية الأولى . وبعد أن قررت محكمة أمن الدولة العليا بالجيزة ضم الجنايتين للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد قضت عملا بالمواد ٢٧ ، ٣٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات والمواد ١ ، ١٢ ، ٥ ، ١٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ والمواد ١/٥ ، ٢/١ ، ٥/٢ ، ١/٥ ج١ ، ١٠ ، ١٤/٢ ، ١٨ ، ٢٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بمعاقبة كل من و و (الطاعنون) بالحبس مع الشغل سنة واحدة وبالعزل من وظيفته مدة سنتين وتغريمه مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة عشر جنيها وخمسمائة مليم وبمصادرة الأوراق المزورة المضبوطة .

فطعن كل من الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه (الطاعن الأول) والأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه (الطاعن الثاني) والأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه (الطاعن الثالث) في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

أولاً : - من حيث أن الطاعن الثالث وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية

المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظير طعنه فيتعين الحكم بسقوطه .

ثانيا : - عن الطعن المقدم من الطاعن الاول :

وحيث ان ما ينعاه الطاعن الاول على الحكم المطعون فيه نفسه اذ دانه بجرائم الاستيلاء والتزوير في محركات رسمية والكسب غير المشروع قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه عول في ادانة الطاعن على أقوال متهم آخر هو أمين المخزن بمقولة أنه سلم الطاعن كشوف التوزيع رغم أن هذا القول غير صحيح والادليل عليه فضلا عن أنه ليس من المستبعد قيام أمين المخزن بتزوير توقيع الطاعن على كشف قدمه للجنة الصادر ثم قام بإخفائه بعد خروج البضاعة - والتفت عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص . ولم يورد الادلة التي استخلص منها اقتناعه بارتكاب الطاعن جريمة التزوير في محركات رسمية فضلا عن أن حصول الطاعن على الفرق بين السعر الرسمي للأقمشة وسعر السوق لا يشكل في حقه جريمة الاستيلاء على مال عام لكون هذا الفرق لا يتصور دخوله ذمة الشركة اذ يشكل في هذه الحالة جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاستيلاء والتزوير والكسب غير المشروع التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبة الحكم عليها ، وكان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم

وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . وكان من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل ذيل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المسواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم ومنتجه فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما اتته اليه . كما هو الحال فى الدعوى الحالية - لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تستند فى ادانة متهم الى أقوال متهم آخر بما لها من كامل الحرية فى تكوين عقيدتها من كافة العناصر المطروحة أمامها مادام قد اطمأن وجدانها الى هذه الأقوال . وكان ما حصله الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود وقرار الطاعن وباقى المحكوم عليهم وما أورى به تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وما أفادت به محافظات القليوبية والسويس وأسيوط والجمعيات التعاونية بينى سويرف والمنايا ومصنع ٥٤ الحربى وما قرره صاحب شركة الهوارى للنقل بالفيوم سائغا للتدليل على قيام الطاعن الاول بتحرير كشف تسليم مزور بأسماء جمعيات وهمية وأخرى لم تطلب أصلا أية أقمشة تموينية يؤكد ذلك ما انتهى اليه الحكم من قيام الطاعن بسداد جزء من ثمن الاقمشة قبل استخراج الفواتير بشأنها مدعيا أن له الحق فى التحصيل والتوريد للخزينة بينما أن الثابت أنه يعمل عملا اداريا وليس له علاقة بالتحصيل أو التوريد.

أو اعطاء ايصالات سداد مؤقتة للعملاء مما يؤيد التواطؤ بينه وبين المتهمين الآخرين - ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الصدد لانه لا يعدو جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا يجوز اثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت استنادا الى الادلة السائغة التى أوردها أن الطاعن الأول استولى على الأقمشة عن طريق قيامه بتحرير كشف تسليم مزور باسماء جمعيات وهمية وأخرى لم تطلب أصلا أية أقمشة تموينية أو غيرها ... وكان من المقرر أن جناية الاستيلاء بغير حق على مال ما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، وكان ما أثاره الطاعن على النحو آنف الذكر قد انطوى على حيلة توصل بها الى الاستيلاء على الأقمشة ، فان الواقعة كما أوردها الحكم تكون قد توافرت فيها الاركان القانونية لجريمة الاستيلاء ، وهو ما لا ينال منه أن تكون الشركة المجنى عليها قد استوفت ثمن الأقمشة المستولى عليها بالسعر الرسمي المحدد اذ لم يكن اداء الثمن اليها الا وسيلة للوصول الى الاستيلاء على تلك الأقمشة بغير حق ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد يكون غير سديد ويضحي طعنه برمته على غير أساس خليقا بالرفض .

ثالثا : - عن الطعن المقدم من الطاعن الثانى :

حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم الاستيلاء على المال العام والتزوير فى محررات رسمية والكسب غير المشروع قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى تقرير الخبير الذى عول عليه فى ادانة الطاعن وماهية تعليمات المؤسسة بخصوص تحرير الاذونات والبونات الخاصة بالأقمشة المقول بمخالفتها من

الطاعن ومندى علمه بها كما أن ما ذهب اليه الحكم من خلط الأوراق من دليل على صحة ما قرره الطاعن بصرف الأقمشة بناء على اذن كتابي بالصرف سرق من مكتبه يخالف الثابت بالأوراق اذ أن شهادة مساعد أمين المخزن جاءت مؤيدة لأقوال الطاعن في هذا الشأن فضلاً عن أن الثابت بالتحقيقات عدم علم الطاعن بكشف توزيع المؤسسة السنوى وما هي الحصص المخصصة للجمعيات وعدم استقلاله بتنفيذ ما يورد بكشف التوزيع وتسام ذلك بمعرفة لجنة مختصة وأخيراً فإن ما استدل به الحكم المطعون فيه على حصول الاتفاق بين الطاعن وباقي المحكوم عليهم لا يوفره كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انها وأن اشارت في معرض بيان الأدلة التي تساندت اليها النيابة العامة في اسناد الاتهام الى الطاعن وباقي المتهمين الى تقرير الخير - الا أنها نخلت من التعويل على شيء مما جاء به وكان مؤدى ذلك أن المحكمة التفتت عنه ولم يكن له تأثير في قضائها ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكان ما حصله الحكم من قيام الطاعن بتحرير الاذونات والبونات الخاصة بالأقمشة واعتمادها من المتهم الرابع دون الرجوع الى المدير التجارى لاخذ موافقته كتابة على تصدير تلك الأقمشة للجمعيات التعاونية المينة في كشف التسليم المقدم من المتهم الاول بالمخالفة للتعليمات له صداه من أقوال الشاهد وكيل الادارة التجارية بالشركة ، وكانت واقعة الدعوى وفق تحصيل الحكم دالة بذاتها على توافر علم الطاعن بتعليمات المؤسسة ، ومن ثم يضحى ما يثيره في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذى لا يؤثر في منطقه فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما أوردته من أن الطاعن أشهد آخر لم

يؤيده في واقعة سرقة المتهم الاول لكشف التوزيع من مكتبة أو فيما اثبت من أنه لم يراع في تحرير البونات الاصول المتبعة عند ملء بياناتها واختصاره عمداً ذلك الاجراء ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن قوام جوهر الواقعة التي اعتقها ولا أثر له في منطق الحكم واستدلاله ومن ثم تنحسر عن الحكم قاله الخطأ في الاسناد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية . واذ كان القاضي الجنائي حراً في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء فإن له - اذا لم يقم على الاتفاق دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره . أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بالاسباب السائفة التي أوردها على أن الاقمشة المستولى عليها لا يمكن أن تخرج الا باتفاق الطاعن والمحكوم عليهما لان كلا منهما يعرف جيداً بحكم وظيفته ما يلزم هو به في شأن توزيع حصص شركات القطاع العام ويعرف أن حصص الجمعيات التعاونية ضئيلة بالنسبة لحصص تلك الشركات وبشرط أن تكون طلباتها معتمدة من الجهات المعنية وهو ما تفتقره هذه الواقعة ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ذلك أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيامه أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملاساتها ما دام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . ويكون الطعن يرمته بجديراً بالرفض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وقد أعمل في حق الطاعن وباقي المحكوم عليهم نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات التي تنص على أنه : اذا حكم على جملة متهمين بحكم

واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراده ، خلافا للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك ، وكانت الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت اليها المادة ٤٤ من القانون ذاته وان كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه بما كان يجب معه الحكم على المتهمين معا بالغرامة النسبية متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك ان يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية البالغ قدرها ٥٠٠ر ٧٥١٣ جنيه على كل من المحكوم عليهم فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من غرامة نسبية نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل هذه الغرامة واحدة بالنسبة الى الطاعن والمحكوم عليهما معه لاتصال هذا الوجه من الطعن بهما .»

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الأكيايى ، ومحمود عبد البارى .

(٧)

الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) موظفون عموميون . تعدى على مبان مملوكة للدولة . جريمة « اركانها » .
قانون « تفسيره » .
- جريمة التعدى على مبان مملوكة لاحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩
عقوبات لا يشترط لتوافرها أن يتم الدخول الى العقار بواسطة الكسر .
كفاية أن يشغله أو ينتفع به الموظف العام بأية صورة .
- (٢) اجراءات «اجراءات المحاكمة» . اثبات «شهود» . نقض « اسباب
الطعن . مالا يقبل منها » .
- النعى على المحكمة عدم سماع شهود النفى . لايقبل . مادام الطاعن
لم يطلب سماعهم ولم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٢١٤
مكرراً ٢/١ اجراءات .
- (٣) تعدى على مبان مملوكة للدولة . عقوبة . عزل . نقض « حالات الطعن .
الخطأ فى تطبيق القانون » .
- وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والقضاء عليه
بالحبس فى جناية التعدى على مبان مملوكة للدولة .

١ - لا يشترط قانوناً لتوافر الجريمة التى دين الطاعن بها (جريمة
التعدى على مبان مملوكة لاحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ عقوبات) أن يتم
الدخول الى العقار بواسطة الكسر ولكن يكفى أن يشغله أو ينتفع به الموظف
العام بأية صورة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً من أقوال الشهود

التي أطمأن إليها ومن كتاب شركة الحديد والصلب أن الطاعن وهو من العاملين بالشركة المذكورة وهي إحدى شركات القطاع العام تعدى على عقار مملوك لها بغير سند وكان ما أورده الحكم كافيا ومائنا في اثبات توافر عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم في استظهار أن التعدي على العقار بواسطة الكسر يكون في غير محله.

٢ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شهود نفى ولم يسلك من جانبه الطريق الذي رسمه القانون في المادة ٢١٤ مكررا ١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا تريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماعهم .

٣ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل الطاعن بالرافه فحكم عليه بالحبس فقد كان من المتعين عليه - عملا بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن يؤقت عقوبة العزل ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يستوجب تصحيحه بتوقيت عقوبة العزل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بصفته موظفا عموميا (. . .)
تعدى على المسكن الملبين بالمحضر وذلك بأن شغلته حالة كوة يتبع الجهة التي يعمل بها . وإحاطته الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٥ مكررا ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا أ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من ذات القانون بمعاقبته المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبعزله من وظيفته ورد العقار المنتصب الى الجهة المالكة له وتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة تعدى على عقار مملوك للجهة التي يعمل بها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع .

ذلك أن دفاع الطاعن قام على أن الواقعة جنحة تعدى على الحياة تختص محكمة الجنح بنظرها غير أن الحكم رفض هذا الدفع ورد عليه بما لا يصلح رداً ويخالف صحيح القانون والتفتت عن مستنداته المؤيدة لدفاعه بتلقيق التهمة ولم يدلل على أن الدخول الى العقار تم بواسطة الكسر ، ولم تستجب المحكمة الى طلب سماع شهود نفى ولم ترد عليه بما ينفي لزومه - كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الوعوى بما مفاده أن شركة تملك مدينة أجرت شقة لـ رئيس قسم الصيانة بالشركة بغرض الإقامة فيها في فترات العمل الليلية بصفته أحد العاملين بها وعند عودته اليها وجد المتهم - الطاعن - وهو مراقب الأمن بذات الشركة قد اعتدى على هذا المسكن وقام بشغله وأقام فيه بغير سند حيث ثبت من اخطار الشركة المسالكة للعقار أن المجنى عليه يشغله منذ أول مارس سنة ١٩٦٠ وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن كتاب شركة المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٨٤ وهي الجهة مالكة العقار وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم اختصاص المحكمة لأن الواقعة بفرض صحتها تشكل جنحة تعدى على الحياة ورد عليه في قوله د أن المشرع نص في المادة ١١٥ مكرراً عقوبات على أن كل موظف عام تعدى على مبان مملوكة لاحدى الجهات المينة بالمادة ١١٩

عقوبات وذلك بشغلها أو الانتفاع بها بأية صورة يعاقب بالسجن متى كان ذلك العقار يتبع الجهة التي يعمل بها - وهو ما ينطبق على الواقعة موضوع الدعوى ، ومن ثم يكون الدفع غير قائم على أساس ، ، وما أورده الحكم فيما تقدم يصلح ردا على دفع الطاعن ، ذلك بأنه بحكم كونه من العاملين في شركة تابعة للقطاع العام وهي من الجهات الملية بالمادة ١١٩ عقوبات ، يعد في حكم الموظف العام ، واذا وقع التعدي منه على سكن يتبع تلك الجهة التي يعمل بها ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط قانونا لتوافر الجريمة التي دين الطاعن بها أن يتم الدخول الى العقار بواسطة الكسر ولكن يكفي أن يشغله أو ينتفع به الموظف العام بأية صورة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا من أقوال الشهود التي اطمأن اليها ومن كتاب شركة . . . أن الطاعن وهو من العاملين بالشركة المذكورة وهي إحدى شركات القطاع العام تعدي على عقار مملوك لها بغير سند وكان ما أورده الحكم كافيا وسائغا في اثبات توافر عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن بشأن قصور الحكم في استظهار أن التعدي على العقار بواسطة الكسر يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شهود نفى ولم يسلك من جانبه الطريق الذي رسمه القانون في المادة ٢١٤ مكررا ٢/١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا تشرب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماعهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل الطاعن بالرافة فحكم عليه بالحبس فقد كان من المتعين عليه - عملا بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن يؤقت بعقوبة العزل ، أما وهو لم يفعل فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يستوجب تصحيحه بتوقيت عقوبة المنزل وجعله لمدة ستين ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس
الحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين وضوان ، محمد
ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب لئيس المحكمة وفتحي خليفة .

(٨)

الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٥٦ القضائية

دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ما يوفره « اثبات » خبرة « بوجه عام »
ضرب .

تمسك الدفاع بتكذيب أقوال المجنى عليهم من أحداث أصابتهم من
محلول حامض الكبريتيك المركز وطلبه تحقيق ذلك عن طريق المختص
فنيا . جوهري .

تعويل الحكم على التقارير الطبية دون بيان انه أثبت بها أن الإصابات
حدثت بالمجنى عليهم من ذلك المحلول ودون إيراد مضمون المعاينة . قصور .

لما كان الحكم المطعون فيه قد نسب إلى الطاعنين معا أحداث إصابة المجنى
عليها بالقاء « ماء نار » عليها ، وإلى الطاعن الأول وحده أحداث إصابة المجنى
عليها الثانى والثالث بذات الوسيلة ، وكان مفاد دفاع الطاعنين - على السياق
المتقدم - تكذيب المجنى عليهم فيما قرروه أنهما قد ألقيا عليهم المحلول سالف
البيان وطلب تحقيق ذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ،
وهو دفاع يعد جوهريا فى صورة الدعوى ، وكان الحكم قد عول فى أطراح
هذا الدفاع ورفض ذلك الطلب على ما ورد بالتقارير الطبية ومعاينة مكان
الحادث دون أن يبين فى أسبابه التى أنشأها لنفسه ولم يعتق فيها أسباب
الحكم الابتدائى أن تلك التقارير أثبتت حدوث إصابات المجنى عليهم من
المحلول سالف البيان ويغير أن يورد مضمون المعاينة ، كما خلص فى هذا

الصدد الى عدم معقولة افعال المجنى عليهم الاصابات بأنفسهم قولا أنها حروق في الوجه والأجزاء العليا من الجسم لا يتصور فيها الافعال ، وكان افعال الاصابة باحداث حروق في الجسم ليس مما يستعصى على الواقع ويستحيل على التصديق ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في السبب والفساد في الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم : أولا : الطاعنان :
أحدثا عمدا بـ الاصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي مما أعجزها عن أعمالها الشخصية مدة تزيد عن عشرين
يوما وكان ذلك بأداة (حمض الكبريتيك المركز) . ثانيا : الطاعنان
وآخرون : أحدثوا عمدا بـ و
الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي مما أعجزها عن أعمالها الشخصية
مدة لا تزيد عن عشرين يوما وكان ذلك بأداة (مطول حمض الكبريتيك
المركز وعصا) . وظلّت عقابهم بالمادتين ١/٢٤٢ - ٣ المصدلة :
٢٤١ من قانون العقوبات . وادعى كل من و
مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل
التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بولاق الدكرور الجزئية قضت حضورها
عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة
خمسين جنيها لايقاف التنفيذ وحبس المتهم الثانية ثلاثة أشهر مع الشغل
وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ والزام المتهمين متضامنين بأن يؤديا
لكل من المدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل
التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليهم ومحكمة الجيزة الابتدائية
(بهيئة استئنافية) قضت حضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي

الموضوع بتعديل الحكم المستأف بالاكْتفاء بحبس المتهم الأول (الطاعن)
لمدة شهرين وحبس المتهم الثانية (الطاعنة) لمدة شهر والفاء وبراءة
بإجماع الآراء بالنسبة لباقي المتهمين وتأييد الحكم فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / المحامي عن الأستاذ / المحامي
نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث أن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبهما بجريمة
الضرب والزمهما بالتعويض قد شابه الفساد في الاستدلال والاخلال بحق
الدفاع ، ذلك بأنهما تمسكا بطلب عرض المجنى عليهم على الطبيب الشرعي
ليان ما اذا كانت اصابتهما ناتجة عن القاء محلول حمض الكبريتيك المركز
ومدى جواز افعال تلك الاصابات ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب
الجوهري ورد عليه الحكم بأسباب لا تسوغ رفضه . مما يعيبه ويستوجب
نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أورد طلب الطاعنين عرض المجنى
عليهم على الطب الشرعي وأطرحه في قوله : « وحيث أن ما جاء بمذكرة
الحاضر عن المتهمين المستأنفين من أنه يطلب أصليا عرض المجنى عليهم
والاحراز على الطب الشرعي لبيان نوع الاصابات وسببها ونوع المادة المستخدمة
فيها ، فإن هذا الطلب وإن كان يكمل التقرير الابتدائي إلا أن المحكمة لا ترى
سببا له غير تعطيل الفصل في الدعوى ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى ما ورد
بالتقارير الابتدائية ومعاينة محل الحادث ويؤيد ذلك عدم مسئولية قيام
المجنى عليهم بافعال تلك الاصابات بأنفسهم وهي حروق بالوجه والأجزاء

العليا من الجسم والحروق لا يتصور فيها الافتعال والمحكمة لذلك تطمئن الى ثبوت التهمة قبل المتهمين الأول والثانية (الطاعتان) « . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نسب الى الطاعتين معا احداث اصابة المجنى عليها بالقاء « ماء نار » عليها ، والى الطاعن الأول وحده احداث اصابة المجنى عليهما التثاني والثالث بذات الوسيلة ، وكان مفاد دفاع الطاعتين - على السياق المتقدم - تكذيب المجنى عليهم فيما قرروه أنهما قد ألقيا عليهم المحلول سالف البيان وطلب تحقيق ذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، وهو دفاع يعد جوهريا فى صورة الدعوى ، وكان الحكم قد عول فى اطراح هذا الدفاع ورفض ذلك الطلب على ما ورد بالتقارير الطبية ومعاينة مكان الحادث دون أن يبين فى أسبابه التى أنشأها لنفسه ولم يعتق فيها أسباب الحكم الابتدائى أن تلك التقارير أثبتت حدوث اصابات المجنى عليهم من المحلول سالف البيان وبغير أن يورد مضمون المعاينة ، كما خلاص فى هذا الصدد الى عدم معقولة افتعال المجنى عليهم الاصابات بأنفسهم قولا انها حروق فى الوجه والأجزاء العليا من الجسم لا يتصور فيها الافتعال ، وكان افتعال الاصابة باحداث حروق فى الجسم ليس مما يستعصى على الواقع ويستحيل على التصديق ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال متعينا نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحي خليفة . خليفة .

(٩)

الطعن رقم ٥٢٠٠ لسنة ٥٦ القضائية

نصب . جريمة ((اركانها)) . حكم ((تسببه . تسبب معيب)) . نقص ((أسباب الطعن . ما يقبل منها)) .

جريمة النصب ما يشترط لتوافرها ؟

مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها لتحقيق جريمة النصب مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها .

ضرورة أن تكون الأقوال الكاذبة مصحوبة بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحتها .

مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة في جريمة نصب .

لما كانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف . لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه بل يشترط القانون أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض بوضوح للأعمال المادية الخارجية التي استعان بها الطاعن في تدعيم مزاعمه

والتي حملت المجنى عليها على تسليمه المبلغ ، كما خلت مدوناته من الدليل على أن السيارة التي تصرف فيها بالبيع للمجنى عليها غير مملوكة له وليس له حق التصرف فيها ، فانه يكون معيا بالقصور .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخر : توصل الى الاستيلاء على النقود المينة بالمحضر المملوكة لـ
بالاحتياال لسلب أموالها بأن استعملا طرقا احتيالية من شأنها ايهام المجنى عليها بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وحصولا من المجنى عليها على النقود بناء على ذلك الايهام . وطلبت معاقبتها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح هوالاق الدكرور الجزئية قضت غاييا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لكل منهما لاييقاف التنفيذ . عارض المحكوم عليهما ، وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة استأنفا - ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف وبراءة بالنسبة للمتهم الآخر وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم (الطاعن) .

قطعن الأستاذ / المطامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجريمة النصب قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأنه لم يستظهر الطرق الاحتمالية التي كان من شأنها التأثير على المجنى عليها وحملها على تسليم المبلغ الى الطاعن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوت جريمة النصب في حق الطاعن على قوله « والأخيرة - المجنى عليها - تقدمت بالبلاغ ضد المتهم الثاني - الطاعن - صاحب توكيل الجيزة المنبثق عن والثابت في بلاغ المجنى عليها أن المتهم الثاني حصل منها على مبالغ نقدية بلغت ٥٨٤٠ جنيه على أقساط تبدأ من ١٩٧٩/٩/٧ حتى ١٩٨٠/١١/١٥ بمبالغ مختلفة ومنها ايصال بمبلغ ٩٩٠ جنيه في ١٩٨٠/١٢/٢٢ وذلك من قيمة السيارة ٥٠٤ وقد ماطل المجنى عليها في التسليم واستمر في أخذه هذه الأقساط منها لمدة تزيد على سنة وبمبالغ ذات قيم مختلفة فضلا عن أن المحل الخاص به مخصص كمركز خدمة وليس مركز بيع كما هو ثابت من تلك الايصالات الأمر الذي يتبين منه أن نية المتهم قد انصرفت الى الاستيلاء على تلك المبالغ من المجنى عليها بايهاهما أنه سبيع لها سيارة بيجو ٥٠٤ لحساب موكلها المدعو في حين أنه يدير توكيل مركز خدمة وليس مركز بيع فضلا عن أن العرف التجاري في بيع السيارات لايجرى العمل به على الحصول على أى مبالغ من العميل بأى قيمة تحت استكمال الثمن ومن ثم ترى المحكمة تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثاني لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى

عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف . لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه بل يشترط القانون أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض بوضوح للأعمال المادية الخارجية التي استعان بها الطاعن في تدعيم مزاعمه والتي حملت المجنى عليها على تسليمه المبلغ ، كما خلت مدوناته من التدليل على أن السيارة التي تصرف فيها بالبيع للمجنى عليها غير مملوكة له وليس له حق التصرف فيها ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد
مدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحي خليفة .

(١٠)

الطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٦ القضائية

حكم « تسببيه » • تسبیب معیب » • تبديد • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل
منها » •

وجوب بناء الاحكام الجنائية على الجزم واليقين المؤسس على الادلة
التي توردها المحكمة . لا على الظن والاحتمال .
انتهاء الحكم الى اختلاط منقولات الطاعنة والمجنى عليه دون أن يبين
ماهية المنقولات المبددة ويقيم الحجة على ملكية المجنى عليه لها ووجه
استشهاده بالمستندات التي قدمها . قصور .

الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا
الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تين مؤداها في الحكم
بإنا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ولا تؤسس
بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، وكان الحكم المطعون
فيه رغم ما انتهى اليه من اختلاط منقولات الطاعنة والمجنى عليها - لم يبين
ماهية المنقولات المبددة ويقيم الحجة على ملكية المجنى عليه لها ، ووجه
استشهاده بالمستندات التي قدمها والتي استبسط منها معتقده بالأدانة فإنه يكون
قاصرا بما يبطله ويوجب نقضه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : بددت المنقولات المينة بالأوراق وصفا وقيمة المملوكة لزوجها والمسلمة اليها على سبيل عارية الاستعمال وذلك بأن اختلستها لنفسها بنية تملكها اضرازا بالمجنى عليه . وطلبت معاقبتها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل التهمة بمبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الدقى الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ وألزمته بأن تؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ .

فطن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبها بجريمة التبديد قد شابه التناقض فى التسيب ، ذلك بأنه بعد أن انتهى الى اختلاسها منقولات زوجها ، عاد فأقام قضاءه بوقف تنفيذ العقوبة على اختلاط تلك المنقولات بأموالها ومنقولاتها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن اعتق أسباب الحكم الابتدائى التى جاءت مقصورة على ثبوت التهمة من المستندات المقدمة من المدعى بالحق المدنى ، أقام قضاءه بوقف تنفيذ العقوبة للمحكوم بها على قوله « ومن

حيث ان المحكمة حرصا منها على مستقبل التهمة واختلاط مال ومنقولات كل من طرفي الخصومة - الزوجين سابقا وهو ما يستلزم من المحكمة المدنية مراعاته عند نظر دعوى التعويض - أن تأمر بوقف التنفيذ عملا بالمادتين ١/٥٥ ، ١/٥٦ ع ، ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الادلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، وكان الحكم المطعون فيه رغم ما انتهى اليه من اختلاط منقولات الطاعنة والمجنى عليها - لم يبين ماهية المنقولات المبددة ويقيم الحجة على ملكية المجنى عليه لها ، ووجه استشهاده بالمستندات التي قدمها والتي استبطل منها معتقده بالادانة فانه يكون قاصرا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون ما حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١١)

الطعن رقم ٥٨٢٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) نقض ((اسباب الطعن . ايداعها)) .

عدم ايداع المحكوم عليه اسبابا لطعنه . اسره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) اثبات ((بوجه عام)) . استدلالات . محكمة الموضوع ((سلطتها فى

تقدير الدليل)) . سرقة . سلاح . حكم ((تسببيه . تسببيه معيب))

نقض ((اسباب الطعن . ما يقبل منها)) ((اثر الطعن)) .

التحريات لاتصلح بداتها دليلا او قرينة على الواقعة المراد اثباتها . جواز التعويل عليها معززة لغيرها من الادلة .

اتخاذ الحكم من التحريات دليلا على ثبوت واقعة حمل السلاح فى حق المتهمين واعتباره واقعة السرقة بتوافر هذا الظرف جناية . قصور .

حسن سير العدالة واتصال الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم بغير الطاعن من المحكوم عليهم . يوجب امتداد اثر نقض الحكم اليهم .

١ - لما كان المحكوم عليهم و و و و

وان قرروا بالطعن بالنقض فى اليعاد الا أنهم لم يودعوا اسبابا لطعونهم مما يتعين معه القضاء بعدم قبولها شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة

١٩٥٩ م

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه الذى دان الطاعنين بجناية السرقة

ليلا مع حمل سلاح نارى وانزل بكل منهم العقوبة المقررة فى المادة ٣١٦ من قانون

العقوبات ، قد اقتصر في استظهار ظرف حمل السلاح الذي أوجب وصف واقعة السرقة بالجناية على ما حاصله من قول العقيد ان التحريات أكدت حمل بعض المتهمين - وخاصة رجال الشرطة منهم أسلحة نارية وقت السرقة بدون ان يورد في هذا الخصوص دليلا يعزز هذه التحريات ويساندها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبار كونها معززة فحسب لما ساقته من أدلة الا انها لاتصلح وحدها الان لتكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها ، وكان الحكم قد اتخذ من التحريات دليلا أساسيا على ثبوت واقعة حمل السلاح في حق الطاعنين واعتبر واقعه السرقة بتوافر هذا الظرف جناية وأنزل بهم العقوبة المقررة لها ، فإنه يكون قاصر البيان فاسد الاستدلال متعينا قضيه والإعادة بالنسبة لجميع المحكوم عليهم - عدا الذي صدر الحكم غيابيا بالنسبة اليه - لاتصال الوجه الذي بنى عليه النقض بمن لم يقدم اسبابا لطفه منهم ، اذ ان اعتبار السرقة جناية بسبب حمل بعض المتهمين سلاحا يقتضى قانونا معاقبتهم عن الجناية هم وسائر من قاموا بالسرقة معهم ، وهو ما طبقه الحكم المطعون فيه بالنسبة لمن دانهم بجريمة السرقة ، ولحسن سير العدالة للمحكوم عليهما الثامن والتاسع اللذين دانهما بجريمة اخفاء الاخشاب المسروقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم عليه غيابيا : بأنهم :
المتهمون من الأول الى السابع : - سرقوا الأخشاب المينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة لـ والموضوعة تحت التحفظ بقرار المدعى العام الاشتراكي حالة كونهم قد ارتكبوا الجريمة ليلا وكان بعضهم يحمل سلاحا ناريًا على النحو المبين بالتحقيقات . المتهمان الثامن

الحكمة

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه الذي دان الطاعنين بجناية السرقة
لإلا مع حمل سلاح ناري وأنزل بكل منهم العقوبة المقررة لها في المسادة

٣١٦ من قانون لعقوبات ، قد اقتصر في استظهار ظرف حمل السلاح الذي أوجب وصف واقعة السرقة بالجناية على ما حصله من قول العقيد ان التحريات أكدت حمل بعض المتهمين - وخاصة رجال الشرطة منهم أسلحة نارية وقت السرقة ، دون أن يورد في هذا الخصوص دليلا يعزز هذه التحريات ويساندها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبار كونها معززة فحسب لمسايقته من أدلة ، الا أنها لا تصلح وحدها لان تكون دليلا بذاته أو قرينة بحينها على الواقعة المراد اثباتها ، وكان الحكم قد اتخذ من التحريات دليلا أساسيا على ثبوت واقعة حمل السلاح في حق الطاعنين واعتبر واقعة السرقة بتوافر هذا الظرف جناية وأنزل بهم العقوبة المقررة لها ، فانه يكون قاصر البيان فاسد الاستدلال متعينا نقضه والاعادة بالنسبة لجميع المحكوم عليهم - عدا الذي صدر الحكم غايبا بالنسبة اليه • لاتصال الوجه الذي بنى عليه النقض بمن لم يقدم أسبابا لطعنه منهم ، اذ ان اعتبار السرقة جناية بسبب حمل بعض المتهمين سلاحا يقتضى قانونا معاقبتهم عن الجناية هم وسائر من قارفوا السرقة معهم ، وهو ما طبقه الحكم المطعون فيه بالنسبة لمن دانهم بجريمة السرقة ، ولحسن سير العدالة بالنسبة للمحكوم عليهما الثامن والتاسع اللذين دانهما بجريمة اخفاء الأخشاب المسروقة ، وذلك دون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن •

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١٢)

الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .
وزن أقوال الشهود والتعويل عليها . موضوعي . أخذ محكمة الموضوع
بشهادة شاهد . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع
لحملها على عدم الأخذ بها .
 - (٢) اثبات « خبرة » . نقض « أسباب الطعن » . ملايقبل منها » .
تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم . موضوعي .
عدم التزام المحكمة بنذب خبر آخر .
اثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . غير جائز .
 - (٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره » . اثبات « خبرة » .
عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها ولم ترى
هى موجبا لاجرائه .
 - (٤) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . محاماه . اجراءات
المحاكمة .
- القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين
متعددين في جريمة واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام
تعارض حقيقي بين مصالحهم .
- مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ان يكون القضاء بادانة
احدهم يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر .
- تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل متهم بمحامي خاص يتولى
الدفاع عنه . اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهم
ان يبديه من اوجه الدفاع مادام لم ييده بالفعل .

(٥) نيابة عامة • اعدام • محكمة النقض ((سلطتها)) •

وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها ولو لم تقدم النيابة مذكرة برأيها •

(٦) اعدام • حكم ((تسبيبه • تسبيب غير معيب)) •

الحكم الصادر بالاعدام - ما يلزم من التسبيب لقراره ؟

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها وتعويل القضاء عليها مرجعة الى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، متى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض •

٢ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه و لا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، واذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخذت بشهادة المجنى عليها من أنها قاومت الطاعن الاول اثناء واقعة لها وأنه لم يتمكن الا من الايلاج جزئيا ، كما اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما قرره الطبيب الشرعي في رأيه الفني من امكان حصول الايلاج الجزئي دون أن يترك أثرا وأن حالة المقاومة والرعب التي انتابت المجنى عليها تؤدي الى انقباض شديد بالمهبل وأنه من الجائز أن يكون الطاعن الاول قد قام بالايلاج جزئيا ، فانه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه ، وهي غير ملزمة - من بعد - بنسب خير آخر في الدعوى لتحديد مدى امكان واقعة المجنى عليها في السيارة وأثر مقلومتها على تمام الايلاج ما دام أن الواقعة قد وضحت

لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، ولا يعدو ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن أن يكون من قيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة انارته أمام محكمة النقض •

٣ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يطلب أى منهم توقيع الكشف الطبي عليهم لبيان مدى قدرتهم الجنسية أو يثير دفاعا في هذا الخصوص ، فلا يجوز لهم من بعد أن ينعوا على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي موجبا لاجرائه •

٤ - قضاء محكمة النقض جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بوجود تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أن المحكوم عليهم الخمسة الأول ارتكبوا معا الجرائم المسندة اليهم واعتبرهم فاعلين أصليين في هذه الجرائم ، كما أنه لم يكن مؤدى شهادة من شهد منهم على الآخرين نفى الاتهام عن نفسه ، وكان القضاء بادانة أحدهم - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة آخر ، وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، فإنه لا يعيب اجراءات المحاكمة في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن المحكوم عليهم محام واحد ، ذلك بأن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كلا منهم أن يلايه من أوجه دفاع ما دام لم يبدئه بالتعلل •

٥ - وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية

وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وأنه ولئن كانت النيابة العامة لم تقدم مذكرة برأىها - اكتفاء بطعنهما فى الحكم بطريق النقض ، إلا أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ مالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها •

٦ - لما كان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان بها المحكوم عليهما بالاعدام ، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة لهما معيها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليه • كما أن اجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون واعمالاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم بالاعدام وصدوره باجماع آراء اعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليهما على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهما •

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - (الطاعن الأول) ٢ - •••••
- (الطاعن الثانى) ٣ - • • • • • (الطاعن الثالث) ٤ - •••••
- (الطاعن الرابع) ٥ - • • • • • (الطاعن الخامس) ٦ - •••••

بأنهم : أولا : المتهمون جميعا : خطفوا بالإكراه المجنى عليها
وقد اقترفت بهذه الجناية جناية موقعة المخطوفة بغير رضاها وذلك بأن
اتفق المتهمون الخمسة الأول فيما بينهم على خطف وانغتصاب أية أشي
تقابلهم فى الطريق وتنفيذا لهذا الاتفاق استقلوا سيارة أجرة قيادة المتهم
الخامس وأخذوا يتجولون الى أن تقابلوا مع المجنى عليها وهى تجلس مع
خطيبها فى سيارته بالطريق العام فقام كل من المتهمين
الأولين بأشهار مطواة قرن غزال مهددا المجنى عليها وخطيبها بالاعتداء
بها وأرغموها عنوة على مغادرة سيارة خطيبها واستقلال السيارة الأجرة
قيادة المتهم الخامس وانطلقوا بها بعيدا الى مكان آخر فى الطريق العام
حيث قام المتهم الأول بتهديدها وجثم فوقها وأولج جزءا من قضيبه فى
فرجها ثم قام المتهم الثانى بخلع ملابسه وهم بانيان مثل ذلك الفعل معها الا
أنه سمع صوت أعيرة نارية فأسرع وباقى المتهمين الخمسة الأول بالسيارة
الى حجرة أعدها المتهم السادس مع علمه بالوقائع سالفة الذكر وبغرض
باقى المتهمين من الخطف حيث قام المتهم الأول بمعاودة موقعة المجنى عليها
بغير رضاها بذات الطريقة والوسيلة السابقتين ، كما شرع كل من
المتهمين من الثانى الى الخامس فى مواقعتها بغير رضاها بأن خلع كل
منهم ملابسه عنوة وجثم فوقها وطوقها بذراعيه وحاول ادخال قضيبه
فى فرجها وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مقاومة
المجنى عليها . ثانيا : المتهمون الخمسة الأول أيضا : ١ - سرقوا المبلغ
النقدى والمصوغات الذهبية والأشياء الأخرى المينة قدرا ووضفا
بالتحقيقات المملوكة لـ وكان ذلك
بالطريق العام وبطريق الاكراه والتهديد باستعمال السلاح حالة كون
كل من المتهمين الأولين يحمل سلاحا (مطواة قرن غزال) ظاهرا .
٢ - ضربوا المجنى عليه بأن طعنه الأول بمطواة فأحدث به
الاصابة المينة بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة

لا تزيد على عشرين يوما وكانت هذه الجريمة نتيجة محتملة للجريمة
المبينة بالوصف أولا ٣٠ - قبضوا على المجرى عليه
وحجزوه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفق غير الأحوال التي
تصرح فيها القوانين واللوائح . ثالثا : المتهمان الأول والثاني أيضا :
١٠ - أحرزا بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطوآن قرن غزال) ٢ - ارتكبا
علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياة على النحو المبين بالوصف أولا .
رابعاً : المتهم الأول : أُلْف عَمداً اطارى السيارة المملوكة للمجرى عليه
. وقد ترتب على هذا الفعل ضرراً مادياً قيمته أكثر من
خمسین جنيهاً . خامساً : المتهم السادس : أخفى الأشياء المبينة وصفاً
وقيمة بالتحقيقات والمتحصلة من جناية السرقة المبينة بالبند الأول من
الوصف ثانياً مع علمه بذلك . واحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم
طبقاً للقيد والوصف الواوردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات القاهرة
قررت وبإجماع الآراء إحالة أوراق المتهمين الى فضيلة مفتى الجمهورية
وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة
قضت تلك المحكمة حضورياً - وبإجماع الآراء عملاً بالمواد ٣٩ ، ٤٠ / ٢ -
٣ - ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٤٢ / ١ - ٣ ، ٢٦٧ / ١ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ،
٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٦١ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢٥ / ١ مكرراً
٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة
١٩٨١ والبند ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق
المادتين ٣٢ و ٢٩٠ من قانون العقوبات أولاً : وبإجماع الآراء بمعاقبة
كل من المتهمين من الأول الى الخامس بالاعدام شنقاً عن جميع التهم
المسندة اليهم ومصادرة السلاح الأبيض المضبوط . ثانياً : بمعاقبة المتهم
السادس بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن التهمة
الأولى المسندة اليه . ثالثاً : ببراءة المتهم من التهمة الثانية

المسندة اليه . رابعا : اثبات ترم المدعية بالحق المدنى لدعواها المدنية والزمته بمصروفاتها . خامسا : قدرت مبلغ خمسون جنيها اتعابا لكل من المحامين المتدبين . وذلك بسند أن عدلت وصف التهمة الى : أولا : المتهمون الخمسة الأول : ١ - خطفوا بالتحيل والإكراه

التي تبلغ من العمر أكثر من ست عشرة سنة كاملة وذلك بأن اتفقوا فيما بينهم على اغتصاب أية أثى تقابلهم فى الطريق العام ونفاذا لهذا الاتفاق ظلوا يجوبون بالسيارة الأجرة قيادة المتهم الخامس شوارع منطقة المعادى بحثا عن أية أثى وما أن وقع بصرهم على المجنى عليها، وكانت تجلس مع خطيبها فى سيارته الخاصة بالطريق العام حتى عقدوا العزم على اغتصابها ونفاذا لقصدهم المشترك توجه المتهم الأول لخطفها مشهرا سلاحا أبيض (مطواه) وأتلف اطارى السيارة بقصد تعطيلها ومنعها من الهرب بينما وقف بقية المتهمين عن كتب وعلى مقربة منه لشد أزره والتدخل لمنصرته عند الاقتضاء الا أن خطيب المجنى عليها تمكن من السير بالسيارة فتعقبوه تنفيذاً لقصدهم من خطف المجنى عليها حتى لحقوا به أثناء استبداله الاطار الاحتياطى بالاطار التالف وتوجهوا جميعا لخطف المجنى عليها وزعم المتهم الثانى أن والده يعمل شرطيا مريا بقسم المعادى واقتادوها وخطيبها تحت التهديد بالمدى التى يحملها المتهمان الأول والثانى الى السيارة الأجرة بدعوى التوجه بها الى قسم الشرطة وانطلقوا بسيارتهم بعيدا عن المكان الذى خطفت منه بقصد موارقتها وتوقفوا فى طريق عام بمنطقة ضحراوية غير مطروقة وتمكنوا بهذه الوسيلة من التحيل والإكراه من خطفها وقد اقترفت هذه الجريمة بجناية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر واقعوا المخطوفة بغير رضاها بأن قام المتهم الأول بتهديدها بالمطواة التى كان يحملها واغتصبها على النحو المبين بالتحقيقات بينما وقف المتهمون الأربعة الآخرون على مسرح الجريمة لشد أزره وتمكينه

من موافقتها كرها وممسكين بخطيبتها مهددين إياه بالقتل ان هو أغاث
المجنى عليها ٢ - شرعوا في واقعة المجنى عليها سائلة الذكر بان
اقتادوها عنوة الى غرفة ملحقة بجراج باحدى العمارات تحت التشطيب
وهددوها بالمدى وحاول كل منهم اغتصابها على الوجه المبين بالتحقيقات
وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه هو مقاومة المجنى عليها لهم
وفقدتهم القدرة على الايلاج ٣ - سرقوا في طريق عام المبلغ النقدي
والقلادة الذهبية وساعة اليد المينة قدرا ووصفا وقيمة بالتحقيقات
وكان ذلك ليلا وبالتهديد باستعمال السلاح حاله كون كل من المتهمين
الأولين يحملان سلاحا ظاهرا « مطواه قرن غزال » ٤ - سرقوا
الدبنتين المبيتين وصفا وقيمة ل وكان ذلك
ليلا حالة كون كل من المتهمين الأولين يحملان سلاحا ظاهرا (مطواه
قرن غزال) ٥ - احتجزوا بدون أمر أحد الحكام
المختصين وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح . ثانيا :
المتهمان الأول والثاني : ١ - أحرزا بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواتان
قرن غزال) ٢ - ارتكبا علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء في الطريق
العام على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثا : المتهم الأول أيضا : ١ - أظف
عمدا اطارى السيارة المملوكة ل بان مزقهما بالمطواه
على النحو المبين بالتحقيقات ٢ - أحدث عمدا ب اصابة
يده اليمنى الموصوفة بالتقرير الطبى الابتدائى بان ضربه بمطواه فحدث
اضافته سائلة الذكر والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على
عشرين يوما . رابعا : المتهم السادس : ١ - اشترك بطريقى الاضاق
والمساعدة مع المتهمين الخمسة الأول فى ارتكاب جناية الشروع فى
الاغتصاب المينة بالوصف أولا (٢) بان اتفق معهم على تسهيل ارتكاب
هذه الجناية بان سمح لهم بدخول الغرفة التى ارتكبت فيها الجناية سائلة

الذكر وأمدهم ببطانية ووسادة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ٠٠٠ لسنة ٥٥ القضائية) . كما عرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة بمذكرة مشفوعة برأيها .

وبتاريخ قضت محكمة النقض أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن السادس شكلا . ثانيا : قبول الطعن المقدم من الطاعنين الخمسة الأول شكلا . ثالثا : بقبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام الطاعنين الخمسة الأول وكذلك نقضه بالنسبة الى الطاعن السادس واحالة القضية الى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين .

والمحكمة الأخيرة قررت وباجماع الآراء احالة أوراق المتهمين الى فضيلة مفتى الجمهورية وحددت جلسة للنطق بالحكم .

وبالجلسة المحددة قضت تلك المحكمة حضوريا وباجماع الآراء عملا

بالمواد ٣٩ ، ٤٠ / ٢ - ٣ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٢ / ١ - ٢ ، ٢٦٧ / ١ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ / ١ - ٢ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٦١ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢٥ / ١ مكررا ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند (١) من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول . أولا : بمعاقبة كل من وبالاعدام شتقا عن جميع التهم المستندة اليهما والمصادرة . ثانيا : بمعاقبة كل من بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية كما طعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

الحكمة

اولا : عن طعن المحكوم عليهم الخمسة الاول :

من حيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبهم بجرائم خطف انشى بالاكراه مقترن بمواقعة الخطوفة بغير رضاها وشروع في واقعة انشى بغير رضاها وسرقة باكراه في طريق عام مع حمل سلاح واحتجاز بدون أمر أحد الحكام المختصين وقضى باعدام الاولين ، قد شابه القصور في النسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن الرابع دفع ببطلان اعتراف جميع المتهمين لأنه وليد اكراه ، الا أن الحكم اطرح الدفع بالنسبة لاعترافه هو بعد أن التفت عن اعتراف الطاعنين الأول والثاني ولم يعول عليه كدليل من أدلة الدعوى ولم يعرض للدفع بالنسبة لاعتراف الطاعنين الثالث والخامس رغم أنه عول عليه في ادائه جميع المتهمين (الطاعنين) كما ان الطاعنين اثاروا دفاعا حاصله أن التقرير الطبي الشرعى أثبت أن غشاء بكارة المجنى عليها سليم وفتحته ضيقة مما لا يسمح بحدوث ايلاج دون تمزق ، وبعدم قدرة المجنى عليها على مقاومتهم تأديا من ذلك الى نفى موافقتها ، الا أن الحكم اطرح هذا الدفاع اقتناعا منه بما قرره المجنى عليها من أن الايلاج كان جزئيا والى ما قرره الطبيب الشرعى من امكان الايلاج الجزئى دون تمزق غشاء البكارة لحالة المقاومة والرعب التى كانت عليها المجنى عليها على الرغم من أن أقوال الطبيب الشرعى جاءت عامة دون تحديد الامكان الايلاج فى الوضع الذى كانت عليه المجنى عليها فى السيارة وأثر مقاومتها على تمام الايلاج فى ذلك الوضع، وهو ما كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وأخيرا فقد تمسك الطاعن الثالث فى دفاعه بعدم قدرة الطاعنين جنسيا وطلب فحصهم طبيا الا أن الحكم حصل هذا الدفاع فى مدوناته ولم يرد عليه . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الاثبات ومن ظروف ضبط الطاعنين والمسروقات ومن أقوال الطاعنين الثالث والرابع والخامس ومن التقرير الطبي الشرعي - ومن أقوال الطبيب الشرعي - وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها - عرض للدفع المبدى من الدفاع عن الطاعنين الخمسة بطلان اعترافاتهم لصدورها تحت تأثير الاكراه فاطرح اعترافات الطاعنين الاول والثاني لما تين للمحكمة من وجود اصابات بهما تتفق وتاريخ ضبطهما ، ورد على الدفع بالنسبة لباقي الطاعنين بقوله « وما أنه بالنسبة لما دفع به باقي المتهمين » من بطلان اعترافهم بتحقيقات النيابة لصدورها تحت تأثير الاكراه اخشيتهم من وقوع اعتداء عليهم فسرود بأن الثابت أن المتهمين المذكورين تم ضبطهم يوم ١٩٨٥/١/١٩ وأدلو بأقوالهم أمام سلطة التحقيق بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠ بسراى النيابة بعد أن بين وكيل النيابة المحقق صفته بأن أثبت في المحضر احاطة كل منهم علما بشخصيته والتهمة المسندة اليه وعقوبتها المقررة في القانون وبعد ذلك أدلى كل منهم بأقواله مينا تفاصيل الحادث منذ ان كان محض فكرة انشقت عليها أذهانهم ثم بين كل منهم تفاصيل الحادث حتى تم ضبطهم وقد تطابقت أقوالهم فيما بينها ومع أقوال المجنى عليهما مما يؤكدمطابقتهما للحقيقة وليس بأوراق الدعوى - كما يقول الدفاع أن أحدا من رجال الشرطة كان حاضرا أثناء ادلاء المتهم باعترافه لسلطة التحقيق فاذا تين أن كلا من المتهمين قد سئل أكثر من مرة في التحقيقات وفي أيام متعاقبة وظل متمسكا باعترافه - ثم كرر المتهمون الاعتراف في محضر المعاينة المؤرخ ١٩٨٥/١/٢٧ بل وأمام قاضى المعارضات بجلسة ١٩٨٥/١/٢١ ومن ثم تكون أوراق الدعوى خالية مما يشير من قريب أو بعيد الى وقوع أى اكراه على المتهمين - عدا الاول والثاني - أثناء اعترافهم امام النيابة من مؤالهم أكثر من مرة بعد أن اظهرهم

مثالها على صفته ولم يذكر إلى منهم لدى سؤاله أمام النيابة أو في محضر المعاينة أو أمام قاضي المعارضات أنه أدلى بأقواله تحت تأثير خوف مما تسرى معه المحكمة إن ما أثاره الدفاع في هذا الشأن جاء قولاً مرسلًا لم يقيم عليه دليل خاصة وأن المتهم السادس دافع عن نفسه في التحقيقات بما رآه ولم يذكر أن أحداً قام بالاعتداء عليه ، أما الخشية في ذاتها فلا تعد إكراهاً لا معنى ولا حكماً مادام لم يثبت أن هناك إكراه مادي أو معنوي ومن ثم فإن المحكمة ترى أن الدفع بأن المتهمين عداً الأول والثاني قد أدلوا بأقوالهم خشية اعتداء عليهم هو مجرد ادعاء لم يقيم عليه أي دليل ويتنافى مع ما أطمأنت إليه مستخلصاً من وقائع الدعوى بأن اعترافات هؤلاء المتهمين صدرت منهم طواعية واختياراً ولم تكن تحت تأثير أي إكراه مادي أو معنوي أو خشية اعتداء عليهم من أحد بعد أن تكررت هذه الاعترافات أكثر من مرة أمام سلطة التحقيق بل وأمام قاضي المعارضات ، ، وهو من الحكم سائغ وكاف لاطراح الدفع فإن النفي على الحكم عدم رده على ما أثاروه من بطلان اعتراف الطاعنين الثالث والخامس يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها وتعويل القضاء عليها مرجعة إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، وكان من المقرر كذلك أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخير ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخذت بشهادة المجنى عليها من أنها قاومت الطاعن الأول أثناء واقعة لها وأنه لم يتمكن إلا من الإيلاج جزئياً ، كما

اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما قرره الطيب الشرعى في رأيه الفنى من امكان حصول الايلاج الجزئى دون أن يترك أثرا وأن حالة المقاومة والرعب التى انتابت المجنى عليها تؤدي الى انقباض شديد بالمهبل وأنه من الجائز أن يكون الطاعن الأول قد قام بالايلاج جزئيا ، فانه لا يجوز مجادلة المحكمة فى هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه ، وهى غير ملزمة - من بعد - بنذب خير آخر فى الدعوى لتحديد امكان واقعة المجنى عليها فى السيارة وأثر مقاومتها على تمام الايلاج مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، ولا يعدو ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن أن يكون من قيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للاسباب السائغة التى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة إثارتها امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يطلب أى منهم توقيع الكشف الطبى عليهم لبيان مدى قدرتهم الجنسية أو يثير دفاعا فى هذا الخصوص ، فلا يجوز لهم من بعد أن ينعوا على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى موجبا لاجرائه ، ويضحى النعى على الحكم فى هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن طعن النيابة العامة :

من حيث أن مبنى طعن النيابة العامة هو البطلان فى الاجراءات والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن محاميا واحدا تولى الدفاع عن المحكوم عليهم الخمسة الأول كما تولى محام واحد الدفاع عن المحكوم عليهم الثانى والرابع والخامس على الرغم من تعارض المصلحة فيما بينهم ، اذ عول الحكم من بين ماعول عليه فى قضائه بادانتهم على اعتراف كل من المحكوم عليهم الثالث والرابع والخامس على نفسه وعلى باقى المحكوم عليهم مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام مستقل .

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة ان الاستاذ المحامي تولى الدفاع عن المحكوم عليهم الخمسة الأول كما تولى الاستاذ المحامي الدفاع عن المحكوم عليهم الثانى والرابع والخامس وتولى الأستاذ المحامي الدفاع عن المحكوم عليه السادس ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بوجود تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أن المحكوم عليهم الخمسة الأول ارتكبوا معا الجرائم المسندة اليهم واعتبرهم فاعلين أصليين في هذه الجرائم ، كما أنه لم يكن مؤدى شهادة من شهد منهم على الآخرين نفي الاتهام عن نفسه ، وكان القضاء بادانة أحدهم - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة آخر ، وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، فانه لا يعيب اجراءات المحاكمة في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن المحكوم عليهم محام واحد ، ذلك بأن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساس الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبيديه من أوجه دفاع ما دام لم يبدئه بالفعل . لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ومن حيث أن المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة ، اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما

هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضي من تلقاء نفسها بنفس الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وأنه ولئن كانت النيابة العامة لم تقدم مذكرة برأيها - اكتفاء بطعنها في الحكم بطريق النقض ، إلا أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستين عيوب الحكم من تلقاء نفسها • لما كان ذلك • وكان بين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها المحكوم عليهما بالاعدام ، وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة سائغة لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها • كما أن اجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون واعمالا لما تقضي به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل اصدار الحكم بالاعدام وصدوره باجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليهما على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهما •

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، محمد عباس مهران
طلعت الاكياي ، ومحمود عبد الباري .

(١٣)

الطعن رقم ٥٢٢١ لسنة ٥٦ القضائية

تزوير « تزوير الأوراق العرفية واستعمالها » . فاعل أصلي . اشتراك .
قصد جنائي . اثبات « (بوجه عام) » . حكم « (تسببه . تسبب معيب) » .
نقض . « (أسباب الطعن . ما يقبل منها) » .

ادانة الطاعن بجرمة تزوير شيك واستعماله . استنادا الى تمسكه
به وبأنه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته . ما دام قد انكر توقيعه
عليه ولم يثبت ان التوقيع له . مجرد تمسك الطاعن بالورقة المزورة .
لا يكفي في ثبوت علمه بتزويرها مادام لم يتم الدليل على مقارفته التزوير
أو الاشتراك في ارتكابه .

مثال : لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة تزوير شيك
واستعماله .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
بين واقعة الدعوى فيما مجمله أن المدعى بالحق المدني أقام دعواه بطريق
الادعاء المباشر وضمن صحيفتها أن المتهم زور عليه شيكا بمبلغ ١٣ جنيه
بتاريخ ١٩٨١/١/٢ على بنك مصر قرع السيدة زنب . واذ قضى براءة
المدعى بالحق المدني عن تهمة اصدار شيك بدون رصيد ، بعد أن طعن
عليه بالتزوير وأثبت التقرير الفني بأن الشيك غير موقع بخط المدعى
بالحق المدني ومن ثم فانه يحق له اقامة دعواه - وخص الحكم الى
أداة الطاعن في قوله : « وحيث أنه متى جاء التقرير الفني قاطعا في أن
المدعى بالحق المدني لم يحزر الشيك موضوع الدعوى فانه لا يجدي

شهادة الشهود لاثبات قيامه بتوقيع الشيك ، ومتى كان المتهم مسر المستفيد والمتمسك بالشيك باعتباره ورقة عرقية وكانت شهادة شهوده تؤيد قيامه باثبات علاقات عمله مع المدعى المدنى عن طريق الكتابة فعلى الأقل ان لم يكن هو مزور الشيك ، فان الثابت استعماله لهذه الورقة مع علمه بتزويرها اذ أقام ضد المدعى المدنى دعوى شيك بدون رصيد قضى فيها بالبراءة لتزوير الورقة فمن ثم توافر فى حقه أركان الاتهام وتعين عقابه عملا بمادة الاتهام » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة تزوير الشيك واستعماله استنادا الى مجرد تسك الطاعن بالشيك وأنه صاحب المصلحة الوحيد فى تزوير التوقيع المنسوب الى المدعى بالحق المدنى وأن التقرير الفنى قد قطع بأن هذا الأخير لم يوقع على ذلك الشيك دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه أو بواسطة غيره مادام أنه ينكر ارتكابه له ، كما لم يهن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه ، لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه زور على المدعى بالحقوق المدنية شيكا مسحوبا على بنك مصر فرع السيدة زينب بمبلغ ثلاثة عشر جنيها . وطلب عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الموسكى قضت بحضورها اعتباريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفا

خمسین جنيها لوقف التنفيذ والزمته بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس •

فطمع الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض . . . الخ •

المحكمة

حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجريمة تزوير محرر عرفى « شيك » قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم أقام دليله في أدانة الطاعن بتزوير الشيك على مجرد أن التقرير الفنى قطع بأن المدعى بالحق المدنى لم يوقع عليه والتفت عن طلبه فذهب قسم ابحات التزييف والتزوير لبيان محدث التزوير مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما مجمله أن المدعى بالحق المدنى أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر وضمن صحيفتها أن المتهم زور عليه شيكا بمبلغ ١٣ جنية بتاريخ ١٩٨١/١/٢ على بنك مصر فرع السيدة زينب • واذ قضى ببراءة المدعى بالحق المدنى من تهمة اصدار شيك بدون رصيد ، بعد أن طعن عليه بالتزوير وأثبت التقرير الفنى بأن الشيك غير موقع بخط المدعى بالحق المدنى ومن ثم فانه يحق له اقامة دعواه - وخلص الحكم الى ادانة الطاعن فى قوله « وحيث أنه متى جاء التقرير الفنى قاطعا فى أن المدعى بالحق المدنى لم يحرر الشيك موضوع الدعوى فانه لا تجدى

شهادة الشهود لإثبات قيامه بتوقيع الشيك ، ومتى كان المتهم هيسو المستفيد والمتمسك بالشيك باعتباره ورقة عرفية وكانت شهادة شهوده تؤيد قيامه بإثبات علاقات عمله مع المدعى المدني عن طريق الكتابة فعلى الأقل ان لم يكن هو مزور الشيك ، فان الثابت استعماله لهذه الورقة مع علمه بتزويرها اذ أقام ضد المدعى المدني دعوى شيك بدون رصيد قضى فيها بالبراءة لتزوير الورقة فمن ثم توافر في حقه أركان الاتهام وتعين عقابه عملاً بمادة الاتهام » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة تزوير الشيك واستعماله استناداً الى مجرد تمسك الطاعن بالشيك وأنه صاحب المصلحة الوحيد في تزوير التوقيع المنسوب الى المدعى بالحق المدني وأن التقرير الفني قد قطع بأن هذا الأخير لم يوقع على ذلك الشيك ، دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه أو بواسطة غيره مادام أنه ينكر ارتكابه له ، كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم مادام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو أشترك في ارتكابه ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يتعين معه نقضه والإطالة .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، محمد عباس مهران
ومسعود السعداوي ، وطلعت الاكيابي

(١٤)

الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب » .
التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد . دون تقديم الاسباب . اثره :
عدم قبول الطعن شكلا .
- (٢) نيابة عامة . عقوبة اعدام . نقض « ميعاده » « اتصال المحكمة
بالدعوى » . مواد مخدرة .
قبول عرض النيابة لقضايا الاعدام ولو تجاوزت الميعاد المقرر في
القانون . علة ذلك ؟
اتصال محكمة النقض بالدعوى الصادر فيها حكم بالاعدام بمجرد
عرضها عليها . ولو لم تقدم النيابة مذكرة برأيها .
- (٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » مايوفره « محاماه » اجراءات
المحاكمة « بطلان » .
حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية : حتى يكفل له دفاعا
حقيقيا لا شكليا .
اقتصار المدافع عن المتهم بجناية على طلب استعمال الرافعة . يبطل
اجراءات المحاكمة . اساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال
المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي
خسده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه
يكونان معا وحدة اجرائية لا يفنى أحدهما عن الآخر ، وإذا كان المحكوم

عليه وان قرر بالطعن فى الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

٢ - لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الاربعين يوما المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون الا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع انما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية والتعجيل بعرض الاحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض فى كل الاحوال متى صدر الحكم حضوريا وعلى أى الاحوال فان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قلمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

٣ - لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المجامى حضر مع الطاعن منتدبا من قبل المحكمة ، وقد سئل الطاعن عما اسند اليه فافكر وقرر بان حقائقه تم تغييرها أثناء تواجده بالدائرة الجمركية بمطار القاهرة وأنه أخطر رجال الشرطة بذلك وتعذر عليهم فهمه لعدم المامهم باللغة التى كان يخاطبهم بها وأنه لا صلة له بالمخدر المضبوط واستمعت المحكمة لشهادة شاهد الاثبات واكتفت النيابة والدفاع بأقوال هذا الشاهد وترافع ممثل النيابة العامة وشرح ظروف الدعوى وصمم على الطلبات على حين اكتفى الحاضر مع المتهم بطلب استعمال الرأفة معه وكان أن قررت المحكمة ارسال الاوراق الى المفتى لاستطلاع رأيه وأجبت نظر الدعوى

لجلسة ٣/٥/١٩٨٦ وفيها أصدرت حكما المطعون فيه دون مرافعة .
لما كان ذلك وكان من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون أن تكون
الاستعانة بالمحامى الزامية لكل منهم بجناية أحيلت لنظرها أمام محكمة
الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى : تقديرا بأن
الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تؤتى ثمره هذا الضمان الا بحضور محام
أثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل
ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصا من المشرع على فعاله هذا
الضمان الجوهرى فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون
الاجراءات الجنائية على كل محام - متدبا كان أم موكلا من قبل
متهم يحاكم فى جناية اذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه
للدفاع عن المتهم وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال
ولما كان ما ابداه المحامى المنتدب للدفاع عن الطاعن على السياق المتقدم
لا يحقق فى صورة الدعوى الغرض الذى من أجله استوجب الشارع
الاستعانة بدافع ويقصر دون بلوغ غايته ويعطل حكمة تقريره فان
اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه جلب لداخل جمهورية مصر العربية
جوهرا مخدرا (هيروين) دون الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة
الادارية المختصة . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد
والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قررت احالة أوراق
المتهم الى فضيلة مفتى الجمهورية . وحددت للنطق بالحكم جلسة
وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا وباجماع الآراء عملا بالمواد ٢٠١،
٣٣، ٣ / أ ، ٤٢ / ١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة

١٩٦٦ والبند ١٠٣ من الجدول الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاينة المتهم بالاعدام وبتفريمه عشرة آلاف جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها .

الحكمة

من حيث انه لما كان من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكوئان معا وحدة اجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر ، واد كان المحكوم عليه وان قرر بالطعن في الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث أن النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الاربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون الا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لان الشارع أنما أراد بتحديد مجرّد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية والتعجيل بعرض الانكحام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض في كل الاحوال متى صدر الحكم حضوريا وعلى أي الاحوال فان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

وحيث أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحامي . .

حضر مع الطاعن منتدبا من قبل المحكمة وقد سئل الطاعن عما اسند اليه فانكر وقرر بأن حقايقه تم تغييرها أثناء تواجده بالدائرة الجدركية بمطار القاهرة وأنه أخطر رجال الشرطة بذلك وسعذر عليهم فنهت لعدم انصافهم باللعنة التي كان يخاطبهم بها وأنه لاصلة له بالمخدر المضبوط واستتمعت المحكمة لشهادة شاهد الاثبات واكتفت النيابة والدفاع بأقوال هذا الشاهد ورافع ممثل النيابة العامة وشرح ظروف الدعوى وصمم على الطلبات على حين اكتفى الخصم مع المتهم بطلب استعمال الرأفة معه وكان أن قررت المحكمة ارسال الأوراق الى المفتي لاستطلاع رأيه وأجلت نظر الدعوى لجلسة ١٩٨٦/٥/٣ وفيها أصدرت حكمها المطعون فيه دون مرافعة . لما كان ذلك وكان من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامي الزامية لكل متهم بجناية أحييت لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونه ايجائيه بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصا من المشرع على فعالية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة في المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام - منتدبا كان أم موكلا من قبل متهم يحاكم في جناية اذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال - ولما كان ما أبداه المحامي المنتدب للدفاع عن الطاعن على السياق المتقدم لا يحقق في صورة الدعوى الغرض الذي من أجله استوجب الشارع الاستعانة بمسددافع ويقصر دون بلوغ غايته ويعطل حكمة تقريره فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة حتى يتاح للمتهم فرصة تحقيق دفاعه على الوجه المبسوط قانونا .

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد المملوك نائب رئيس المحكمة
 وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
 محمد أحمد حسن ، محمود رضوان ، رضوان عبد العليم .

الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٥٦ انقضائية

النطق بالحكم . وجوب تمامه بحضور القضاة الذين اشتركوا في
المداولة . حصول مانع لدى أحدهم . وجوب توقيعه مسودة الحكم .
مخالفة ذلك . يبطل الحكم .

لما كان انين من محضر الجلسة التي قطرت فيها الدعوى
وصدر بها الحكم أن الهيئة التي سمعت المرافعة كانت مؤلفة
من الأساتذة . . . رئيسا و . . . و . . . و . . . عضوين ،
في حين أن الثابت بورقة الحكم أن الهيئة التي أصدرته كانت مؤلفة
من الأساتذة . . . رئيسا ، و . . . و . . . و . . . عضوين .
ولما كانت المفردات المضسومة خالية من مسودة الحكم أو قائمة يمكن
من الاطلاع عليه الوقوف على ما اذا كان القاضي الأستاذ . . .
الذي سمع المرافعة قد وقع على أى منهما . وكانت المادة ١٧٠ من
قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا
فى المداولة تلاوة الحكم ، فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع
مسودته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان متعيينا
نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمداً بآله راضه (عصا) على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها نتيجة فقد جزء من عظام الجمجمة الأمر الذى يقلل من قدرته وكفاءته فى العمل بنحو ٩٪ (تسعة فى المائة) ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، ١ ، ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . ومحكمة الأحداث قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بإيداع المتهم احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية لمدة سنة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . نقض والد المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى أحداث عاهة مستديمة قد شابه البطلان لصدوره من غير الهيئة التى سمعت المرافعة .

وحيث انه يبين من محضر جلسة ١٣/٣/٨٤ التى نظرت فيها الدعوى وصدر بها الحكم ان الهيئة التى سمعت المرافعة كانت مؤلفة من الأساتذة رئيساً و و و عضوين ، فى حين أن الثابت بورقة الحكم أن الهيئة التى أصدرته كانت مؤلفة من الأساتذة رئيساً ، و و و عضوين . ولما كانت المفردات المضمومة خالية من مسودة الحكم أو قائمة يسكن من الاطلاع عليه الوقوف على ما اذا كان القاضى الأستاذ

الذى سسمع المرافعة قد وقع على أى منهما • وكانت المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه والإحالة .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١٦)

الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ القضائية

(١) تزوير « اوراق عرفية » . اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه .
تسبيب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . لها ان تأخذ بالصورة الضوئية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها .

الجدل الموضوعى في تقدير ادلة الدعوى . لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(٢) تزوير . جريمة « اركانها » . اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه .
تسبيب غير معيب » .

ثبوت وقوع التزوير او الاستعمال . التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا اثر له على وقوع الجريمة .

(٣) تزوير « محرر عرفى » اجراءات « اجراءات المحاكمة » . نقض « اسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

تعويل المحكمة على صورة العقد المزور وعدم ادعاء الطاعن انها كانت فى حرز مغلق لم يفض . اعتبارها معروضة على بساط البحث فى حضور الخصوم . النعى على المحكمة قعودها عن الاطلاع على المستند لا اساس له؟

(٤) اثبات « (شهود) » . دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . تزوير .

طالب احالة الدعوى للتحقيق الذى لا يتجه الى نفي الفعل او اثبات استحالة حصوله بل يقصد اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة . دفاع موضوعى لا يلتزم المحاكمه باجابته .

(هـ) اثبات «(بوجه عام)» • محكمة الموضوع «(سلطتها في تقدير الدليل)» • حكم «(تسببه • تسبب غير معيب)» •

اطراح المستندات المثبتة لوجود منازعات بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية من اطلاقات محكمة الموضوع • علة ذلك ؟

١ - لما كان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة تزويره اذ الأمر في هذا مرجعه الى قيام الدليل على حصول التزوير ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات مادام في القانون الجنائي لم يحدد طريق اثبات معينة في دعاوى التزوير ، ولها أن تأخذ بالصورة الضوئية كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها ، وكان الحكم - على السياق المتقدم - قد خلص في منطق سائغ وبسبب دليل مقبول الى سابقة وجود عقد الايجار المزور والى أن الطاعن قد استعمله بتقديمه لمحرر المحضر سالف البيان ، وهو ما لا يمارى الطاعن في سلامة مأخذه ، وكان ما أورده الحكم قد كشف عن أن المحكمة لم تكن في حاجة الى اجراء تحقيق أو الاستعانة بخير الاثبات حصول التزوير ، فان ما يثيره الطاعن من عدم وجود عقد ايجار مزور وما ينعاه على المحكمة من قعود عن اجراء تحقيق أو مضاهاة وتعويل على صورة ضوئية للعقد غير مؤشر عليها بمطابقتها الأصل ، ينحل جميعه الى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض •

٢ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فان التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ، فان مساءلة الطاعن رغم تنازله عن التمسك بعقد الايجار المزور تكون قد صادفت صحيح القانون •

٣ - لما كان الحكم قد أفصح عن أن التزوير تم بطريق الاصطناع

وذلك على اقتناعه بوقوعه بما يقيمه من وجوه الأدلة ، فإن ما يرمى به الطاعن الحكم من اهمال ماهية التزوير وكيفية اقتناعه بحصوله يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أن صورة العقد المزور مرفقة بأوراق الشكوى رقم ادارى حقائق القبة التي قدم المدعى بالحقوق المدنية صورتها الى المحكمة ، وكانت المحكمة قد عولت على صورة العقد المزور المشار اليها في اثبات تزوير هذا العقد ، والتي لم يدع الطاعن انها كانت في حرز مغلق لم ينفذ ادى نظر الدعوى أمام المحكمة ، فان تلك الصورة تكون قد عرضت على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم في جلسات المحاكمة ويكون نعى الطاعن في شأن عدم اطلاع المحكمة على الورقة المزورة على غير أساس .

٤ - لما كان طلب احالة الدعوى للتحقيق لاثبات استتجار الطاعن عين النزاع لنفى الباعث على اصطناع عقد ايجار ، لا يتجه الى نفي الفعل المتكون للجريمة أو اثبات استحالة وقوعها وانما يتغيا إثارة الشبهة في الدليل الذي أطمأنت اليه المحكمة ، فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه ، ويكون ما يثيره الطاعن في شأنه غير مقبول .

٥ - لما كان أطراح المستندات المثبتة لوجود منازعات مدنية وجنائية بين الطاعن وبين المدعى بالحقوق المدنية هو من اطلاقات محكمة الموضوع اذ القصد من اثبات هذه المنازعات هو التشكيك في الأدلة التي عولت عليها في الادانة ، فان ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص ينجل الى جدل موضوعي في استنباط المحكمة لمعتقدها ، وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح حدائق القبة ضد الطاعن بوصف أنه ارتكب تزويرا ماديا في محرر عرفى (عقد ايجار مؤرخ على النحو المين بالصحيفة . ثانيا : استعمل هذا السند المزور فى الشكوى الادارية رقم وطلب عقابه بالمادتين ٢١٣ ، ٢١٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ والزامه أن يؤدي للمدعى بالحق المبدئى مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

فطن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

النتيجة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تزوير محرر عرفى واستعماله قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه افترض أن ثمة عقد ايجار مزور دون بيان ماهية تزويره ودون اجراء تحقيق أو مضاهاة ، وعول على صورة ضوئية له غير مؤشر عليها بمطابقتها الاصل مقدمة فى محضر ادارى تنازل الطاعن عن التمسك بها ، ولم تطلع المحكمة على

العقد المقول بتزويره .. ورفضت طلب الطاعن احوالة الدعوى الى التحقيق لاثبات استجاره عين النزاع مما يفنيه عن اصطناع عقد ايجار ، وأطرح المستندات المثبتة لوجود منازعات مدنية وجنائية بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية ، فضلا عن اختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصرها ، كل ذلك يعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتق الحكم المطعون فيه أسبابه أورد في مقام تكوين عقيدته بوجود عقد الايجار الذي دان الطاعن بتزويره واستعماله قوله : « .. وكان الثابت من الصورة الضوئية للشكوى الاداري .. ان المتهم (الطاعن) قرر في أقواله أن لديه عقد ايجار حرره له المدعى المدني أي الشاكي في تلك الشكوى ، كما أنه قدم هذا العقد لمحضر المحضر وأرفق صورة منه بالمحضر فقد دل ذلك على أن هناك عقد ايجار عن دكان النزاع وأنه في يد المتهم » لما كان ذلك ، وكان عدم وجود المحضر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة تزويره اذ الأمر في هذا مرجعه الى قيام الدليل على حصول التزوير ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات مادام أن القانون الجنائي لم يحدد طريق اثبات معينة في دعاوى التزوير ، ولها أن تأخذ بالصورة الضوئية كدليل في الدعوى اذا ما أطمأنت الى صحتها ، وكان الحكم — على السياق المتقدم قد خلص في منطق سائع وبتدليل مقبول الى سابقة وجود عقد الايجار المزور والى أن الطاعن قد استعمله بتقديمه لمحضر المحضر مالف البيان ، وهو مالا يمارى الطاعن في سلامة مأخذه ، وكان ما أورده الحكم قد كشف عن أن المحكمة لم تكن في حاجة الى اجراء تحقيق أو الاستعانة بخبير لاثبات حصول التزوير ، فان ما يثيره الطاعن من عدم وجود عقد ايجار مزور وما ينقاه على المحكمة من قعود عن اجراء تحقيق أو مضاهاة

وتعويل على صورة ضوئية للعقد غير مؤشر عليها بمطابقتها الأصل، ينجل جسيعة الى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فإن التنازل عن المحرر المزور من تسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ، فإن مساءلة الطاعن رغم تنازله عن التسك بعقد الأيجار المزور تكون قد صادفت صحيح القانون ، ويكون ما يثيره في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك، وكان الحكم قد أفصح عن أن التزوير تم بطريق الاصطناع ، ودلل على اقتناعه بوقوعه بما يقيمه من وجوه الأدلة ، فإن ما يرمى به الطاعن الحكم من اغفال ماهية التزوير وكيفية اقتناعه بحصوله يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أن صورة العقد المزور مرفقة بأوراق الشكوى رقم اداری التي قدم المدعى بالحقوق المدنية صورتها الى المحكمة ، وكانت المحكمة قد عولت على صورة العقد المزور المشار اليها في أثبات تزوير هذا العقد ، والتي لم يدع الطاعن انها كانت في حوز مطلق لم يفرض لدى نظر الدنوى أمام المحكمة ، فإن تلك الصورة تكون قد عرضت على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم في جلسات المحاكمة ويكون نفي الطاعن في شأن عدم اطلاع المحكمة على الورقة المزورة على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان طلب احالة الدعوى للتحقيق لأثبات استتجار الطاعن عين النزاع لنفي الباعث على اصطناع عقد ايجار ، لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة وقوعها وانما يتغيا اثاره الشبهة في الدليل الذي أطمأنت اليه المحكمة ، فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة باجابه أو الرد عليه ، ويكون ما يثيره الطاعن في شأنه غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان اطراح المستندات المثبتة لوجود منازعات

مدنية وجنائية بين الطاعن وبين المدعى بالحقوق المدنية هو من اطلاقات محكمة الموضوع اذ القصد من اثبات هذه المنازعات هو التشكيك في الأدلة التي عولت عليها في الادانة ، فان ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في استنباط المحكمة لمعتقداتها ، وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك : وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى على نحو يكشف عن وضوح فكرتها في عقيدة المحكمة ، وبما تتوافر به عناصرها القانونية ، فان ما يدعيه الطاعن من اختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصرها يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب
الخياط و صلاح عطيه و عبد اللطيف أبو النيل .

(١٧)

الظعن رقم ٥٨٥٤ لسنة ٥٦ القضائية

تفتيش « اذن التفتيش » اصداره « . نفى « أسباب الظعن . مالا يقبل
منها « . نيابة عامة . اختصاص .

اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث
التي تقع في دائرة النيابة الكلية التي يتبعونها .

الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة
الجزئية . لا يستوجب ردا خاصا . ما دام صدر صحيحا مطابقا للقانون .

من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة
مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة
الكلية التي هم تابعون لها وان الدفع باستصدار اذن التفتيش من النيابة
الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، مادام
الاذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا
مخدرا « حشيش » وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالة
الى محكمة جنايات القيوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر
الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ،
٣٤ / أ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠

لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بساقيبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المختدر المضبوط .

نظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريفة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بادائه رغم بطلان اذن التفيتش لصدوره من وكيل النيابة الكلية وهو غير مختص بتحقيق الجرائم التى تقع بدائرة النيابة التى حصل فيها التفيتش . مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريفة احراز جواهر مخدرة بقصد الانجار التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات والتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائفة تؤدى الى ماربه عليها - عرض للدفع ببطلان الاذن بالضبط والتفتيش ورد عليه فى قوله « اثبات من الاوراق ان اذن التفيتش صادر من أحد وكلاء النيابة الكلية بدائرة المحكمة الكلية وكان من المعتمد أن لوكل النيابة الكلية أو أعضائها بالرئيسها فى القيام باعمال الاتهام أو التحقيق فى جميع الجرائم التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى تتبعها النيابة الكلية بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على نحو ما استقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه الا بنهـو

صريح فان الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من عضو نيابة غير مختص يكون على غير أساس من صحيح القانون أو الواقع » . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة الكلية التي هم تابعون لها وان الدفع باستصدار اذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردًا خاصًا ، مادام الاذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فان منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون غير سديد وتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود
السعداوي وطلعت الاكيابي .

(١٨)

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » .
اطمئنان المحكمة الى عذر الطاعنة في التقرير بالطعن بعد الميعاد .
الرد : قبول الطعن شكلا .
- (٢) قانون « قانون اصلاح » . بناء على أرض زراعية . محكمة النقض
« سلطتها » .
- صدر القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل
فيه بحكم بات في جريمة بناء على أرض زراعية . اعتباره اصلاح لمتهم .
لما اشتملت عليه احكامه من استثناءات من الحظر الوارد على البناء في
الارض الزراعية في حالات معينة متى تحققت موجباتها .
- حق محكمة النقض في نقض الحكم متى صدر قانون اصلاح للمتهم
يسرى على واقعة الدعوى .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وان كان قد صدر بتاريخ ١٣
ديسمبر سنة ١٩٨٢ في حضور الطاعنة الا انها لم تقرر بالطعن فيه بطريق
النقض الا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٤ وأودعت أسبابه بتاريخ ٨ فبراير
سنة ١٩٨٤ متجاوزة الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من القانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥٩ بيد أنها أفصحت في أسباب طعنها أن عذرا قهريا هو
المرض حال بينها وبين التقرير في الميعاد القانوني وأرفقت بطعنها شهادة
طبية تفيد أنها كانت مريضة في المدة من بعد صدور الحكم المطعون فيه
حتى وقت التقرير بالطعن تطمئن اليها هذه المحكمة باعتبارها دليلا على
عذر الطاعنة في التقرير بالطعن بعد الميعاد وأنها بادرت فور زوال المرض
الى التقرير بالطعن وتقديم أسبابه موقعا عليها من محام مقبول أمام
محكمة النقض فان الطعن يكون مقبولا شكلا .

٢ - لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - دان الطاعنة لأنها بتاريخ ١٩٨١/٥/٩ أقامت بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، وأوقع عليها عقوبة الحبس مع الشغل لمدة شهر وغرامة قدرها مائتا جنيه والازالة ، وذلك أعمالا للمادتين رقمي ١٠٧ ، ١٠٧ مكررا (ب) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الذي حدثت الواقعة في ظله ، غير أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٣ صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وذلك في أغسطس سنة ١٩٨٣ ونص في المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر على إقامة مباني في الأرض الزراعية كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ من القانون سالف الذكر على أنه توقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الاراضي الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني اذا كانت المباني داخلية في نطاق الحيز العمراني للقرية - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم - وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ هو القانون الاصلح للمتهم - الطاعنة - اذ أنشأ لها مركزا قانونيا أصح بما اشتملت عليه أحكامه من استثناءات من الحظر الوارد على البناء في الأرض الزراعية في حالات معينة اذا ما تحققت موجباتها على النحو الوارد في ذلك القانون ، فإنه بتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تتاح للطاعنة فرصة محاكمتها من جديد في ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أقامت مبان على أرض زراعية بدون ترخيص . وطلبت عقابها بالمادتين ١٠٧ ، ١٠٧ مكررا ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ومحكمة جناح السنبلادين قضت غيابيا بحبس المتهمه شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ وغرامة مائتى جنيهه والازالة . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطرق النقض . . . الخ .

الحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه وان كان قد صدر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٢ فى حضور الطاعنة الا انها لم تقرر بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٤ وأودعت أسبابه بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٤ متجاوزة الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بيد أنها أفصحت فى أسباب طعنها أن عذرا قهريا هو المرض حال بينها وبين التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى وأرفقت بطعنها شهادة طبية تفيد أنها كانت مريضة فى المدة من بعد صدور الحكم المطعون فيه حتى وقت التقرير بالطعن تطمئن اليها هذه المحكمة باعتبارها دليلا على عذر الطاعنة فى التقرير بالطعن وتقديم أسبابه موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فان الطعن يكون مقبولا شكلا .

وحيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - دان الطاعنة لأنها بتاريخ ١٩٨١/٥/٩ أقامت بناء على أرض زراعية

بدون ترخيص ، وأوقع عليها عقوبة الحبس مع الشغل لمدة شهر وغرامة قدرها مائتا جنيه والإزالة ، وذلك اعمالا لنسبائتين رقمي ١٠٧ ، ١٠٧ مكررا(ب) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ الذي حدث الواقعة في ظلّه، غير أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٢ صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وذلك في أول أغسطس سنة ١٩٨٣ ونص في المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر على إقامة مباني في الأرض الزراعية كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ من القانون سالف الذكر على أنه توقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الأراضي الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني اذا كانت المباني داخلية في نطاق الحيز العمراني للمقرية - لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصليح للمتهم - وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ هو القانون الأصليح للمتهم - الطاعنة - اذ أنشأ لها مركزا قانونيا أصليح بما اشتملت عليه أحكامه من استثناءات من الحظر الوارد على البناء في الأرض الزراعية في حالات معينة اذا ما تحققت موجباتها على النحو الوارد في ذلك القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعنة فرصة محاكمتها من جديد في ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب
الخيئات وصالح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٩)

الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) خطأ . رابطة السببية . مسئولية جنائية . اصابة خطأ . حكم « تسببه .
تسبب غير معيب » .
تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر السببية بينه وبين
النتيجة . موضوعي .
مثال لتسبب سائق لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .
- (٢) اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى » .
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .
- (٣) دعوى جنائية . دعوى مدنية . ضرر . اصابة خطأ . ائتلاف . اختصاص
«الاختصاص الولائي» .
دعوى الحقوق المدنية . الاصل ان ترفع الى المحاكم المدنية .
اباحة القانون رفعها استثناء الى المحاكم الجنائية . شرط ذلك ؟
توزيع الاختصاص المتعلق بالولاية من النظام العام .
كون الضرر المؤسسة عليه الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن جريمة
الاصابة الخطأ موضوع الدعوى الجنائية . بل عن واقعة ائتلاف لم ترفع
بهذا الدعوى . يوجب على المحكمة ان تقضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى
المدنية .
- (٤) نقض « حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون » . محكمة النقض
« سلطتها » .
متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون ؟

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين ركن الخطأ الذي نسب الى الطاعن ونجم عنه الحادث متملا في انه قاد قطارا بسرعة كبيرة ودون مراعاة الاشارات التي تأمره بالوقوف فأصطدم بالسيارة التي كان يستقلها المجنى عليه والتي كانت تعبر مزلقان السكة الحديد مما أدى الى اصابة المجنى عليه واحداث اصابته ، ودلل الحكم على توافر رابطة التنسبية بين الخطأ والاضابة وخلص الى اتصالها اتصال السبب بالسبب فان الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن وأثبت توافر السببية مستندا الى ماله أصله الثابت في الأوراق ومدلا تدليلا سائفا عليه في العقل وسديدا في القانون ويؤدي الى ما رتبته الحكم عليه .

٢ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣ - من المقرر أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فاذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الاباحة مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود

التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام المتعلق بالولاية . لما كان ماتقدم ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بتهمة الاصابة الخطأ فتدخل المطعون ضده مدعيا بحق مدني للمطالبة ضمن ما طلب بقيمة التلف الذي أصاب السيارة وكان الضرر الذي أسس عليه دعواه في هذا الشق من الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وانما نشأ عن ائتلاف السيارة وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائي لم يعرف جريمة ائتلاف المنقول باهمال الا بعد تعديل المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بعد وقوع الفعل . ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

٤ - لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه - بصدد الدعوى المدنية - مقصورا على الخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن - في خصوص الدعوى المدنية - وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب خطأ في اصابة وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته لأصول مهنته وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد قطارا ولم يقف بسحطة السكة الحديد بأسبوط وبسرعة كبيرة دون مراعاة الاشارات التي امامه والتي تأمره بالوقوف فصدم سياراة قادمة من طريق جانبي لتعبر مزلقان السكة الحديد فصادم المجنى عليه وحدث اصابة المينة

بالتقرير الطبى والتى تخلف عنها عاهة مستديمة • وطلبت عقابه بالمادة ٢/٢٣٨ من قانون العقوبات • وادعى رئيس مجلس ادارة هيئة كهرباء مصر بصفته بمبلغ ستة آلاف جنيه تعويضا نهائيا • ومحكمة جناح قسم ثان أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا نهائيا • استأف المحكوم عليه ومحكمة أسيوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأف بتغريم المتهم مائة جنيه وتأنيده فيما عدا ذلك •

فطعن كل من المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

حيث ان الطاعن الأول (المحكوم عليه) ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الاصابة الخطأ قد انطوى على قصور فى التسيب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاعه أمام درجتى التقاضى قائم على انتفاء الخطأ من حانبه وأن تبعة الحادث تقع على عاتق سائق السيارة الا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاعه - ايراد له وردا عليه - مما يعيه ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاصابة الخطأ التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى

أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين ركن الخطأ الذي نسب الى الطاعن ونجم عنه الحادث متمثلا في انه قاد قطارا بسرعة كبيرة ودون مراعاة الاشارات التي تأمره بالوقوف فأصطدم بالسيارة التي كان يستقلها المجنى عليه والتي كانت تعبر مزلقان السكة الحديد مما أدى الى اصابة المجنى عليه واحداث اصابته ، ودلل الحكم على توافر رابطة السببية بين الخطأ والاصابة وخلص الى اتصالها اتصال السبب بالمسبب فان الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن وأثبت توافر السببية مستندا الى ماله أصله الثابت في الأوراق ومدللا تدليلا سائغا عليه في العقل وسديدا في القانون ويؤدي الى ما رتبته الحكم عليه . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما هي الحال في الدعوى الماثلة ، أما ما يشير الطاعن بشأن اغفال الحكم المطعون فيه دفاعه القائم على أن الحادث وقع نتيجة خطأ قائد السيارة بعبوره مزلقان السكة الحديد فمردود بأن ذلك لا يبدو أن يكون دفاعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفي في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم في شأن الدعوى الجنائية يكون على غير أساسا متعينا رفضه موضوعا .

وحيث ان مما ينهيه الطاعنان - المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بالزامهما متضامتين بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه كتعويض مدني عن اضرار السيارة

قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة لا ولاية لها في الفصل في الدعوى المدنية ، اذ أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم بوصف أنه تسبب خطأ في إصابة ٠٠٠٠٠٠٠ في حين ان محل الدعوى المدنية هو ائتلاف السيارة رقم ١١٥٢٤ حكومة مما يعنيه ويستوجب نقضه .

وحيث انه من المقرر ان الاصل في دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فاذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر ان هذه الاباحة مبنيا على الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام المتعلق بالولاية . لما كان ما تقدم ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بتهمة الاصابة الخطأ فتدخل المطعون ضده مدعيا بحق مدني للمطالبة ضمن ما طلب بقيمة التلف الذي أصاب السيارة وكان الضرر الذي أسس عليه دعواه في هذا الشق من الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وانما نشأ عن ائتلاف السيارة وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت لترفع بها لان القانون الجنائي لم يعرف جريمة ائتلاف المنقول بإهمال الا بعد تعديل المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بعد وقوع الفعل . ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه - بصدد الدعوى المدنية - مقصورا على الخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تحكم المحكمة في الطعن - في خصوص الدعوى المدنية - وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بألغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية مع الزام المدعى بالحقوق المدنية بمصروفاتها ، وذلك بغير حاجة الى التطرق لبحث سائر ما ينهائ الطاعنان على الحكم في صدها .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعد الساعى وأحمد سعيان
نائبى رئيس المحكمة والضاوى يوسف وعادل عبد الحميد .

(٢٠)

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٦ القضائية

جوارك . تهريب جمركى . جريمة « اركانها » . اثبات « بوجه عام »
« قرائن قانونية » . حكم « تسببيه » . تسبب معيب » . قصد جنائى . نقض
« حالات الطعن » . الخطأ فى القانون « » نظر الطعن والحكم فيه « » . دعوى
مدنية « نظرها والحكم فيها » .

حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة .
اعتباره فى حكم التهريب .

العلم بالتهريب مفترض فى حق الحائز . نقض هذه القرينة .
شرطه : تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية والرسوم
الآخري . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .

حجب العيب الذى شاب الحكم المحكمة عن نظر الدعوى وجوب
ان يكون مع النقض الاعادة .

مثال لتسبب معيب لحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية عن جريمة
تهريب جمركى .

لما كانت الفقرة الثمانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك
الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ ، والمعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٨٠ - وهو القانون الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه « ويعتبر
فى حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة
ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع بقصد
الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية
وغيرها من الضرائب وآثره وم المقررة ... » وكان مفاد هذا النص أن

المشرع - فضلا عن أنه جعل حيازة البضاعة الاجنبية بقصد الاتجار في حكم التهريب متى كان حائزها يعلم بأنها مهربة - قد أنشأ قرينة قانونية افترض بها العلم بالتهريب في حق الحائز ، ولم يجعل له من سبيل الى نقض هذه القرينة الا عن طريق تقديم المستندات التي تثبت أن البضاعة قد أدت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بالبسراة ورفض الدعوى المدنية على أن البضاعة المضبوطة متداولة في الاسواق وأنها كانت محملة بطريقة ظاهرة على سيارة اجتازت بها عدة محافظات ، دون أن ينتفت الى قرينة العلم بالتهريب التي افترضها الشارع واشترط لدحضها دليلا بعينه هو تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية ، فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية واذ كان هذا العيب الذي شاب الحكم قد حجب المحكمة عن بحث موضوع تلك الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بصفته من المشتغلين بالتجارة حاز البضائع الأجنبية المينة انوصف بالمحضر وذلك بقصد الاتجار ودون أن يكون لديه المستندات الدالة على انها خالصة الضرائب والرسوم الجمركية ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١/١ ، ١٢٢ ، ١٢٤/١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانونين رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ومحكمة جنح قسم ثان الاسماعيلية قضت حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المستندة اليه . استأنف المدعى بالحق المدني بصفته ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

قطعت ادارة قضايا الحكومة عن المدعى بالحق المدنى بصفته فى
هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان . مصلحة الجمارك تنعى على الحكم المطعون فيه أنه - اذ قضى
براءة المطعون ضده من جريمة التهريب الجمركى ، بما تضمنه ذلك من
قضاء برفض الدعوى المدنية - قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك ان الحكم
أقام قضاءه على أنه لم يثبت أن البضاعة المضبوطة بهريبه ، فى حين أن
المطعون ضده مع اعترافه بأنها بضاعة أجنبية وأنه يجوزها بقصد الاتجار
لم يقدم ما يثبت سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يفترض
معه علمه بتهريبها ، وتكون حيازته لها فى حكم التهريب عملاً بما تقضى
به المادة ١٢١ من قانون الجمارك المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ،
وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه -
بعد أن بين الواقعة بما يجمل فى أن سيارة ضبطت بحملة بكمية من الاطباق
الصينى أقر المطعون ضده بأنه اشتراها بقصد بيعها - قد خلص الى
القضاء ببراءة المطعون ضده فى قوله « وحيث أنه عن تهمته التهريب
الجمركى فانها غير متوافرة فى حق المتهم لان البضاعة على ذمه المحضر
كلها عينات مكتنسة بها جميع المحلات فى جميع انحاء
البلاد ، أما عن الرسوم الجمركية وأنها مستوردة فان هذا مردود عليه
من أن هذه البضاعة وردت من المنصورة كما قرر سائق السيارة وأنها . . .
بعدة محافظات واذا كانت مهربة فلم لم يتم ضبطها وهى سيارة مكشوفة »
لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك
الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ ، والمعدة بالقانون رقم ٧٥ لسنة

١٩٨٠ - وهو القانون الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه « ويعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة، ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ... » وكان مفاد هذا النص أن المشرع - فضلا عن أنه جعل حيازة البضاعة الأجنبية بقصد الاتجار في حكم التهريب متى كان حائزها يعلم بأنها مهربة - قد أنشأ قرينة قافونية افترض بها العلم بالتهريب في حق الحائز ، ولم يجعل له من سبيل الى نقض هذه القرينة إلا عن طريق تقديم المستندات التي تثبت أن البضاعة قد أدت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وكان المحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بالسرعة ورفض الدعوى المدنية على أن البضاعة المضبوطة متداولة في الاسواق وأنها كانت محملة بطريقة ظاهرة على سيارة اجتازت بها عدة محافظات ، دون أن يلتفت الى قرينة العلم بالتهريب التي افترضها الشارع واشترط لدحضها دليلا بعينه هو تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية واذ كان هذا العيب الذي شاب الحكم قد حجب المحكمة عن بحث موضوع تلك الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعاده .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة وفتحي خليفة وعلى الصادق عثمان

(٢١)

أطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٦ القضائية

تبديد . خيانة أمانة . دعوى جنائية « تحريكها » « انقضاؤها » . موانع العقاب .

سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين
لمنقولات الآخر - علة ذلك ؟

تنازل الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبديد عن دعواها . أثره :
انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . انقضاء العلاقة الزوجية
بين المجنى عليها والطاعن لا أثر له على أعمال هذا الحكم . أساس ذلك ؟

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوج أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها . كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء » وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه ، كما وضع حداً لتنفيذها بالحكم النهائى على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت شاء ، وإذا كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائلية التى تربط بين المجنى عليه والجانى فلم أن ينبسط أثرها الى جريمة التبديد موضوع الدعوى الماثلة - لوقوعها كالسرقة اضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما

كان الحكم المطعون فيه قد أوقف تنفيذه بناء على نزول اللجنة عليها عن دعواها ضد الطاعن فان هذا النزول يرتب أثره القانوني وهو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ سالفة الذكر ، ولا ينال من ذلك ما أفصحت عنه المفردات من انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق لأن تخويل المجنى عليه حق التنازل جاء صريحاً وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل - وهو ما يتماشى مع الحكمة التي تغياها الشارع وأشير إليها في تقرير لجنة الشئون التشريعية والمذكورة التفسيرية وهي التستر على أسرار العائلات صوتاً لسمعتها وحفظاً لكيان الأسرة وهو معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع الطلاق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يسدد المنقولات المبينة وصفنا وقيمة بالمحضر المملوكة لزوجته والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاغتلسها لنفسه اضراراً بها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز طنطا قضت غايياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات الايقاف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه - ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غايياً بقبول الاستئناف شكلاً ونى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دافعه بجريمة تبديد منقولات زوجته ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المجنى عليها قد تنازلت عن دعواها بعد صدور الحكم المطعون فيه الذي أوقف تنفيذه .

وحيث انه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه صدر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ بإدانة الطاعن بجريمة تبديد منقولات زوجته ، وقد استشكل في هذا الحكم وقدم بجلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٤ اقترارا من المجنى عليها بتخالفها وتنازلها عن القضية موضوع الاتهام ، فقضى في الاشكال بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ريثما يقضى في هذا الطعن ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها . كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء » وكانت هذه المادة تضع قيودا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه ووقف تنفيذ الحكم في أي وقت شاء ، واذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الوارد في باب السرقة هي الحفاظ على الاواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلم أن ينبسط أثرها الى جريمة التبديد موضوع الدعوى الماثلة - لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن

دعواها ضد الطاعن فان هذا النزول يرتب أثره القانوني وهو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ سالفه الذكر ، ولا ينال من ذلك ما أفصحته عنه المتردات من انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق لأن تخويل المجنى عليه حق التنازل جاء صريحاً وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل - وهو ما يتمشى مع الحكمة التي تغياها الشارع وأشير اليها في تقرير لجنة الشئون التشريعية والمذكورة التفسيرية وهي التستر على أسرار العائلات صوناً لسمعتها وحفظاً لتكيان الأسرة وهو معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع الطلاق . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانتضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد سمح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٢٢)

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع « الاجراءات امامها » . اجراءات المحاكمة . اثبات « شهود » .

الاصل فى الاحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا . ولا يجوز الافتئات على ذلك الا يتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

(٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره « اجراءات » اجراءات المحاكمة .

للمتهم ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ولو ابدى بصفة احتياطية مادام باب المرافعة مفتوحا - علة ذلك ؟

(٣) محكمة استئنافية « الاجراءات امامها » . اثبات «شهود» . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره « حكم » تسببه . تسبب مهيب « . نقض « اسباب الطعن » ما يقبل منها » .

الاصل ان المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا وانما تحكم على مقتضى الاوراق . حد ذلك . عدم الاخلال بحق الدفاع . واجبها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقض فى اجراءات التحقيق .

تمسك الطاعن بسماع شاهد لم يكن سببه قد قام الا أمام محكمة ثانى درجة . عدم اجابته : اخلال بحق الدفاع .

١ - الاصل فى الاحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذى افترضه الشارع فى

قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

٢ - حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لا زال مفتوحا حتى ولو أيدى هذا الطلب بصفة احتياطية لانه يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

٣ - من المقرر أنه وان كان الاصل وفق المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا ان حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها حق الدفاع بل ان المادة ٤١٣ من ذلك القانون توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر في اجراءات التحقيق وترتبا على ذلك عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها قننت اليها ووزاقت بينها ، واذ كانت الحالة في الطعن المائل أن المدافع عن الطاعن قد أستمسك أمام محكمة ثاني درجة بسماع شهادة تأسيسا على أن المجنى عليه قرر أمامه أنه أخبره برقم السيارة التي تسبب قائدتها في إصابته، فكان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لهذا الطلب الجوهرى ايرادا وردا، ذلك بأنه لا يسوغ حاجة الطاعن بأنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، لأن سببه لم يكن قد قام أمام تلك المحكمة ، وإنما وجد من بعد ذلك عندما كشف المجنى عليه أمام المحكمة الاستئنافية عن أنه أُرشدته عن رقم السيارة مرتكبة الحادث . فان حكمها يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور في التسبب مما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأته : ١ - تسبب خطأ في اصابة وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر فصدم المجنى عليه وأحدث اصابته الموصوفة بالتقرير انطبي ٢٠ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر ٣٠ - نكل عن مساعدة المجنى عليه مع تمكنه من ذلك . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ومحكمة جنح شربين الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيهاً عن التهمتين الأولى والثانية وعشرة جنيهاً عن التهمة الثالثة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستئناف / عن الاستئناف /
نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكم

حيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية التفتت عن طلبه سماع شاهد الواقعة بمد أن كانت قد أصدرت قراراً بإعلانه ولم تضمن حكمها تبريراً لذلك ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة أصدرت قرارا بجلسة بإعلان الشاهد بعد أن قرر المجنى عليه أمامها أنه هو الذي أخبره برقم السيارة التي أحدثت إصاباته. إلا أنها عادت بجلسة وقضت في الدعوى دون سماعه رغم تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادته إذا لم تقض المحكمة ببراءته . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة ونسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الاظنات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا ، كما أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله ابتداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لا زال مفتوحا حتى ولو أبدى هذا الطلب بصفة احتياطية لأنه يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل وفق المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها حق الدفاع بل أن المادة ٤١٣ من ذلك القانون توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تندبه الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق وترتبا على ذلك عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينهما ، وإذا كانت الحالة في الطعن المائل أن المدافع عن الطاعن قد استمسك أمام محكمة ثاني درجة بسماع شهادة تأسيسا على أن المجنى عليه قرر أمامه أنه أخبره برقم السيارة التي

سبب قائدها في اصابته ، فكان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لهذا الطلب الجوهري ايرادا وردا ، ذلك بأنه لا يسوغ معاجة الطاعن بأنه ثم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، لأن سببه لم يكن قد قام أمام تلك المحكمة ، وإنما وجد من بعد ذلك عندما كشف المجنى عليه أمام المحكمة الاستئنافية عن أنه أرشده عن رقم السيارة مرتكبة الحادث فان حكمها يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد معدوح سالم ، محمد رقيق
البيسطويسى نائبى رئيس المحكمة ، فتحى خليفة وسرى صيام .

(٢٣)

الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٦ القضائية

(١) قانون « تطبيقه » • ايجار أماكن • منع ورود المياه الى الأماكن المؤجرة •
التسبب عمدا فى منع ورود المياه عن الأماكن المؤجرة المبينة بالمادة
الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مؤتم أساس ذلك ؟ المادة الأولى من
القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ •

انحسار التأييم عن هذه الواقعة بالنسبة للأماكن المؤجرة بالقرى
ما لم يصدر قرار من وزير الاسكان يمد سريان أحكام القانون المذكور عليها •
(٢) نقض « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون » محكمة النقض
« سلطتها » •

متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون ؟

١ - المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ نصت على
أن « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة
جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب عمدا وبسوء قصد
بأية وسيلة فى منع ورود المياه الرئيسية عن الأماكن المؤجرة المشار اليها
فى المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ » • ونصت المادة
الأولى من الفصل الأول من الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والذى
ألغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى ألغى بدوره القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ على أنه « فيما عدا الأراضى القضاء تسرى أحكام هذا

الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك فى عواصم المحافظات والبلدات المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى وائتوانين المعدلة له . ويجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى للمحافظة وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى المشار اليه . . . » ومفاد ذلك جميعه أن القرى لا تخضع لقانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر إلا اذا صدر قرار من وزير الاسكان بسريان أحكامه عليها .

٢ - لما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على مخالفة القانون ، فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما اسند اليه .

الوقوف

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب عمدا وبسوء قصد فى منع ورود المياه الرئيسية للأماكن المؤجرة . وطلبت عقابه بالمادة ١/١ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل . ومحكمة جنح المنصورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع

برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا .

قطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ داه بجريمة التسبب عمدا وبسوء نية في منع ورود المياه عن الأماكن المؤجرة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العين المؤجرة تقع في قرية لا تسرى عليها أحكام قانون ايجار الأماكن .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب عمدا وبسوء قصد بأية وسيلة في منع ورود المياه الرئيسية عن الأماكن المؤجرة المشار اليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والذي انقضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ الذي انقضى بدوره القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أنه « فيما عدا الأراضي الفضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلى والقوانين المعدلة له . ويجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى

للمحافظة وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى المشار اليه ، ، ، ، ومفاد ذلك جميعه أن القرى لا تخضع لقانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الا اذا صدر قرار من وزير الاسكان بريان أحكامه عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن العين المؤجرة والتي تسبب الطاعن فى منع ورود المياه الرئيسية عنها تقع بقرية ميت خميس التابعة لمركز المنصورة محافظة الدقهلية وأن الجريمة وقعت بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٨٢ ، وكان قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٨٢ بريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على قرى أوشى الحجر ، ميت بدر ، ميت خميس ، كفر شهاب التابعة لمركز المنصورة محافظة الدقهلية قد نصت المادة الثانية منه على العمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره فى الوقائع المصرية ، وكان هذا القرار قد نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٤٧ فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٣ فإن الواقعة موضوع هذه الدعوى - وقد حدثت فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٨٢ قبل العمل بالقرار المذكور - تكون بناءً عن التائيم ولا يصح معاقبة فاعلها طبقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ الذى استند اليه الحكم المطعون فيه أو أى قانون آخر ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعن عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانونا . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على مخالفة القانون ، فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما أمد اليه .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب
الخياط وصالح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

(٢٤)

الطعن رقم ٥٣٣٩ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نصب . حكم « تسببيه » . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن »
ما يقبل منها » .

دفع الطاعن بمدينة الواقعة المقدم للمحاكمة عنها بوصفها جريمة
نصب . جوهري . اغفال تحقيقه . قصور .

لما كان الثابت من مطالعة الأوراق والمستندات المرفقة أن الطاعن
دفع بمدينة الواقعة المقدم للمحاكمة عنها بوصفها جريمة نصب وعرض
على المدعين بالحق المدني المبلغ المدفوع منهما كمقدم من ثمن العقار
المباع ثم قام بإيداعه خزينة المحكمة بعد أن رفضا استلامه بالجلسة
كما أن الثابت من صورة محضر الشكوى رقم
إداري أن المدعى بالحق المدني الأول
طلب من الشرطة تمكينه من الدخول مع الورثة بنصيب الطاعن في ملكية
الأرض على أن يشيوع . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة
على الصورة آفة البيان بعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالتكييف القانوني
للواقعة بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأي فيها ، فإن المحكمة وقد فطنت
لفحواه إلا أنها لم تقسطنه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه
فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الرمل ضد الطاعن بوصف أنه : توصل بالاحتيايل الى الاستيلاء منهما على مبلغ ٨٩٧٤ جنيها بأن أدعى صفة غير صحيحة هي وكالته عن وباعهما قطعة الأرض المينة بالصحيفة عن نفسه وبصفته سلفة الذكر وضابا عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غاييا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عرض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها وتأيدته فيما عدا ذلك . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

من حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة النصب والزمه بالتعويض المدني المؤقت قد شاهه قصور في التسبب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون كما أخل بحقه في الدفاع ، ذلك أنه آثار دفاعا مؤداه بأن الواقعة لا تشكل جريمة النصب وانما هي مدنيية بحة تخرج عن دائرة التأثيم والعقاب بدلالة ما ثبت من المستندات المقدمة أن المقار المباع مملوك له والاخوته على الشيوع ، وبعد أن رفضوا

أقرار هذا البيع فقد عرض على المدعين بالحقوق المدنية مقدم الثمن المدفوع منهما ثم قام بإيداعه خزينة المحكمة حيث رفضا استلامه بالجلسة، وبدلالة طلبهما بالشكوى المرفقة الاشتراك مع باقى الورثة فى ملكية العقار على الشيوع بنصيب الطاعن فى تلك الملكية بدلا منه ، ورغم جوهرية هذا الدفاع وإيراد المحكمة له الا انها لم ترد عليه ايجابا أو سلبا مما يعيب الطعن ويوجب نقضه .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة الأوراق والمستندات المرفقة أن الطاعن دفع بمدينة الواقعة المقدم للمحاكمة عنها بوصفها جريمة نصب وعرض على المدعين بالحقوق المدنية المبلغ المدفوع منهما كمقدم من ثمن العنار المباع ثم قام بإيداعه خزينة المحكمة بعد ان رفضا استلامه بالجلسة كما ان الثابت من صورة محضر الشكوى رقم ادارى ان المدعى بالحقوق المدنية الأول طلب من الشرطة تمكينه من الدخول مع الورثة بنصيب الطاعن فى ملكية الأرض على الشيوع . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة على انصورة آتفة البيان يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالتكييف القانونى للواقعة بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فيها ، فان المحكمة وقد فطنت لفحواه الا انها لم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب
الخياط وصلاح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

(٢٥)

الطعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) دعوى مدنية • تضامن • مسئولية مدنية • مسئولية جنائية • تعويض •
التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في احداث الضرر
واجب بنص القانون • مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث
على ايقاع الضرر بالمجنى عليه •
سبق الاتفاق على التعدي • تقتضيه المسئولية الجنائية عن فعل
الغير • دون المسئولية المدنية •
(٢) دعوى مدنية • تعويض • مسئولية مدنية • حكم « تسببه تسبب
غير معيب » •
كفاية اثبات الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم
بالتعويض من أجله • بيانا لوجه الضرر المستوجب للتعويض •
مثال •

١ - من المقرر ان التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا
في احداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة
والارادة لديهم وقت الحادث على ايقاع الضرر بالمجنى عليه - كما هو
الشان في الدعوى المطروحة - ولا يؤثر في قيام هذه المسئولية التضامنية
قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي فان هذا الاتفاق انما تقتضيه
في الاصل المسئولية الجنائية عن فعل الغير أما المسئولية المدنية فتبنى على
مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الايذاء بفعل غير
مشروع فيكفي فيها ان تتوارد الخواطر على الاعتداء وتلاقى ارادة كل
متهم مع ارادة الاخرين على ايقاعه ومهما يحصل في هذه الحالة من

التفريق بين الضارين وغير الضارين فى المسئولية الجنائية فان المسئولية المدنية تعمهم جميعا .

٢ - من المقرر انه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردتها ارتكساب الطاعنين للجريمة التى دانهما بها وهى الفعل الضار الذى ألزمهما بالتعويض على مقتضاه فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين - وآخر بأنهم : المتهم الأول : ضرب المتهم الرابع فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . المتهم الثانى ضرب فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . المتهمان الثالث والرابع : ضربا المتهم الأول فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . المتهم الرابع : ضرب المتهم الثانى فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . المتهمون الأول والثانى والآخر : ضربوا فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمادة ٢٤٢ / ١ ، ٣ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين الاول والثانى والآخر بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .، وأدعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم الثانى بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وأدعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم الأول بمبلغ ٥١ جنيها على

سبيل التعويض المؤقت • وأدعى المجنى عليه ••••• مدنيا قبل المتهمين الثالث والرابع بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • وأدعى المجنى عليه ••••• مدنيا قبل المتهم الرابع بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جناح مركز السنطة قضت حضورا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لكل منهم لوقف التنفيذ والزام المتهمين الأول والثاني والآخر متضامنين بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية ••••• مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت وبالزام المتهم الثاني بأن يؤدي للمجنى عليها ••••• مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والزام المتهم الأول بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية ••••• مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت • والزام المتهمين الثالث والرابع بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية ••••• مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • والزام المتهم الرابع بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية ••••• مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت • استأنف المحكوم عليهم ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورا يقبل الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهمين اسبوعا واحدا وتأيند الحكم فيما عدا ذلك •

فطعنت الأستاذة • • • • • المحامية عن الأستاذ • • • • • المحامي نيابة عن المحكوم عليهما (الطاعنان الأول والثاني) كما طعن الأستاذ • • • • • المحامي نيابة عن المحكوم عليهما (الطاعنان الثالث والرابع) في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني :

حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني هو أن الحكم المطعون فيه أذ قضى في الدعوى المدنية بالزامهما بأن يؤديا للدعي بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن فيما بينهما وهو مالم يطلبه المدعي بالحقوق المدنية ، كما أن المحكمة لم تستظهر أساس المسؤولية التقصيرية حيث قضت بالتعويض المدني مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجريمة الضرب العمد التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة استمدتها من أقوال المجنى عليهما التي حصلها في أن الطاعنين قد أعتديا عليهما بالضرب ومما جاء بالتقارير الطبية من أصابلت بحقت بالمجنى عليهما وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليهما ولها معينا الصحيح من الأوراق عرض لاركسان المسؤولية التقصيرية وأثبت توافرها في حق الطاعنين ، لما كان ذلكم وكان من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل

غير مشروع فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل متهم مع ارادة الاخرين على ايقاعه ومهما يحصل فى هذه الحالة من التفريق بين الضارين وغير الضارين فى المسئولية الجنائية فان المسئولية المدنية تعممهم جميعا ومن ثم يضحى النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحاط بأركان المسئولية التقصيرية ودلل على توافر ركنى الخطأ والضرر المستوجبين لمسئولية الطاعنين المدنية وكان من المقرر انه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، وكان الحكم قد أثبت بالادلة السائغة التى أوردها ارتكاب الطاعنين للجريمة التى دافعا بها وهى الفعل الضار الذى ألزمهما بالتعويض على مقتضاه فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير شديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون فى غير محله واجب الرفض .

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعنين الثالث والرابع :

وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعنين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه اذ دافعا بجريمة الضرب دون أن تبين المحكمة الاصابات التى أحدثها الطاعنان بالمجنى عليهم ورغم قيام التناقض بين الدليلين القولى والفى بالنسبة للطاعنين الاول والثانى اذ أن أقوال المجنى عليهم فى شأن تحديد الاصابات والآلة المستعملة فى أحداثها لا تتفق مع ما جاء بالتقارير الطبية فضلا عن تصالح الطاعنين مع المجنى عليه يكون قد شاب القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال مما يبيح بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه أورد الاصابات التى حدثت بالمجنى عليهم وبيان شخص محدثا من المتهمين فان ذلك

حسبه ليبراً من قاله القصور في التسيب : لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة بمرجيتها ان الطاعنين لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع بالخلاف بين الدليلين القولي والفتى وكان الحكم قد خلا ما يظهر دعوى هذا الخلاف فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس واجب الرفض موضوعاً .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب
الخياط وصالح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(٢٦)

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٥ القضائية

دعوى جنائية . حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . نقض . إعادة المحاكمة .
صدور حكم لا وجود له . لا تنقضي به الدعوى الجنائية . ولا تكون
له قوة الشيء المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .
فقد الحكم المطعون فيه بالنقض . عدم إمكان الحصول على صورة
رسمية منه . استيفاء جميع اجراءات الطعن . مقتضى ذلك : إعادة
المحاكمة .

لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة وعلى
مذكرة القلم الجنائي المختص ان الحكم الصادر من محكمة أول درجة
- في الجنبه رقم - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه قد فقد . ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا
الحكم الصادر في الدعوى . فان مجرد صدور حكم لا وجود له
لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه
فأثما ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . ولما كانت جميع الاجراءات
المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين
٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقضى بإعادة المحاكمة .
لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بهدم الحجرة والسور المبنية بالأوراق بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة • وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٢٢ ، ٣٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ • ومحكمة جناح بندر ثان أسبيوط قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ثلاثين جنيتها وثلاثة أمثال تكاليف المبنى • استأنف المحكوم عليه ومحكمة أسبيوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف • فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

من حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة وعلى مذكرة القلم الجنائى المختص ان الحكم الصادر من محكمة أول درجة - فى اللجنة رقم - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد • ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى ، فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد • ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة • لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم للمطعون فيه والاحالة •

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة ومصطفى طاهر
وحسن عميره ومحمد حسام الدين الغرياني .

(٢٧)

الظعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » « بطلانه » . نقض « أسباب
الظعن . ما لا يقبل منها » .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . شرط ذلك ؟

(٢) اثبات « قوة الأمر المقضى » . حكم « حجته » . امر بالا وجه . نيابة
عامة . بلاغ كاذب .

الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية
فى الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ
الكاذب عن هذه الجريمة .

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . إجراءات « إجراءات
المحاكمة » . اثبات « بوجه عام » . نقض « أسباب الظعن . ما لا يقبل منها » .
التفات المحكمة عن اجابة طلب ابدى امام هيئة سابقة أو الرد عليه .
لا اخلال . ما دام مقدمه لم يصر عليه امامها . مثال .

(٤) حكم « تسببيه تسبيب غير معيب » . اثبات « شهود » . محكمة
استئنافية .

سكوت المحكمة الاستئنافية عن الاشارة الى اقوال شاهدين أدليا
بشهادتهما أمامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف يفيد أنها لم تر من شهادتهما
ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة .

(٥) نقض « أسباب الظعن . تحديدها » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره » . حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » .
شرط قبول وجه الظعن . ان يكون واضحا محلدا .

١ - أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه وكان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على بيان اسمى الطاعنين وطلباتهما خلافا لما يثيرانه فى دعوىهما وقضى بتأييد الحكم الابتدائى أخذاً بأسبابه مما يجب اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانى درجة وكان الحكم الابتدائى قد بين الواقعة بما يكفى لتفهمها فان النعى على الحكم بالبطلان والقصور فى التسبيب يكون فى غير محله .

٢ - من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها ليس له حجية أمام المحاكم الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

٣ - من المقرر أنه لا تشرىب على المحكمة ان هى التفتت عن طلب ضم أصل الشكوى الإدارى المرفق بها أسباب الأمر الصادر بالحفظ اكتفاء بصورة الشكوى المقدمة من الطاعنين سيما وأنهما لم يتسبكا بهذا الطلب أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه وان كانا قد أيدياه أمام هيئة سابقة فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على طلب لم يبد أمامها .

٤ - ان فى سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة الى أقوال شاهدين أدليا بشهادتهما أمامها بناء على طلب الطاعنين وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد انها لم تر فى شهادتهما ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة فان النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٥ - لما كان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه الدفاع التى تضمنها مذكرتهما حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة فان النعى على الحكم اغفاله التعرض لها يضحى مجهلا غير مقبول .

الوقائع

أقام المدعيان بالحق المدني دعواهما بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قسم المنيا ضد المطعون ضده بوصف أنه اسند للمجنى عليهما أمورا لو كانت صادقة لا وجبت عقوبتهما المقررة لذلك قانونا بأن ابلغا كذبا وبسوء القصد أحد الحكام القضائيين ضدهما بسرقتها لمبلغ نقدي وأوراق حال كونهما موظفين عموميين ، وطلبا عقابه بالمسود ٣٠٢ . ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وبأن يدفع لهما مبلغ ٥١ جنيهها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة قسم المنيا الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأف المدعيان بالحق المدني . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأف .

فطعن المدعيان بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه وكان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على بيان اسمى الطاعنين وطلباتهما خلافا لما يشرائه في طعنهما وقضى بتأييد الحكم الابتدائي اخذا بأسبابه مما يجب اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة وكان الحكم الابتدائي قد بين الواقعة بما يكفي لتفهمها فان النعى على الحكم بالبطلان والقصور في التسبيب يكون في غير محله . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملايساتها عرض الى تهمة القذف والبلاغ الكاذب المسندتين الى المطعون ضده وأسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على أسباب سائغة تكفى لحمله ،

وكان الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها ليس له حجية أمام المحاكم الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة وكان الحكم المطعون فيه قد تفى عن المطعون ضده ارتكابه للجريمة للأسباب التى أوردتها واطمأنت إليها المحكمة فان النعى عليه بقاله مخالفته للأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ البلاغ مع ما لهذا الأمر من حجية تسمى مسرى قوة الشئ المحكوم فيه يكون غير سليم . ومن ثم فلا تثير على المحكمة ان هى التفت عن طلب ضم أصل الشكوى الإدارى المرفق بها أسباب الأمر الصادر بالحفظ اكتفاء بصورة الشكوى المقدمة من الطاعنين سيما وأنها لم تلتصقا بهذا الطلب أمام الهيئة الجديدة التى ظرت الدعوى وأصلرت الحكم المطعون فيه وان كانا قد أبدياه أمام هيئة سابقة فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على طلب لم يبد أمامها وكان فى سبوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة الى أقوال شاهدين أدليا بشهادتهما أمامها بناء على طلب الطاعنين وقضائهما بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر فى شهادتهما ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة فان النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه الدفاع التى خسنها مذكرتهما حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة فان النعى على الحكم انقاله التعرض لهما يضحى مجهلا غير مقبول ومن ثم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله موضوعا مع مصادره الكفالة والزام الطاعنين المصاريف المدنية .

جلسة ١ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ومسعود السعداوى وطلعت
الأكيايى ومحمود عبد البارى .

(٢٨)

الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى » .
اسباب الاباحة ومواضع العقاب « اسباب الاباحة » . دفاع شرعى . حكم
« تسببيه » . تسبیب غير معيب » .

تقدير توافر قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها . موضوعى .
مثال لتسبيب سائق في رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
(٢) مسئولية جنائية « موانع المسئولية » . اسباب الاباحة وموانع العقاب
« موانع العقاب » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . موظفون
عموميون . ضرب « افضى الى موت » .

موجبات اعمال المادة ٦٣ عقوبات ؟

مثال لتسبيب سائق في رفض الدفع بحسن نية الطاعن في جريمة
ضرب افضى الى موت .

(٣) قصد جنائى . جرح عمد .

القصد الجنائى في جريمة احداث الجرح عمدا . قوامه . ارتكاب
الفعل عن علم و ارادة . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم .

(٤) ضرب « افضى الى موت » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » .

التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟

مثال لتسبيب سائق في جريمة ضرب افضى الى موت .

١ - لما كان الحكم قد عرض لما آثاره الطاعن من قيام حالة
الدفاع الشرعى عن المال ورد عليه في قوله « ان الدفاع الشرعى لم
يسرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين

الاستمرار . واذ كان الثابت من أقوال المتهم أنه جرى خلف المجنى عليه ومن معه حتى كان يلحق بهم ، وأن المجنى عليه صعد الى سطح مسجد فصعد خلفه فوق البراميل المجاورة للمسجد حتى ضاقت المسافة بينهما الى ثلاثة أمتار أو أربعة وصار المجنى عليه على قيد خطوات منه وحاصره فوق سطح المسجد حتى كاد يطبق عليه فقد أصبح في مكنة المتهم على هذا النحو وطبقا لتصويره أن يحول بين المجنى عليه وبين الهرب وأن يلقي القبض عليه دون حاجة الى اطلاق النار عليه واصابته ، مما تنقضى معه حالة الدفاع الشرعى عن المال كما هي معرفة به فى القانون ، ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع » . وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان . واذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه - أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه على الرغم من أنه كان فى مكنة القبض عليه دون حاجة الى اطلاق النار عليه ، ومن ثم فإن ما قارعه الطاعن من تعد يكون من قبيل العقاب والانتقام بما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن المال كما هي معرفة به فى القانون ، ويكون منعا على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

٢ - لما كان الحكم قد عرض لما تمسك به الطاعن من أحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات ورد عليه بقوله « وحيث أنه ردا على ما أثاره الدفاع عن المتهم باقتفاء مسؤوليته استنادا الى ما قضى به المادة ٦٣ من قانون العقوبات فإن المتهم أطلق النار على المجنى عليه وهو على

مقربة منه وكان في مقدوره القاء القبض عليه دون حاجة الى اللجوء الى استعمال سلاحه الناري على نحو ما سلف بيانه ، وليس في تعليمات الشرطة ما يوجب أو يسمح لرجل الأمن اطلاق النار على الجناة وهم في قبضتهم وظالما كان في مكنتهم ضبطهم بغير قوة أو عنف » . ولما كان هذا الذي أورده الحكم سائغا في الرد على دفاع الطاعن الخاص بحسن نية ، ذلك بأن المادة ٦٣ من قانون العقوبات اذ قضت بأنه لا جريمة اذا وقع الفعل من الموظف تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه متى حسنت نية ، قد أوجبت عليه فوق ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحسري وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقادا مبنيا على أسباب مقبولة . وإن مظهر التثبت والتحري اللذين يتطلبهما القانون في هذه الحالة هو ألا يلجأ الموظف الى استخدام سلاحه ضد من يشبه في أمرهم الا بعد التيقن من أن تشبهته محلا واستنفاد وسائل الارهاب والتهديد التي قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة الى استعمال سلاحه . واذ كان ما ساقه الحكم - عن النحو المتقدم بيانه - من شأنه أن يؤدي الى انتفاء حسن النية الذي تمسك به الطاعن على نحو مرسل ، فإن تعيينه الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس .

٣ - من المقرر أن جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستقادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

٤ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين

أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وهو ما يرى منه الحكم ، إذ أن التصوير الذى اعتنقه الحكم فى بيان واقعة الدعوى وأدلتها قبل الطاعن من أنه جرى خلف المجنى عليه ولحق به وأطلق عليه عيارا قاصدا أصابته حتى يتمكن من ضبطه لا يتعارض مع ما انتهى إليه من بعد من أن الطاعن كان يمكنه القبض على المجنى عليه بغير حاجة الى إطلاق النار عليه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص بدعوى التناقض فى التسمييب لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا ب إصابة الصدر الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى بأن أطلق عليه عيارا قاريا من مسدسه الأمري ولم يقصد من ذلك قتلًا ولكنه أفضى الى موته ، وأحالته الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصيف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ٤ من مايو سنة ١٩٨٦ عملا بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمة المستندة اليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى موته قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسمييب والتناقض . ذلك بأن

دفاع الطاعن قام على أنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال ، كما أنه ارتكب الفعل بحسن نية للقبض على السارق المجنى عليه وفقا لتعليمات الشرطة مما ينفي مسئوليته عملا بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات ، فضلا عن أن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة قتل خطأ لأن الطاعن أطلق النار للأرهاب ولم يقصد إصابة المجنى عليه . إلا أن الحكم أطرح دفاعه لأسباب غير سائغة افترض فيها أن الطاعن كان يمكنه القبض على المجنى عليه بغير حاجة الى إطلاق النار عليه ، وهو ما يتناقض مع ما أورده الحكم في بيان الواقعة . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « أنه في يوم ١٥/١/١٩٨٦ الساعة ٤ م وأثناء قيام المتهم الرقيب سرى بالعمل داخل الدائرة الجمركية في فترة

عمله شاهد أربعة أشخاص من بينهم المجنى عليه يعدون داخل الجمرك حاملين أجولة مسروقة من أحد المخازن فجسرى خلفهم ولحق بالمجنى عليه وأطلق عليه عيارا فاريا من مسدسه الأميرى فأصدا إصابته حتى يتمكن من ضبطه فأصابه في صدره وأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الإصابة أودت بحياته » . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصيغة التشريعية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليهما لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ورد عليه في قوله « ان الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار . واذ كان الثابت من أقوال المتهم أنه جرى خلف المجنى عليه ومن معه حتى كاد يلحق بهم ، وأن المجنى عليه صعد الى سطح مسجد

بصعد خطمه فوق البراميل المجاورة للمسجد حتى ضاقت المسافة بينهما الى ثلاثة أمتار أو أربعة وصار المجنى عليه على بعد خطوات منه وحاصره فوق سطح المسجد حتى كاد يطبق عليه فقد أصبح في مكنة المتهم على هذا النحو وطبقا لتصويره أن يحول بين المجنى عليه وبين الهرب وأن يلفى القبض عليه دون حاجة الى اطلاق النار عليه واصابته ، مما تنتهي معه حالة الدفاع الشرعى عن المال كما هى معرفة به فى القانون ، ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع ، • وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى ربت عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان • واذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى تقيمه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه - أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه على الرغم من أنه كان فى مكنته القبض عليه دون حاجة الى اطلاق النار عليه ، ومن ثم فإن ما قارقه الطاعن من تعد يكسون من قبيل العقاب والانتقام بما تنتهى به حالة الدفاع الشرعى عن المال كما هى معرفة به فى القانون ، ويكون منعاه على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما تمسك به الطاعن من أحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات ورد عليه بقوله « وحيث أنه ردا على ما أثاره الدفاع عن المتهم بانتفاء مسئوليته استنادا الى ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون العقوبات فإن المتهم أطلق النار على المجنى عليه وهو على مقربة منه وكان فى مقدوره القاء القبض عليه دون حاجة الى اللجوء الى استعمال سلاحه النارى على نحو ما سلف بيانه ، وليس فى تعليمات الشرطة ما يوجب أو يسمح لرجل الأمن من اطلاق

النار على الجناة وهم في قبضتهم وطلما كان في مكنتهم ظنبتهم بغير قوة أو عنف » • ولما كان هذا الذي أورده الحكم سائغا في الرد على دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته ، ذلك بأن المادة ٦٣ من قانون العقوبات اذ قضت بأنه لا جريمة اذا وقع الفعل من الموظف تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته ، قد أوجبت عليه - فوق ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد الثبوت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقادا مبنيا على أسباب مقبولة • وان مظهر الثبوت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون في هذه الحالة هو ألا يلجأ الموظف الى استخدام سلاحه ضد من يشتبه في أمرهم الا بعد التيقن من أن لشبهته محلا وامتنفاد وسائل الارهاب والتهديد التي قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة الى استعمال سلاحه • واذ كان ما ساقه الحكم - على النحو المتقدم يياؤه - من شأنه أن يؤدي الى انتفاء حسن النية الذي تمسك به الطاعن على نحو مرسل ، فان تعيينه الحكم في هذا المصدد يكون على غير أساس • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من أن الواقعة مجرد جنحة قتل خطأ ورد عليه بقوله « ان الثابت من أقوال المتهم أنه أطلق العيار الناري صوب المجنى عليه حتى يتمكن من ضبطه وأن المجنى عليه لم يكن يبعد عنه أكثر من ثلاثة أو أربعة أمتار وهي مسافة لا يصعب معها تحديد الهدف واصابته ولا يحتمل معها الخطأ في الاصابة وأن المتهم شرطى سرى ولا بد يعرف جيدا كيفية استخدام سلاحه الناري ويجيد التصويب به الأمر الذي يقطع بأن المتهم كان يقصد اصابة المجنى عليه » • وكان من المقرر أن جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته •

وكاتت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم . وهو ما تحقق في واقعة الدعوى . فان النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينشئ بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وهو ما برىء منه الحكم ، اذ أن التصوير الذي اعتنقه الحكم في بيان واقعة الدعوى وأدلتها قبل الطاعن من أنه جرى خلف المجنى عليه ولحق به وأطلق عليه عياراً قاصداً إصابته حتى يتمكن من ضبطه لا يتعارض مع ما انتهى إليه من بعد من أن الطاعن كان يمكنه القبض على المجنى عليه بغير حاجة الى إطلاق النار عليه ، ومن ثم فان النعى على الحكم في هذا الخصوص بدعوى التناقض في التيسيب لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة ، فتحن خليفة .

(٢٩)

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) اثبات « اعتراف » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال • لمحكمة الموضوع
كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات وفى الاخذ باعتراف المتهم
فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى اى دور من ادوار التحقيق ولو
عدل عنه .

(٢) موظفون عموميون • قطاع عام • اختلاس • نقض « أسباب الطعن •
ما لا يقبل منها » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

اعتبار رؤساء ومجالس الادارات والمديرين وسائر العاملين فى
الجهات التى اعتبرت أموالها أموالاً عامة • موظفين عموميون فى حكم
المادة ١١٩ عقوبات • أساس ذلك ؟

(٣) اجراءات « اجراءات التحقيق » • نيابة عامة • اختلاس • نقض
« أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

تشكيل لجنة جرد بناء على أمر من النيابة العامة وقيامها بعملها
فى غيبة المتهم • لا بطلان • أساس ذلك ؟

(٤) نيابة عامة • اجراءات « اجراءات التحقيق » • اثبات « خبرة » •
عدم حلف اليمين القانونية لاجزاء لجنة الجرد لاينال من سلامة أعمالها •
حق عضو النيابة العامة فى الاستعانة بأهل الخبرة بغير حلف يمين •
أساس ذلك ؟

(٥) اختلاس اموال اميرية • عقوبة « الاعفاء منها » « الرد » •

قيام المتهم بسداد كل أو بعض أو قيمة الشيء المختلس لا يعفيه
من الغرامة المقررة بالمادة ١١٢ عقوبات وان اعفاه من الحكم بالرد فى
حدود ما قام به من سداد •

(٦) نقض « أثر النقض » .

الطاعن لا يضار بطعنه . اثر ذلك ؟

مثال .

١ - لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، وفي الأخذ بالاعتراف في حق المتهم وفي حق غيره من المتهمين ، في أي دور من أدوار التحقيق ، ولو عدل عنه بعد ذلك ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه ، وأطبأت المحكمة الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، فلها أن تأخذ به بغير معقب عليها فيه .

٢ - لما كان الشارع في البند (هـ) من المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ، قد اعتبر رؤساء مجالس الادارة والمديرين ومسائري العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالا عامة وفقا للمادة ١١٩ من ذات القانون - ومنها وحدات القطاع العام - موظفين عامين في تطبيق أحكام جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والبنسود المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون العقوبات - بعد استبداله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - المتضمن للمادة ١١٢ منه المنطبقة على واقعة الادعوى وأراد معاقبة جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملحق بها حكما ، مهما تنوعت أشكالها ، وأيا كانت درجة الموظف العام أو من في حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به أو مدته ، مؤقتا كان أم غير مؤقت ، بأجر أم بغير أجر ، طواعيه كان أم جبرا ، وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة ١١٩ مكررا من قانون

العقوبات بادية الذكر بقولها « ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة باجر أو بغير أجر ، طواعيه أو جبرا » واذ كان المتهم الأول - على ما سلف بيانه - يعمل أميناً لمخزن الشركة العامة للصوامع والتخزين ، وهي إحدى وحدات القطاع العام المملوكة للدولة ، فإنه يدخل في عداد الموظفين العامين ، ولو كان من عمال اليومية غير المثبتين (ظهورات) •

٣ - لما كان الثابت من تقرير اللجنة المذكورة أنها شكلت بناء على ندب وكيل أول النيابة العامة ، وأن عمل تلك اللجنة - سواء بوصفه عملاً من أعمال التحقيق أو عملاً من أعمال الاستدلال - إنما تم بناء على ندب النيابة العامة لأعضائها ، فلا يترتب البطالان على اجرائه في الغيبة سواء كان الندب من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق أم بوصفها رئيسة الضبطية القضائية ، وكل ما للمتهم هو أن يتمسك بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من الأمر •

٤ - لما كان عدم حلف أعضاء لجنة الجرد اليمين القانونية - ان صح - ليس من شأنه أن ينال من عملها ، لما هو مقرر من أن عضو النيابة العامة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية ، له من الاختصاص ما خوله قانون الاجراءات الجنائية بسائر مأموري الضبط القضائي في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه ، بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهاً - أو بالكتابة بغير حلف يمين ، ولا على المحكمة أن هي أخذت به بحسبانه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة لها وعنصراً من عناصرها مادامت مطروحة على بساط البحث •

- ٥ - من المقرر أن قيام المتهم بسداد كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشيء المختلس كلها أو بعضها ، لا يعفيه من الغرامة المقررة بتلك المادة ، وإن اعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد .
- ٦ - حيث أن الحكم الصادر من محكمة جنابات السويس وإن فاته القضاء بعزل المتهم الثاني من وظيفته إلا أنه لما كان تقض الحكم المذكور وقطر موضوع الدعوى حاصلًا بناءً على طعنه ، فإن محكمة النقض ، لا تملك وهي تحاكمه ، تدارك ما فات محكمة الجنابات من قضاء بعزله من وظيفته ، بوصف أن العزل عقوبة تكسيلية واجب الحكم بها عملاً بنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، وذلك لما هو مقرر من أن الطاعن لا يضار بطعنه وفقاً لما تقضى به المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

الموقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الطاعن الأول : بصفته موظفاً عمومياً « أمين مخازن » بالشركة العامة للصوامع والتخزين - فرع السويس - اختلس الأقمشة المينة بالتحقيقات المملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد والبالغ قيمتها ١٤٨٠ جنيهاً والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع . الطاعن الثاني اشترك - وآخرون - بطريق الاتفاق والمساعدة مع الطاعن الأول في اختلاس الأقمشة سالفة الذكر بأن حرضوه واففقوا معه على ذلك وساعدوه على اخراجها من المخزن فتمت الجريمة بناءً على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنابات لمعاقبتهم طبقاً لمواد الاتهام فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات السويس قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ ، ٤١ ، ١١٢/١ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٧٠ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبرد المبالغ المختلفة وتغريم كل منهم خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة جنايات السويس لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة « بهيئة أخرى » قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٧٠ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبرد مبلغ ٨٤٧ جنيها قيمة الباقي من المبلغ المختلس وبغرامة قدرها ١٤٨٠ جنيها مع عزل المتهم الأول من وظيفته . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية - ... الخ .

وبجلسة قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع وعلى النيابة ضم المفردات وإعلان المتهمين والشهود .

المحكمة

من حيث ان وقائع الدعوى كما وقرت في يقين المحكمة واستقرت في وجدانها أخذا مما تضمنته الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها ومادار في شأنها بجلسة المحاكمة ، تتحصل في أن مدير فرع شركة النصر للتصدير والاستيراد فرع السويس وسفاجة تشكك في وجود نقض في محتويات بعض بالات الأقمشة المودعة بمخزن الشركة العامة للصوامع والتخزين في عهدة المتهم والمعدة للتصدير انى الخارج لوجود فراغات أسفلها على غير المألوف فقام بنقض احدى

هذه البالات ، فتبين له أن محتوياتها تنقص ثوبا ، فأبلغ
 رئيس قسم الايداع بالشركة العامة للصوامع والتخزين الذي
 أبلغ بدوره مدير منطقة شركة الصوامع
 والتخزين بالسويس الذي كلفه بمعاينة المخزن ، واذ انتقل اليه وعين
 احدى البالات ووجد عجزا بها ، عاد وأبلغ مدير المنطقة آقف الذكر ،
 الذي استدعى المتهم وواجهه بالواقعة ، ثم أبلغت
 الشرطة بعد ذلك ، وأسفرت تحرياتها عن أن المتهمين وآخرين هم مرتكبوا
 الحادث بنزع ثوب قماش من كل بالة وقد أعترف المتهمون بارتكاب
 الحادث ، كما أسفرت عملية جرد محتويات البالات بمعرفة اللجنة المشكلة
 لهذا الغرض عن وجود عجز بلغ أربعة وسبعين ثوبا من عهدة المتهم الاول
 قيمتها ١٤٨٠ جنيها .

ومن حيث ان وقائع الدعوى على النحو السابق ، قد قام الدليل
 على ثبوتها في حق المتهمين وسلامة استنادها اليهما ، من شهادة كل من

 ومن تحريات الشرطة وتقرير لجنة الجرد ومعاينة النيابة العامة واعتراف
 المتهمين . فقد شهد مدير شركة النصر للتصدير والاستيراد
 فرع السويس ، بأنه حال مراقبته لشحن رسالة من بالات الأقمشة المصدرة
 للخارج . لاحظ في احداها وجود فراغ أسفل أربطة الشنابر ، فهرع
 الى المخزن الموجودة به البالات المعدة للتصدير ، والمعهود به الى المتهم
 بوصفه أميناً له ، لتفقد تلك البالات فاكتشف أن عددا
 منها به فراغات على غير المألوف ، فقام بنقض احداها فوجدها تنقص ثوبا
 فأبلغ بذلك الشاهد الثاني حيث تم التحفظ على المخزن بما فيه من محتويات
 حتى يتم جرده ، وقد شكلت لجنة لهذا الغرض كان هو أحد أعضائها
 وقد أسفرت عملية الجرد عن وجود عجز بلغ أربعة وسبعين ثوبا في

البالات التي تم حصرها والمعهود بها الى المتهم الأول كأمين لمخزن الشركة العامة للصوامع والتخزين والمسلمة اليه بهذه الصفة ولا تصرف الا بعرفته .

وشهد رئيس قسم الايداع بالشركة العامة للصوامع والتخزين ، بأن الشاهد الأول أبلغه بما لاحظته على بالات الأقمشة المعدة للتصدير الى الخارج ، والمودعة بالمخزن السابع للشركة المذكورة وهو عهدة المتهم الأول (. . . .) الذي يعمل أميناً له ، فقام بإبلاغ مدير المنطقة الذي كلفه بالانتقال الى المخزن ومعاينته ، وأنه اذ فعل وقض احدى البالات ووجدها تنقص ثوباً واحداً عن مشمولها ، أبلغ الشرطة بذلك حيث باشرت تحرياتها واجراءاتها التي علم أنها أسفرت عن أن المتهمين وآخرين هم مرتكبوا الحادث ، واستطرد مقرر أن المتهم يشارك عمله في المخزن المذكور بوصفه أميناً له منذ سنة ونصف سابقة على الحادث وكعامل يومية ، وأن المتهم عامل بذات المخزن .

وشهد رئيس مخازن الشركة العامة للصوامع والتخزين فرع السويس ، بأنه كان عضواً في اللجنة التي شكلت لجرد محتويات المخزن عهدة المتهم الأول وقد أسفرت عملية الجرد عن وجود عجز في البالات معدة للتصدير الى الخارج بلغ أربعة وسبعون ثوباً ، وأن بالات الأقمشة يدون عليها المنتج وزنها وعدد الأثواب التي بها فضلاً عن نوع القماش .

وشهد مأمور جمرك السويس بأنه كان عضواً في لجنة الجرد التي شكلت لفحص عهدة المتهم الأول وجردها ، وأن اللجنة باشرت عملها ، الذي أسفر عن وجود عجز في عهدة ذلك المتهم بلغ أربعة وسبعين ثوباً .

وشهيد مدير منطقة الشركة العامة للصوامع والتخزين بالسويس بأن الشاهد الثاني قدم له كتاب شركة النصر للتصدير والاستيراد عن العجز مشمول البالات الخاصة بها والمعدة للتصدير الى الخارج ، وانها توقفت عن التصدير لهذا السبب ، فكلف المذكور بالتوجه الى المخزن للمعاينة حيث حضر له بعد اجرائها وابلغه بوجود عجز ، فاستدعى المتهم بوصفه أمين المخزن وحامل مفاتيحه مسئولاً عنه ، وواجهه بالأمر ، ثم طلب من ابلاغ الشرطة بالواقعة . وأثبت النقيب رئيس مباحث قسم السويس في محضره المؤرخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ أن تحقيقاته السرية بالاشتراك مع بعض ضباط المباحث أفادت أن مرتكبي الحادث هم المتهمان وآخران وذلك عن طريق سلب الأثواب من البالات الموجودة بالمخزن ، ثم بيعها في الأسواق وأن المتهم قام بعرضها على الذى توسط في بيعها للتاجر ، وأنه تم ضبط المتهمين والمتهم فاعترفوا بارتكاب الحادث بالتزاع أثواب القماش من البالات حيث قام ببيعها بواسطة الى المدعو التاجر بالأربعين . واذ سئل المدعو قرر انه قام بعرض أثواب القماش التى كانت مع على التاجر فاشتراها ودفع من ثمنها مبلغ ١٥٠ مائة وخمسين جنيها وأن عدد الأثواب كان اثنين وأربعين ثوبا ، كما قرر أنه قد اشترى من اثنين وأربعين ثوبا من القماش مقابل ثمن قدره أربع مائة جنيه ، دفع له منها مائة وخمسين جنيها ، وأنه لم يكن يعلم أنها مسروقة ، كما أقر المتهم فى المحضر المشار اليه بأنه يعمل أمين عهدة مخزن الشركة العامة للصوامع والتخزين (هى إحدى شركات القطاع العام) كموظف مؤقت ، وذلك منذ سنة ونصف السنة وأن المخزن فى عهده ويحمل مفاتيحه ، وأن المتهم

ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، وفي الأخذ بالاعتراف في حق المتهم وفي حق غيره من المتهمين ، في أي دور من أدوار التحقيق ، ولو عدل عنه بعد ذلك ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه ، وأطمأنت المحكمة إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فلها أن تأخذ به بغير معقب عليها فيه ، وكان دفاع الطاعنين أن اعترافهما كان وليد إكراه ، إنما هو قول مرسل عار من الدليل ، وليس في الأوراق ما يظاھرہ أو يسانده فإن دفاعهما في هذا يكون على غير أساس متعينا اطراحه ، ومن ثم تعول المحكمة على اعترافهما كدليل عليهما .

ومن حيث أنه عن دفاع المتهمين بأنهما ليسا من الموظفين العامين - على السياق الذي أفصح عنه المدافع عنهما - فانه مردود بالنسبة إلى المتهم الأول ، بما شهد به الشهود الأول والثاني والثالث والخامس ، وبما قرره المتهم في التحقيقات وعند سؤاله أثناء المحاكمة ، أنه وقت الحادث ، كان يعمل أمين عهدة مخزن الشركة العامة للصوامع والتخزين والمستول عن استلام وتسليم البضائع التي تودع بالمخزن المذكور . لما كان ذلك ، وكان الشارع في البند (هـ) من المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ، قد اعتبر رؤساء مجالس الإدارة والمديرين وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالا عامة وفقا للمادة ١١٩ من ذات القانون - ومنها وحدات القطاع العام - موظفين عامين في تطبيق أحكام جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والبنود المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون العقوبات - بعد استبداله بالقوانين رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ - المتضمن للمادة ١١٢ منه المنطبقة على واقعة

الدعوى وأراد معاقبة جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملحق بها حكما ، مهما تنوعت أشكالها ، وأيا كانت درجة الموظف العام أو من في حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به أو مدته ، مؤقفا كان أم غير مؤقت ، بأجر أم بغير أجر ، طواعيه كان أم جبرا . وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة ٣١٩ مكررا من قانون العقوبات بإدنية الذكر بقولها « ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة ، بأجر أو بغير أجر ، طواعيه أو جبرا » واذ كان المتهم الأول - على ما استتب بيانه - يعمل أميناً لمخزن الشركة العامة للصوامع والتخزين ، وهي إحدى وحدات القطاع العام المملوكة للدولة ، فانه يدخل في عداد الموظفين العاملين ، ولو كان من عمال اليومية غير المثبتين (ظهورات) ، ومن ثم يكون دفاعه القائم على نفى صفته كموظف عام ، على غير أساس .

ومن حيث انه بالنسبة للدفاع المتهم الثاني بنفى صفته كموظف عام ، فهو مردود كذلك بما قرره في التحقيقات هو والمتهم الأول والشاهد من انه عامل بالشركة آتفة الذكر بذات المخزن الذي يعمل به المتهم الأول ، هذا فضلا عن أن الاتهام المسند اليه بوصفه شريكا في جريمة اختلاس المال العام ، لا يشترط فيه أن يكون موظفا عاما أو من في حكمه ، لأنه انما يستمد اجرامه من اجرام الفاعل الأصلي ، وهو المتهم الأول ، الذي لا يمارى المتهم الثاني أنه يعلم بصفته العامة آتفة الذكر ، وهي معلومة له بالضرورة بحكم عملهما معا في مكان واحد .

ومن حيث انه عن دفاع المتهمين باحتمال أن تكون يد العيث قد امتدت الى البالات بما تشمله من أثواب قماش ، فهو مردود بما أطمأنت اليه المحكمة من اعترافهما بارتكاب الحادث ومما شهد به الشهود وأكده التحريات ومن سائر الأدلة التي أوردتها المحكمة على السياق المتقدم .

ومن حيث أنه عن دفاع المتهمين بحصول الجرد دون حضورهما
 إجراءاته فهو مردود بالنسبة للمتهم الأول بما تبين من تقرير لجنة الجرد
 من أنه كان عضواً بها ووقع بامضائه على تقريرها ، وهو مردود كذلك بالنسبة
 له وللمتهم الثاني ، من أن الثابت من تقرير اللجنة المذكورة أنها شكلت
 بناءً على تدب وكيل أول النيابة العامة ، وأن عمل تلك اللجنة - سواء
 بوصفه عملاً من أعمال التحقيق أو عملاً من أعمال الاستدلال - إنما
 تم بناءً على تدب النيابة العامة لأعضائها ، فلا يترتب البطلان على إجراءاته
 في الغيبة سواء أكان التدب من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق
 أم بوصفها رئيسة الضبطية القضائية ، وكل ما للمتهم هو أن يتمسك بما
 قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة
 من الأمر وهو ما لم يشره المتهمان . لما كان ذلك ، وكان عدم حلف
 أعضاء لجنة الجرد اليمين القانونية - أن صح - ليس من شأنه أن ينال
 من عملها ، لما هو مقرر من أن عضو النيابة العامة بوصف كونه
 صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية ، له من
 الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط
 القضائي في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه ، بما في ذلك
 ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من
 الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين ،
 ولا على المحكمة أن هي أخذت به بحسبانه ورقة من أوراق الاستدلال في
 الدعوى المقدمة لها وعنصرها من عناصرها مادامت مطروحة على بساط
 البحث وكان يسع الدفاع تناولها بالمناقشة والتعيب ومادام أن النيابة
 العامة قد بإشرت تحقيق الواقعة بوصفها جنائية ، فتحقق بذلك ما يشترطه
 القانون في مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة ، وأنه منذ عشرة أيام سابقة على العاشر من نوفمبر سنة ١٩٧٨ بدائرة قسم ومحسافطة السويس .

المتهم الأول :

بصفته موظفا عاما (أمين مخزن الشركة العامة للصوامع والتخزين فرع السويس) اختلس الأقمشة المبينة بالتحقيقات والمملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد البالغ قيمتها ١٤٨٠ جنيها والتي سلمت اليه بسبب وظيفته ، حالة كونه من الأمناء على الودائع .

المتهم الثاني :

اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في اختلاس الأقمشة سالفة الذكر مع علمه بأنه موظف عام وأن الأقمشة مسامة اليه بسبب وظيفته حاله كونه أمينا على الودائع ، بأن حرضه واتفق معه على اختلاسها وساعده على اخراجها من المخزن عهدته فتتم الجريمة بناء على ذلك ، الأمر الذي يتعين معه أخذهما بالمواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ب / ١١٩ / جمكررا من قانون العقوبات ومعاقبتهما بمقتضاها عملا بنص المادتين ٣٠٤ / ٢ ، ٣٨١ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية .

ومن حيث أن اليين من الأوراق أن المتهمين وآخر قاموا بإيداع مبلغ ٦٣٣ جنيها خزانة محكمة السويس الجزئية بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٨٥ لحساب الشركة المجنى عليها بعد عرضه رسميا عليها ، يصرف لها بدون اجراءات ، وذلك كجزء من قيمة الأقمشة المختلسة المملوكة لها ، فانه يتعين استنزال هذا المبلغ من قيمة المبلغ الواجب رده ليصبح المبلغ الأخير ٨٤٧ جنيها ، دون أن يكون للرد من أثر على عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات لما هو مقرر من أن قيام المتهم بسداد كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشيء المختلس كلها أو بعضها ، لا يعفيه من الغرامة المقررة بتلك المادة ، وان أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد .

ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة جنابات السويس وأن فاته القضاء بعزل المتهم الثاني من وظيفته إلا أنه لما كان نقض الحكم المذكور ونظر موضوع الدعوى حاصلًا بناء على طعنه ، فإن محكمة النقض ، لا تسلك وهي تحاكمه ، تدارك ما فات محكمة الجنابات من قضاء بعزله من وظيفته ، بوصف أن العزل عقوبة تكميلية واجب الحكم بها عملاً بنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، وذلك لما هو مقرر من أن الطاعن لا يضار بطعنه وفقاً لما تقضى به المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه وقد عاملت محكمة الجنابات المتهمين بالرافة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، فقد بات حق لهما في تطبيقها لا مناص من أعماله لتعلقه بالعقوبة المقررة بها عليهما ، وحتى لا يضارا بطعنهما .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وفتحى خليفة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٣٠)

الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ القضائية

(١) اختصاص « اختصاص ولائى » . قضاء عسكرى . قانون « تفسيره »
(«تطبيقه») . نقض « اسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل فى الجرائم كافة
الا ما استثنى بنص خاص . أساس ذلك ؟

اجازة بعض القوانين احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة لا يسلب
المحاكم العادية ولايتها بالفصل فى تلك الجرائم مادام ان القانون لم يرد به
اى نص على افراد المحكمة الخاصة بالاختصاص سواء كان معاقبا عليها
بمقتضى قانون عام أو قانون خاص . أساس ذلك ؟

(٢) اختصاص « اختصاص ولائى » « تنازع الاختصاص » . دستور .
هيئة الشرطة . هيئات قضائية . قضاء عسكرى . قانون «تفسيره») .

قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
أو قانون هيئة الشرطة أو أى تشريع آخر لم يرد فيه نص على افراد القضاء
العسكرى دون غيره بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى الا فيما
يتعلق بالأحداث الخاضعين لاحكامه . مفاد ذلك ؟

النص فى المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية على ان السلطات
القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى
اختصاصها أم لا . لا يفيد صراحة أو ضمنا افراد القضاء العسكرى وحده
بنظر الجرائم المنصوص عليها فى ذلك القانون . تحديد اختصاص الهيئات
القضائية . أساسه ؟

تنازع الاختصاص الايجابى بين السلطات القضائية العسكرية وبين
المحاكم الاستثنائية الخاصة . حكمه ؟

(٣) اختصاص « تنازع الاختصاص » • محكمة عسكرية • محكمة استئنائية • محكمة عادية • قانون ((تفسيره)) ((انفاؤه)) • محكمة التنازع ((المحكمة الدستورية العليا)) •

الغاء النص التشريعي • عدم جوازه الا بتشريع لاحق ينص صراحة على الالغاء أو شموله نصا يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع •

عدم ورود نص تشريعي لاحق ينص صراحة على الغاء المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية • مؤداه ؟

التنازع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية • حكمه ؟

(٤) قتل خطأ • رابطة السببية •

تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه وبين الاصابة • موضوعي •

(٥) قتل خطأ • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

حق المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها واطراح ما يخالفها من صور أخرى • شرط ذلك ؟

(٦) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

الجدل الموضوعي في تقدير ادلة الدعوى وفي الصورة التي استخلصتها المحكمة • غير جائز أمام النقض •

(٧) اثبات ((معاينة)) ((خبرة)) • دفاع ((الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره)) • قتل خطأ • حكم ((تسببيه • تسبب غير معيب)) •

طلب اجراء المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود • لا تلزم المحكمة بتجانبه •

علم التزام المحكمة اجابة طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعي • علة ذلك ؟

(٨) اثبات « بوجه عام » • قتل خطأ • مسئولية جنائية • جريمة « أركانها » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

السرعة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية • ماهيتها ؟
تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من
عناصر الخطأ أو لا تعد • موضوعي •

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحاكم العادية هي صاحبة
الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص عملا
بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية
الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، في حين أن غيرها من المحاكم
ليست الا محاكم استثنائية أو خاصة ، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض
الاحوال ، احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة ، الا أن هذا لا يسلب
المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام أن القانون
الخاص لم يرد به أي نص على افراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ،
يستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو
بمقتضى قانون خاص ، اذ لو أراد الشارع أن يقصر الاختصاص على
محكمة معينة ويفردها به ، لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار
ما جرى عليه في قوانين عدة منها قانون السلطة القضائية سالف الذكر
حين نص في المادة ٨٣ منه التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية
بمحكمة النقض « دون غيرها » الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال
القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة
بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات
والمعاشات والمكافآت ، وقانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حين نص في المادة العاشرة منه على اختصاص
محاكم مجلس الدولة « دون غيرها » بالفصل في المسائل التي حددها ،

والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث حين نص في الفقرة الأولى من المادة التاسعة والعشرين منه على اختصاص محكمة الأحداث « دون غيرها » بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، أما غير الحدث - إذا أسهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث - فإن الشارع وإن جعل لمحكمة الأحداث اختصاصا بنظرها بموجب الفقرة الثانية من المادة التاسعة والعشرين سالفة الذكر ، إلا أنه لم يفرد لها بهذا الاختصاص كما فعل في الفقرة الأولى ، وبالتالي لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها . وقد التزم الشارع هذا النهج ولم يشذ عنه في اللجان التي أضفى عليها اختصاصا قضائيا ، من ذلك ما نص عليه في المادة ١٣ مكررة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي من تشكيل لجان يكون من مهمتها في حالة المنازعة : « تحديد ما يجب الاستيلاء عليه من الأراضي الزراعية طبقا لأحكام هذا القانون ، وأنه » واستثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء ، يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأقطان المستولى عليها . . . » وفي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية من اختصاصها بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية في الأراضي الزراعية وغيرها « وبوجه خاص تختص اللجنة » وحدها « بالفصل في المسائل الآتية : (أ) . . . (ب) . . . (ج) . . . » وفي الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ذاته من أنه « يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقا للفقرة ٢ من المادة ٣ » ، وفي المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن إنهاء الأحكام على

الأعيان الموقوفة من اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها فيها « دون غيرها » بالفصل في المسائل الواردة في البنود من الأول الى الخامس منها . وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ منه على أن تتولى المحكمة الدستورية « دون غيرها » الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

٢ - لما كانت المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وانه وان ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية، اذ لم يرد فيه ، ولا في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، ولا في أى تشريع آخر ، نص على افراد القضاة العسكري بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها - الا فيما يتعلق بالجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه عملا بنص المادة الثامنة مكررا منه . ولا يقدح في ذلك ، ما نصت عليه المادة الرابعة من مواد اصدار ذلك القانون ، من سريان أحكامه على جميع الدعاوى الداخلة في اختصاصه ، ما لم تكن قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة ، ذلك بأن الشق الأول من النص قد خلا مما يفيد انعقاد الاختصاص بنظر الدعاوى المشار اليها فيه للقضاء العسكري وحده دون غيره ، والشق الثانى منه يعالج الحالة التي تكون فيها هذه الدعاوى قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة قبل العمل به فى أول يونه سنة ١٩٦٦ ، فأبقى الاختصاص بنظرها معقودا لتلك الجهات دون أن يشاركها فيه القضاء العسكري . يؤكد هذا النظر أن الشارع عندما أراد أن يعقد الاختصاص بجرائم الأحداث الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية

للقضاء العسكري وحده ، فقد نص صراحة في المادة الثامنة مكررا من هذا القانون - والمضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ - على أن افراده بذلك الاختصاص إنما هو استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وهو ما يتأدى منه أنه باستثناء ما أشير اليه في تلك المادة من جرائم تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه ، وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكامه اذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، فانه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه ، مانع من القانون ، ويكون اختصاص القضاء العسكري بجرائم الأحداث المنصوص عليها في المادة مكررا سالفة الذكر ، إنما هو خروج على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية . أما ما عدا هؤلاء الأحداث وتلك الجرائم مما أسبغت سائر نصوص قانون الأحكام العسكرية على القضاء العسكري الفصل فيها ، دون أن تفرده بذلك اقتزاعا من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء فانه ليس ثمة ما يحول بين هذه المحاكم وبين الفصل فيها اعمالا لحقها الأصيل ، اذ لا محل للقول باختصاص استثنائي للقضاء العسكري بها ، ويكون الاختصاص في شأنها - بالتعويل على ذلك - مشتركا بين القضاء العسكري وبين المحاكم ، لا يمنع نظر أيهما فيها ، من نظر الأخرى ، الا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى . ولا ينال من هذا النظر ، النص في المادة الثامنة والأربعين من قانون الأحكام العسكرية آتف الذكر على أن « السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا » . ذلك أن هذا النص - وأيا كان وجه الرأي فيه - لا يفيد صراحة ولا ضمنا ، انفراد القضاء العسكري وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية ، ذلك أن اختصاص الهيئات

القضائية - وعلى ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور - يحلده القانون ، ومن ثم يكون قصارى ما يفيد نص المادة ٤٨ سالف الذكر ، أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص ، وهو ما يؤكد أنه لفظة « وحدها » وردت بعد عبارة « السلطات القضائية العسكرية » ولم ترد بعد لفظة « اختصاصها » في نهاية النص . لما كان ذلك ، وكان أعمال مقتضى هذا النص في حالة التنازع الإيجابي بين السلطات المشار إليها فيه ، وبين هيئة أو محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي أو محكمة خاصة ، أنه متى رقت الدعوى الجنائية إليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكري أنها تدخل في اختصاصه الولائي ، تعين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ، وهو ما لا يسرى على المحاكم العادية لأن القضاء بين العادي والعسكري قسيمان في الاختصاص بالجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية .

٣ - لما كان من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة في المادة الثانية من القانون المدني أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » وكان قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وقانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية ، بمنزلة سواء في مدارج التشريع ، وكانت القوانين سالف الذكر اللاحقة على قانون الأحكام العسكرية لم تنص صراحة على إلغاء نص المادة ٤٨ من هذا القانون ، بل دخلت نصوصها وديجاتها من أية إشارة إلى قانون الأحكام العسكرية ، وكانت القوانين اللاحقة إنما هي تشريعات عامة فيما انتظمته من أحكام في شأن تنازع الاختصاص - إيجاباً وسلباً -

بالنسبة للدعوى التي ترفع عن موضوع واحد أمام مختلف جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعمامة ، وسواء أكانت تلك الدعوى مدنية أم إدارية أم جنائية ، في حين أن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية إنما هو نص خاص ورد في تشريع خاص وقصر ولاية السلطات القضائية العسكرية المنصوص عليها فيه على الفصل في نزاع الاختصاص في الدعوى الجنائية التي تكون فيها تلك السلطات طرفاً في هذا النزاع فحسب ، وكان من المقرر أيضاً أن الخاص يقيد العام ، فإن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية يكون قائماً لم ينسخه قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ولقانون الإجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، وللقانون الدستوري العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذي خصتها المادة ٢٥ ثانياً منه - دون غيرها - بالفصل في نزاع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ويكون لكل من النصين مجال تطبيقه ، لا يتداخلان ولا يبيغان . يؤيد بقاء نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قائماً ، استثناء من النصصوص الواردة في التشريعات العامة اللاحقة ، أنه ظل ماضياً في تحقيق الغرض منه ، سواء في ظل قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - من قبل - والذي كان ينص في المادة ١٧ منه على محكمة تنزاع الاختصاص أم في ظل قانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية - من بعد - الذي نقل الفصل في تنزاع الاختصاص - على التعاقب - إليهما ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على تطبيق نص المادة ٤٨ المشار إليه بهذا المفهوم على التنزاع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية ، وألزمت هذه المحاكم بالفصل في أية

جريمة ترى تلك السلطات عدم اختصاصها بها اعتباراً بأن قرارها في هذا الشأن هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقياً •

٤ - أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفاً ومستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق •

٥ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق •

٦ - أن ما يثيره الطاعن في شأن اغفال دفاعه بارتداد الحادث الى المجنى عليه الذي قفز أمامه فجأة ينحل الى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى وفي الصورة التي استخلصتها المحكمة لها ما لا يجوز أمام محكمة النقض •

٧ - أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي انبثقت اليه المحكمة ، كما لا يلتزم بإجابة الدفاع الى طلبه مناقشة الطبيب الشرعي مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الإجراء - وهو الحال في الدعوى •

٨ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي

تجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ،
فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وأن تقدير ما اذا كانت
سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو الاتقصاء
هو مما يتعلق بموضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : تسبب بخطئه فى موت
الطفل وكان ذلك ناشئا عن اهماله
وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بان قاد الجرار الزراعى
بحاله ينجم عنها الخطر فاصطدم بالمجنى عليه سالف الذكر وأحدث به
الاصابات الميمنة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياته . ثانيا : قاد الجرار
الزراعى بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١ من
قانون العقوبات والمواد ٣ ، ٥ ، ٦٣ / ١ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣
المعدل . وادعى والد ووالدة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بطلب الزامه
بأن يدفع لهما مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .
ومحكمة جناح مركز بنها الجزئية قضت حضوريا عملا
بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها
لوقوف التنفيذ والزامه بان يؤدي للمدعين بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد
جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة
بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة
أشهر مع الشغل وتأيد الحكم فيما عدا ذلك .
فطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم
عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانبه بجريمة القتل الخطأ والزمه بالتعويض قد خالف القانون وشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه صدر من محكمة عادية لا ولاية لها بنظر الدعوى لأن الطاعن من جنود القوات المسلحة الموزعين داخليا على قسم قوات أمن القليوبية فينعتقد الاختصاص بمحاكمته للقضاء العسكرى اعمالا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الأحكام العسكرية ، والذي نصت المادة ٤٨ منه على حق هذا القضاء وحده فى تقرير ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصه أم لا ، وأغفل الحكم دفاع الطاعن أن الحادث يرتد الى خطأ المجنى عليه غير المميز الذى قفز فجأة أمام المركبة ووجدت آثار دماؤه بمنتصف الطريق ، وأعرض عن طلب انتقال المحكمة لمعاينة مكان الحادث لاثبات استحالة حصوله وفق تصوير الشاهد ، ومناقشة الطبيب الشرعى فى بيان الصلة بين الحادث وبين الصدمة الجراحية والتي لم يستظهرها الحكم، واعتبر قول الطاعن أنه كان يقود المركبة بسرعة ثلاثين كيلو مترا فى الساعة اعترافا بالخطأ مع أن هذه السرعة فى حد ذاتها لا تؤدى الى وقوع الحادث ، وعول على عدم تهدئه السرعة عند منعطف الطريق الذى حدثت فيه الواقعة مع أن آثار الدماء وجدت فى منتصفه . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة بالفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص عملا بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فى حين

أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية أو خاصة ، وأكده وان
أجازت القوانين في بعض الأحوال ، إحالة جرائم معينة الى محاكم
خاصة ، الا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك
الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على أفراد المحكمة
الخاصة بالاختصاص ، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها
بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، اذ لو أراد الشارع
أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به ، لما أعوزه النص
على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في قوانين عدة منها قانون
السلطة القضائية سالف الذكر حين نص في المادة ٨٣ منه التي ناطت
بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض «دون غيرها» الفصل
في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات
الجمهورية والوزارية المتعلقة بشؤونهم وفي شأن طلبات التعويض
والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، وقانون مجلس
الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حين نص في المادة
العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة «دون غيرها» بالفصل
في المسائل التي حددها ، والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث
حين نص في الفقرة الأولى من المادة التاسعة والعشرين منه على
اختصاص محكمة الأحداث «دون غيرها» بالنظر في أمر الحدث عند
اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، أما غير الحدث - اذا أسهم
في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث - فإن الشارع
وان جعل لمحكمة الأحداث اختصاصا بنظرها بموجب الفقرة الثانية من
المادة التاسعة والعشرين سالف الذكر ، الا أنه لم يفردها بهذا
الاختصاص كما فعل في الفقرة الأولى ، وبالتالي لم يسلب المحاكم
العادية ولايتها بالفصل فيها . وقد التزم الشارع هذا النهج ولم يشذ

عنه في اللجان التي أضيف عليها اختصاصا قضائيا ، من ذلك ما نص عليه في المادة ١٣ مكررة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي من تشكيل لجان يكون من مهمتها في حالة المنازعة، تحديد ما يجب الاستيلاء عليه من الأراضي الزراعية طبقا لأحكام هذا القانون ، وأنه « استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء ، يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأتبان المستولى عليها . . . » وفي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية من اختصاصها ينظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية في الأراضي الزراعية وغيرها « وبوجه خاص تختص اللجنة « وحدها » بالفصل في المسائل الآتية : (أ) . . . (ب) . . . (ج) . . . » وفي الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ذاته من أنه « يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقا للتقسمة ٢ من المادة ٣ » ، وفي المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن إنهاء الأحكام على الأعيان الموقوفة من اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها فيها «دون غيرها» بالفصل في المسائل الواردة في البنود من الأول الى الخامس منها . وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ منه على أن تتولى المحكمة الدستورية « دون غيرها » الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكانت المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الأحكام العسكرية ليست الا محاكم خاصة - ذات اختصاص خاص ، وأنه وان فاط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية ، اذ لم يرد فيه ، ولا في

قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، ولا فى أى تشريع آخر ، نص على أفراد القضاء العسكرى بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها - الا فيما يتعلق بالجرائم التى تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه عملا بنص المادة الثامنة مكررا منه . ولا يقدح فى ذلك ، ما نصت عليه المادة الرابعة من مواد اصدار ذلك القانون ، من مريان أحكامه على جميع الدعاوى الداخلة فى اختصاصه ، ما لم تكن قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة ، ذلك بأن الشق الأول من النص قد خلا مما يفيد انعقاد الاختصاص بنظر الدعاوى المشار اليها فيه للقضاء العسكرى وحده دون غيره ، والشق الثانى منه يعالج الحالة التى تكون فيها هذه الدعاوى قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة قبل العمل به فى أول يونيه سنة ١٩٦٦ ، فأبقى الاختصاص بنظرها معقودا لتلك الجهات دون أن يشاركها فيه القضاء العسكرى . يؤكد هذا النظر أن الشارع عندما أراد أن يعقد الاختصاص بجرائم الأحداث الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرة للقضاء العسكرى وحده . فقد نص صراحة فى المادة الثامنة مكررا فى هذا القانون - والمضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ - على أن أفراده بذلك الاختصاص انما هو استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . بشأن الأحداث ، وهو ما يتأدى منه أنه باستثناء ما أشير اليه فى تلك المادة من جرائم تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه ، وكذلك الجرائم التى تقع من الأحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكامه اذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، فإنه لا يخلو بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فيه ، مانع من القانون ، ويكون اختصاص القضاء العسكرى بجرائم الأحداث المنصوص عليها فى المادة ٨ مكررا سابقة الذكر ، انما هو

خروج على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية . أما ما عدا هؤلاء الأحداث وتلك الجرائم مما أسبغت سائر نصوص قانون الأحكام العسكرية على القضاء العسكري الفصل فيها ، دون أن تفرده بذلك انتزاعاً من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء فإنه ليس ثمة ما يحول بين هذه المحاكم وبين الفصل فيها أعمالاً لحقها الأصل ، إذ لا محل للقول باختصاص استثنائي للقضاء العسكري بها ، ويكون الاختصاص في شأنها - بالتعويل على ذلك - مشتركاً بين القضاء العسكري وبين المحاكم ، لا يمنع نظر أيهما فيها ، من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر الملقى . وإلا ينال من هذا النظر ، النص في المادة الثامنة والأربعين من قانون الأحكام العسكرية آف الذكر على أن « السلطات العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلياً في اختصاصها أم لا » . ذلك أن هذا النص - وأياً كان وجه الرأي فيه - لا يفيد صراحة وإلا ضمناً ، إفراد القضاء العسكري وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية ، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية - وعلى ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور - يحدده القانون ، ومن ثم يكون قصارى ما يفيد نص المادة ٤٨ سالفة الذكر ، أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص ، وهو ما يؤكد أنه لفظة « وحدها » وردت بعد عبارة « السلطات القضائية العسكرية » ولم ترد بعد لفظة « اختصاصها » في نهاية النص . لما كان ذلك ، وكان أعمال مقتضى هذا النص في حالة التنازع الإيجابي بين السلطات المشار إليها فيه ، وبين هيئة أو محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي أو محكمة خاصة ، أنه متى رفعت الدعوى الجنائية إليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكري أنها تدخل في اختصاصه الولاية ، تعين عليها أن تحكم بعدم

اختصاصها بنظرها ، وهو مالا يسرى على المحاكم العادية لأن القضاء بين العادى والعسكرى قسيمان فى الاختصاص بالإجراءات المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة فى المادة الثانية من القانون المدنى أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » وكان قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وقانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية ، بمنزلة سواء فى مدارج التشريع ، وكانت القوانين سالفة الذكر اللاحقة على قانون الأحكام العسكرية لم تنص صراحة على إلغاء نص المادة ٤٨ من هذا القانون، بل دخلت نصوصها وديباجاتها من أية إشارة الى قانون الأحكام العسكرية وكانت القوانين اللاحقة إنما هى تشريعات عامة فيما انتظمته من أحكام فى شأن تنازع الاختصاص - إيجابا وسلبا - بالنسبة للدعاوى التى ترفع عن موضوع واحد أمام مختلف جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعامة ، وسواء أكانت تلك الدعاوى مدنية أم إدارية أم جنائية ، فى حين أن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية إنما هو نص خاص ورد فى تشريع خاص وقصر ولاية السلطات القضائية العسكرية المنصوص عليها فيه على الفصل فى تنازع الاختصاص فى الدعاوى الجنائية التى تكون فيها تلك السلطات طرفا فى هذا التنازع فحسب ، وكان من المقرر أيضا أن الخاص يقيد العام ، فإن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية يكون قائما لم ينسخه قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ولا قانون الاجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة الصادر بالقانون

رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، ولا قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذي خصتها المادة ٢٥ ثانيا منه - دون غيرها - بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ويكون لكل من النصين مجال تطبيقه ، لا يتداخلان ولا يبغيان . يؤيد بقاء نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قائما ، استثناء من النصوص الواردة في التشريعات العامة اللاحقة ، أنه ظل ماضيا في تحقيق الغرض منه ، سواء في ظل قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - من قبل - والذي كان ينص في المادة ١٧ منه على محكمة - تنازع الاختصاص أم في قانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية - من بعد - الذي نقل الفصل في تنازع الاختصاص - على التعاقب - إليهما ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على تطبيق نص المادة ٤٨ المشار إليه بهذا المفهوم على التنازع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية ، وألزمت هذه المحاكم بالفصل في أية جريمة ترى تلك السلطات عدم اختصاصها بها اعتبارا بأن قرارها في هذا الشأن هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا . لما كان ما تقدم وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الذي اعتق أسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أسبابا جديدة بعد أن بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن كان يقود جرارا زراعيا ألحقت به مقطورة بسرعة كبيرة لم يهدئها عند دخوله الى شارع فرعى كان المجنى عليه يقف على ناصيته فانحرف نحو واصلمه بالمركبة فأصابه

باصابات أودت بحياته، خلص الى أن ركن الخطأ يتمثل في مخالفة الطاعن قواعد وآداب المرور لعدم تهدئة السير عند منعطف الشارع الفرعى القادم اليه من شارع رئيسى بسرعة كبيرة . لما كان ذلك ، وكان تقديرا لخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة ولها أصل فى الأوراق ، وكان مؤدى ما خلص اليه الحكم من توافر خطأ الطاعن على الصورة المتقدمة وقيام رابطة السببية بينه وبين وقوع الحادث ، أنه اطرح دفاع الطاعن - الذى أورده بمدوناته - أن المجنى عليه قفز أمامه فجأة ، والذى يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا صريحا ، اكتفاء بأخذ المحكمة بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالادانة ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن اغفال دفاعه بارتداد الحادث الى المجنى عليه الذى قفز أمامه فجأة ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى وفى الصورة التى استخلصتها المحكمة لها ما لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد - أخذا بأقوال الشاهد ونقلًا عن المعاينة - أن آثار الدماء وجلت بجوار المنزل على جانب الطريق ، وهو ما لا يناعز الطاعن فى سلامة مأخذه ، فإن زعمه أن هذه الآثار وجدت بمنتصف الطريق يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد طلب انتقال المحكمة لمعاينة مكان الحادث

الاثبات استحالة حصوله وفق تصوير الشاهد ودعوة الطبيب الشرعي لمناقشته في بيان الصلة بين الصدمة الجراحية وبين الحادث ، ثم أفصح عن اطمئنانه الى تصوير الشاهد للواقعة ، والى قيام علاقة السببية بين خطأ الطاعن وبين وقوع الحادث الذي أدى الى اصابات المجنى عليه التي أودت بحياته ، استناد الى التقرير الطبي الذي أورد مؤداه ، وكان ما نقله الحكم عن المعاينة - مما لا يمارى الطاعن فيه - لا يتناقض بل يتفق مع تصوير الشاهد الذي اعتقه الحكم ، وكان الطاعن لم يبين وجه استحالة حدوث الواقعة كما رواها الشاهد التي يتغيا اثباتها من المعاينة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، كما لا تلتزم بإجابة الدفاع الى طلبه مناقشة الطبيب الشرعي مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الإجراء - وهو الحال في الدعوى ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزماته ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وأن تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فإن الحكم اذا اعتبر القيادة بسرعة ثلاثين كيلو مترا في الساعة عند الدخول من طريق رئيسي الى طريق فرعي تقع المنازل على جانبه بجرار زراعي الحققت به مقطورة ، خطأ يستوجب المساءلة ، يكون قد اقترن بالصواب ، ويضحي النعي عليه في هذا الصدد ، على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا مع الزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / مصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى ومحمد
حسام الدين الغريانى .

(٣١)

الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) اجراءات « الأعمال الاجرائية » • تفتيش « اذن تفتيش • اصداؤه »
« تنفيذه » • اثبات « بوجه عام » • مواد مخدرة •

الاعمال الاجرائية • جريانها على حكم الظاهر • عدم ابطالها من بعد
نزولا على ما يتكشف من أمر الواقع •

صدور اذن التفتيش لضبط أسلحة نارية • صحة ضبط ما ينكشف
عرضا من جرائم أخرى • مثال • تنفيذ الاجراء المشروع فى حدوده • لا يتولد
عنه عمل باطل •

(٢) استدالات • تفتيش « التفتيش باذن » • نقص « أسباب الطعن • مالا
يقبل منها » •

تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن بالتفتيش • موضوعى •
تولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات التى يؤسس عليها طلب
الاذن بالتفتيش • غير لازم • له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة
والمرشدين السريين أو غيرهم •
مجرد الخطأ فى بيان مهنة المتهم أو محل اقامته لا ينال بذاته من جدية
التحريات •

(٣) تزوير « الطعن بالتزوير » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •
مواد مخدرة •

الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى • من وسائل الدفاع
الموضوعية • خضوعه لتقدير المحكمة •

النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها • غير مقبول •
(٤) تزوير « الادعاء بالتزوير » • اثبات « بوجه عام » • شهادة « خيرة » •
حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير
الدليل » •

عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الاثبات المدنية والتجارية
ومن ذلك تعيين خبير فى دعاوى التزوير - متى اقامت حكمها على ما يسوغه •

(٥) دفع « الدفع يبطالن القبض والتفتيش » • تفتيش « اذن التفتيش » • تنفيذه • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • مأمور الضبط القضائي •

اثارة الطاعنين أن اذن التفتيش لم يحدد به مكان تنفيذه وأن التفتيش تم في غير المكان المحدد بالاذن • غير مقبول • علة ذلك ؟

صدور أمر تفتيش شخص • لمأمور الضبط القضائي تنفيذه أينما وجده • مادام في دائرة اختصاص مصدر الاذن ومنفذه •

(٦) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • دفع « الدفع يبطالن التفتيش » •

الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط • موضوعي • كفاية اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الاذن ردا عليه •

(٧) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • مواد مخدرة • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت الى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل •

(٨) مواد مخدرة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • مسئولية جنائية « أركانها » • قصد جنائي • حكم « مالا يعيبه في نطاق الدليل » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

مناط المسئولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة • ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم واردة • القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر • قوامه • العلم بكنه المادة المخدرة •

(٩) حكم « مالا يعيبه في نطاق الدليل » « تسببيه • تسبيب غير معيب » • خطأ الحكم فيما لا أثر له في عقيدته • لا يعيبه •

(١٠) اثبات « بوجه عام » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها • كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم •

- (١١) اثبات « معاينة » • دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » • دفاع
 « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •
 طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل أو اثبات استحاله حصوله •
 عدم التزام المحكمة باجابته •

١ - من المقرر في صحيح القانون بحسب التأويل الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الأعمال الاجرائية انها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولها على ما ينكشف من أمر الواقع وقد أعمل الشارع هذا الأصل وادار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠، ١٦٣، ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما حاصله أن الاخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على مقتضاه وذلك تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب ، فاذا كان الثابت من التحريات أن الطاعنين ينقلان أسلحة نارية فصدر الاذن من النيابة بالتفتيش على هذا الاساس فالكشف جريمة حيازة المواد المخدرة عرضا أثناء تنفيذه فان الاجراء الذي تم يكون مشروعا ويكون اخذ المتهمين بنتيجته صحيحا ، ولا يقدح في جدية التحريات أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه ، لأن الاعمال الاجرائية محكومة من جهتي الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها •

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها الاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوين اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، واذا كان القانون لا يوجب حتما

أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه مراقبة الأشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفة سابقة بهم بل له أن يستعين فيما يجبره من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التتقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقبـع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات ، وكان مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم أو محل أقامته لا يقطع بذاته في عدم جدية التحرى ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

٣ - من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة ، وكانت المحكمة في حدود هذه السلطة التقديرية قد أطرحت الطعن بتزوير اذن التفتيش بما أوردته فيما تقدم من رد سائق ، وكان لا يغير من الامر ما يثيره الطاعنان بأسباب الطعن من أن محضر التحريات بدوره جرى به تصحيح مماثل اذ ليس من شأن ذلك - بفرض صحته - أن ينال من سلامة استدلال الحكم على انتفاء وقوع التزوير ، ولا محل أيضا للنعى على الحكم في هذا الصدد من قعود المحكمة عن تحقيق التزوير بواسطة أحد المختصين فنيا للتحقق من استعمال نفس المداد في كتابة أصل الاذن وعبارة التصحيح في تاريخ معاصر ، اذ لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع طلب اتخاذ هذا الاجراء فليس للطاعنين من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .

٤ - من المقرر أن المحكمة الجنائية غير ملزمة في سبيل تكوين عقيدتها باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير متى كان الامر ثابتا لديها للاعتبارات السائغة التي أخذت بها .

٥ - لما كان ما يشبه الطاعنان من أن الاذن بالتفتيش لم يحدد به مكان تنفيذ وأن التفتيش تم في غير المكان المحدد بالاذن - فضلا عما ينطوي عليه من تهاتر - مردودا بأن القانون لا يتطلب تحديد الأماكن باذن التفتيش الا اذا كان الاذن صادرا بتفتيشها ، أما اذا كان الاذن صادرا بتفتيش الأشخاص أو السيارات الخاصة كالحال في هذه الدعوى فلا يوجب القانون تحديد المكان الذي يجرى فيه التفتيش بالاذن ، هذا الى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه متى صدر أمر من النيابة بتفتيش شخص ، كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في اختصاص من أصدر الأمر ومن تنفذه .

٦ - من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي ، فانه يكفي للرد عليه اطمئنان محكمة الموضوع الى وقوع الضبط بناء على الاذن أخذا بالادلة التي أوردتها .

٧ - لما كان الحكم قد طرح ما أثاره الدفاع من التشكيك في نسبة المخدر الى الطاعنين بمقوله أن وزن العينة التي أخضعت من المضبوطات يختلف عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل واستند الحكم في ذلك الى أنه لم يثبت من الأوراق وقوع أي عبث في هذا الشأن وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي جرى تحليلها واطمأنت كذلك الى نتيجة التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تريب عليها ان هي قضيت في الدعوى بناء على ذلك .

٨ - لما كان مناط المسؤولية في حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر حيازة

مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة .

٩ - لا يقدح في سلامة استخلاص الحكم لتوافر ركن العلم في الجريمة ما أثير بشأن الخطأ في الاسناد بقالة أن الحكم نسب الى الطاعن الثاني القول بأن هناك تعامل بينه وبين الطاعن الاول مع أنه لم يذكر سوى أن لهما مطين متجاورين ، ذلك أنه ليس من شأن هذا الخطب أن يؤثر في منطق الحكم وفي استدلاله الساتع على توافر علم الطاعنين بحقيقة الجوهر المخدر ، ومن ثم فإن نعيهما في هذا الوجه لا يعتد به .

١٠ - لما كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استتقلال ، اذا الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على انها اطرحته اطمئناقا منها للدلة التي عولت عليها في الادانة .

١١ - لما كان الحكم قد عرض لطلب هذا الطاعن اجراء معاينة لمكان ضبط الجوال المحتوى على المخدر بالسيارة واطرحه امتنادا الى أن المحكمة وضح لهما من أقوال شاهد الاثبات التي وثقت بها أن الجوال كان على الدواسنة الموجودة أسفل المقعد الأمامي الأيمن للسيارة مما يغنى عن المعاينة ، وهو رد كاف وساتع في تبرير رفض هذا الطلب الذي لا يتجه في صورة الدعوى الى تفى الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد ، وانما المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، ومن ثم فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنها : حازا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وإحالتها الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون المذكور والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة سبع سنوات وتغريم أكل منهما مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن حيازة المخدر كانت بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن كل من المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذا دان الطاعنين بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخص قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على الخطأ في الاسناد والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعنين دفعا ببطلان اذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية بدلاله ما أسفر عنه التفتيش من جريمة أخرى غير التي انصبت عليها التحريات وأن الضابط الذى أجراها لم يتول المراقبة بنفسه وأخطأ فى بيان مهنة الطاعن الثانى ومحل أقامته ، وتأسيسا على تزوير الاذن لاجراء تعديل به فى بيان الجهة التى تتبعها السيارة المأذون بتفتيشها ، فضلا عن أنه لم يحدد به مكان تنفيذ ، كما أثار الدفاع بطلان التفتيش ذاته لاجرائه فى غير المكان المحدد بالاذن ، وقبل صدوره مدلا على ذلك بأقوال الطاعن الأول

وتلاحق الإجراءات وتجهيل شاهد الاثبات مواقيت اتخاذها ، وتمسك كذلك بأن وزن العينة التي اجتزئت من المضبوطات يختلف عن وزن تلك التي أجرى عليها التحليل مما يدل على مغايرة المادة المضبوطة - لما تم تحليله الا أن الحكم اغفل الرد على بعض هذه الدفوع وجاء رده على بعضها الاخر غير سائق ودون ان تحقق المحكمة واقعة تزوير الاذن عن طريق المختص فنيا ثم ان الحكم لم يدل تدليلا كافيا على توافر الركنين المادي والمعنوي للجريمة بحق الطاعنين ، واعتمد في ذلك على ما يحصله من أقوال لشاهد الاثبات لا تؤدي الى مارتبه عليها ، وما أورده على خلاف الثابت بالاوراق من وجود تعامل بين الطاعنين ، وخلص في هذا الشأن الى اطراح دفعهما بشيوع التهمة بمالاييسوغ . كما أعرض الحكم عما ساقه الطاعن الثاني في دفاعه من شواهد على انتفاء صلته بالواقعة هذا الى أن الأخير تمسك بإجراء معاينة لمكان ضبط كيس المخدرات بالسيارة لاثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد فلم تجبه المحكمة الى طلبه واطرحته بما لا يصلح ردا ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما محصله أن الضابط شاهد الاثبات تبين من تحريات أن الطاعنين ينقلان أسلحة قارية لمنطقة عرب بلى بصحراء أبي صير ويستخدمان في هذا الغرض السيارة رقم ٢٦٦٦٢٠٢ ملاكي الاسكتندرية فاستصدر اذا من النيابة بتفتيشهما والسيارة المذكورة في الساعة الواحدة وعشر دقيقتان من صباح ١٩٨٥/١١/٢٦ وأعد كمينا لهذا الغرض بتلك المنطقة ، ومالبث أن شاهد السيارة لدى دخولها اليها ، وبعد خروجها منها بحوالي ساعة حاول استيقافها فلما لم يذعن قائدها قام بمطاردتها وتمكن من ايقافها ووجد بها آنذاك الطاعن الأول جالسا أمام عجلة القيادة والى جواره الطاعن

الثاني الذي أسرع بالفرار فلم يتمكن من ضبطه ، ويتفتشه السيارة عشر فوق الدواسة الموجودة أسفل المقعد الامامي الايمن على جوال من البلاستيك موضوع بحالة ظاهرة وبداخله اثنتان وعشرون طرية « من الحشيش » كما عثر على ونخسة قيادة باسم الطاعن الثاني وعلى توكيل صادر اليه بإدارة السيارة ، وبمواجهة الطاعن الأول بالمخدر المضبوط أقر بحيازته له مع الطاعن الثاني ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة سائغة مستمدة من أقوال الضابط بالتحقيقات وبالجلسة التي حصلها بما لا يخرج عما تقدم ومن تقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في صحيح القانون بحسب التأويل الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الاعمال الاجرائية انها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولها على ما ينكشف من أمر الواقع وقد عمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ ، ١٦٣ ، ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على مقتضاه وذلك يسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا ينطت الجناه من العقاب ، فاذا كان الثابت من التحريات أن الطاعنين ينقلان أسلحة نارية فصدر الاذن من النيابة بالتفتيش على هذا الأساس فانكشفت جريمة حيازة المواد المخدرة عرضا أثناء تنفيذه فإن الاجراء الذي تم يكون مشروعاً ويكون أخذ المتهمين بنتيجة صحيحا ، ولا يقادح في جدية التحريات أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه ، لان الاعمال الاجرائية معكومة من جهتي الصحة واليطلان بمقدماتها لا بنتائجها وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ،

ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن . فانه لامعقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع الا بالقانون ، واذا كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه مراقبة الأشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفة سابقة بهم بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات ، وكان مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم أو محل اقامته لا يقطع بذاته في عدم جدية التحري ، فان النعى على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكما ان الحكم قد عرض لما أثير من تزوير اذن التفتيش استنادا الى اجراء تعديل به في بيان الجهة التي تتبعها السيارة المأذون بتفتيشها بجعلها الاسكندرية بدلا من القاهرة واطرحه بما محصله أن المحكمة بعد أن استمعت الى شهادة وكيل النيابة مصدر الاذن بأنه الذي أجرى ذلك التصحيح قد أطمأنت الى أن الامر لا يعدو مجرد خطأ مادي في الاذن جرى تصحيحه وأنه لو كان متعمدا بعد اتمام اجراءات الضبط والتفتيش - كما ذهب الدفاع - لأمكن تداركه ابتداء بمحضر التحريات ، واذا كان من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الاوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة ، وكانت المحكمة في حدود هذه السلطة التقديرية قد اطاحت الطعن بتزوير اذن التفتيش بما أوردته فيما تقدم من رد سائغ ، وكان لا يغير من الامر ما يثيره الطاعنان بأسباب الطعن من أن محضر التحريات بدوره جرى به تصحيح مماثل اذ ليس من شأن ذلك - بفرض صحته - أن ينال من سلامة استدلال الحكم على

انتفاء وقوع التزوير ، ولا محل أيضا للنعي على الحكم في هذا الصدد من قعود المحكمة عن تحقيق التزوير بواسطة أحد المختصين فيما للتحقق من استعمال نفس المداد في كتابة أصل الاذن وعبارة التصحيح في تاريخ معاصر ، اذ لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع طلب اتخاذ هذا الاجراء فليس للطاعنين من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها ، فضلا عن أنه من المقرر أن المحكمة الجنائية غير ملزمة في سبيل تكوين عقيدتها باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خير في دعاوى التزوير متى كان الامر ثابتا لديها للاعتبارات السائغة التي أخذت بها - كالحال في الدعوى المطروحة - فان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان من أن الاذن بالتفتيش لم يحدد به مكان تنفيذه وأن التفتيش تم في غير المكان المحدد بالاذن - فضلا عما ينطوى عليه من تهائم - مردودا بأن القانون لا يتطلب تحديد الأماكن باذن التفتيش الا اذا كان الاذن صادرا بتفتيشها ، أما اذا كان الاذن صادرا بتفتيش الأشخاص أو السيارات الخاصة كالحال في هذه الدعوى - فلا يوجب القانون تحديد المكان الذي يجرى فيه التفتيش بالاذن ، هذا الى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه متى صدر أمر من النيابة بتفتيش شخص ، كان لمأمور الضبط القضائي المنسوب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه - وهو مالا ينازع فيه الدفاع ومن ثم فان النعي في هذا الوجه بطلان الاذن بالتفتيش والتفتيش الذي تم بناء عليه يكون على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى أن التفتيش كان لاحقا على صدور الاذن به استنادا الى مضي فترة كافية ما بين ماعة صدور الاذن

والوقت الذي تمت فيه اجراءات الضبط والتفتيش ، وكان من المقرر أن الدفع بصندور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي ، فانه يكفي للرد عليه اطمئنان محكمة الموضوع الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي اوردتها ، ولا يعيب الحكم بعد ذلك خلوه من تحديد مواقيت الاجراءات التي اتخذها شاهد الاثبات ، ومن ثم فان ماينعاه الطاعنان في هذا الصدد غير سليم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرح مآثاره الدفاع من التشكيك في نسبة المخدر الى الطاعنين بمقوله أن وزن العينة التي أخذت من المضبوطات يختلف عن وزن تلك التي ارسلت للتحليل واستند الحكم في ذلك الى أنه لم يثبت من الأوراق وقوع أى عبث فى هذا الشأن ، وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد أطمأنت الى ان العينة التي أرسلت للتحليل هي التي جرى تحليلها وأطمأنت كذلك الى نتيجة التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فلا تريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، ومن ثم فان هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان مناسط المسؤولية في حالتى احرار وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة أما بضيافة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية هو كان القصد الجنائي في جريمة احرار أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة وكان ما استند اليه الحكم من أقوال شاهد الاثبات - في معرض الرد على دفاع الطاعنين باقتفاء مسئوليتهم عن جريمة حيازة المخدر من أنهما كبانا مستقلان مع السيارة المضبوطة ويجلسان بالجزء الامامي منها الذي وجد به الجوال المحتوى على المخدر موضوعا بطاله ظاهرة سائعا في الدلالة

على حيازتهما للمخدر المضبوط وعلى علمهما بكنهه ، ويعد كافيا في الرد على دفاعهما في هذا الخصوص وفي دحض ما أثاراه من شيوخ التهمة وكان لا يقدح في سلامة استخلاص الحكم لتوافر ركن العلم في الجريمة ما أثير بشأن الخطأ في الاستناد بقالة أن الحكم نسب الى الطاعن الثاني القول بأن هناك تعامل بينه وبين الطاعن الأول مع أنه لم يذكر سوى أن لهما محلين متجاورين ، ذلك أنه ليس من شأن هذا الخطأ أن يؤثر في منطق الحكم وفي استدلاله السائق على توافر علم الطاعنين بحقيقة الجوهر المخدر ، ومن ثم فإن نعيهما في هذا الوجه لا يعتد به . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على انها اطرحته اطمئنانا منها للدلة التي عولت عليها في الادانة ، فان منعى الطاعن الثاني على الحكم أنه لم يعرض لدفاعه بعدم صلته بالواقعة يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب هذا الطاعن اجراء معاينة لمكان ضبط الجوال المحتوى على المخدر بالسيارة واطرحه استنادا الى أن المحكمة وضحت لها من أقوال شاهد الاثبات التي وثقت بها أن الجوال كان على الدواسة الموجودة أسفل المقعد الامامي اليمين للسيارة مما يعنى عن المعاينة ، وهو رد كاف وسائق في تبرير رفض هذا الطلب الذي لا يتجه في صورة الدعوى الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد ، وانما المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي أطمأنت اليه المحكمة ، ومن ثم فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بإجابته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / مصطفى طاهر وحسن عميره وحسن عشيح ومحمد
حسام الدين الغرياني .

(٣٢)

الطعن رقم ٥١٢٨ لسنة ٥٦ انقضائية

- (١) قتل عمد • اعدام • عقوبة « تطبيقها » • نقض « حالات الطعن »
الخطأ في تطبيق القانون •
- رقابة محكمة النقض لاحكام الاعدام • شمولها عناصر الحكم موضوعية
كانت أو شكلية • وجوب نقضها الحكم للخطأ في القانون • أساس ذلك :
المواد ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ - ٣ ، ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •
- (٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • محاماه • اجراءات
المحاكمة • بطلان •
- حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا
لا دفاعا شكليا • علة ذلك ؟
- ثبوت أن المحامي المنتدب الحاضر مع المتهم لم يقدم ثمة معاونة جادة من
أوجه الدفاع يبطل اجراءات المحاكمة •

١ - ان وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام
ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعيه
وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات
الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين
الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
المشار اليه •

٢ - لما كان من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون أن تكون
الاستعانة بالمحامى الزاميه لكل متهم بجناية أحيلت على محكمة الجنايات

لنظرها ، حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان الا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم بمعاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع وحرسا من المشرع على فاعليه هذا الضمان الجوهري ، فرض عقوبة انغرامة في المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في جناية - اذا هو لم يدافع عنه ، أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم ، وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال . واذ كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق ان مثل النيابة ترافع وشرح ظروف الدعوى على حين لم يثبت أن المحامي المنتدب الحاضر مع المتهم قد قدم أى وجه من وجوه المعاونة الجادة له ، وكان ان قررت المحكمة احالة الدعوى لأخذ رأى المفتى ثم اتهمت الى الحكم بعقوبة الاعدام ، فان واجب الاستعانة بمدافع يكون في هذه الحالة قد قضر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمه تقريره ومن ثم تكون اجراءات المحاكمة قد وقعت باطللة .

نوقاش

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : - قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن عقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض سلاحا جادا ثم داهمها بمسكنها وما أن وجد الفرصة سانحة حتى انهال عليها طعنا بالسلاح سالف الذكر قاصدا قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياتها . ثانيا : أحرز دون مقتضى سلاحا أبيض « مطواه قرن غزال » . وأحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة

قررت بإجماع الآراء إرسال أوراق القضية الى قضيطة مفتى الجمهورية لاستطلاع رأى قضيطة فيها وحددت جلسة ٥٥٥ للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت المحكمة وإجماع آراء أعضائها عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بمعاقبة المتهم بالأعدام شنقا عن التهمتين المسندتين اليه ومصادرة المطواه المضبوطة .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بضريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة بمذكرة مشفوعة برأيها .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة اعمالا لنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها طلبت فيه اقرار الحكم الصادر بأعدام المحكوم عليه .

وحيث ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على انه مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ « ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالأعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى أية

حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يحضر معه محام للدفاع عنه فتدبت له المحكمة محاميا اقتصر دفاعه على طلب استعمال الرأفة لأن المتهم شقيق المجنى عليها وأن القتل كان بسبب الشرف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أبداه الطاعن سببا للقتل واطرحه استنادا الى خلو الأوراق من دليل على سوء سلوك المجنى عليها وأن ما ذكره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون محاولة منه لخلق ظرف مخفف وخلصت الى أن الدافع الى القتل هو رفض المجنى عليها الاستجابة لطلبه ارتكاب الفحشاء معها الأمر الذي يستفاد منه أن المحكمة في تقديرها للعقوبة التي أوقعتها على المحكوم عليه كانت تمت تأثير الباعث على القتل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن التي عولت المحكمة على شهادتها قد شهدت بأنها والمجنى عليها كانتا تعملان في الشقق المفروشة وأنه بسبب ذلك حرر لها أحد الضباط محضرا بتهمة ملفقة هي تحريضها المارة على ارتكاب الفحشاء معهما مقابل مبلغ من المال ، وأن زوجة المتهم - قبل طلاقها منه - كانت تلمزه بهذه الواقعة ووقدم الطاعن مع أسباب طعنه شهادة رسمية صادرة من نيابة امباية ثابت بها أن المجنى عليها اتهمت بجريمة تحريض المارة على الفسق والتجور في الطريق العام وقضى فيها بحبسها ، ولما كان مفاد ذلك كله أن المحامي المنتدب الذي ترفع عن الطاعن لم يقدم أى وجه من وجوه المعاونة الحقيقية له اذ لو كان قد جد في ذلك لتوصل الى معرفة حقيقة التهمة التي اسندت الى المجنى عليها وقضى عليها فيها وبسطها كدليل يظاهر به دفاع

الطاعن • لما كان ذلك ، وكان من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية احيلت على محكمة الجنائيات لنظرها ، حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا تؤتى ثمره هذا الضمان الا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع ، وحرصا من المشرع على فاعلية هذا الضمان الجوهرى ، فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام منتدبا كان أو بوكلا من قبل متهم يحاكم فى جناية - اذا هو لم يدافع عنه ، أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم ، وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال .

واذ كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ممثل النيابة ترفع وشرح ظروف الدعوى على حين لم يثبت أن المحامى المنتدب الحاضر مع المتهم قد قدم أى وجه من وجوه المعاونة الجادة له ، وكان أن قررت المحكمة احالة الدعوى لأخذ رأى المفتى ثم انتهت الى الحكم بعقوبة الاعدام ، فان واجب الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمه تقريره ومن ثم تكون اجراءات المحاكمة قد وقعت باطللة • مما يعين معه نقض الحكم والاحالة دون حاجة لبحث أرجح الطعن المقدمة من الطاعن •

جاسنة ٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / مصطفى طاهر وحسن عميره وحسن عشيح ومحمد
حسام الدين الغرياني •

(٣٣)

الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) مواد مخدرة • إجراءات المحاكمة • حكم « تسببيه • تسبب غير
معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة وكذلك كتابة
التحقيق شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها متى رأت المحكمة أو السلطة
التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك •
- (٢) إثبات « معاينة » • دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •
محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة
حصول الواقعة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته • المقصود به
اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة •

١ - لما كان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء
الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة - وكذلك كتابة التحقيق -
شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها إلا أن استدعاء أي منهم
لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها
محلا لذلك •

٢ - لما كان من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي
الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها
الشاهد - بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت
إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة
بإجابته •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونًا • وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤/أ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدن بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ونفريه ٥٠٠٠ جنيه ومصادرة المخدر المضبوط •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ••• الخ •

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريسة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أن الضبط والتفتيش كما قبل صدور الاذن بهما بدلالة ما قرره عند سؤاله أنه قبض عليه في الساعة الثامنة صباحا وما شهد به الضابط في تفصيلات أقواله بتحقيقات النيابة أنه انتقل لتنفيذ الاذن في هذه الساعة مع أن الاذن صدر في الساعة التاسعة صباحا الا أنه عند سؤال الضابط بجلسة المحاكمة علل الخلاف في ساعة الضبط بين ما جاء في مجمل قوله وتفصيلاته بالتحقيقات بأنه خطأ مادي وقع فيه كاتب التحقيق أثناء الكتابة ، لذلك طلب من المحكمة سماع أقواله ووكيل النيابة المحقق في هذا الشأن إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه كما طلب الطاعن معاينة مكان الضبط لتحقيق

مدى سيطرته عليه اذ ان المنزل الذى ضبط فيه المخدر لا يستقل بالاقامة فيه وحده بل يشاركه فيه والده الذى سبق اتهامه فى قضايا مخدرات مما يقوم به احتمال أن يكون هو الحائز للمخدر المضبوط ولم تستجيب المحكمة الى هذا الطلب واطرحته بما لا يبرر رفضه • مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه اذ دلت تحريات الرائد • • • الضابط بقسم مكافحة مخدرات القاهرة على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة فقد استصدر اذا من النيابة العامة لضبطه وتفتيشه مسكنه ثم انتقل لتنفيذه فوجد الطاعن قائما فى احدى حجرات المسكن فايقظه وتفتيشه لها عثر أسفل حاشية سرير نوم المتهم على كيس من النايلون به المخدر المضبوط وبمواجهته بما تم ضبطه أقر بحيازته له بقصد الاتجار وثبت من تقرير معامل التحليل أن المادة المضبوطة وزن ٦٧٥ر٦٠ جرام وانها لجوهر الحشيش ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصبورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط شاهد الاثبات ومن تقرير تحايل المادة المضبوطة • ثم عرض الحكم لدفع الطاعن ببطالان القبض والتفتيش لوقوعهما قبل صدور الاذن تأسيسا على قول ورد فى معرض أقوال شاهد الاثبات بتحقيق النيابة ورد عليه بقوله « ان المحكمة ترى أن هذا القول لا ينال من أقوال الشاهد المذكور المجملة فى صدر سؤاله بالتحقيق المذكور وما أكده فى شهادته أمام المحكمة من أن تنفيذ اذن الضبط والتفتيش كان يوم ١٠/٣٠/١٩٨٥ وفى نحو الساعة ٩ر٤٥ صباحا أى بعد صدور الاذن فى الساعة ٩ صباحا من ذات اليوم وترى المحكمة ان هذه الفترة كافية لانتقال الشاهد لتنفيذ الاذن المذكور • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع استدعاء الضباط

وقضاة التحقيق واعضاء النيابة - وكذلك كتبة التحقيق - شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها الا ان استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك - وكانت المحكمة لم تر مبررا الاجابة الطاعن الى طلبه باستدعاء وكيل النيابة المحقق وكاتب التحقيق بعد أن اطمأنت الى ما قرره الضابط شاهد الواقعة في مجمل أقواله بتحقيقات النيابة وماشهد به بجلسة المحاكمة من أن القبض والتفتيش تساء بعد صدور الاذن بهما - وهو مالا ينازع فيه الطاعن - ومن ثم فان هذا الوجه يكون غير مقبول - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى صحة الواقعة على الصورة التي رواها الشاهد وأنه يقيم في مسكن مستقل عن والده وله السيطرة الفعلية على مكان الضبط وكان من المقرر أن طاب المعاينة الذي لايتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد - بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، وكان طلب الدفاع عن الطاعن اجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال الشاهد التي اطمأنت اليها المحكمة فانه لا يجوز من ادريتها في عقيدتها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر وطلعت الاكيابى ومحمود
عبد العال ومحمود عبد البارى .

(٣٤)

الطعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) تبديد • اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » •
- اقتناع القاضى ان تسليم المال كان بعقد من عقود الامانة • شرط
لادانة المتهم فى جريمة خيانة الامانة •
- العبرة بقيام عقد من عقود الامانة • هى بالواقع •
(٢) تبديد • دفع • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب
معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » •
دفع الطاعنة فى جريمة تبديد بأن العلاقة التى تربطها بالمجنى عليه
مدنية • جوهرى • اغفال تحقيقه • يعيب الحكم بالقصور •

١ - من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة أمانة الا اذا
اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل
الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت
قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب انما هى بالواقع بحيث
لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان
ذلك مخالفا للحقيقة •

٢ - لما كان مؤدى دفاع الطاعنة ان العلاقة التى تربطها بالمجنى
عليه هى علاقة مدنية وليس مبناهما الايصال المقدم ، وكان الدفاع على
هذا النحو يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى

بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فان المحكمة اذا لم تظن
لتجواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه فان حكمها
يكون معيا بالقصور .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعنة بوصف
انها بددت المبلغ المبين بالأوراق والمسلم اليها على سبيل الأمانة . وطلب
عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامها بان تؤدي له مبلغ
واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم
ثاني طنطا قضت حضوريا بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة
عشرين جنيها لاييقاف التنفيذ - استأقت المحكوم عليها ومحكمة طنطا
الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا
مع الشغل .

فطن الاستاذان و المطاميان
نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها
بجريمة خيانة الأمانة قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنها تمسكت
بأن ايصال الأمانة المأخوذ عليها لا يمثل حقيقة الواقع الا أن المحكمة
لم تعرض لهذا الدفاع ولم تكن بتحصيصه مما يعيب حكمها ويستوجب
نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه

استند في قضائه بالإدانة الى ما هو ثابت بإيصال الأمانة المقدم من المجنى عليه والموقع عليه من الطاعة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة أمانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب انما هي بالواقع بحيث لا يصح تأنيب انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . لما كان مؤدى دفاع الطاعة أن العلاقة التي تربطها بالمجنى عليه هي علاقة مدنية وليس مبناه الايصال المقدم ، وكان الدفاع على هذا النحو يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى فان المحكمة اذا لم تظن لفجواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فان حكمها يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر وطلعت الاكيابى ومحمود
عبد العال ومحمود عبد البارى .

(٣٥)

(الطعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٦ انقضائية)

شيك بدون رصيد . ارتباط . حكم « تسببيه . تسبيب معيب » .
نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

اصدار المتهم عدة شيكات . كلها أو بعضها بدون رصيد لصالح
شخص واحد وفي يوم واحد وعن معاملة واحدة يكون نشاطا اجراميا واحداً
يتحقق به الارتباط . أيا كان التاريخ الذى يحمله كل منها أو القيمة التى
صدر بها . أثر ذلك ؟

مثال لتسبيب معيب فى رفض الدفع بتوافر الارتباط فى جريمة
اصدار شيك بدون رصيد .

من المقرر ان اصدار المتهم لعدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد
لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة — أيا كان التاريخ
الذى يحمله كل منها أو القيمة التى صدر بها يكون نشاطا اجراميا
واحداً لا يتجزأ وهو ما يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه
الجرائم ، فانه يتعين اعمال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات وتوقيع
عقوبة واحدة عن تلك الوقائع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون
فيه قد اكتفى فى الرد على الدفع بقيام الارتباط بين الشيكات موضوع
الالتهام فى الطعن المائل والطعن رقمى . . . ، بالقول
بأن الأوراق قد خلت من انتظام الشيكات موضوع الالتهام بنشاط اجرامى
واحد ، وكان ماساقه الحكم للرد على الدفع — على نحو ما تقدم بيانه —
لا يكفى لحمل قضائه برفضه ، ذلك ان اثبات من الاطلاع على مدونات

الحكم المطعون فيه ان الطاعن تقدم للمحكمة بدستند صادر من الشركة المدعية بالحق المدني تضمن صدور الشيكات موضوع الاتهام عن عملية واحدة - هي عملية استيراد مواير فورد (٨١) وصادرة لشخص واحد (الشركة المدعية بالحقوق المدنية) وفي يوم واحد - فضلا عن تسلسل أرقامها ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده ردا على الدفع بقيام الارتباط قد بين العناصر الكافية والمؤدية الى قبوله أو عدم قبوله .

الوقائع

أقسام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح قصر النيل قضت حضوريا بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائتى جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الاستئنافية (هيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بادانته عن جريمة اصدار شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وقضى بالزامه

بتعويض مؤقت للمدعى بالحقوق المدنية قد شابه القصور في التسييب،
وران عليه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أساس
ان انشيك محل الاتهام هو أحد شيكات حررت كضمان لتنفيذ عملية
تجارية واحدة بين الطاعن والشركة المدعية بالحقوق المدنية - وهي
استيراد قطع غيار السيارات ، وقدم المستندات الدالة على ذلك مما يوفر
الارتباط القائم بينها والمنصوص عليه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات،
بيد ان الحكم اطرح هذا الدفاع برد قاصر لا يتفق ومؤدى المستندات
التي قدمها .

وحيث انه من المقرر ان اصدار المتهم لعدة شيكات كلها أو بعضها
بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة - ايا كان
التاريخ الذي يحمته كل منها أو القيمة التي صدر بها يكون نشاطا
اجراميا واحد لا يتجزأ وهو ما يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة
بين هذه الجرائم ، فانه يتعين اعمال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات
وتوقيع عقوبة واحدة عن تلك الوقائع . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقيام الارتباط بين الشيكات
موضوع الاتهام في الطعن المائل والطعن رقمي
بالقول بأن الأوراق قد خلت من انتظام الشيكات موضوع الاتهام بنشاط
اجرامى واحد ، وكان ما ساقه الحكم للرد على الدفع - على نحو ما تقدم
بيانه - لا يكفي لحمل قضائه برفضه ، ذلك ان الثابت من الاطلاع على
مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن تقدم للمحكمة بمستند صهادر
من الشركة المدعية بالحق المدني تضمن صدور الشيكات موضوع الاتهام
عن عملية واحدة - هي عملية استيراد مواتير فورد (٨١) وصادرة لشخص
واحد (الشركة المدعية بالحقوق المدنية) وفي يوم واحد -
فضلا عن تسلسل أرقامها ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه

لا يكون فيما أورده ردا على الدفع بقيام الارتباط قد بين العناصر الكافية والمؤدية الى قبوله أو عدم قبوله ، فضلا عن أنه أغفل دلالة المستند المقدم من الطاعن والذي أورد بياناته في مدوناته ، كل ذلك يعجز محكمة النقض عن التقرير برأى فى شأن ما أثير عن خطأ فى تطبيق القانون ، مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمود رضوان وأحمد
عبد الرحمن ورضوان عبد العليم .

(٣٩)

الطعن رقم ٤٣٤٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم « وصف الحكم » • معارضة « قبولها » • ميعادها •

وجوب حضور المتهم في الجنب المعاقب عليها بالحبس الواجب تنفيذه
فور صدور الحكم به • المادتان ٢٣٧ ، ٢٣٨ اجراءات المعدلة بالقانون
١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

حضور محام عن المتهم في الاحوال التي يوجب فيها القانون حضور
المتهم • أثره : صدور الحكم غيابيا •
العبوة في وصف الحكم • بحقيقه الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه •

(٢) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام » • معارضة •

جواز الطعن في الحكم بالمعارضة • مؤداه : عدم جواز الطعن فيه
بالنقض • المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

١ - من المقرر على مقتضى نص المادتين ٢٣٧ - ٢٣٨ من قانون
الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الذي
جرت محاكمة الطاعن في ظل سريان أحكامه - انه يجب على المتهم في
جنبه معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور
الحكم به ان يحضر بنفسه ، أما في الجنب الاخرى وفي المخالفات فيجوز
أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، واذ لم يحضر الخصم المكلف بالحضور
حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف بالحضور ولم يرسل
وكيلًا عنه في الاحوال التي يسوغ فيها ذلك يجوز الحكم في غيبته ،
الا اذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه وتبين للمحكمة

أنه لا مبرر لعدم حضوره فيتعين الحكم حضوريا . لما كان ذلك ، وكان
البين مما سلف ان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد قضى بحبس
الطاعن أسبوعين ، فان استئنافه لهذا القضاء يجعل عقوبة الحبس واجبة
النفاذ فورا اذا ما قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم قبول الاستئناف
شكلا أو برفضه موضوعا أو بتعديل مدة الحبس الى مادون ما قضى به
الحكم المستأنف على مقتضى الحق المقرر لها في الفقرة الثالثة من المادة
٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية . بما يتعين معه والحال كذلك ان
يمثل الطاعن أمام تلك المحكمة ، ولا يجوز له أن ينيب عنه أى وكيل
فاذا حضر وترافع فى الدعوى فان مرافحته تكون لغوا لا أثر له ويظل
الحكم الصادر فى حقه غاييا ولو وصفت المحكمة خطأ بأنه حكم حضورى
لما هو مستقر عليه من ان العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غايي
هنا بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة فيه .

٢ - ان المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لايقبل الطعن بالنقض
فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن ، بأنه : أقام بناء على أرض زراعية فى
غير الأحوال المقررة ، وطلبت عقابة بالمادتين ١٠٧ مكررا أ ، ١٠٧ مكررا ب
من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ،
٥٩ لسنة ١٩٧٨ وقرار وزير الزراعة . ومحكمة جناح بندر ملوى قضت
غاييا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة عشرة
جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائتى جنيه والإزالة . عارض المحكوم
عليه وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيسد

الحكم المعارض فيه • ومحكمة ملوى الابتدائية - هيئة استئنافية -
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف •

فطعن الاستاذ • • • المحامي عن الاستاذ • • •
المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض • • • الخ •

الحكمة

حيث ان البين من مطالعة الأوراق ان الدعوى الجنائية أقيمت
ضد الطاعن بوصف أنه أقام بناء على أرض زراعية في غير الاحوال
المقررة • وبعد تداولها بالجلسات ، أصدرت محكمة أول درجة حكمها
غيابا بحبس المتهم - الطاعن - أسبوعين مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه
والازالة ، فعارض ، فقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها
وتأييد الحكم المعارض فيه • فاستأنف ، يد أنه لم يحضر جلسات المحاكمة
الاستئنافية وحضر محام عنه ، ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه
ووصفته حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف • لما كان ذلك ، وكان من المقرر على مقتضى نص
المادتين ٢٣٧ - ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلهما
بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الذى جرت محاكمة الطاعن فى ظل سريان
أحكامه - أنه يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب
انقائون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه ، اما فى الجنح
الآخري وفى المخالفات فيجوز ان ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، واذا لم
يحضر الخصم المكلف بالحضور بحسب القانون فى اليوم المبين بورقة
التكليف بالحضور ولم يرسل وكيلًا عنه فى الاحوال التى يسوغ فيها
ذلك يجوز الحكم فى غيبته ، الا اذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد

سلمت شخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر لعدم حضوره فيتعين الحكم حضوريا . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد قضى بحبس الطاعن أسبوعين ، فإن استئنافه لهذا القضاء يجعل عقوبة الحبس واجبة النفاذ فوراً إذا ما قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم قبول الاستئناف شكلاً أو برفضه موضوعاً أو بتعديل مدة الحبس إلى ما دون ما قضى به الحكم المستأنف على مقتضى الحق المقرر لها في الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . بما يتعين معه والحال كذلك أن يمثل الطاعن أمام تلك المحكمة ولا يجوز له أن ينيب عنه أى وكيل فاذا حضر وتراجع في الدعوى فإن مرافعته تكون لغواً لا أثر له ويظل الحكم الصادر في حقه غايياً ولو وصفت المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري لما هو مستقر عليه من أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة فيه . لما كان ذلك وكان الثابت من مراجعة المفردات المضمومة إلى الحكم المطعون فيه لم يعطى للطاعن ، وكان إعلاناً هو الذى يفتح به باب الطعن عليه بالمعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد قانوناً ومن ثم فإن باب الطعن عليه بطريق المعارضة مازال قائماً لم يوصد . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن عملاً بالمادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحى خليفه .

(٣٧)

الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) استدالات . تفتيش « اذن التفتيش » . محكمة الموضوع « سلطتها
فى تقدير جدية التحريات » .
تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش . موضوعى .
الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش ما دام أن من
حصل تفتيشه هو المقصود .
الاعمال الاجرائية محكمة صحة وبطلانها بمقدماتها لا بنتائجها .
مؤدى ذلك ؟

(٢) تفتيش « التفتيش بغير اذن » . دفع « الدفع ببطلان التفتيش » .
نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

الدفع ببطلان التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع . عدم
جواز اثارته لأول مرة امام النقض ما دامت مدونات لا تحمل مقوماته .
علة ذلك ؟

(٣) تفتيش « اذن التفتيش » « اصداره » « تنفيذه » . مأمورو الضبط
القضائى . نيابة عامة . اجراءات « اجراءات التحقيق » .

عدم اشتراط ثبوت أمر النذب الصادر من المندوب الاصيل الى غيره من
مأمورى الضبط القضائى كتابة . التفتيش يجرى فى هذه الحالة باسم النيابة
العامة الآمرة وليس باسم المندوب له .

(٤) مواد مخدرة . اجراءات « اجراءات التحريز » .

اجراءات التحريز . تنظيمية لم يرتب القانون على مخالفتها البطلان .

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . تفتيش « التفتيش
باذن » . قصد جنائى . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سندا للاذن بالتفتيش ونسبة المخدر
للمتهم لا يمنع من عدم الاخذ بها فى خصوص قصد الاتجار .

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت بالأوراق ، وكان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش مادام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش . لما كان ذلك ، وكان عدم العثور على المخدر في منزل الطاعن خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدح في جديتها لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم ألا تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضي تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

٣ - من المقرر أنه يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه ، وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة به .

٤ - من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥

و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا . بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

٥ - من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (أفيون وحشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبندين ٩ و ٥٧ من الجدول رقم ١ المرفق مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة باعتبار أن احراز المخدرين كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبيب والتناقض ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان اذن

التفتيش إلاّ بمتناؤه على تحريات غير جدية اذ أخطأ مجريها في اسم المطلوب تفتيشه ولم يسفر التفتيش عن العثور على أى مخدر فى منزل الطاعن بخلاف ما ورد بمحضر التحريات كما دفع ببطالان التفتيش لان من قام به لم يثبت لديه ذلك كتابة من الضابط المأذون له بالتفتيش ، ودفع ببطالان إجراءات التحريز لعدم احتفاظ من قام بها بالختم الذى استعمله فى التحريز ، الا أن الحكم رغم أنه انتهى فى قضائه الى عدم الاعتداد بما تضمنته التحريات بشأن قصد الاتجار فقد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذه الدفوع ايرادا وردا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير تحليل المخدر المضبوط ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطالان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه فى قوله « ان المحكمة تنظم الى جدية التحريات وكفايتها فقد عينت المتهم تعيينا كافيا نافيا للجهالة أو اللبس والغموض وعينت محل اقامته تحديدا يسهل معه الاهتداء اليه ولا ينال من ذلك ما شاب اسم المتحرى عنه من خطبأ فقيل انه بدلا من اذ ان هذا الخطأ لا ينفى ان المتهم هو المتحرى عنه وهو المراد تفتيشه ومسكنه، لاسيما وأن المتهم أو الدفاع عنه لم يزعم ان أحدا آخر يحمل اسم انصرف الاذن اليه دون المتهم » . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات

انتى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين اصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارقاته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجسة لها أصلها الثابت بالأوراق ، وكان الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش مادام أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش . لما كان ذلك ، وكان عدم العثور على المخدر فى منزل الطاعن خلافا لما ورد بمحضر التحريات الايقده فى جديتها لأن الأعمال الاجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لاتجوز أثارها لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحصل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش ، وكانت مدونات الحكم قبل خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان ، فلا يقبل منه الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . فضلا عن ذلك فان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن من قام بالتفتيش هو من مأمورى الضبط القضائى وأنه ندب لذلك شفاها من الضابط المأذون له من النيابة العامة بالتفتيش - ولا يمارى الطاعن فى أن اذن النيابة العامة بالتفتيش أجاز لمأمورى الضبط القضائى الذى ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأمورى الضبط القضائى لاجرائه - ومن المقرر أنه لايشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصل لغيره من مأمورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجرى التفتيش فى هذه الحالة لا يجرى باسم من ندبه ، وانما

يجريه باسم النيابة العامة الآمرة به . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن اجراءات التحريز ورد عليه في قوله « يبين من الأوراق أن التحريز تم في مواجهة المتهم ومطاميه الحاضر معه دون اعتراضات منه وقد ختمت الاحراز بخاتم الاستاذ . . . وكيل النيابة وجاء بتقرير المعمل الكيماوى أن الاحراز المرسلة اليه وجدت مختومة بذات الختم ومن ثم كانت اجراءات التحريز سليمة برؤية من كل عيب » وهو منه رد سائغ يضحى معه النعى على الحكم في هذا النصد على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات الشرطة مايسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها - وهو الحال في الدعوى ، فان ماثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ قيس الرأى عطيه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط وعبد اللطيف
أبو النيل .

(٣٨)

الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) نقض « سقوط الطعن » .
سقوط الطعن المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . اذا
لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . المادة ٤ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .
- (٢) نقض « التقرير بالطعن » .
عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة . ولا تتصل به المحكمة
ولا يغنى عنه أى اجراء آخر .
- (٣) نقض « ما يجوز الطعن فيه من الاحكام » . حكم « ما يجوز الطعن فيه
من الاحكام » . محكمة أمن الدولة . طعن .
الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشكلة طبقا للقانون
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . جواز الطعن فيها بطريق النقض . أساس ذلك ؟
- (٤) تأسيس تنظيم مناهض . جريمة « اركانها » . قصد جنائي . قانون
« تفسيره » . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب . نقض « أسباب
الطعن » . مالا يقبل منها .
- انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة جمعيات أو تنظيمات بقصد
سيطرة أو قضاء طبقة على أخرى أو قلب نظم الدولة الاساسية أو الترويج
لذلك . مؤتم . المادة ٩٨ أ عقوبات .
شرط اعتبار التنظيم مناهضا ؟
ضبط منشورات تتضمن نقد الحالة السياسية والاقتصادية في
الحدود التى كفلها الدستور والقانون لا يتحقق به أحد الاهداف المؤتممة .
استعمال القوة أو الارهاب أو وسيلة غير مشروعة . منسأط
نحققه ؟

(٥) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
 - الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في
 استنباط معتقدها عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض •

(٦) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
 - كفاية أن تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي تنفي
 له بالبراءة • حد ذلك ؟

(٧) اثبات « بوجه عام » « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
 الدليل » •

- تقدير أقوال الشهود وكافة الأدلة الأخرى • موضوعي •

(٨) حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا
 يقبل منها » •

- قضاء الحكم بالبراءة للشك في اسناد التهمة الى المتهمين •
 تصديه لما ساقته النيابة العامة من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام • لا يعيب •
 (٩) حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

لا يعيب الحكم أن تكون إحدى دعاماته معيبة • مادام قد أقيم على دعامات
 أخرى تكفي لحمله •

(١٠) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
 حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل
 منها » •

- القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى المحكمة • كفايته • النعي
 بقيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها • لا يقبل •

(١١) حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض
 « أسباب الطعن • ما يقبل منها » « أثر الطعن » •

- وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
 والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة •
 المادة ٣١٠ اجراءات •

- اكتفاء حكم الادانة في جريمة الترويج لمبادئ مناهضة مؤثمة في
 القانون بسرد أنواع الأوراق والنشرات والكتب المضبوطة دون بيان مضمونها
 بما يتحقق به وقوع الجريمة • قصور •

- وحدة الواقعة وحسن سير العدالة • يوجب امتداد أثر الطعن لطاعنين

آخرين •

مثال •

١ - لما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن هي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات من العقوبات المقيدة للحرية ، ولم يتقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للثابت من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنه .

٢ - لما كان الطاعن وان قدم الأسباب في الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون سالف الذكر ، ولما كان التقرير بالطعن الذي رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به بناء على اعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمه ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغني عنه أى إجراء آخر ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لهذا الطاعن .

٣ - لما كانت النيابة العامة وان احوالت الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٠ - أى في ظل أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والقرار الجمهوري رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ والأمر الجمهوري رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن احوالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة إلا أنه بصدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المنشهر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ والمعمول به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره والتي نصت مادته الثامنة على ان أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض وإعادة

النظر ، كما نصت المادة التاسعة من القانون ذاته على ان تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون الامر الذى مفاده ان الاختصاص بنظر هذه الدعاوى قد انعقد لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا لاحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وحدها دون غيرها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر عن تلك المحكمة فيكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

٤ - لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٩٨ أمن قانون العقوبات قد نصت على أنه « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولاتجاوز ألف جنيه كل من انشأ أو أسس أو نظم أو ادار جمعيات أو تنظيمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو الى القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الى تحييد شئ مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك » فقد استهدف المشرع من وراء تأميم الافعال المشكلة لهذه الجريمة حماية السيادة الداخلية للدولة ضد خطر التنظيم الهدام الذى يرمى الى المساس بالمبادئ الاساسية التى يقوم عليها . فسياسة التجريم التى عبر عنها المشرع فى تلك المادة تنصرف الى حماية المصالح الاساسية للدولة التى تقوم عليها سيادتها الداخلية ضد نوع معين من الاعتداء هو التنظيم الهدام أو الترويج له . ولكى يعتبر التنظيم مناهضا يجب توافر شرطين ، الاول يتعلق بالهدف والثانى يتعلق بالوسيلة . فبالنسبة للهدف ان يرمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو الى القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الى هدم أى نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية أو الى تحييد شئ مما تقدم

أو الترويج له • وبوجه عام ، فإن المشرع انصرف مراده الى حماية النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة من خطر المذاهب المتطرفة التي ترمى الى بسط طبقة على أخرى وتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا • وغنى عن البيان، ان هذه الأهداف يجب أن تتجاوز حدود النقد المباح الذي شرعه الدستور وكفله القانون • وبناء على ذلك فإن ضبط منشورات الائتضمن غير نقد الحالة السياسية والاقتصادية واتجاهات ذوى الشأن في حمل مشكلات المجتمع في حدود النقد المباح ليس من شأنه أن يرمى الى تحقيق أحد الأهداف التي ائتمها القانون • وبالنسبة للوسيلة ، ان يكون استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك • ولا يشترط لذلك أن يدعو التنظيم صراحة الى استعمالها ، وانما يكفي ان يفهم ضمنا ان برنامجه وخطته التي يرمى الى تحقيقها تقتضى بحكم اللزوم العقلي اللجوء الى القوة أو الى الارهاب أو الى أية وسيلة غير مشروعة ، وان تكون هذه الوسيلة من أهداف التنظيم ، فاذا كانت من اراء بعض أعضائه دون ان تعبر عن رأى التنظيم نفسه فإن ذلك وحده لا يعتبر كافيا كما لا يشترط أن يبدأ التنظيم في استعمال هذه القوة أو تلك الوسيلة ، بل يكفي التحقق من ان التنظيم قد لاحظ هذه الوسيلة واعتمد عليها في تنفيذ أهدافه ولا يكفي لذلك ان يدعو التنظيم الى أحداث تغييرات اجتماعية أو دستورية معينة ولو استعان في التدليل على قوة حججه ببعض تجارب الدول الأخرى أو إحدى النظريات مالم يكن مفهومها على سبيل اللزوم المنطقي أن تحقق هذه الدعوة يتوقف حتما على استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة غير مشروعة • ولذلك فقد قضت هذه المحكمة - محكمة النقض - بأنه اذا لم يستظهر الحكم ان الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو الى أية وسيلة غير مشروعة كان ملحوظا في تحقيقها، فإنه لا يغير من الأمر ما ذهب اليه الحكم من نسبة تهمة « الشيوعية » الى

المتهم لأن ذكر هذا الاصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم يقرر له تعريفا - لا يغنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى استند اليها الحكم فى الادانة كما هى معرفة فى القانون • ولهذا فان تصريح المتهمين بأنهم ماركسيون لا يصلح بذاته سنداً للقول بأن مبدأهم هو استعمال القوة والعنف للوصول الى هدفهم وانما يشير فقط الى اتجاهاتهم السياسية والاقتصادية فى علاج مشكلات البلاد الاقتصادية والسياسية • ويتحقق استعمال القوة بجميع وسائل العنف المادى على الاشخاص أو التهديد باستعمال السلاح • كما يتحقق الارهاب بكافة وسائل الضغط الادبى أو الاقلاق أو التخريب أو تعطيل المرافق - ولا يشترط فى الوسائل الاخرى غير المشروعة ان تصل الى حد الجريمة • ولا يتطلب القانون ان تكون هذه الوسائل هى الطريق الوحيد لتنفيذ خطة المنظمة الهدامة بل يكفى ان تكون من طرقها الاصلية أو الاجتماعية • ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتبع هذا النظر ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى بمخالفة القانون - فى هذا الصدد - غير صحيح •

٥ - ان ماثيره النيابة العامة من ان الحكم لم يعرض للمستندات المنسوبة ومنها لائحة الحزب الشيوعى المصرى وما تضمنته من أدلة على توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالايجوز آثارته أو الخوض فيه امام محكمة النقض •

٦ - من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية ان تشكك محكمة الموضوع فى صحة أسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة اذ المرجع

فى ذلك الى ما تظمن اليه فى تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الاثبات .

٧ - ان تقدير أقوال الشهود وكافة الادلة الاخرى متروكا لمحكمة الموضوع ننزله المنزلة التى تراها بغير معقب .

٨ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة عدم تصديه لما سافنه النيابة العامة من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت فى أصل الواقعة وتشككت فى اسناد التهمة الى المتهم .

٩ - من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم - القاضى بالبراءة - ان تكون احدى دعائمه معيبة مادام الثابت أنه أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفى لحمله .

١٠ - من المقرر أنه لا يصح النعى على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم على احتمالات ترجحت لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لان ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضيهما وما يظمن اليه .

١١ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة للطاعنين المحكوم عليهم بقوله « وأما فيما يتعلق بالشق الثانى من الاتهام وحاصله أنهم أصدروا مطبوعات ونشرات وأوراق خطية ووثائق وغيرها تتضمن ترويجا وتحيينا لأسس الماركسية اللينينية وتحريضا على قلب نظام الحكم المقرر فى البلاد وعلى كراهيته والازدراء به ... الخ وحيازتهم بوسائل الطبع فان الاتهام قد توافر فى صورته المتقدمة فى حق هؤلاء المتهمين على النحو الآتى . . . » ثم استرسل الحكم بأن أورد نوع المطبوعات

والمضبوطات التي وجدت لدى كل متهم واطراف قسائله ، وحيث انه بعد ان محضت المحكمة مضبوطات كل متهم من المتهمين سالفى الذكر وتبين بوضوح وجلاء انها تحض على تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم الاساسية للهيئة الاجتماعية لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او تغيير نظم الدولة الاساسية والاجتماعية والاقتصادية وكانت المادة ٩٨ ب مكررا عقوبات قد جرى نصها على ان يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات او بالواسطة او احرز محررات او مطبوعات تتضمن تحبيذا او ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) ، ٧٤ (ا) عقوبات اذا كانت معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها وكل من حاز أى وسيلة من وسائل الطبع ... الخ ومن ثم فانه يشترط لتطبيق نص هذه المادة توافر شرطين هما (١) محررات او مطبوعات معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها تتضمن ترويجا او تحبيذا لاحدى الافكار المناهضة لسالفه الذكر . (٢) وسائل الطبع اذا كانت مخصصة لطبع شيء من الافكار المناهضة السابقة وقد توافر هذان الشرطان فى الاتهام المائل اذ جاءت مضبوطات المتهمين تحوى افكارا مناهضة على نحو ما هو ثابت فيها فضلا عن ان بعض المتهمين قد حازوا العديد من النشرات والمطبوعات المتضمنة تلك الافكار المناهضة باعداد مكررة الامر الذى يدل دلالة قاطعة أنهم قد أعدوها للتوزيع والاطلاع الغير عليها . هذا فضلا عن أن القصد الجنائي قد توافر لدى هؤلاء المتهمين من توافر علمهم بالخطورة الجنائية لمثل هذه النشرات والمطبوعات نظرا لما وضح للمحكمة من أن المتهمين على درجة من الوعي والثقافة تدعو الى الاطمئنان الى توافر العلم بذلك والى أن ارادتهم قد اتجهت الى الحيازة على أساسه ومن ثم تكون التهمة ثابتة فى حقهم ويتعين عقابهم بالمادتين ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكررا .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل - فيما يشتمل عليه - على بيان كاف لمؤدى الادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة فلا تكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بسرد أنواع المحررات والمطبوعات التى ضبطت لدى كل منهم دون بيان مضمونها بطريقة وافية ولم يوضح مدى مطابقتها للاهداف المؤتممة فى القانون ولم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى الترويج - بأى طريقة من الطرق - للأفكار التى تهدف الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية للهيئة الاجتماعية أو النظم السياسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية أو لهدم أى نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بل أجملها على نحو مبهم غامض لا يبين منه ما اذا كانت الاوراق والنشرات والكتب المضبوطة مع الطاعنين قد تضمنت ترويجا لشيء مما نص عليه فى المادة ٩٨ ب من قانون العقوبات ، هذا فضلا عن أنه لم يدل على الافكار المناهضة التى أشار الى ان النشرات والمضبوطات قد تضمنتها وان بعض المتهمين قد حازوا العديد منها باعداد مكررة مما يدل على أنهم أعدوها للتوزيع ولاطلاع الغير عليها ودون أن يسند الى كل متهم بعينه الظروف أو الحالة التى يمكن معها اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، مما يعيب الحكم بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ويعجز هــهـذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة

الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تشيره النيابة العامة والطاعنون فى هذا الصدد . لما كان ماتقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا ممايتعين معه نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين المحكوم عليهم والمحكوم عليه الذى قضى بسقوط طعنه و الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلا و الذى لم يطعن على الحكم وذلك لاتصال وجه الطعن بهم ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : بأنهم : (أولا) انشأوا وظموا واداروا منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك بأن أسسوا وظموا واداروا منظمة سرية باسم الحزب الشيوعى المصرى يهدف عن طريقه مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لاقامة تحالفات معادية لمجابهتها وتآليب الجماهير ضدها ، وتهيئتها للثورة الشعبية لاسقاطها والى فرض سيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسمالية الوطنية والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وخلق مجتمع مصرى يقوم على الأسس الماركسية اللينينية على غرار الوضع القائم فى الدول التى تقوم بتطبيقها . (ثانيا) انشأوا وأسسوا وظموا واداروا تنظيمًا حزبيًا غير مشروع « المنظمة السرية المسماة الحزب الشيوعى المصرى » على خلاف الأحكام المقررة قانونا وتقوم على أسس معادية لنظام المجتمع على النحو الموضح بالتهمة السابقة . (ثالثا) روجوا فيما بينهم وعلانية فى جمهورية مصر العربية

لذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك ، بان اصدروا نشرات تتضمن ترويجا وتحجيذا لأسس الماركسية اللينينية التى تقوم عليها مبادئ منظماتهم وأهدافها . كما تتضمن أجريضا على قلب نظام الحكومة المقرره فى البلاد وعلى كراهيته والازدراء به ، واذاغة لبيانات مغرضة وبشأ لدعايات مشيرة من شأنها تكدير الأمن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة حازها البعض منهم بقصد اطلاق الغير عليها . (رابعا) حازوا وسائل طبع مخصصة لطبع أوراق تنطوى على دعاية خاصة لمنظمة « الحزب الشيوعى المصرى » التى ترمى الى الأغراض الميئة بالتهم السابقة . واحالتهم الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٩٨ / د ، هـ ، ج ، ٩٨ / ب مكررا و ٣٠ من قانون العقوبات . (أولا) برفض الدفع ببطالان القبض والتفتيش لعدم مراعاة أحكام القانون . (ثانيا) بمعاقبة كل من و بالجس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثمائة جنيه . (ثالثا) بمعاقبة كل من و و و بالجس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه مائتى جنيه . (رابعا) بمعاقبة كل من و بالجس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مائتى جنيه . (خامسا) ببراءتهم من باقى التهم المسندة اليهم . (سادسا) براءة باقى المتهمين من جميع التهم المسندة اليهم . (سابعا) بمصادرة جميع المضبوطات عدا الكتب . فطعن كل من النيابة العامة والأستاذ المحامى عن

عن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه
 - الطاعن السابع - وعن المحكوم عليهم
 و و و
 و و و
 و و و
 في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث أنه لما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
 في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على
 سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا
 لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على
 الطاعن هي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات من
 العقوبات المقيدة للحرية ، ولم يتقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة
 طبقا للثابت من الأوراق فانه يتعين الحكم بسقوط طعنه .

ومن حيث ان الطاعن وان قدم الأسباب في
 الميعاد الا انه لم يقرر بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم
 طبقا للمادة ٣٤ من القانون سالف الذكر ، ولما كان التقرير بالطعن
 الذي رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة
 واتصالها به بناء على اعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، فان عدم
 التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تفصل به محكمة النقض ولا يغني
 عنه أي اجراء آخر ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة
 لهذا الطاعن .

ومن حيث ان النيابة العامة وان احات الدعوى الى محكمة امن

الدولة العليا بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٠. أي في ظل أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والقرار الجمهوري رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ والأمر الجمهوري رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن احالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة الا انه بصدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ والمعمول به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره والتي نصت مادته الثامنة على أن أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض واعادة النظر ، كما نصت المادة التاسعة من القانون ذاته على أن تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون الأمر الذي مفاده ان الاختصاص ينظر هذه الدعوى قد انعقد لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وحدها دون غيرها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر عن تلك المحكمة الأخيرة فيكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا . لما كان ذلك ، وكان الطعن المقدم من النيابة العامة ومن باقى الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر فى القانون فانه يتعين الحكم بقبولهما شكلا .

ومن حيث أن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة - عدا ما سيرد ذكره مع أسباب الطعن المقدمة من المحكوم عليهم - هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من التهم المسندة اليهم قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الحكم وضع شرطا لأعمال نص المادة ٩٨ من قانون العقوبات وهو ضرورة أن يثبت أن استعمال القوة والارهاب أو الوسائل غير المشروعة كان ملحوظا من المتهمين للوصول الى هدفهم من انشاء وإدارة

الحزب الشيوعى المصرى واطرح الأدلة التى ساقتها النيابة العامة على صحة الواقعة ونسبتها الى المتهمين فى حين أن التفسير الصحيح لهذه المادة وأخذا بالمذكرة الايضاحية لها ان استعمال القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة ليست ركنا من أركان الجريمة ، وانه على فرض وجوب توافر هذا الركن فان ركائز النظرية الماركسية اللينيه - التى اتخذها المتهمون أساسا ومنهاجا لتنظيم الحزب الشيوعى المصرى الذى قاموا بإنشائه وتنظيمه وإدارته • تقوم على أساس القضاء على الطبقات لاقامة ديكتاتورية البروليتاريا وهو الأمر الذى لا يمكن تحقيقه • فى عقيدة هذه النظرية - إلا باستخدام القوة أو الارهاب أو غيرها من الوسائل غير المشروعة ومن ثم فان هذا الركن يكون متوافرا أخذا بمبادئ هذا الحزب الذى لم تنف المحكمة وجوده ، هذا فضلا عن أن المستندات العديدة المقدمة فى الدعوى ومنها لائحة الحزب الشيوعى المصرى التى أقرتها لجنته المركزية فى نوفمبر سنة ١٩٧٨ لتطبيقها اعتبارا من شهر ديسمبر عن العام ذاته ، والنشرات الجماهيرية والتنظيمية التى ضبطت لدى المتهمين - والتى تسافدت اليها المحكمة فى اداة بعض المتهمين عن باقى التهم - تتضمن دعوة الجماهير وأعضاء الحزب لفكره ومخططاته والترويج لها وتحبيذها بكافة الأساليب الرامية الى اسقاط النظام القائم فى البلاد والدعوة الى مناوئته وتكريس العداء له وتوسيع قاعدة رفضه بهدف الإطاحة به واسقاطه ، وبمعنى آخر فان القوة وكافة العبارات المرادفة لها تعد من المكونات العضوية لهذه النظرية ومن ثم فانه لا يجوز فى هذا الصدد البحث فى أمر وجود أو عدم وجود أسلحة وذخائر ومفرقات لدى أفراد هذه المنظمة وكيفية التدريب عليها • هذا ، ومع التسليم الجدلى بصحة ما انتهت اليه المحكمة من وجوب توافر هذا الركن فى المادة ٩٨ أ سائله البيان ، فانه كان لزاما على المحكمة الا تنقيد بالوصف القانونى

الذى اسبغته النيابة العامة على الواقعة ، بل كان من واجبها ان تمحصها
بجميع كيوفها وأوصافها وصولا الى انزال حكم القانون صحيحا عليها،
وذلك بان تتطرق الى بحث مدى توافر أركان المادة ٩٨ أ مكررا من
قانون العقوبات على الواقعة المطروحة والتي تنص فى فقرتها الأولى على
تأيم انشاء وإدارة مثل الحزب السابق والذي يكون الغرض منه الدعوة
بأية وسيلة الى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم
الاشتراكى فى الدولة أو الحزب على كراهيتها أو الازدراء بها أو الدعوة
ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو التحريض على مقاومة السلطات
العامة أو بروج أو تحييد شئ من ذلك ، وهو أمر لا يستلزم بصرح
تبارات النص ضرورة استعمال القوة أو العنف أو الارهاب بعد أن
اعتبره المشرع طرفا مشددا طبقا لما هو منصوص عليه فى الفقرة الثانية
من تلك المادة . كما أن المحكمة أطرحت الدليل المستمد من التسجيلات
الصوتية والصور الشمسية على سند من القول بإمكانية تشابه
الأصوات وتقديم العلم فى أحداث تعديلات فى الأحاديث المسجلة
والتغيير فى أشكال الأشخاص بتلك الصور دون أن تفحص هذا الدليل
بالاستماع الى التسجيلات الصوتية ومشاهدة الصور الشمسية
وبالاستعانة بأهل الخبرة ، وان ما أوردته المحكمة أسبابا لطرح هذا
الدليل من شأنه اهدار مبدأ الأخذ بالتسجيلات الصوتية والصور
قبل أن يقوم الدليل على العبث بها وبالتالي اهدار وسيلة قانونية من
وسائل الأدلة احاطها المشرع بالضمانات بما يوفر الثقة فى نتائجها
والاطمئنان اليها ، كما أن الأخذ بهذا المبدأ من شأنه تعطيل إمكانية
استخدام القضاء للأساليب العلمية الحديثة فى استخلاص الأدلة والاستفادة
من التقدم العلمى وتطوره فى هذا الصدد ، وأخيرا فإن المحكمة أطرحت
الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات بمقولة انها جاءت من مصادر
سرية لم يكشف عنها الشهود ، حين انه من المقرر انه لا يعيب الاجراء
بقاء شخصية المصدر مجهولة . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام اقام قضاء براءة المطعون ضدهم من التهم المسندة اليهم بقوله « فقد نسبت النيابة العامة الى المتهمين جميعا انهم انشأوا وأسسوا وظموا واداروا تنظيما حزبيا غير مشروع (المنظمة السرية المسماة الحزب الشيوعى المصرى) على خلاف الاحكام المقررة قانونا وتقوم على أسس معادية لنظام المجتمع وطلبت عقابهم بالمادة ٢٢/١ : ٢ : ٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ كما وجهت المحكمة هيئة أخرى نظر الدفاع ان يشمل دفاعه نص المادة ٢٣ من القانون المذكور ونرى المحكمة لامكان تطبيق نص المادتين سالفتي الذكر ضرورة قيام تنظيم حزبي غير مشروع معادى لنظام المجتمع الا ان هذا التنظيم محل شك كبير فى الواقع والحقيقة والادلة على ذلك كثيرة تزر بها الأوراق وتجلها المحكمة فيما يلى :

(أولا) من المقرر قانونا ان تحريرات مباحث أمن الدولة والتي ضمنيتها معاصر المتابعة تشكك بذاتها كدليل على وجود التنظيم وانما تصلح فقط لتعزيز ماقد يتوافر من أدلة أخرى على قيامه خاصة وأن هذه التحريرات لا تطمئن اليها المحكمة لان شهود الدعوى أوردوا فى أقوالهم ان هذه التحريرات سرية إلا يستطيعون الكشف عنها . (ثانيا) انه من غير المتصور ما ذكره بعض الشهود من أن الحزب الشيوعى المصرى قد تكون عقب القبض على بعض قياداته أو حصول انشقاق بينهم ، بينما قرر أحدهم الشهود ان الحزب قائم رغم الانشقاق الذى حدث بين أعضائه . (ثالثا) ان الشاهد قرر بالتحقيقات انه علم باحد المقار التنظيمية للحزب وعندما واجهته المحكمة عن السبب فى عدم مداومته لهذا المنشر واقبض على من يتواجد فيه قرر ان الاجراءات الامنية التى كان يقوم بها أكدت له بان التهم هو المسئول عن الجهاز الفنى وكان

يتردد على الشقة ولكن عند الضبط تدخلت إجراءات أخرى وظروف شخصية أدت الى عدم تواجده في هذا المكان الأمر الذي تستشف منه المحكمة ان ما قرره الشاهد المذكور هذا المقرر لا أساس له ولم يقيم من الأوراق ما يسانده . (رابعا) الشاهد المذكور تابع ثلاثة أشخاص على أنهم أعضاء في الحزب الشيوعي المصري وأكدت تحرياته ومراقبته ذلك واذا بالنيابة العامة قد استبعدتهم من قرار الاتهام الأمر الذي يدل دلالة واضحة على ان تحرياته لا تتسم بالجدية بدليل ان النيابة اطرحتها ولم تعول عليها . (خامسا) ان الشهود اجمعوا على ان مصادر معلوماتهم هم أشخاص دفعتهم وطنيتهم الى الإبلاغ بما يشاهدونه أو يصلون اليه من معلومات وترى المحكمة ان المصدر بهذه الصورة لا يمكن الاطمئنان الى ما يدونه أو ينقله من معلومات . (سادسا) ان المصادر الخطية التي قدمتها مباحث أمن الدولة ضمن محاضر المتابعة حصلت عليها من خلال علاقة المصدر بالتنظيم دون بيان كيفية الحصول عليها ، وكما سلف القول فان هذه المعلومات التي أوردتها تلك المصادر هي معلومات مجهولة بتهمة مرسلة تطرحها المحكمة جانبا . (سابعا) ان ما جاء بالأوراق من أن التنظيم يعتمد في موارده المالية على موردين داخلي وخارجي ، في الداخل يتمثل في الاشتراكات الشهرية لأعضائه بحد أدنى خمسين قرشا في الشهر الى جانب التبرعات التي يقدمها بعض الأعضاء ومن أرباح بعض المشروعات التجارية التي يمتلكها ويديرها بعض عناصر التنظيم والخارجي فيما يحصل عليه الحزب من تدعيم مالي من الاتحاد السوفيتي وبعض دول الكتلة الشرقية ، فلم تجد المحكمة بالأوراق ما يؤكد ان اشتراكات قد دفعت ومن الذي يقوم بتحصيلها أو من هو أمين الصندوق المسئول عنها وكيفية اتفاقها في شؤون التنظيم ، كما انها لم تجد ما يؤكد حصول الحزب على مساعدات مالية من الخارج . فكل هذه التساؤلات

لا توجد معها المحكمة من واقع الأوراق رداً شافياً مقبولاً . وحيث إنه متى خلصت المحكمة فيما سلف جميعه الى التشكك في قيام الحزب على النحو الذى ورد بمحاضر تحريرات ومحاضر متابعة مباحث أمن الدولة ورددها الشهود سالفى الذكر ثم دار الاتهام حوله بشأن هؤلاء المتهمين بيد ان المحكمة الا يفوتها في هذا الشأن ان تنوه بأن ماتضمنته الأوراق المضبوطة مما اتخذته النيابة العامة سنداً في قيام التدليل على أهداف هذا التنظيم المقول به وعلى وجه الخصوص وثائق المؤتمر العام للحزب الشيوعى المصرى والتي تركز عليها مباحث أمن الدولة ومن بعده شهود الواقعة وجودها على انها تتضمن مناهج عمل التنظيم ، وترى المحكمة انها جاءت وليدة معلومات ومصادر لم تفصح عنها سواء الشهود أو الأوراق ومن ثم فافها لا تقدر فيما انتهت اليه المحكمة والتشكك في قيام التنظيم بالاهداف متقدمة الذكر وكان الثابت من جماع ما تقدم ان المحكمة قد خلصت الى التشكك في قيام الحزب أصلاً فلا يمكن القول باخضاع هؤلاء المتهمين أو محاكمتهم طبقاً لاحكام هذا القانون ويتعين لذلك براءتهم عملاً بالمادة ١/٣٠٤ أ ج . وحيث ان النيابة العامة أسندت الى المتهمين جميعاً انهم أسسوا ونظموا واداروا منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في ذلك بأن أسسوا ونظموا واداروا منظمة سرية باسم (الحزب الشيوعى المصرى) تهدف عن طريق مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لاقامة تحالفات معادية لمجابهتها وتآليب الجماهير ضدها وتهياتها للثورة الشعبية لاسقاطها . . الخ وطلبت عقابهم بمقتضى المادة ١/٩٨

عقوبات ... وانه وفقا لهذه المادة يعتبر التنظيم مناهضا بشرطين .
 (فالاول) ... والثاني أن يكون استعمال القوة والارهاب أو أى وسيلة
 أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك وان تكون هذه الوسيلة من أهداف
 التنظيم فاذا كانت من آراء بعض أعضائه دون أن تعبر عن رأى التنظيم
 نفسه فان ذلك وحده لا يعتبر كافيا ... والامحل للافتراضات والتخمينات
 بأنهم ماركسيون لا تصلح بذاته سندا للقول بأن نيتهم هى استعمال القوة
 والاعنف للوصول الى هدفهم وانما يشير فقط الى اتجاهاتهم السياسية
 والاقتصادية فى علاج مشكلات البلاد . ويتحقق استعمال القوة بجميع
 وسائل العنف المادى على الأشخاص أو التهديد باستعمال السلاح
 كما يتحقق الارهاب بكافة وسائل الضغط الادبى أو الاتلاف أو التخريب
 أو تعطيل المرافق ولا يشترط فى الوسائل الاخرى غير المشروعة ان تصل
 الى حد الجريمة . وقد سائر القضاء هذا الاتجاه وقال تبياننا لذلك أنه
 لا يكفى وجود مضبوطات وكتب ترمى الى الاهداف المؤثمة فى المادة ١٩٨
 عقوبات طالما ان المحكمة لم تستظهر ان الالتجاء الى القوة أو الارهاب
 أو الوسائل الاخرى غير المشروعة ملحوظا فى تحقيقها الأمر الواجب
 توافره للعقاب على الجريمة محل الاتهام والتي نحن بصدددها ... وتنتهى
 من ذلك كله ان أحد الاركان الأساسية لنص المادة سالفة الذكر قد
 تخلف ومن ثم تقضى ببراءة المتهمين من تهمة تأسيس وإدارة الحزب
 عملا بنص المادة ٣٠٤/١ أ ج وحيث أنه بالنسبة لما نسبته
 النيابة العامة لبعض المتهمين من أنهم روجوا فيما بينهم لمذهب يرمى
 الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية
 وكان استعمال القوة ملحوظا فى ذلك فان المحكمة وقد انتهت
 من تخلف ركن القوة والارهاب ومن ثم يضحى هذا الاتهام غير متوافر
 ... أما فيما يتعلق ... بأنهم أصدروا نشرات تتضمن ترويجا وتحبيذا

لاس الماركسية اللينينية وتحريضا على نظام الحكم المقرر في البلاد... وترى المحكمة وقد استعرضت وقائع القضية واطلعت على أوراقها بالنسبة لهؤلاء المتهمين والمضبوطات لدى كل منهم انها لم تكن معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها... ومن ثم تضحى التهمتين المنسوبتين اليهم على غير أساس من الواقع أو القانون . أما عن القول بأن هؤلاء المتهمين قد حازوا وسائل الطبع المخصصة لطبع أوراق تنطوي على دعاية خاصة لتنظيم الحزب الشيوعي المصري فانه لم يثبت من الأوراق على وجه الجزم واليقين ان أحد هؤلاء المتهمين الذين أوردتهم المحكمة في شأن هذه التهمة... ان أيا منهم قد حاز وسيلة طبع... ومن ثم تقضى المحكمة ببراءتهم مما أسند اليهم عملا بنص المادة ٣٠٤/١ أ.ج. » لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه أنه برر قضاءه ببراءة المطعون ضدهم من التهم المسندة اليهم لما ثبت لديه من عدم توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة بشأن انشاء وتنظيم وإدارة منظمة الحزب الشيوعي المصري والترويج لمبادئها ، والتشكك في قيام تلك المنظمة كما انه لم تضبط لديهم وسائل ضع لطبع أوراق تنطوي على دعاية خاصة لها . وكانت الفقرة الاولى من المادة ٩٨ من قانون العقوبات قد نصت على أنه « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو ادار جمعيات تنظيمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو الى القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الاماسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الى تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في

ذلك « فقد استهدف المشرع من وراء تأميم الأفعال المشككة لهذه الجريمة حماية السيادة الداخلية للدولة ضد خطر التنظيم الهدام الذي يرمى إلى المساس بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها ، فسياسة التجريم التي عبر عنها المشرع في تلك المادة تنصرف إلى حماية المصالح الأساسية للدولة التي تقوم عليها سيادتها الداخلية ضد نوع معين من الاعتداء هو التنظيم الهدام أو الترويج له . ولكي يعتبر التنظيم مناهضا يجب توافر شرطين ، الأول يتعلق بالهدف والثاني يتعلق بالوسيلة . فبالنسبة للهدف ان يرمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة اجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو إلى هدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو إلى تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له . وبوجه عام ، فإن المشرع انصرف مراده إلى حماية النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة من خطر المذاهب المتطرفة التي ترمى إلى بسط طبقة على أخرى وتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا . وغنى عن البيان ، ان هذه الأهداف يجب أن تتجاوز حدود النقد المباح الذي شرعه الدستور وكفله القانون . وبناء على ذلك فإن ضبط منشورات لا تتضمن غير نقد الحالة السياسية والاقتصادية واتجاهات ذوي الشأن في حل مشكلات المجتمع في حدود النقد المباح ليس من شأنه ان يرمى إلى تحقيق أحد الأهداف التي أتمها القانون . وبالنسبة للوسيلة ، ان يكون استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك . ولا يشترط لذلك ان يدعو التنظيم صراحة إلى استعمالها ، وإنما يكفي أن يفهم ضمنا أن برنامجها وخطتها الذي يرمى إلى تحقيقها تقتضي بحكم اللزوم العقلي اللجوء إلى القوة أو إلى الارهاب أو إلى أية وسيلة غير مشروعة وان تكون هذه الوسيلة من أهداف التنظيم ، فإذا كانت من آراء بعض

أعضائه دون أن تعبر عن رأى التنظيم نفسه فإن ذلك وحده لا يعتبر كافيا كما لا يشترط أن يبدأ التنظيم فى استعمال هذه القوة أو تلك الوسيلة بل يكفى التحقق من أن التنظيم قد لاحظ هذه الوسيلة ، واعتمد عليها فى تنفيذ أهدافه ولا يكفى لذلك أن يدعو التنظيم الى أحداث تغييرات اجتماعية أو دستورية معينة ولو استعان فى التدليل على قوة خججه ببعض تجارب الدول الأخرى أو إحدى النظريات ما لم يكن مفهومها على سبيل اللزوم المنطقى ان تحقيق هذه الدعوة يتوقف حتما على استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة غير مشروعة . ولذلك فقد قضت هذه المحكمة - محكمة النقض - بأنه اذا لم يستظهر الحكم أن الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو الى أية وسيلة غير مشروعة كان ملحوظا فى تحقيقها ، فإنه لا يغير من الأمر ما ذهب اليه الحكم من نسبة تهمة « الشيوعية » الى المتهم لأن ذكر هذا الاصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم يقرر له تعريفا - لا يبنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى استند اليها الحكم فى الادانة كما هى معرفة فى القانون . ولهذا فان تصريح المتهمين بأنهم ماركسيون لا يصلح بذاته سندا للقول بأن مبادئهم هو استعمال القوة والعنف للوصول الى هدفهم وانما يشير فقط الى اتجاهاتهم السياسية والاقتصادية فى علاج مشكلات البلاد الاقتصادية والسياسية . ويتحقق استعمال القوة بجميع وسائل العنف المادى على الأشخاص أو التهديد باستعمال السلاح . كما يتحقق الارهاب بكافة وسائل الضغط الأدبى أو الاتلاف أو التخريب أو تعطيل المرافق - ولا يشترط فى الوسائل الأخرى غير المشروعة أن تصل الى حد الجريمة . ولا يتطلب القانون أن تكون هذه الوسائل هى الطريق الوحيد لتنفيذ خطة المنظمة الهادفة بل يكفى أن تكون من طرقها الأصلية أو الاحتياطية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتبع هذا النظر ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون

النعى بمخالفة القانون - فى هذا الصدد - غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للنشرات والوثائق التى ضبطت فى حوزة بعض المطعون ضدهم واعتمدوا عليها فى الترويج للماركسية اللينينية ومنها اللائحة التى أقرتها اللجنة المركزية فى نوفمبر سنة ١٩٧٨ ، انتهى ائى أنها جاءت خالية من دليل يقينى على توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل الأخرى غير المشروعة بقوله « فإن المحكمة بمطالعتها لتلك المضبوطات سواء منها ما هو مطبوع أو المخطوط بعد استبعاد الكتب التى استبان منها انها تهدف الى اسقاط السلطة أو تغييرها ، اما الوسائل التى تحدثت عنها تلك المضبوطات من أجل تحقيق أهداف التنظيم لا يمكن اعتبارها من قبيل استعمال القوة أو التهديد أو غيرها من الوسائل غير المشروعة . ومن ثم فإن الذى نستخلصه المحكمة ان تلك المضبوطات برمتها قد جاءت خالية من دليل يقينى أو ذاتية على توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل الأخرى غير المشروعة » فإن ما تثيره النيابة العامة من أن الحكم لم يعرض للمستندات المضبوطة ومنها لائحة الحزب الشيوعى المصرى وما تضمنته من أدلة على توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل غير المشروعة يكون غير سديد ، فضلا عن أنه لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت الى التشكك فى قيام الحزب الشيوعى المصرى أصلا للأسباب السائغة التى أوردتها ، ومن ثم فإن القول بأنه كان يجب عليها أن تغير وصف التهمة وتجبرى حكم المادة ٩٨ مكررا من قانون العقوبات عليها - التى لا تستلزم ضرورة استعمال القوة أو العنف أو الارهاب بعد أن اعتبرها المشرع ظرفا مشددا طبقا لما هو منصوص عليه فى الفقرة الثانية من

تلك المادة - لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة اذ المرجع في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت واقعة الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات وكان تقدير أقوال الشهود وكافة الأدلة الأخرى متروكا لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها بغير معقب ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة بعد أن أوردت أقوال شهود الإثبات واستعرضت أدلة الدعوى الأخرى واحاطت بكافة عناصرها عن بصر وبصيرة أسست قضائها ببراءة المطعون ضدهم على عدم اطمئنانها الى أدلة الثبوت المستقاه من أقوال شهود الإثبات ومن التسجيلات الصوتية والصور الشمسية للأسباب السائغة التي أفصحت عنها . وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة عدم تصديده لما ساقته النيابة العامة من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام مادامت المحكمة قد قطعت في أصل انواقعة وتشككت في اسناد التهمة الى المتهم ، وانه لا يقدر في سلامة ذلك الحكم - القاضي بالبراءة - أن تكون إحدى دعائمه معيبة مادام الثابت أنه أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفي لحمله ، كما أنه لا يصح النعي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم على احتمالات ترجحت لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيها وما يطمئن اليه ، ومن ثم فان نعي النيابة العامة على الحكم باطراحه للأدلة المستمدة من أقوال شهود الإثبات والتحريات والتسجيلات الصوتية والصور الشمسية يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن المقام من النيابة العامة -

فى حدود أوجه الطعن المتقدم ذكرها — يكون على غير أساس متعينا
نقضه موضوعا .

ومن حيث ان ما تنعاده النيابة العامة أيضا وما ينعاه
الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المحكوم عليهم بجريمتى
حيازة وسائل طبع مخصصة لطبع أوراق تنطوى على دعاية خاصة لمنظمة
الحزب الشيوعى المصرى والترويج علانية لهذا الحزب وكان استعمال
القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك قد اخطأ فى
تطبيق القانون وشابه قصور وتناقض فى التسبيب وفساد فى الاستدلال
ذلك بأن المحكمة قضت ببراءة بعض المتهمين من التهمتين الثالثة والرابعة
المعاقب عليها بالمواد ٩٨ب، ٩٨ب مكررا ، ١٧٤ من قانون العقوبات لما
اتهمت اليه فى أسباب حكمها من تخلف ركن القوة أو الارهاب أو
الوسائل غير المشروعة ثم عادت وقضت بادانة المحكوم عليهم الطاعنين
بالمواد ذاتها استنادا الى توافر هذا الركن رغم وحدة الواقعة والأدلة
بالنسبة لجميع المتهمين مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ، كما أن ما ينعاه
الطاعنون أيضا أن الحكم لم يورد مؤدى الدليل المستمد من المضبوطات،
فلم يبين مضمونها بطريقة وافية ولم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤتمنة
فى القانون ولم يستظهر من واقع هذه المضبوطات أن الالتجاء الى القوة
أو الارهاب أو أية وسيلة غير مشروعة كان ملحوظا فى تحقيقها الأمر
الواجب توافره للعقاب على هاتين الجريمتين مما يعيب الحكم ويوجب
نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة
للطاعنين المحكوم عليهم بقوله « وأما فيما يتعلق بالشق الثانى من
الاتهام وحاصله انهم اصعدوا مطبوعات ونشرات وأوراق خطية ووثائق

وغيرها تتضمن ترويجا وتحييذا لأسس الماركسية اللينينية وتحريضاً على قلب نظام الحكم المقرر في البلاد وعلى كراهيته والازدراء به... الخ وحيازتهم وسائل الطبع فإن الاتهام قد توافر في صورته المتقدمة في حق هؤلاء المتهمين على النحو الآتي «...» ثم استرسل الحكم بأن أورد نوع المطبوعات والمضبوطات التي وجدت لدى كل منهم وأضاف قائلاً: «وحيث أنه بعد أن محضت المحكمة مضبوطات كل متهم من المتهمين سألني الذكر وتبين بوضوح وجلاء أنها تحض على تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو تغيير نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية وكانت المادة ٩٨ ب مكرراً عقوبات قد جرى نصها على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحييداً أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ ب ، ١٧٤ عقوبات إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حاز أى وسيلة من وسائل الطبع... الخ . ومن ثم فإنه يشترط لتطبيق نص هذه المادة توافر شرطين هما (١) محررات أو مطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها تتضمن ترويجا أو تحييداً لأحدى الأفكار المناهضة سالفة الذكر . (٢) وسائل الطبع إذا كانت مخصصة لطبع شيء من الأفكار المناهضة السابقة وقد يتوافر هذان الشرطان في الاتهام المائل إذ جاءت مضبوطات المتهمين تحوى أفكاراً مناهضة على نحو ما هو ثابت فيها فضلاً عن أن بعض المتهمين قد حازوا العديد من النشرات والمطبوعات المتضمنة تلك الأفكار المناهضة بأعداد مكررة الأمر الذي يدل دلالة قاطعة أنهم قد أعدوها للتوزيع ولإطلاع الغير عليها . هذا فضلاً عن أن القصد الجنائي قد توافر لدى هؤلاء المتهمين من توافر عليهم

بالخطورة الجنائية لمثل هذه النشرات والمطبوعات نظرا لما وضح
للمحكمة من أن المتهمين على درجة من الوعي والثقافة تدعو الى الاطمينان
الى توافر العلم بذلك والى أن ارادتهم قد اتجهت الى الحيلولة
على أساسه ومن ثم تكون التهمة ثابتة في حقهم ويتعين عقابهم بالمادتين
٩٨ ب ، ٩٨ ب مكررا » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق المادة
٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل
— فيما يشتمل عليه — على بيان كاف لمؤدى الادلة التى استخلصت منها
المحكمة الادانة فلا تكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل
دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة
ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله
بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بسرد أنواع المحررات والمطبوعات
التي ضبطت لدى كل متهم دون بيان مضمونها بطريقة وافية ولم يوضح
مدى مطابقتها للاهداف المؤتممة فى القانون ولم يستظهر من واقع هذه
المطبوعات أو من ظروف الدعوى الترويج — بأى طريقة من الطرق —
للافكار التى تهدف الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية للهيئة الاجتماعية
أو النظم السياسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها
من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة الاساسية
الاجتماعية والاقتصادية أو لهدم أى نظام من النظم الاساسية للهيئة
الاجتماعية بل أجملها على نحو مبهم غامض لا يبين منه ما اذا كانت
الاوراق والنشرات والكتب المضبوطة مع الطاعنين قد تضمنت ترويجا
لشئ مما نص عليه فى المادة ٩٨ ب من قانون العقوبات ، هذا فضلا
عن انه لم يدل على الافكار المناهضة التى أشجار الى ان النشرات
والمضبوطات قد تضمنتها وان بعض المتهمين قد حازوا العديد منها
باعداد مكررة مما يدل على أنهم أعدوها للتوزيع والاطلاع الغير عليها

ودون ان يسند الى كل متهم بعينه الظروف أو الحالة التي يمكن معها اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معمة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها، مما يعيب الحكم بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة والطاعنون في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا مما يتعين معه نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين المحكوم عليهم والمحكوم عليه الذي قضى بسقوط طعنه الذي قضى بعدم قبول طعنه شكلا و الذي لم يطعن على الحكم وذلك لاتصال وجه الطعن بهم ووحيدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر ، صلاح البرجى ، حسن
عشيش ومحمد حسام الدين الغريانى .

(٣٩)

الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » . نيابة عامة . محكمة الموضوع
« سلطتها في تقدير جدية التحريات » . حكم « تسببيه . تسبب غير
معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .
تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش . سلطة
التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(٢) تفتيش « اذن التفتيش . اصداره . تنفيذه » . دفع « الدفع بطلان
اجراءات التفتيش » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .
الاذن الصادر بتفتيش أحد الأشخاص . كفاية أن يكون واضحاً في
تحديد هذا الشخص .

عدم استلزام تحديد المكان الذى يجرى فيه التفتيش .

عدم تعيين اسم المأذون له باجراء التفتيش . لا يعيبه .

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . حكم « تسببيه . تسبب
غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . دفع . رشوة .
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد
على كل شبهة يثيرها على استقلال .

(٤) اثبات « بوجه عام » . تسجيلات صوتية . محكمة الموضوع « سلطتها فى
تقدير الدليل » . حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » .

كفاية كون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها
ومنتجه فى اقتناع المحكمة . عدم جواز النظر الى دليل بعينه منها
لمناقشته على حدة . علة ذلك ؟

(٥) رشوة • جريمة « أركانها » • موظفون عموميون • اختصاص • حكم •
« تسببيه • تسبب غير معيب » •

كفاية كون الموظف له علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو له فيه نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة •

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة - على ما أفصحت عنه فيما تقدم - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون •

٢ - يكفي في الإذن الصادر بتفتيش أحد الأشخاص - كالحال في هذه الدعوى - أن يكون واضحا ومحددا في تعيين الشخص المراد تفتيشه ولا يتطلب القانون في مثل هذا الإذن تعيين المكان الذي يجري فيه التفتيش ، كما أنه من المقرر أن عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش لا يعيب الإذن ويكون لأي من مأموري الضبط القضائي المختصين تنفيذ الإذن في هذه الحالة متى كان لم يعين به مأمور بعينه •

٣ - لما كان ما يثيره الطاعن من دعوى التدبير للإيقاع به بدلالة عدم تسليم جهاز التسجيل لسلطة التحقيق فلا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا يستوجب من المحكمة ردا إذ أنها لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال •

٤ - لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون

الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجه في اكتساب اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما اتهمت اليه .

٥ - لما كان القانون لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح أيهما بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان ماثيره الطاعن بأسباب طعنه من عدم اختصاصه وحده باستخراج الصور التنفيذية للأحكام لا ينفي أن له نصيبا من الاختصاص بهذا العمل الذي دفعت الرشوة من أجله فإن الحكم إذ دانه بجريمة طلب وأخذ رشوة للأخلال بواجبات وظيفته يكون قد أعمل القانون على وجهه الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفتة موظفا عموميا (مراجع بقلم الصور بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية) طلب وأخذ لنفسه رشوة للأخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة أخذ منها ثلاثمائة جنيه مقابل تحرير صورة تنفيذية وتسليمها لها بغير حق من الحكم الصادر لصالح مورثها المتوفى في الدعوى المرفقة رقم لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ألفى جنيه وذلك عما أسند اليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الارشاء قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الدفاع تمسك بطلان اذن التفتيش لانه لم تسبقه تحريات جدية للتحقق من صحة بلاغ المجنى عليها بدلالة تحرير محضر التحرى - في واقع الامر - في ذات يوم حصول البلاغ، فضلا عن العوار الذى شاب الاذن لعدم تحديد مكان التفتيش أو اسم الشخص المرخص له باجرائه ، كما أثار الدفاع أن المجنى عليها زودت بجهازى ارسال وتسجيل وأن استعمالها للجهاز الاول لم يكن تحت اشراف مأمور الضبط القضائى ، أما الجهاز الاخر فلم يسلم لسلطة التحقيق مما يفصح عن التدبير للايقاع بالطاعن الا ان الحكم اطرَح التحقيق مما يفصح عن التدبير للايقاع بالطاعن الا ان الحكم اطرَح الحكم عول على أقوال الشاهد يجلسة المحاكمة مع أنها لا تقيد ثبوت الواقعة اذا انصبت على مجرد رؤية المجنى عليها تضع النقود على مكتب الطاعن وأعرض عما أبداه الدفاع من استعالة الجريمة لعدم انفراد الطاعن باجراءات استخراج الصورة التنفيذية للحكم المقال بدفع الرشوة للمحصل عليها ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة - لا يجادل الطاعن فى أن لها معينها الصحيح من الأوراق - من شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه فى قوله « وحيث ان الثابت من الأوراق أن الشاهد الثالث تلقى البلاغ من الشاهدة الاولى بطلب المتهم للرشوة ثم أثبت قيامه باجراء التحريات

حول صحة البلاغ بالأسلوب الذي يقتضيه ظروف الحال و انتهى الى أن التحريات دلت على صحة ما أبلغت به الشاهدة فتقدم بالمحضر الى سلطة التحقيق التي اطمأنت الى التحريات التي أجراها الضابط و أصدرت الاذن بالضبط والتفتيش بعد ما قدرت كفاية التحريات والمحكمة تقرها على ذلك وترى أن التحريات جاءت صحيحة وجادة وهو ما يستوجب صدور الاذن ومن ثم فإن الدفع بطلان ذلك الاذن قد جاء على غير سند من القانون متعينا الالتفات عنه ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة - على ما افصحت عنه فيما تقدم - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك ، وكان يكفي في الاذن الصادر بتفتيش أحد الأشخاص - كالحال في هذه الدعوى - أن يكون واضحا ومحددا في تعيين الشخص المراد تفتيشه ولا يتطلب القانون في مثل هذا الاذن تعيين المكان الذي يجري فيه التفتيش ، كما أنه من المقرر أن عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش لا يعيب الاذن ويكون لأي من مأموري الضبط الفضائي المختصين تنفيذ الاذن في هذه الحالة متى كان لم يعين به مأمور بعينه ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل من أقوال المجنى عليها والضابط الذي تسولى اجراءات القبض والتفتيش أن الاولى استعملت جهاز الارسال المسلم اليها بمناسبة توجهها لمقابلة الطاعن بينما كان الضابط على مقربة منهما وأمكنه سماع حديثهما الذي استبان منه تقاضى الطاعن مبلغ الرشوة فأمرع بالقبض عليه وضبط المبلغ بحوزته مما يفصح عن استعمال المجنى

عليها الجهاز السالف تحت اشراف مأمور الضبط القضائي ويسسوغ ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع المتار بطلان هذا الاجراء ، اما ما يثيره الطاعن من دعوى التدبير للايقاع به بدلالة عدم تسليم جهاز التسجيل لسلطة التحقيق فلا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا يستوجب من المحكمة ردا اذ أنها لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، هذا الى ما تمكشفت عنه شهادة الضابط بجلسة المحاكمة من أنه لم يتسن تسجيل شيء بواسطة هذا الجهاز ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم فى الادلة التى يعول عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى لان الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه فتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الادلة بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجه فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه . كالحال فى هذه الدعوى - ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من منازعة حول استدلال الحكم بأقوال أحد الشهود الا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن طلب وتقاضى مبلغ الرشوة من المجنى عليها بوصفه مراجعا بقلم الصور بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية مقابل استخراج صورة تنفيذية لها من الحكم الصادر فى دعوى مدنية خاصة بمورثها على خلاف القواعد المقررة ، وكان القانون لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به او أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص

يسمح ايها بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه من عدم اختصاصه وحده باستخراج الصورة التنفيذية للاحكام لا ينفي أن له نصيبا من الاختصاص بهذا العمل الذي دفعت الرشوة من أجله ، فان الحكم اذ دانه بجريمة طلب وأخذ رشوة للاخلال بواجبات وظيفته يكون قد أعمل القانون على وجه الصحيح ويضحى معنى الطاعن في هذا الوجه غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوي ، طلعت
الأكياي ومحمود عبد الباري .

(٤٠)

الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) محكمة النقض « سلطتها في الرجوع عن الحكم » .

جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت
سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل اصدارها حكمها .
مثال .

(٢) اثبات « بوجه عام » . خيانة امانة « في الأوراق المفضاه على بياض » .
حكم « تسببيه . تسبيب معيب » .

تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها .
نوع من خيانة الأمانة .

صحة التوقيع يكفي لاعطاء الورقة العرفية حجيتها في أن صاحب
التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة . ادعاء صاحب التوقيع ملء بيانات
الورقة بخلاف المتفق عليه . وجوب اثباته لادعائه بكافة طرق الاثبات .

(٣) اثبات « بوجه عام » . خيانة أمانة « في الأوراق المفضاه على بياض » .
حكم « تسببيه . تسبيب معيب » . نقض « حالات الطعن » الخطأ في
القانون .

مناط الاثبات في المواد الجنائية هو اقتناع القاضي واطمئنانه الى
الأدلة المقدمة اليه في الدعوى .

ادعاء المجنى عليه أن الورقة التي تحمل توقيعه على بياض قد
ملئت بخلاف المتفق عليه . يوجب على المحكمة الزامه باثبات ذلك بكافة
طرق الاثبات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

١ - لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة ٤ نوفمبر
سنة ١٩٨٤ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن
انطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه الى يوم

الجلسة التي حددت لنظر طعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى في اشكاله بجلسة ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ بإيقاف التنفيذ مؤقتا حتى يفصل في الطعن بالنقض مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ ، أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدور بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤ .

٢ - من المقرر أن تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على يياض ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات وأن ثبوت صحة التوقيع يكفى الاعطاء الورقة العرفية حجيتها في أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به فإذا أراد نفي هذه الحجية بادعائه ملء بياضات الورقة الموقعة منه على يياض بخلاف المتفق عليه بينه وبين الدائن كان عليه أن يثبت ما يدعيه بكافة طرق الاثبات .

٣ - مناط الاثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل - فيما عدا ماورد بشأنه نص خاص هو اقتناع القاضى واطمئنائه الى الأدلة المقدمة اليه في الدعوى فمتى كان المجنى عليه قد أدعى بأن الورقة التي تحمل توقيعه على يياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه فكان يتعين على المحكمة أن تلزمه باثبات ذلك بكافة طرق الاثبات القانونية إلا أن ما يدعيه على خلاف الظاهر وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واتخذ من عجز الطاعن عن اثبات صحة بيانات سند الدين دليلا على ملء الطاعن هذه البيانات بخلاف المتفق عليه وانهى الى ادائه عن جريمة خيانة ائتمان الامضاء المسلمة له على يياض المعاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من

قانون العقوبات فإن المحكمة تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح ويكون حكمها مغيبا بالفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) ارتكب تزويرا في ورقة عرفية هي الشيك المنشوب صدوره الى . . . والمؤرخ ١٠/٢/١٩٧٦ بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن ضمنه على غير الحقيقة أمرا من المجنى عليه سالف الذكر الى بنك مصر فرع ملوى يدفع مائتي جنيه له . (ثانيا) : أستعمل السند المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه الى المحكمة في القضية رقم . . . لسنة ١٩٧٧ جنح المنيا (. . . لسنة ١٩٧٦ جنح قسم ملوى) وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ملوى قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ / . . . المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بجلسة . . . بسقوط الطعن . فقدم وكيل المحكوم عليه الى محكمة النقض طلبا للرجوع عن هذا الحكم للأسباب المبينة به . وهذه المحكمة قررت نظر الطعن بجلسة . . . وارجاء اصدار حكمها لجلسة . . .

الحكمة

حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة ٤ نوفمبر سنة ٢٩٨٦ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يقدم لتفويض العقوبة المفيدة للحرية المقضى بها عليه الى يوم الجلسة

التي حددت لنظر طعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى في أشكاله بجلسة ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ بإيقاف التنفيذ مؤقتا حتى يفصل في الطعن بملتنقض مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ ، أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤ .

وحيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه انتهى - بغير حق الى ادائه تأسيسا على عجزه عن اثبات صحة بيانات السند في حين أن مجرد ملء بياناته بعد حجة على من وقع حتى يثبت العكس بدليل كتابي وهيبو ماردى فيه الحكم بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - يبعد ان بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها اتخذ من عجز المتهم - الطاعن - عن اثبات صحة بيانات سند الدين الموقع على يياض من المجنى عليه بما اجتمع اتفاقهما عليه دليلا على ادانة الطاعن واتخذ من ذلك سندا يظاهره فيما خلص اليه من أن الطاعن ملأ بيانات السند الموقع على يياض من المجنى عليه بغير المتفق عليه بينهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على يياض ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات وأن ثبوت صحة التوقيع يكفي لاعطاء الورقة العرفية حجيتها في أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به فاذا أراد قلى هذه الحجية بإدعائه

ملء بياضات الورقة الموقعة منه على بياض بخلاف المتفق عليه بينه وبين الدائن كان عليه أن يثبت ما يدعيه بكافة طرق الإثبات لأن مناط الإثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل - فيما عدا ماورد بشأته نص خاص هو اقتناع القاضي واطمئنائه الى الأدلة المقدمة اليه في الدعوى ، فمتى كان المجنى عليه قد ادعى بأن الورقة التي تحمل توقيعه على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه فكان يتعين على المحكمة أن تلزمه بإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات القانونية لأن ما يدعيه على خلاف الظاهر وكان الحكم المنطوق فيه قد خالف هذا النظر واتخذ من عجز الطاعن عن اثبات صحة بيانات سند الدين دليلا على ملء الطاعن هذه البيانات بخلاف المتفق عليه وانتهى الى ادائه عن جريمة خيانة ائتمان الامضاء المسلمة له على بياض المعاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات فإن المحكمة تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح ويكون حكمها معيبا بانفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه والاحالة - بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

بإشارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وسرى صيام .

(٤١)

الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) قبض • مأمور الضبط القضائي • دفع • مواد مخدرة • تفتيش « اذن التفتيش » • تنفيذه •

تحفظ أحد ضباط مكتب المخدرات على مسكن الطاعن دون دخوله لحين حضور الضابط المندوب لاجراء التفتيش اجراء تنظيمى لا ينال من صحة الدليل الذى يسفر عنه •

(٢) استدلال • تفتيش « اذن التفتيش • نطاقه » • بطلان •

دخول الضابط منزل الطاعن بوجه غير قانونى اجراء باطل لا يعصمه من ذلك تكليف المأذون له بالتفتيش باجرائه • علة ذلك ؟

عدم ممارسة الطاعن فى أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذى قام بدباشرة واجرى ضبط المخدر والميزان والمطواه • عدم امتداد البطلان الى ما أسفر عنه التفتيش الصحيح • أساس ذلك ؟

(٣) تفتيش « اذن التفتيش • تنفيذه » • مأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم » • حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

لمأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تدوير الظروف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة خلال المدة المحددة بالأذن • الجدل الموضوعى عدم جواز اثارته أمام النقض •

١ - لما كان الحكم لم يورد فى مدوناته أن الضابط غير المندوب دخل المسكن وشل حركة من فيه ، فان تحفظه على المسكن دون دخوله يعد من الاجراءات التنظيمية التى تقتضيها ظروف الحال تمكينا للضابط

المأذون بتفتيش المسكن من أداء المأمورية المنوطة به ، وهو ما لا ينال من سلامة التفتيش وصحة الاستناد الى الدليل الذي يسفر عنه .

٢ - لما كان بافتراض صدق قول الطاعن ان الضابط غير المندوب داخل مسكنه وشمل حركة من فيه وتربص حتى حضر زميله المأذون له بالتفتيش ، فانه ولئن كان دخول الضابط المذكور منزل الطاعن قد تم بوجه غير قانوني لا يصححه تكليف زميله الضابط المأذون له وحده بالتفتيش بدخول المنزل في غيبته بدعوى التحفظ عليه تحقيقا للغرض من التفتيش لخروج هذا الأمر عن نطاق الافعال المرخص بها قانونا لمساسه بحرمة المنازل ما يسم هذا الاجراء بالبطلان ، الا أنه لما كان الطاعن لا يمارى في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي باشره ، وأن تفتيشه هو الذي أسفر عن ضبط المخدر والميزان والمطواه والنقود المعدنية الملوثة جميعها بأثار المخدر فان البطلان لا يمتد الى ما اسفر عنه هذا التفتيش الصحيح ، اذ ان الاجراء الباطل سالف البيان لم يكن هو الذي كشف عن المضبوطات المشار اليها .

٣ - لما كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب الاجرائه بطريقة مشرة ، وفي الوقت الذي يراه مناسباً ، ما دام ان ذلك يتم خلال المدة المحددة بالاذن ، فانه لا تشرب على الضابط قيامه بتنفيذ الاذن بعد ستة أيام من صدوره ، ولا يتأدى منه بطريق اللزوم الشك في صدق شهادته مادامت المحكمة قد اطمأنت اليها ووثقت بها ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص محض جدل موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ضبط المخدر في ملابس الطاعن الداخلية لا يتنافر والحرص المفترض في تجار المخدرات ، كما أن عثور الضابط على المخدر في موقد غاز معد للاستعمال في مسكن الطاعن لا يتنافى مع وجود موقد آخر غير صالح للاستعمال

عند معاينة النيابة العامة للمسكن ، فإن منازعة الطاعن في هذا الخصوص بشأن تصوير الضابط لكيفية ضبط المخدر مع الطاعن وفي مسكنه لا تعدو أن تكون مصادرة لسلطة محكمة الموضوع وحررتها في تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز واحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وخالته الى محكمة جنابات بور سعيد لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٧٤٢٤١/٣٤٤١/٤٢٤١/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة عشرة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجريمة حيازة واحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه ا طرح دفعه ببطلان تفتيش مسكنه لقيام غير المندوب له باجرائه قولا ان الضابط المندوب هو الذي باشره . رغم أن ضابطا آخر سواه داهم المسكن وشال حركة من فيسه

وتربص به حتى حضور زميله المندوب ، واستند في الاداة الى ما سطر
بجهر ضبط الواقعة والى شهادة الضابطين مع أن تأخر تنفيذ الاذن
مدة ستة أيام بعد صدوره يشكك في صحة قول الضابط ان الطاعن يتجر
في المخدرات على نطاق واسع وأنه راقبه عشرة أيام كاملة ، كما لا يتلاءم
القول بسبق ضبط الطاعن في العديد من قضايا الاتجار في المخدرات مع
احتفاظه بالمخدر داخل جيب « مايو » يرتديه أسفل ملابسه بحيث يستحيل
عليه التخلص منه عند الضرورة ، هذا الى تناقض ما أثبتته الضابط من
العبور على مخدر في موقد غاز وحيد مستعمل في مسكن الطاعن مسع
ما أثبتته وكيل النيابة من وجود موقد آخر قديم غير صالح للاستعمال
كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مأمور الضبط
القضائي المندوب من النيابة العامة للقبض على الطاعن وتفتيشه ومسكنه
قد توجه الى المقهى الذي يرتاده الطاعن لضبطه وتفتيشه ، وناط بزميله
وكيل مكتب المخدرات التوجه الى مسكنه للتحفظ عليه حتى ينتهى هو
من مهمته ، واذ تمكن من ضبط الطاعن وفشله وعثر معه على مخدر
فقط ، اقتضاه حتى بلغ به منزله فالقى زميله متحفظا عليه ، فقام هو
بتفتيش المسكن وعثر فيه على المخدر . لما كان ذلك ، وكان الحكم
قد عرض لدفع الطاعن ببطان تفتيش المسكن واطرحه في قوله : « ان
الثابت من الاوراق أن الذي قام بتفتيش مسكن المتهم .. هو المقدم
. . . وأنه كان مأذونا له بذلك من النيابة العامة وأن الدور
الذي قام به النقيب . . . اقتصر على التحفظ على مسكن للمتهم
لحين وصول المقدم . . . لاجراء التفتيش ومن ثم يكون الدفع
غير قائم على سند من واقع أو قانون وتطرحة المحكمة » . وكان الحكم
لم يورد في مدوناته أن الضابط غير المندوب دخل المسكن وشل حركة

من فيه ، فان تحفظه على المسكن دون دخوله بـ على هذه الصبورة يعد من الاجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكيننا للضابط المأذون بتفتيش المسكن من أداء المأمورية المنوطة به ، وهو ما لا يتال من سلامة التفتيش وصحة الاستناد الى الدليل الذي يسفر عنه ، ويكون الحكم اذ انتهى الى رفض الدفع بتفتيش المسكن ، قد اقترن بالصواب هذا وبافتراض صدق قول الطاعن ان الضابط غير المندوب دخل مسكنه وشل حركة من فيه وتربص حتى حضر زميله المأذون له بالتفتيش ، فانه ولئن كان دخول الضابط المذكور منزل الطاعن قد تم بوجه غير قانوني لا يصححه تكليف زميله الضابط المأذون له وحده بالتفتيش بدخول المنزل في غيبته بدعوى التحفظ عليه تحقيقا للغرض من التفتيش لخروج هذا الأمر عن نطاق الافعال المرخص بها قانونا لمساسه بحرمة المساكن مما يسم هذا الاجراء بالبطلان ، الا انه لما كان الطاعن لا يمارى في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي باشره ، وأن تفتيشه هو الذي أسفر عن ضبط المخدر والميزان والمطواه والنقود المعدنية الملوثة جميعها بأثار المخدر فان البطلان لا يمتد الى ما أسفر عنه هذا التفتيش الصحيح ، اذ ان الاجراء الباطل سالف البيان لم يكن هو الذي كشف عن المضبوطات المشار اليها . لما كان ذلك ، وكان لأمور ضبط القضائي المتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لاجرائه بطريقة مشرة ، وفي الوقت الذي يراه مناسبا ، مادام ان ذلك يتم خلال المدة المحددة بالاذن ، فانه لا تشرب على الضابط قيامه بتنفيذ الاذن بعد ستة أيام من صدوره ، ولا يتأدى منه بطريق اللزوم الشك في صدق شهادته مادامت المحكمة قد اطمأنت اليها ووثقت بها ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص محض جدل موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ضبط المخدر في ملابس الطاعن الداخلية لا يتنافر والحرص المفترض

في تجار المخدرات ، كما أن عبور الضابط على المخدر في موقد غاز معد للاستعمال في مشكن الطاعن لا يتنافى مع وجود موقد آخر غير صالح للاستعمال عند معاينة النيابة العامة للمسكن ، فان منازعة الطاعن في هذا الخصوص بشأن تصوير الضابط لكيفية ضبط المخدر مع الطاعن وفي مسكنه لا تعدو أن تكون مصادرة لسلطة محكمة الموضوع وحرمتها في تقدير الدليل مما لا تقبل اثباته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان للطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح شتائم ، محمد زقيق البستويسى (نواب رئيس المحكمة) وعلى الضلوق عثمان بن

(٤٢)

الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم « وضعه » التوقيع عليه واصداره « بطلان الحكم » • شهادة سلبية •

وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة • مالم تكن صادرة بالبراءة •

(٢) حكم « وضعه » اصداره • بطلانه « نقض » اسباب الطعن • ما يقبل منها •

علم امتداد أجل التوقيع على الحكم وايداعه لآى سبب من الاسباب حتى ولو صادف اليوم الاخير عطلة رسمية • أساس ذلك ؟

١ - ان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه ، وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة - مالم تكن صادرة بالبراءة •

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الثانى عشر من مارس سنة ١٩٨٦ ، وحتى الثانى عشر من أبريل من السنة ذاتها ، لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التى أصدرته ، على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة الجيزة الكليق المقدمة من الطاعة - فانه يكون باطلا ، ولا يعصم الحكم من هذا البطلان أن يكون يوم الحادى عشر من أبريل سنة ١٩٨٦ وهو آخر

ميعاد مقرر لايداع الحكم موقعا عليه ، يصادف عطلة رسمية ، ذلك بأن بطلان الحكم بسبب التأخر في ايداعه موقعا عليه ممن أصدره ، ملحوظ في تقريره اعتبارات تنأى بطبيعتها أن يستد هذا الأجل لأي سبب من الاحتمالات التي تمتد بها مواعيد التسقوط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها - ادارت مسكنها المبنى بالاوراق للدعارة وذلك على النحو المبين بالاوراق . وطلبت عقابها بالمواد ٨/١ ، ٩/١ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جنح الاهرام الجزئية قضت حضوريا عملا بسواد الاتهام أولا : برفض الدفع المبدى بعدم جدية التحريات : ثانيا : برفض الدفع المبدى ببطلان اذن السيد القاضى الجزئى . ثالثا : برفض الدفع المبدى بعدم توافر ركن الاعتياد فى جريمة ادارة مسكن للدعارة . رابعا : بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمها ثلاثمائة جنيه وبإغلاق مسكنها ومصادرة المضبوطات المتحصلة من الجريمة وبوضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية عقوبة الحبس . استأثمت المحكوم عليها ومحكمة الجيزة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وإييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانها بجريمة ادارة مسكنها للدعارة ، قد لحقه البطلان ، ذلك بأنه لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه خلال ثلاثين يوما من النطق به ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية ، قد أوجب في المادة ٣١٢ منه ، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة - مالم تكن صادرة بالبراءة - وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في الثاني عشر من مارس سنة ١٩٨٦ ، وحتى الثاني عشر من أبريل من السنة ذاتها ، لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته ، على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة الجيزة الكلية - المقدمة من الطاعنة فانه يكون باطلا ، ولا يعضم الحكم من هذا البطلان أن يكون يوم الحادي عشر من أبريل سنة ١٩٨٦ وهو آخر ميعاد مقرر لايداع الحكم موقعا عليه ، يصادف عطلة رسمية ، ذلك بأن بطلان الحكم بسبب التأخر في ايداعه موقعا عليه ممن أصدره ، ملحوظ في تقريره اعتبارات تتأبى بما يعمتها أن يمتد هذا الأجل لأي سبب من الأسباب التي تمتد بها مواعيد السقوط . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث أسباب الطعن التي قدمتها الطاعنة بعد الميعاد المقرر في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

بإيادته السيد المستشار / محمد وجندى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وسرى صيام .

(٤٣)

الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » « اعتراف » . اكراه . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه » تسبب غير معيب » .

حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززا بأدلة أخرى .

(٢) قبض . تفتيش « بطلانه » . نقض « الصفة فى الطعن » . حكم « تسببه » تسبب معيب » .

لا صفة لغير من وقع عليه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه .

علم جواز الطعن بالبطلان فى الدليل المستند من القبض أو التفتيش الباطل الا ممن شرعت الأوضاع القانونية لحمايتهم .

(٣) اثبات « اعتراف » . اكراه . دفع « الدفع ببطلان الاعتراف » .

اثارة الدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة أمام محكمة النقض : عدم قبوله .

(٤) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . دعوى جنائية . نقض « المصلحة فى الطعن » .

تمسك الطاعنة بإدخال شخص آخر فى الدعوى عدم جدواه طالما انه لا يحول دون مساءلتها عن الجريمة التى دنت بها .

١ - من المقرر أن لمصلحة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولو لم يكن معززا بدليل آخر .

٢ - من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقيق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، كما أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الاوضاع القانونية المقررة لذلك الا ممن شرعت هذه الاوضاع لحمايتهم ، وكان القبض المدعى بطلانه قد وقع على المتهمه الأخرى ، فإنه بهذه المثابة - لا يمس حرمة من الحرمات المكفولة للطاعة ، ويكون النعمى على الحكم تعويله على أقوال المتهمه الأخرى مدعوى بطلانها لأنها جاءت أثر قبض باطل ، غير مقبول .

٣ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعة قصر دفاعه عنها على الدفع بطلان القبض على المتهمه الأخرى ، ولم يشر الدفع بطلان اعترافها لانه وليد اكراه على النحو الذي أورده بأسباب الطعن ، فإنه لا يقبل منه آثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان عدم توجيه الاتهام الى الطبيب الذي قيل أنه قام باجهاض المتهمه الأخرى ، ليس من شأنه ان يحول دون مساءلة الطاعة عن الجرائم التي دنت بها ، فإن منعى الطاعة بهذا الوجه لا يكون مقبولا .

الوقائع

- ١ - نهت النيابة العامة الطاعة بأنها : ١ - سهلت ذعارة متهمه أخرى .
- ٢ - عاوت المتهمه الأخرى على ممارسة الفحشاء .

٣ - استغلت بغاء المتهمة الأخرى • وطلبت عقابها بالمواد ١/أ، ٤/ب، ٥/ج، ١٥٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ • ومحكمة جناح آداب القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمة سنة مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمراقبة مدة مساوية لمدة العقوبة • استأنفت ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف •

المحكمة

حيث ان الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى القانون ، ذلك بأنه عول فى ادانتها على أقوال المتهمة الأخرى التى انتهض بمجردا دليلا على الطاعة ، ودفع بطلان القبض على المتهمة الأخرى وما تلاه من أقوال كانت وليدة اكراه معنوى تمسك فى تهديدها بالقبض عليها أسبوعيا اذا أنكرت ، كما ان الاتهام المسند الى الطاعة مستحيل لوجودها بالسجن وقت الحوادث ، هذا الى أن اتهاما لم يوجه الى طبيب ذكرت المتهمة الأخرى أنه قسام بأجهاضها •

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، قد بين واقعات الدعوى بما تتوافق به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعة بها ، وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليه • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى ادانة الطاعة الى أقوال المتهمة الأخرى قبلها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق

نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولو لم يكن معززا بدليل آخر ، فان النعى على الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لاصفة لغبر من وقع في شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه . لان تحقيق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، كما أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستند من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الاوضاع القانونية المقررة لذلك الا ممن شرعت هذه الاوضاع لحمايتهم ، وكان القبض المدعى بطلانه قد وقع على المتهمه الأخرى ، فانه بهذه المثابة - لا يمس حرمة من الحرمات المكفولة للطاعة . ويكون النعى على الحكم تعويله على اقوال المتهمه الأخرى يدعوى بطلانها لأنها جاءت اثر قبض باطل ، غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعة قصر دفاعه عنها على الدفع ببطلان القبض على المتهمه الأخرى ، ولم يثر الدفع ببطلان اعترافها لانه وليد اكراه على النحو الذي أورده بأسباب الطعن . فانه لا يقبل منه اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان باقى مسأثيره الطاعة في طعنها يتمخض جلالا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها ، وكان عدم توجيه الاتهام الى الطبيب الذي قيل أنه قام باجهاض المتهمه الأخرى ، ليس من شأنه ان يحول دون مساءلة الطاعة عن الجرائم التي دنت بها ، فان معنى الطاعة بهذا الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى طاهر ،
صلاح البرجى ومحمد حسام الدين الغريانى .

(٤٤)

الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ انقضائية

(١) اسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » . محكمة الموضوع
« سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » تسبب غير معيب » . ضرب
أفضى الى موت .

الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتاوعا
تقدرها محكمة الموضوع .

الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة المعتدى وانما لرد العدوان .

مثال لتسبيب سائغ لنفى حالة الدفاع الشرعى .

(٢) دعوى مدنية « الصفة فيها » . حكم « تسببيه » تسبب غير معيب » .
نقض « أسباب الطعن » مالا يقبل منها » .

حق أرملة المجنى عليه وأولاده فى المطالبة بالتعويض عما أصابهم من
ضرب شخصى من جراء الوفاة بصرف النظر عن حقهم فى ارثه من عدمه .

(٣) دعوى مدنية . مسئولية مدنية . ضرر . بطلان . حكم « تسببيه »
تسبب غير معيب » « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » .

العبارة فى صحة الحكم هى بصدوره موافقاً للقانون .

اغفال الحكم ذكر مواد القانون . فى خصوص الدعوى المدنية

لا يبطله . متى كان النص الواجب الانزال مفهوماً من الوقائع التى
أوردها .

١ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة الدفاع
الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيها بغير
معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها ، كما أن حق

الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاينة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان ، واذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيان واقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينافى الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه - ان الطاعن وبعد أن كانت واقعة الاعتداء على شقيقه قد تمت فعلا ، ضرب المجنى عليها دون أن تبدو أى بادرة اعتداء عليه يتخوف منها ، فان ما قارفه الطاعن من بعد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتهى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة فى القانون .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية - هم زوجة المجنى عليه الاول واولاده وهو ما لم يجحده الطاعن وكان ثبوت الارث لهم من عدمه لا يقدح فى صفتهم كزوجة وأبناء للمجنى عليه المذكور وكوهم قد أصابهم ضرر من جراء فقد المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى وقع عليه والذى أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما أصابهم من ضرر مباشر لا على اقتصايم مقام المجنى عليه من أهولة حقه فى الدعوى اليهم .

٣ - من المقرر أن العبرة فى صحة الحكم هى بصدوره موافقا للقانون وكان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ووجه المسؤولية فانه لا يطله فى خصوص الدعوى المدنية - عدم ذكر مواد القانون التى طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التى أوردها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بعضا فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية المرفق ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب افضى الى موته ٢ - ضرب عمدا

بعضا فأحدث بظهوره الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الابتدائي وأحالت به الى محكمة جنايات شبين الكوم لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى نجل المجنى عليه الاول كما أدعت ارملة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدنيا، قبل المتهم بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٢ - ١ - ٣ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٣/٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عما استند اليه وبإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه تقسم بينهم بالفريضة الشرعية .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتي الضرب المفضى الى الموت والضرب العمد قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه اطرح دفعة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس بما لا يسوغ ، ولم يبين صفة المدعين بالحق المدني من واقع اعلام شرعى لم يعن بايراد بياقاته وقضى بالتعويض استنادا الى نص المادة ١٦٣ من القانون المدني ولم يشر الى نص المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ من ذات القانون وهما أساس تقرير التعويض وتقديره ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من

قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ورد عليه فى قوله « أما عن القول بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس فقول مردود اذ الثابت من أقواله أنه حضر لمحل الحادث فوجد شقيقه مصابين أى أن واقعة الاعتداء على الآخرين كانت قد تمت فعلا فلا محل للقول بالدفاع عنهما ولا محل للقول بالدفاع عن نفسه هو اذ قد خلت أقواله بالتحقيقات من أن أحدا حاول الاعتداء حتى يحق له دفع هذا الاعتداء ، فالقول بالتخوف من احتمال حدوثه يكون قولاً مجوجاً ولا يقبل أن يكون علاج هذا التخوف هو المبادرة بالاعتداء وبالتالي فإن ما أثاره المتهم لا يعد من قبيل رد الاعتداء الذى كان قد تم بالفعل وليس دفاعاً عن النفس » وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيها بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها . كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، واذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه - أن الطاعن وبعد أن كانت واقعة الاعتداء على شقيقه قد تمت فعلا ، ضرب المجنى عليهما دون أن تبدر أى بادرة اعتداء عليه يتخوف منها ، فإن ما قارقه الطاعن من تعدد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ويكون منعاه على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية - هم زوجة المجنى عليه الأول وأولاده وهو ما لم يجحده الطاعن وكان ثبوت الارث لهم من عدمه لا يقدح فى صفتهم كزوجة وابناء للمجنى عليه المذكور وكونهم قد أصابهم ضرر من جراء فقد المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى وقع عليه والذى أودى بحياته ، وكانت

الدعوى المدنية انما قامت على ما أصابهم من ضرر مباشر لا على انتصابهم
مقام المجنى عليه من أيلولة حقه في الدعوى اليهم ، فان منعى الطاعن في
هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن
العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون وكان الحكم المطعون
فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ووجه المسؤولية
فانه لا يبطله في خصوص الدعوى المدنية - عدم ذكر مواد المقانون التي
طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من
الوقائع التي أوردتها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على
غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الاكيايى ومحمود عبد العال .

(٤٥)

الطعن رقم ٣٥٧٨ لسنة ٥٦ القضائية

تقرير التلخيص . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . حكم « بطلانه » . بطلان .
محكمة استئنافية « الاجراءات امامها » . معارضة « نظرها والحكم فيها » .
نقض « اسباب الطعن » . ما يقبل منها .

وجوب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف
تقريراً يشتمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وجميع ما اتخذ فيها من
اجراءات . وقراءته قبل أى اجراء . المادة ٤١١ اجراءات .
اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل فى المعارضة الاستئنافية .
اثره . بطلان اجراءات المحاكمة . لا يقدح فى ذلك سبق تلاوته ابان المحاكمة
الغيابية الاستئنافية . أساس ذلك .

من المقرر أن القانون قد أوجب فى المادة ٤١١ من قانون
الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى
فى الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه يشتمل ملخص وقائع الدعوى
وظروفها وأدلة الاثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى وقعت
والاجراءات التى تمت وأوجبت تلاوته قبل أى اجراء آخر ، حتى يلم
القضاة بما هو مدون بأوراق الدعوى نهية لفهم ما يدلى به الخصم
من أقوال ولتيسير مراجعة الأوراق قبل اصصدار الحكم
والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة
لصحة حكمها وليس يغنى الحكم عن هذا الاجراء أو يعصمه من هذا
البطلان سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الاستئنافية الغيابة ،

ذلك لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض ، مما يستلزم إعادة الاجراءات .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه هناك عرض
والتي لم تبلغ ثمانى عشرة سنة كاملة بأن استدرجها وطرحها أرضا ونهى عنها ملابسها وجثم فوقها وأولج سوائته فى موضع الغضة منها وكان ذلك بغير قوة أو تهديد . وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح مركز دمياط قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، استأنف المحكوم عليه . ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

وحيث أن مما يشاء الطاعن على الحكم المطعون فيه انه قد دأبه على الرغم مما ألم باجراءات المحاكمة من بطلان يتمثل فى مخالفته حكم المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فيما يوجب من تلاوة تقرير التخليص بجلسة المحاكمة الاستئنافية قبل قظر الدعوى .

وحيث أنه يبين من محضرى جلستى المعارضة الاستئنافية ومن الحكم المطعون فيه انها خلت جميعها مما يفيد تلاوة تقرير التخليص .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه يشتمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأداة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والاجراءات التي تمت وأوجبت تلاوته قبل أي إجراء آخر ، حتى يلم القضاة بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لنهم ما يدلى به الخصوم من أقوال وتفسير مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها وليس يغني الحكم عن هذا الاجراء أو يعصمه من هذا البطلان سبق تلاوة تقرير التلخيص إبان المحاكمة الاستئنافية الغيابية ، ذلك لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض ، مما يستلزم إعادة الاجراءات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه متعيناً نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ صلاح خاطر ، مسعود السعداوي ، طلعت
الاكياي ومحمود عبد الباري .

(٤٦)

الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ انقضائية

(١) حكم « اصداره » اجماع الآراء » . معارضة « نظرها والحكم فيها » .
نقض « حالات الطعن » مخالفة القانون » « الطعن لثاني مرة » .

قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول
درجة . وجوب بدوره باجماع الآراء . تخلف النص فيه على الاجماع .
يبطل . ويوجب تأييد حكم البراءة المقضى بها ابتدائيا .
الطعن لثاني مرة . القضاء فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع .
شرطه . أن يكون الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه يغني عن
التصدي للموضوع .

(٢) حكم « اصداره » اجماع الآراء » . قانون « تطبيقه » .

اشتراط اجماع آراء القضاة في حالة الغاء حكم البراءة أو شديدا
العقوبة . قصره على حالات الخلاف بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة أول
درجة في تقدير الادلة والوقائع والعقوبة .
نطاق اعمال هذا الحكم مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن
بالنقض .

ترجيح رأى قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الاجماع .
علة ذلك ؟

النظر في استواء حكم القانون . لا يتطلب اجماعا . مثال .

(٣) حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » . نقض « أسباب الطعن » . مالا
يقبل منها » .

ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة .
الاصل في الاجراءات انها روعيت . عدم حجب ما اثبتته الحكم من
تمام هذه الاجراءات الا بالطعن بالتزوير .

(٤) بطلان • استئناف • حكم • بياناته • نقض • أسباب الطعن • مالا يقبل منها •

اشتمال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف • يعصمه من البطلان الذي قد يشوب ذلك الحكم •

١ - لما كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بالغاء الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن من التهمة الثانية دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعا من النياية العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاة المحكمة » •

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من الغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به عن التهمة الثانية وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن منها ، دون حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن بخصوص هذه التهمة ، ولا لنظر الموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن الطعن المرة الثانية ما دام أن الوجه الآخر الذي بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه قد أغنى عن التصدى للموضوع •

٢ - لما كان يستبين من المذكرة الإيضاحية للمادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتسيق بين مشروعى قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة

أو الغناء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون ايثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه . ولما كانت المذكرة الايضاحية قد أفصحت في بيانها لعللة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الاجماع مرجعه الى انه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو ما يوحى بأن اشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور أن يكون الاجماع الا لتمكين القانون واجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة الى تجاوز حدوده أو اغفال حكم من أحكامه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون قد أعمل حكم القانون ، وهو فى ذلك لم يشدد العقوبة بالمعنى الذى رمى اليه المشرع من سن القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما هو قد صحح خطأ قانونيا وقع فيه الحكم المستأنف ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به عن هذه التهمة فى غير محله .

٣ - لما كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الأصل فى الاجراءات أنها روعيت ومتى

أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الاجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على بيان تاريخ اصداره واسم المحكمة وأسماء القضاة أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم - على خلاف ما يزعمه الطاعن بوجه الطعن ، كما انشأ أسبابا ومنطوقا جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة الأولى التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه ، كما أشار في ديباجته الى استئناف النيابة العامة بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠ والمتهم بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٨٠ ، وانهى الى أنه يدين المتهم عن التهمة الأولى بدوجب نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، فان الحكم يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير بالادانة في التهمة الأولى ومن ثم فان النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان والقصور فيما قضى به عن هذه التهمة يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطماعن بأنه أولا : أقسام بنساء دون الحصص على ترخيص من الادارة الهندسية .

ثانيا : تعدي على الأرض الزراعية بأن أقام عليها بناء بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٣٢ ، من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، ١٠٧ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ومحكمة جناح مركز طوخ

قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهاً عن التهمة الأولى والزامه باستخراج ترخيص وبراءته من التهمة الثانية . استأنفت النيابة العامة والمحكوم عليه ، ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٠٠٠٠ لسنة ٥٢ القضائية ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة بنها الابتدائية لتحكم فيها مجدداً هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الاعادة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرة جنيهاً وضعف الرسوم المقررة عن التهمة الأولى وبحبسه شهراً مع الشغل وتغريمه مائتي جنيهاً وإزالة عن التهمة الثانية .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

الحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي إقامة بناء دون الحصول على ترخيص من الإدارة الهندسية ، والتعدي على الأرض الزراعية بإقامة بناء عليها دون ترخيص من وزير الزراعة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والبطلان والقصور في التسبيب . ذلك بأن الحكم قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر ببراءته من التهمة الثانية ، وشدد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة عن التهمة الأولى

بإضافة ضعف رسم الترخيص ، دون النص فيه على صدوره باجماع آراء القضاة كما أن الحكم لم يطبق أحكام القانونين ٣ لسنة ١٩٨٢ و ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وهما أصح للمتهم في خصوص التهمة الثانية . فضلا عن أن الحكم لم يثبت تلاوة تقرير التلخيص وخلا من تاريخ إصداره وبيان المحكمة واسماء الهيئة ومن الإشارة الى استئناف النيابة العامة كما خلا الحكم الابتدائي من بيان المحكمة ومواد القانون مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن من التهمة الثانية دون أن يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من إلغاء البراءة ، وذلك بخلاف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به عن التهمة الثانية وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن منها ، دون حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن بخصوص هذه التهمة ، ولا لنظر الموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن الوجه الآخر الذى بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه قد أغنى عن التصدى للموضوع . أما عن قضاء الحكم فى التهمة الأولى فانه لما كان يستبين من المذكرة الايضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ومن تقرير اللجنة التى شكلت للتنسيق بين مشروعى

قانونى الاجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون ايثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذى يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه . ولما كانت المذكرة الايضاحية قد أفصحت فى بيانها العلة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة فى حالة عدم توافر الاجماع مرجعه الى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو ما يوحى بأن اشترط اجماع القضاة مقصور على حالة المخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة ونقد العقوبة ، ألما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يزد عليه خلاف ، والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور أن يكون الاجماع الا لتسكين القانون واجراء أحكامه الا أن يكون اذريعة الى تجاوز حدوده أو انفال حكم من أحكامه لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون قد أعمل حكم القانون ، وهو نى ذلك لم يشدد العقوبة بالمعنى الذى روى اليه المشرع من سن القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو قد صحح خطأ قانونيا وقع فيه الحكم المستأنف ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به عن هذه التهمة فى

غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه قد أثبت به أن عضو اليسار قد تلى تقرير التلخيص ، واذ كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة وكان الأصل في الاجراءات انشاء روعيت ومتى أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله . وكان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على بيان تاريخ اصداره واسم المحكمة واسماء القضاة أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم - على خلاف ما يزعمه الطاعن بوجه الطعن ، كما انشأ أسبابا ومنطوقا جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة الأولى التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . كما أشار في ديباجته الى استئناف النيابة العامة بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠ والمتهم بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٨٠ ، وانتهى الى أنه يدين المتهم عن التهمة الأولى بموجب نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، فإن الحكم يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير بالادانة في التهمة الأولى ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان والقصور فيما قضى به عن هذه التهمة يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به عن التهمة الثانية وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن عنها ، ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / مسعد الساعى ، أحمد شوقي (نائب رئيس
المحكمة) ، الصاوى يوسف وعادل عبد الحميد .

(٤٧)

الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ القضائية

دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » « انقضاؤها بالحكم النهائى » • استئناف

« نظره والحكم فيه » • قوة الامر المقضى • نقض « حالات الطعن » • مخالفة
القانون • محكمة النقض « سلطتها » •

انقضاء الدعوى الجنائية بحكم نهائى • عدم جواز نظرها من جديد •
معاودة الحكم المطعون فيه نظر الدعوى والفصل فى موضوعها بناء على
استئناف المطعون ضده رغم صدور حكم نهائى فيها بناء على استئناف
النيابة • خطأ فى القانون • أثر ذلك ؟

لما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غاييا
بإدانة المتهم — المطعون ضده — بجريمة عدم نقل رخصة مطه وعاقبته من
أجلها بغرامة قدرها خمسين جنيها والغلق، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم
وحدد لنظر استئنافها جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ وفيها حكم حضوريا
بقبول استئنافها شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف
والإيقاف • كما استأنف المطعون ضده ويجلسه ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٣.
قضى فى استئنافه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم — المطعون ضده — عشرة جنيهات
وتأيد الحكم فيما عدا ذلك والإيقاف • لما كان ذلك ، وكان الحكم
الذى صدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة
بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ قد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه ممن
يملكه قاله ينتج أثره القانونى وتنتهى به الدعوى الجنائية عملا بنص

المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فانه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من المتهم - المطعون ضده - أن تضع الامور في نصابها وتقضي بمسئمتهم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما وأنها عاودت نظر الدعوى وتصدت للفصل فيها من جديد حين عرض عليها الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الصادر ابتدائيا بإدائته وقضت فيها - بحكمها المطعون فيه - فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يعيب حكمها ويوجب - وفقا للمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - نقض الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . . .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : لم يقم بنقل الرخصة على النحو الوارد بالمحضر . وطلبت عقابة بمواد القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنح اشمون قضت غاييا في . . . بتغريم المتهم خمسين جنيتها والغلق . استأنفت النيابة العامة والمتهم ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت في ١٢ فبراير سنة ١٩٨٣ حضوريا في الاستئناف الأول بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والايقاف ، وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨٣ قضت حضوريا في الاستئناف الثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيتها وتأيدته فينا عدا ذلك والايقاف .

فطعنت النيابة العامة في الحكم الاخير بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى طعن النيابة العامة أن المحكمة الاستئنافية أصدرت في الدعوى حكمن نهائيين متناقضين أحدهما - في استئناف النيابة - بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف والإيقاف ، والآخر - في استئناف المتهم - بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتعزيم المتهم عشرة جنيهاً وتأيد الحكم فيما عدا ذلك والإيقاف وهو ما ينطوي على خطأ في تطبيق القانون إذ جاء حكمها الأخير على خلاف حكمها السابق صدوره في ذات الدعوى والحائز لقوة الأمر القضي مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غايياً بإدانة المتهم - المطعون ضده - بجريمة عدم نقل رخصة محله وعاقبته من أجلها بغرامة قدرها خمسين جنيهاً والمعلق ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وحدد لنظر استئنافها جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ وفيها حكم حضوراً بقبول استئنافها شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والإيقاف . كما استأنف المطعون ضده وبجلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ قضى في استئنافه حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتعزيم المتهم - المطعون ضده - عشرة جنيهاً وتأيد الحكم فيما عدا ذلك والإيقاف . لما كان ذلك ، وكان الحكم الذي صدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ قد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه فإنه ينتج أثره القانوني وتنتهي به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة

٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فانه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من المتهم - المطعون ضده - أن تضع الامور في نصابها وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما وأنها عاودت نظر الدعوى وتصدت للفصل فيها من جديد حين عرض عليها الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الصادر ابتدائيا بإدائته وقضت فيها - بحكمها المطعون فيه - فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يعيب حكمها ويوجب - وفقا للمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - نقض الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى
(نائبى رئيس المحكمة) ، سرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٤٨)

الطعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) نقض « التقرير بالطعن » « تقديم الاسباب » ميعاده .
التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد دون تقديم الاسباب اثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
(٢) قبض . تلبس . مأمورو الضبط القضائى . اثبات « اعتراف » . نقض « حالات الطعن » الخطأ فى تطبيق القانون » .
القبض والاجراء التحفظى على الشخص . ماهية كل منها ؟
مثال لقبض غير مشروع .

١ - لما كان الطاعن وأن قرر بالطعن فى الميعاد الا انه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ولما كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فان الطعن المذكور يكون غير مقبول .

٢ - من المقرر أن القبض على الانسان انما يعنى تقييد حركته والتعرض له بامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده ، وهو يختلف عن الاجراء التحفظى المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والذي أوردت المذكرة الايضاحية للقانون الأخير بشأنه أنه يعتبر بمثابة اجراء وقائى حتى يطلب من النيابة العامة صدور أمرها بالقبض ، وأنه لا يعتبر قبضا بالمعنى القانونى وليس فيه مساس بحرية

الفرد ، اذ أن هذه الحرية يجب أن يزاو لها في الاطار الاجتماعى للمصلحة العامة وفق ما أشار اليه بعض الشراح ، فلا مساس بهذه الحرية اذا طلب من الشخص أن يمكث فى مكانه لحظات أو فترة قصيرة مثلما هو مقرر من أن لأمور الضبط القضائى عند انتقاله الى مكان الحادث فى حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وهو ما لا يعتبر قبضا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد سوغ تصدى مأمور الضبط القضائى للطاعن وتقييد حريته واحتجازه استنادا الى أنه اجراء تحفظى مما تجيزه المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجب عن بحث صلة القبض الباطل بالاعتراف المعزى الى الطاعن فى محضر ضبط الواقعة والذي أ طرح الحكم الدفع ببطالانه قولا باقتفاء ما يشوبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : سرقا - وآخر - جهاز التليفزيون المبين وصفا وقيمة بالأوراق المملوك لـ من مسكنه وذلك بطريق الكسر . وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٦ مكررا ثالثا / ثانيا من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بولاق الدكرور قضت حضوريا بالنسبة للطاعنين عملا بمادة الاتهام بحبس كل منهما سنة مسع الشغل والتفاد . استأنف المحكوم عليهما - ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالتعديل والاكتفاء بحبسهما ستة أشهر مع الشغل والتفاد . فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعن وان قرر بالطعن في الميعاد
الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ولما كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه
يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه،
فإن الطعن المذكور يكون غير مقبول .

ومن حيث أن الطعن المقدم من . . . استوفى الشكل المقرر
في القانون .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه
بجريمة السرقة قد شابه القصور في التسيب ، ذلك بأنه أغفل دفع الطاعن
بإطلاق القبض عليه لانعدام سببه ، وبإطلاق الاعتراف المنسوب اليه
لأنه وليد اكراه وقع عليه . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه عرض للدعى الطاعن بإطلاق القبض
عليه ، وبإطلاق الاعتراف المنسوب اليه واطرحهما في قوله : « . . . ان
الثابت من وقائع الدعوى ومستنداتها ان ما قام به محرر محضر الضبط
قبل المتهمين لا يعدو ان يكون اجراء تحفظيا أعمالا لنص المادة ٣٥ من
قانون الاجراءات الجنائية ، حيث أثبت قيامه بعمل عدة أكسنة تمكن في
أحداها والتي تمت بدائرة القسم محل اختصاصه وعمله من ضبط المتهمين
والذين بمواجهتهم (اعترفا) بارتكاب العديد من السرقات ومنها سرقة
مسكن المجنى عليه وذلك الضبط بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣١ ثم قام بعرضهما
في الميعاد المحدد على النيابة العامة بتاريخ ١٩٨٣/٩/١ الأمر
الذي يتعين معه طرح الدفوع جابيا . كما أنه عن بقية الدفوع فإن المحكمة
تطمئن الى الاعتراف المنسوب للمتهمين والوارد بمحضر الضبط - حسبما
تقدم - لا تتفاء (ثمة) شيء يشوب ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان

مفاد ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - أن مأمور الضبط القضائي قيد حرية الطاعن واحتجزه الى اليوم التالي واتخذ قبله خلال فترة احتجازه اجراءات جمع استدلالات أثبتتها في محضر ضمنه اعتراف الطاعن بارتكاب العديد من السرقات ومنها سرقة مسكن المجنى عليه ، فان ما أقامه مأمور الضبط القضائي على تلك الصورة هو قبض بالمعنى القانوني في غير حالة تلبس ، لما هو مقرر من أن القبض على الانسان انما يعنى تقييد حريته والتعرض له بامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده ، وهو يختلف عن الاجراء التحفظي المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والذي أوردت المذكرة الايضاحية للقانون الأخير بشأنه أنه يعتبر بمثابة اجراء وقائي حتى يطلب من النيابة العامة صدور أمرها بالقبض ، وأنه لا يعتبر قبضا بالمعنى القانوني وليس فيه مساس بحرية الفرد ، اذ ان هذه الحرية يجب أن يزاولها في الاطار الاجتماعي للمصلحة العامة وفق ما أشار اليه بعض الشراح ، فلا مساس بهذه الحرية اذ طلب من الشخص أن يمكث في مكانه لحظات أو فترة قصيرة مثلما هو مقرر من أن لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله الى مكان الحادث في حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وهو ما لا يعتبر قبضا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد سوغ تصبدي مأمور الضبط القضائي للطاعن وتقييد حريته واحتجازه استنادا الى أنه اجراء تحفظي مما تجيزه المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن بحث صلة القبض الباطل بالاعتراف المعزو الى الطاعن في محضر ضبط الواقعة والذي أطرح الحكم الدفع بطلانه قولا باتقاء ما يشوبه ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن وللطاعن الآخر الذي لم يقبل طعنه لاقصاف وجهه للمعنى به . وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى
(نائبى رئيس المحكمة) ، سرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٤٩)

الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دعوى جنائية « رفعها » • نيابة عامة • نقد • تهريب جمركى •

الاجراء المنصوص عليه فى المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣
فى شأن الجمارك هو فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية
على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى •

طلب رفع الدعوى فى جريمة التهريب ينطوى على تصريح باتخاذ
اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها • مباشرة
الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه • اجراءات
تالية لا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة •

(٢) تزوير « محررات رسمية » • تهريب جمركى • ارتباط • نقص « النر
الطعن » •

جريمة الاشتراك فى تزوير محررات رسمية • استعمالها مرتبط
بجريمة التهريب الجمركى ارتباطا لا يقبل التجزئة يوجب الحكم بالعقوبة
المقررة لاشدهما • المادة ٣٢ عقوبات •

١ - من المقرر أن الاجراء المنصوص عليه فى المادة ١٢٤ من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك هو فى حقيقته طلب مما يتوقف
قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من
جهة رفع الدعوى ، وأن الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوى على
تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها
أما مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى

عليه فهي اجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة ، الذى يكفى لصحته اشتماله على البيانات التى تحدد الجريمة ذاتها التى صدر من أجلها تحديدا كافيا دون اعتبار الشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها عليه .

٢ - لما كانت جرائم الاشتراك فى تزوير محررات رسمية واستعمالها التى دين المطعون ضده بها مرتبطة بجريمة التهريب الجمركى سائلة البيان ارتباطا لايقبل التجزئة ، مما يقتضى اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه : ١ - وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا فى ثلاث محررات رسمية هى اخطار بافراج نهائى عن سيارة ملاكى برقم مسلسل ١٢٣٤٨٦ وشهادة بيانات تلك السيارة وكتاب مصلحة الجمارك بالقاهرة الى مديرية ادارة مرور الاسكندرية والصادرين فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٨٣ والمنسوب دورهم لجمرك القاهرة للسيارات باسم وذلك بطريق الاصطناع ووضع امضاءات وأختام مزورة بأن اصطنع المحررات الثلاثة سائلة الذكر على غرار الصحيح منها وملا بياناتها ومهرها بامضاءات مزورة نسبها للمختصين بمصلحة الجمارك بالقاهرة ووضع عليها بصمات خاتمين مقلدين لخاتمي شعار الجمهورية والخاتم الكاوتشوك الخاص بالمصلحة سائلة الذكر . ٢ - اشترك مع مجهول بطريق الاتحاق والمساعدة فيما بينهم وبالمساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو الموظف المختص باجراءات ترخيص السيارات الخاصة بالاخراج عنها جمركيا بادارة

مرور الاسكندرية في ارتكاب تزوير في أوراق أميرية هي أقرار الممثل الضريبي وشهادة بيانات صاحب السيارة رقم ٠٠٠٠٠ ملاكى الاسكندرية باسم ونموذج الفحص الفنى الخاص بها حصل تحريرها المختص بوظيفته بأن اتفق مع هذا المجهول على ذلك وساعده بأن أمدّه ببطاقة شخصية مزورة باسم فقام ذلك المجهول بتقديمها للموظف المختص سالف الذكر وتسمى أمامه باسم صاحب البطاقة المزورة على خلاف الحقيقة فأثبت المذكور ذلك في الأوراق سالفه الذكر وحصل على توقيعاته فتنت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة .

(٣) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمى هو التوكيل رقم ٢٠٤٠١ لسنة ١٩٨٣ الصادر من مأمورية توثيق روض الفرج باسم وذلك بطريق الاصطناع بأن اتفق مع هذا المجهول على ذلك وساعده بأن أمدّه بالبيانات الخاصة به فقام ذلك المجهول باصطناعه على غرار الصحيح منه وملا بياناته على خلاف الحقيقة فتنت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . (٤) استعمل المحررات المزورة سالفه الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها لإدارة مرور الاسكندرية للاعتداد بما ورد بها . (٥) هرب السيارة الواردة والمشار اليها بالأوراق بأن أخفاها عن رجال الجمارك بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها . وأحاله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٢-٣ ، ٤١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٣٢/٢ ، ١٧ من القانون ذاته أولا : بمعاقبه المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما استند اليه فيما عدا التهمة الاخيرة ثانيا : بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة الاخيرة وذلك بعد أن

عدلت وصف التهمة الأولى باعتباره شريكا في ارتكاب التزوير .
 فطعن كل من النيابة العامة والمحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
 النقض ... الخ .

الحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه
 اذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجمركى قد
 شابه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأنه أسس قضاءه ذلك على
 أن مصلحة الجمارك لم تطلب تحريك الدعوى الجنائية على المطعون
 ضده ، حين أن المصلحة المذكورة طلبت بكتابها المرفق بالأوراق تحريك
 الدعوى عن الجريمة المذكورة ، والذي لا ينال منه صدوره بشأن غير
 المطعون ضده اذ لا يلزم فيه تعيين المسئول عن الجريمة . مما يعيب الحكم
 ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من المفردات المضمومة أنها احتوت على طلب
 كتابى صادر من مصلحة الجمارك بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٨٥ بتحريك
 الدعوى الجنائية ضد آخر خلاف المطعون ضده عن جريمة التهريب
 الجمركى ذاتها التى رفعت بشأنها الدعوى على المطعون ضده فى ٢٣ من
 فبراير ١٩٨٥ بعد صدور الطلب المذكور . لما كان ذلك ، وكان من
 المقرر أن الاجراء المنصوص عليه فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦
 لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك هو فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى
 الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع
 الدعوى ، وأن الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوى على تصريح
 باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لارتكابها ،
 أما مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى

عليه فهي اجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة ،
الذى يكفى لصحته اشتماله على البيانات التى تحدد الجريمة ذاتها
التي صدر من أجلها تحديدا كافيًا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق
عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها عليه ، وكان الحكم المطعون فيه
قد عول فى قضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب
الجمركى المرفوعة قبل المطعون ضده على أن مصلحة الجمارك لم تطلب
تحريك الدعوى ضده ، وكان الثابت بكتاب مصلحة الجمارك المشار
اليه سلفا انها طلبت تحريك الدعوى الجنائية عن الجريمة ذاتها التى رفعت
بشأنها الدعوى الجنائية على المطعون ضده ، وهو ما يكفى لزوال القيد
الوارد على النيابة العامة والرجوع الى حقها المطلق فى رفع الدعوى
على من يسفر التحقيق عن اسناد الجريمة اليه ، فان رفع الدعوى
الجنائية قبل المطعون ضده عن جريمة التهريب الجمركى يكون صحيحا ،
ويكون قضاء الحكم بعدم قبولها فى خصوص هذه الجريمة معينا بالخطأ
فى تطبيق القانون وتأويله الذى حجه عن الفصل فى موضوع الدعوى ،
بما يكون معه متعينا نقضه والاعادة • لما كان ذلك ، وكانت جرائم
الاشتراك فى تزوير محررات رسمية واستعمالها التى دين المطعون
ضده بها مرتبطة بجريمة التهريب الجمركى سالفه البيان ارتباطا لا يقبل
التجزئة ، مما يقتضى اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة
المقررة لأشدها طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فان نقض الحكم
بالنسبة لما قضى به فى جريمة التهريب الجمركى يقتضى نقضه بالنسبة
لما قضى به فى باقى الجرائم والاعادة بالنسبة اليها جميعا • وذلك دون
حاجة لبحث أوجه الطعن المقدم من المحكوم عليه •

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسه السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة ،
عبد الوهاب الخياط ، صلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(٥٠)

انظعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) جريمة • شيك بدون رصيد • اختصاص « الاختصاص المحلى » •
تعيين الاختصاص المحلى بمكان وقوع الجريمة أو اقامة المتهم
أو القبض عليه • المادة ٢١٧ اجراءات •
- (٢) شيك بدون رصيد • اختصاص « الاختصاص المحلى » • حكم
« تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
مجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع العلم بانه بغير مقابل وفاء
للسحب تتم به جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • علة ذلك ؟
تحرير الشيك وتوقيعه من الأعمال التحضيرية التى لا يصح بناء
الاختصاص المحلى بنظر الجريمة عليها • مخالفة ذلك خطأ فى القانون •
ضرورة وقوف المحكمة على مكان اعطاء الشيك • مخالفة ذلك :
قصور •

- (٣) شيك بدون رصيد • دعوى جنائية « انقضاؤها » • اثبات « قوة الامر
المقضى » • ارتباط • حكم « تسببه • تسبب معيب » • دفع « الدفع
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها » •

إصدار المتهم لعدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح
شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذى يحمله
كل منها أو القيمة التى صدر بها • نشاط إجرامى لا يتجزأ • انقضاء
الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى بالادانة أو بالبراءة فى إصدار
أى شيك منها -

• مثال

١ - من المقرر ان الاختصاص المحلى يتعين كأصل عام بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - من المقرر ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتم - خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه - بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتطف عليه الحياة القانونية التى اصبغها الشارع على الشيك بالاعتبار على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات . أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الاعمال التحضيرية ، ومن ثم يكون مذهب اليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة مكان تحرير الشيك قد بنى على خطأ فى تأويل القانون اذ المعول عليه فى تحديد الاختصاص المحلى فى هذه الدعوى بالمكان الذى تم فيه اعطاء الشيك للمستفيد وهو مالم تعن المحكمة بالوقوف عليه بما يجعل حكمها مشوباً بالقصور .

٣ - لما كان اصدار المتهم لعدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد وفى يوم واحد عن معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذى يحمله كل منها أو القيمة التى صدر بها - يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه ، وفقاً لما تنضى به الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، بصدر حكم نهائى واحد بالادانة أو بالبراءة فى اصدار أى شيك منها ، وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه « اذا صدر حكم فى موضوع الدتوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى الحكم بالطرق المقررة فى

القانون » • وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على المدعى بقوله الأمر المقضى بالقول باختلاف الشيكات وأن المتهم لم يقدم الدليل على أن الشيكات جميعها قد حوت عن معاملة واحدة ، وكان ما حقه الحكم للرد على المدعى لا يكفى لحمل قضائه برفضه ، إذ كان يتعين عليه أن يثبت اطلاعه على الجنتين المتقدم بينهما وأشخاص ومحل وسبب كل منها ومدى نهائية الحكم فيها • لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده رداً على المدعى قد بين العناصر الكافية والمؤدية إلى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير — برأى فى شأن ما أثير من خطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه أيضاً بالنقصان •

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح الزيتون ضد الطاعن بوصف أنه : اعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام أولاً : برفض المدعى بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها • (ثانياً) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت • استأنف المحكوم عليه • ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غائباً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن •

نظمت الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

... ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجرمة اعطاء شيك بدون رصيد والزامه بالتعويض المدني المؤقت قسداً بتهمة القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع كما اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه رد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بتفسير الدعوى بما لا يصلح رداً وأطرح الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنتين ٥٨٧٨ لسنة ١٩٨١ الرمل ، ٣٦٤ لسنة ١٩٨٢ الزيتون لأن الشيكات جميعها صدرت عن معاملة واحدة ، وقد ردت المحكمة على هذين الدافعين بقولها : « وحيث ان المتهم حضر بوكيل عنه ودفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى وهذا مرفوض حيث حرر المتهم للمدعى بالحق المدني شيك بسحبه كما دفع بعدم جواز نظر الفصل فيها لسابقة الفصل فيها في الدعوى ٥٨٧٨ لسنة ١٩٨١ الرمل ، ٣٦٤ لسنة ١٩٧٩ الرمل وهذان خاصان بشيكن آخرين ولم يقدم المتهم دليلاً على أن الشيكين موضوع الدعوى أو أن جميعهم قد حرر لغرض ونشاط واحد فيكون هذا الدفع ايضاً مردود » . لما كان ذلك ، وكان الاختصاص المحلي يتعين كأصل عام بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وفقاً لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تنهت خلافاً لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه — بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي استبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ، أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير

الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الاعمال التحضيرية ، ومن ثم يكون مذهب
إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة مكان تحرير الشيك
قد بنى على خطأ في تأويل القانون إذ الممول عليه في تحديد الاختصاص
المحلي في هذه الدعوى بالمكان الذي يتم فيه إعطاء الشيك للمستفيد وهو
مالك تمن المحكمة بالوقوف عليه بما يجعل حكمها مشوباً بالقصور وهو
بما يعجز محكمة النقض عن أعمار رقابتها على الواقعة - كما صيغ
اثباتها بالحكم - . لما كان ذلك ، وكان إصدار المتهم لعدة شيكات
كلها أو بعضها بغير رصيد - لصالح شخص واحد وفي يوم واحد عن
معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذي يحملة كل منها أو القيمة التي صدر
بها - يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضي الدعوى الجنائية عنه . وفقاً
لما تنقضي به الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية ،
بصدور حكم نهائي واحد بالأدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها ،
وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه « إذا صدر
حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن
في الحكم بالطرق المقررة في القانون » . وكان الحكم المطعون فيه قد
اكتفى في الرد على الدفع بقوة الأمر المقضي بالقول باختلاف الشيك وأن
المتهم لم يقدم الدليل على أن الشيكات جميعها قد حررت عن معاملة
واحدة ، وكان ماساقه الحكم للرد على الدفع لا يكفي لحمل قضائه
برفضه ، إذ كان يتعين عليه أن يثبت اطلاعه على الجنحتين المتقدم يانها
وأشخاص ومحل وسبب كل منها ومدى نهائية الحكم فيها . لما كان
ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده رداً على الدفع قد
بين العناصر الكافية والمؤدية الى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه
المحكمة عن التقرير برأى في شأن ما أثر من خطأ في تطبيق القانون
بما يعيبه أيضاً بالقصور ، ويتعين لذلك نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث
باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وحسن عميره
وحسن عشيح ومحمد حسام الدين الغرياني .

(٥١)

الطعن رقم ٣٥٩٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) اعلان • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • معارضة « نظرها والحكم فيها » •

اعلان المعارض بجلسة المعارضة • وجوب أن يكون لشخصه أو في محل
اقامته •

عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم لاستلام الاعلان اليه
قرينه على علم المعلن تقبل اثبات العكس •
مثال ؟

(٢) معارضة « نظرها والحكم فيها » • حكم « بطلانه » • اجراءات •
« اجراءات المحاكمة » • نقض « اسباب الطعن » • ما يقبل منها • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » •

تقديم الطاعنة ما يدحض قرينة وصول ورقة الاعلان اليها اثره •
اعتبار تخلفها عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية راجعا لعذر قهري •
قبول عذر الطاعنة يجعل الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيامه على
اجراءات معيبة •

- ١ - لما كان من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب
أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، وكان قضاء محكمة النقض وان
جرى على أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام
الاعلان وأن تسليمه لمن خاطبه المحضر في هذه الحال يعد قرينة على علم
الشخص المطلوب اعلاؤه الا أن له أن يدحض هذه القرينة باثبات عكسها .
- ٢ - لما كان فيما قدمته الطاعنة من مستندات ما يدحض قرينة

وصول ورقة الاعلان لها ومن ثم يكون تخلفها عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية راجعا لعذر قهرى هو عدم اعلانها بالجلسة المحددة لنظرها وبداً يكون الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيامه على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارضة من استعمال حقها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بددت الأشياء المحجوز عليها اداريا لصالح الضرائب العقارية وطلبت عقابها بالمسألتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات .

ومحكمة جناح مركز المنصورة الجزئية قضت غاييا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة جنيهان لوقف التنفيذ .
ايتأت الحكم المحكوم عليها ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استثنائية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فعارضت وقضى فى معارضتها باعتبارها كأن لم تكن .
قطعت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار معارضة الطاعنة كأن لم تكن قد شابه البطلان وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعنة تخلفت عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لعذر قهرى هو أنها لم تعلن اعلانا قانونيا صحيحا لتلك الجلسة اذ لا تقيم فى المكان الذى تم فيه الاعلان مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة المفردات المضمومة وجود اعلان مؤرخ ١٩٨٣/١٠/٢٤ أثبت به ان الطاعة قد تم اعلانها بناحية كفر الاعجز في مواجهة صهرها المقيم معها والذي وقع باستلامه - بجلسة ١٩٨٣/١١/١٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وكانت الطاعة قد أوفقت بأسباب طعنها صورة ضوئية لبطاقتها الشخصية الصادرة في ١٩٧٥/١٠/١٤ وتحمل رقم ٦٤١٨٦ مركز المنصورة محافظة الدقهلية ثبت بها أنها تقيم بناحية كفر سعفان ، كما تحوى المفردات محضر شرطة مؤرخ ١٩٨٠/٣/٢٥ ثابت به أن محرره أثبت في صدره أنه بعد الاطلاع على محضر التبديد المحرر ضد - استلعى خفير الطلبات وسأله عن المتهمة فقرر أنها تقيم بناحية كفر سعفان - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، وكان قضاء محكمة النقض وان جرى على أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان وأن تسايمة لمن خاطبه المحضر في هذه الحال يعد قرينة على علم الشخص المطلوب اعلاقه الا أن له أن يدحض هذه القرينة باثبات عكسها . لما كان ذلك . وكان فيما قدمته الطاعة من مستندات ما يدحض قرينة وصول ورقة الاعلان لها ومن ثم يكون تخلفها عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية راجعا لعذر قهرى هو عدم اعلانها بالجلسة المحددة لنظرها وبذا يكون الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقها - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة
وعبد الوهاب الخياط وصالح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

(٥٢)

الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) قانون « قانون اصلاح » . حكم « تسببه » . تسبب معيب » . تجريف
ارض زراعية .

صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل
فيه نهائيا . في جريمة تجريف ارض زراعية . اعتباره اصلح للمتهم من
القانون القديم . اساس ذلك ؟

(٢) نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق القانون » . « اسباب الطعن »
ما يقبل منها » « الحكم في الطعن » .

اقتصار عيب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على
محكمة النقض تصحيحه . المادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٣) استئناف « نظره والحكم فيه » . عقوبة « تطبيقها » « تشديدها » .
نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق القانون » . محكمة استئنافية .

استئناف المتهم دون النيابة . اثره . وجوب الا تزيد الغرامة
المقضى بها من محكمة اول درجة .

(٤) عقوبة « وقف تنفيذ العقوبة » . محكمة النقض « سلطة محكمة النقض » .
الاعتقاد بعدم عودة المحكوم عليه الى مخالفة القانون . حق المحكمة
في وقف تنفيذ العقوبة .

١ - لما كانت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه اذا
صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو
الذي يطبق دون غيره واذ كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر
بتاريخ ١/٨/١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون

رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ يتحقق به معنى القانون الاصلح اذ أجاز فى المادة ١٥٤ منه وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها وفقا لأحكامه عن جريمتى تجريف الارض الزراعية بغير ترخيص وشراء أترية متخلفة عن عملية التجريف بغير ترخيص وهو ما لم يكن جائزا بحكم المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة التى تحكم الواقعة - قبل تعديلها بالقانون المشار اليه وقد صدر هذا القانون قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠ فكان يجب تطبيق هذا القانون وحده دون غيره .

٢ - من المقرر أنه اذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بسقضى القانون .

٣ - لما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده فإنه يتعين الاتزيد الغرامة المقضى بها من محكمة أول درجة عن القدر الذى قضت به .

٤ - اذا كانت الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة تبين على الاعتقاد بأن المحكوم عليه لن يعود الى مخالفة القانون فإن المحكمة تأمر بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادة ٥٥ عقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قام بتجريف أرض زراعية ونقل اتربتها على النحو المبين بالاوراق بدون ترخيص من السلطة المختصة وطلبت عقابه بالسنتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جنح مركز

الفيوم قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بجبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه .

استأنف المحكوم عليه ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بجبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان الطاعن بجريمة تجريف أرض زراعية ونقل الأتربة الناتجة عن التجريف قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بانه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لهذه الجريمة وفقا لنص المادة ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٨١ قام بتجريف أرض زراعية ونقل الأتربة الناتجة عن التجريف وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٥٦ مكررا من انقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وقضت محكمة أول درجة حضوريا بجبس المطعون ضده سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه طبقا لمادتي الاتهام سالفة الذكر واذا استأنف المطعون ضده قضت محكمة ثاني درجة غاييا بتأييد الحكم المستأنف واذا عارض المطعون ضده قضت في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ بحكمها المطعون فيه بتعديل

عقوبة الحبس إلى حبس المطعون ضده مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وتأنيده فيما عدا ذلك ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات نقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانسون أصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره واذ كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ يتحقق به معنى القانون الأصح اذ أجاز فى المادة ١٥٤ منه وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها وفقا لأحكامه عن جريمتى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص وشراء أترية متخلفة عن عملية التجريف بغير ترخيص وهو مالم يكن جائزا بحكم المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة التى تحكم الواقعة - قبل تعديلها بالقانون المشار اليه وقد صدر هذا القانون قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٣ فكان يجب تطبيق هذا القانون وحده دون غيره بيد أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر قد نصت على أنه « فاذا كان المخالف هو المالك وجب الايقل الحبس عن ستة أشهر » . وذلك بالإضافة الى الغرامة المقررة بنص الفقرة الأولى من تلك المادة والتى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الحبس عن الحد الأدنى المقرر قانونا - بحسبان انه مالك الأرض موضوع المخالفة على نحو ما أثبتته الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، واذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات

واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده فانه يتعين الا تزيد الغرامة المقضى بها من محكمة أول درجة عن القدر الذى قضت به بما لازمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف غير انه بالنظر الى ان الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة تبث على الاعتقاد بأن المحكوم عليه لن يعود الى مخالفة القانون فان المحكمة تأمر بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات .

جلسة ١ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ صلاح خاطر ومسعد السعداوى وطلعت الاكيابى
ومحمود عبد العال .

(٥٢)

الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ القضائية

(١) تفتيش « التفتيش بدون اذن » « التفتيش بقصد التوقي » . اثبات
بوجه عام . مأمورو الضبط القضائي . نقض « أسباب الطعن » مالا يقبل
منها .

تفتيش الضباط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة
والذخائر تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب . يعتبر اجراء
اداريا تحفظيا وليس من أعمال التحقيق . لا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو اذن
سابق من سلطة التحقيق .

جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن
جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .

(٢) اثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . نقض
« أسباب الطعن » مالا يقبل منها .

تناقض أقوال الشاهد لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة
من أقواله بما لا تناقض فيه .

منازعة الطاعن في القوة التدليلية لأقوال الشاهد . جدل موضوعي
في تقدير الدليل . التصدى له أمام النقض . غير جائز .

(٣) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .
وزن أقوال الشهود . موضوعي .

١ - لما كان الحكم قد حصل أقوال الشاهد بما مؤداه بأنه أثر
وصول الطاعن الى أرض الميناء الجوى وقبل ان يصعد الى الطائرة
المتجهة الى وطنه - قام بتفتيشه للتأكد من عدم حمله أسلحة ومفرقات -

وذلك تأمين سلامة الطائرة وركابها فأسفر التفتيش عن عبوره على مخدر وبمواجهته به اعترف بشرائه وبعد ذلك عرض الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش فرفضه تأسيسا على ان الاجراء الذى باشره الضابط يعد من وسائل التوقى والتحوط تأمين سلامة الطائرات وركابها - لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التى اثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها ان التفتيش الذى اجراه الضابط انما كان من وسائل التحفظ والتحوط تأمين سلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب وخطف الطائرات اذن او بعد اقلاعها من شر من يركبون الطائرات ويحملون اسلحة ومفرقات . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم اقرارا لهذه التصرفات بالاستناد الى ذات المبررات صحيحا فى القانون على تقدير ان الاجراء الذى باشره مأمور الضبط لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق بهدف الحصول على دليل من الادلة ولا تملكه الا سلطة التحقيق او باذن سابق منها وانما هو اجراء ادارى تحفظى لا ينبغى ان يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية او اذن سابق من سلطة التحقيق ، فاذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع فى ذاته لم ترتكب فى سبيل الحصول عليه ثمة مخالفة . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى رفض الدفع ببطلان التفتيش والقبض بعد ان فطنت اليه المحكمة مدركة مبناه ومؤداه فان حكمها يكون قد أسس على صحيح القانون ويضحي معنى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٢ - لما كان تناقض أقوال الشاهد على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقواله استخلاصا مانعا لا تناقض فيه كما هي الحال فى الدعوى - فان منازعة الطاعن فى انقوة التدليلية

لشهادة شاهد الإثبات على النحو الذي ذهب إليه في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض .

٣ - أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحسام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع دون معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في تصدير جوهر مخدر (حشيش) إخراج جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبسا بها وأحالة إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف انواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبسة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة الجواهر المخدر المضبوط . باعتباره حائزاً لجوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة احرار مخر بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصى أو التعاطى شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الحكم ركن فى رفض دفعه بطلان القبض والتفتيش على قوله أنه تفتيش زفائى حين ان مبنى دفعه أن التفتيش والقبض حصلا بغير اذن من النيابة ودون قيام حالة اللبس ، فيكون رد الحكم على الدفع منطوياً على فهم خاطئ لمبناء ، فضلاً عن أن الحكم عول على ما قرره شاهد الاثبات دون ان يعنى برمع التناقض بين أقواله فى شأن مكان العثور على المخدر المضبوط بسا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه بعد أن بين واقعة الدعوى عنى النحو الذى استقر لديه أورد الدليل على ثبوتها فى حق الطاعن مستمدة من أقوال شاهد الاثبات الرائد . . . الضابط بميناء القاهرة الجوى ، ومن نتيجة التحليل ، وقد حصل الحكم أقوال الشاهد بسا مؤداه بأنه أثر وصول الطاعن الى أرض الميناء الجوى وقبل ان يصعد الى الطائرة المتجهة الى وطنه - قام بتفتيشه للتأكد من عدم حمله أسلحة ومفرقات - وذلك تأميناً لسلامة الطائرة وركابها فأسفر التفتيش عن عثوره على مخدر وبمواجهته به اعترف بشرائه وبعد ذلك عرض الحكم للدفع بطلان القبض والتفتيش فرفضه تأسيساً على ان الاجراء الذى باشره الضابط يعد من وسائل التوقى والتحوط تأميناً لسلامة الطائرات وركابها - لما كان ذلك ، وكانت الواقعة عنى الصورة التى أثبتها الحكم المطعون فيه يبين منها ان التفتيش الذى اجراه الضابط انما كان من وسائل التحفظ والتحوط تأميناً لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب وخطف الطائرات أبان أو بعد اقلعها من شر من

يركبون الطائرات ويحملون أسلحة ومفرقات ، لما كان ذلك وكان ما-أورده الحكم اقرارا لهذه التصرفات بالاستناد الى ذات المبررات صحيحا في القانون على تقدير ان الاجراء الذي باشره مأمور الضبط لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع باعتباره عملا من أعمال التحقيق بهدف الحصول على دليل من الادلة ولا تملكه الا سلطة التحقيق أو بأذن سابق منها وإنما هو اجراء ادارى تحفظى لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لأجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق ، فاذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع فى ذاته لم ترتكب فى سبيل الحصول عليه ثمة مخالفة . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى رفض الدفيع بطلان التفتيش والتقبض بعد ان فطنت اليه المحكمة مدركة مبناه ومؤداه فان حكمها يكون قد أصاب صحيح القانون ويصحى منعى الطاعن فى هذه الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تناقض أقوال الشاهد على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الاداة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هى الحال فى الدعوى - فان منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لشهادة شاهد الاثبات على النحو الذى ذهب اليه فى طعنه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتحويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع دون معقب .

ثانيا : الطعن المقدم من النيابة العامة .

وحيث أن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه الخطأ

فى تطبيق القانون ذلك بأنه رغم أن الحكم المطعون فيه أثبت ضبط
المحكوم عليه حائزاً للمخدر - داخل الميناء الجوى إلا أنه دانه بوصف
أنه حائز للمخدر بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصى أو التعاطى ،
وهو ما ينطوى على نظر خاطئ للقانون بما يعيبه ويستوجب نقضه •

وحيث أن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه دلى على ثبوت
أحراز المظعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم تقي
توافر الشروع فى تصديره فى حقته واعتبره مجرد حائز له ودانه بمقتضى
المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وأقام حكمه على ما يكفى
لحمل قضائه على الوجه الذى انتهى إليه • لما كان ذلك ، فإن ما تثيره
الطاعنة من أن ظروف الضبط وملابساته تنبىء عن توافر الشروع فى
تصدير المخدر خارج حدود جمهورية مصر العربية بغير تصريح كتابى
لا يعدو أن يكون جنداً موضوعياً لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض
ويكون منعى الطاعنة على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً •

جلسة ١ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ومسعد السعداوى وطلعت الاكيابى
ومحمود عبد البارى .

(٥٤)

الظعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) اثبات « شهود » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . نقض « أسباب
الظعن . مالا يقبل منها » .

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه
ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ اجراءات .
مثال . — —

(٢) مواد مخدرة . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . اثبات « بوجه
عام » « شهود » .

مثال لتسبب سائق لاطمئنان المحكمة الى حيازة المتهم لأرض
مزروعة نبات ممنوعة زراعته .

(٣) محكمة الجنايات . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . دفاع « الاخلال بحق
الدفاع . مالا يوفره » . نقض « أسباب الظعن . مالا يقبل منها » .

العبارة فى المحاكمة هى بملف القضية الاصلى . خلو الصورة
المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث . لا اخلال بحق الدفاع .

(٤) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .
نقض « أسباب الظعن . ما يقبل منها » .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .
مفاد اخذ المحكمة بأقوال الشهود .

١ — لما كان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد

تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجيز للمحكمة الاستغناء عن سماع
الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . يستوى فى ذلك أن يكون

القول صريحا أو ضمنا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه -
 لما كان ذلك - وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع
 عن الطاعن وان استهل طلباته بطلب سماع شهود الاثبات الا انه عتاد
 ونأزل عن طلبه بعد أن سمعت المحكمة شاهد النفي ، تم نراعى في موضوع
 الدعوى طالبا الحكم ببراءة الطاعن ، ولم يد هذا الأخير اعتراضا على
 تصرف المدافع عنه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن
 سماع أقوالهم ولا تكون المحكمة مخطئة اذا عولت على أقوالهم في
 التحقيقات ما دامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في
 الجلسة .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن من أنه
 لا يجوز المساحات المنزرعة بالمضبوطات بما هو كاف لاطراحه بفونه « ان
 المحكمة لا تعول على انكار المتهم وما قال به الدفاع ، اذ لا ينال من صحة
 الواقعة كما استخلصتها فيما تقدم وسلامة اسنادها وثبوتها في حق
 المتهم في كلا الجنائيتين الا انه مردود جملة وتفصيلا بما اطمأنت اليه من
 أدلة الثبوت فضلا عن أن كون حيازة المتهم لأى من المساحتين
 المضبوطتين غير واردة بسجلات حيازة الجمعية الزراعية بناحية المعابدة
 الغريبة لا ينال من صحة الاتهام خاصة وأن المتهم أقر بنفسه في تحقيقات
 الجناية رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٨٠ أنبوب انه يجوز أرض زراعية في ذات
 الحوض ذكر حدودها وأنه يباشر زراعتها منذ مدة طويلة وأنه يمتن
 الفلاحة - كما أن دفاعه جاء متخاذلا ومتناقضا اذ بينما يقرر في أقواله
 في تحقيقات الجناية الأولى ان له أرضا زراعية في حوض حبش ذكر
 حدودها ومساحتها فقد نفى ذلك في تحقيقات الجناية الثانية المضمومة
 مصرأ على أنه ليست له أية مساحة زراعية في ذلك الحوض « لما كان
 ذلك وكانت المحكمة وقد اطمأنت الى ما قرره الشهود من حيازة الطاعن
 للأرض المنزرعة بالمضبوطات وكان ما أورده الحكم يسوغ به اطراح دفاعه

فى هذا الصدد فان ما يثيره فى هذا الخصوص فى غير محله وبعد جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٣ - لما كان الطاعن لا يدعى فى وجه النعى أن الأقوال التى ركن اليها الحكم فى تكوين عقيدته والمقول بخلو الصورة المنسوخة من القضية منه - لم تكن تحت نظر المحكمة ضمن الملف الأسمى للدعوى ، فانه كان من المتعين عليه أن يبنى دفاعه من واقع الملف المذكور وقد كان فى مكتته أن يطلب الاطلاع عليه طبقا للإجراءات التى رسمها القانون فى المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات أو أن يتقدم بهذا الطلب الى محكمة الموضوع - اما وهو لم يفعل ، فلا يقبل النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق اجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته فى تحقيقه ، ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من بعض الأقوال أو الأوراق المطروحة على بساط البحث ، لأن العبرة فى المحاكمة هى بملف القضية الأسمى ، مما يكون معه النعى فى هذا الخصوص فى غير محله .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها ونقدرها التقدير الذى تطمئن اليه ، اذ أن الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شهود الاثبات فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى أقوالهم ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من قرائن للتشكيك فى أقوال الشاهد ويكون منعا على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه: زرع نباتا ممنوعة زراعته قانونا (خشخاش) وذن ذلك بقصد الاتجار . كما انتهت النيابة العامة الطاعن دانه في قضية الجنائية رقم بأنه: زرع وحاز بقصد الاتجار نباتا ممنوعة زراعته (خشخاش) وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة جنابات أنسيوط لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة بعد أن قررت ضم الجناية الأخيرة الى الجناية الأولى ليصدر فيها حكما واحدا قضت حضوريا أولا : في الجناية الأولى بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة النبات المخدر المضبوط . ثانيا : في الجناية الثانية بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبغريمه مبلغ سبعة آلاف جنيه ومصادرة النبات المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتي زراعة مخدر « خشخاش » بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . قد شابته اخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما انطوى على خطأ في الاسناد ؛ ذلك ان المحكمة التفتت عن طلب الدفاع الحاضر عن الطاعن سماع شهود الاثبات وجاء حكمها خالوا من الرد على دفاعه القائم على عدم حيازته للأرض التي ضبطت بها النباتات المخدرة وانعقاد هذه الحيازة لآخر . وعدم تواجده بمكان الضبط وتساقد الى أقوال شهد بها النقيب

ودلال الناحية رغم خلو الصورة المنسوخة منها - فضلا عن أن أقوال الأخير جاءت على أن المساحة المضبوطة بلغت ثلاثة قراريط على خلاف من ذلك الذي أوردته الحكم من أن المساحة المضبوطة ثلاثة أفدنة ومتخذا من كبر هذه المساحة دليلا على توافر قصد الاتجار وفضلا عن ذلك فقد عول الحكم المطعون فيه على أقوال مرسلة للرائد
استندها من شهادة مشكوك فيها لشيخى الناحية وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه عول على اقرار للطاعن بحيازته للأرض المنزرعة بالمضبوطات رغم نفيه لذلك ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي زراعة نبات مخدر « خشخاش » بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا والتي دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومعاينة النيابة العامة لمكان الضبط ، وما أثبتته تقريراً المعامل الكيسائية بصلاحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجيز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك . يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - لما كان ذلك - وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وان استولى طلباته بطلب سماع شهود الاثبات إلا أنه عاد وتنازل عن طلبه بعد أن سمعت المحكمة شاهد النفي ، ثم ترفع في موضوع الدعوى طالبا الحكم ببراءة الطاعن ، ولم يبد هذا الأخير اعتراضا على تصرف المدافع عنه فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن سماع أقوالهم ولا تكون المحكمة مخطئة اذا عولت

على أقوالهم فى التحقيقات ما دامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة . لما كان ذلك وكان الحكم المنطوق فيه قد واجه دفاع الطاعن من أنه لا يجوز المساحات المنزرعة بالمضبوطات بما هو كاف لانزاحه بقوله « ان المحكمة لا تعول على انكار المتهم وما قال به الدفاع ، اذ لا ينال من صحة الواقعة كما استخلصتها فيما تقدم وسلامة أسنادها وثبوتها فى حق المتهم فى كلا الجنائيتين لأنه مردود جملة وتفصيلا بما اطمأنت اليه من أدلة الثبوت فضلا عن أن كون حيازة المتهم لأى من المساحتين المضبوطتين غير واردة بسجلات حيازة الجمعية الزراعية بناحية المعاينة الغربية لا ينال من صحة الاتهام خاصة وأن المتهم أقر بنفسه فى تحقيقات الجناية رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٨٠ أنبوب انه يحوز أرض زراعية فى ذات الحوض ذكر حدودها وأنه يباشر زراعتها منذ مدة طويلة وأنه يمتن الفلاحة - كما أن دفاعه جاء متخاذلا ومتناقضا اذ ينما يقرر فى أقواله فى تحقيقات الجناية الأولى ان له أرضا زراعية فى حوض حبش ذكر حدودها ومساحتها فقد فى ذلك فى تحقيقات الجناية الثانية المضمومة مصرا على أنه ليست له أية مساحة زراعية فى ذلك الحوض » لما كان ذلك وكانت المحكمة وقد اطمأنت الى ما قرره الشهود من حيازة الطاعن للأرض المنزرعة بالمضبوطات وكان ما أورده الحكم يسوغ به اطراح دفاعه فى هذا الصدد فان ما يشير به هذا الخصم فى غير محله ويعيد جنحلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى فى وجه النعى أن الأقوال التى ركن اليها الحكم فى تكوين عقيدته والمقول بخلو الصورة المنسوخة من القضية منه - لم تكن تحت نظر المحكمة ضمن الملف الأصلى للدعوى ، فانه كان من المتعين عليه أن يبنى دفاعه من واقع الملف المذكور وقد كان فى مكتته أن يطلب الاطلاع

عليه طبقا للإجراءات التي رسمها القانون في المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات أو أن يتقدم بهذا الطلب إلى محكمة الموضوع — إما وهو لم يفعل ، فلا يقبل النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في تحقيقه ، ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من بعض الأقوال أو الأوراق المطروحة على بساط البحث ، لأن العبرة في المحاكمة هي بسلف القضية الأصلية ، مما يكون معه النعى في هذا الخصوص في غير محله . هذا فضلا عن أنه يفرض أن الحكم قد اخطأ في الاستناد بالنسبة لأقوال النقيب بأن استدل أنه ذكر اسم الحوض وكيفية زراعته والمساحة وأسند لدلال الناحية مساحة أكبر من تلك التي ذكرها بالصورة المنسوخة للجنة — فإن هذه الأمور ليست من أركان الجريمة التي دين بها الطاعن ، يفرض وقوع هذا الخطأ فانه لا أثر في منطق الحكم واستدلاله على زراعة الطاعن لنبات الخشخاش المخدر بقصد الاتجار ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاستناد تكون منتفية . لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه ، إذ أن الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شهود الالبات فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها إلى أقوالهم ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن من قرائن للتشكيك في أقوال الشاهد ويكون منعاه على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان

ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اسند الى الطاعن أنه أقر في تحقيقات الجناية رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٨٠ أبنوب أنه يحوز أرضا زراعية في ذات الحوض ذكر حدودها ، ولم يسند اليه - كما ذكر في أسباب طعنه - أنه أقر بحيازته للأرض التي ضبط بها النبات المخدر المضبوط فان نفيه في هذا الخصوص يكون غير شديد ، لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة
ومحمد محمد يحيى ، حسن سيد حمزة ومجدي الجندي .

(٥٥)

الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائي • تفتيش « التفتيش بغير إذن » • تهريب جمركي •
اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • جلب •
مواد مخدرة •

حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأشياء
والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية • متى توافرت شبهة التهريب
الجمركي • عدم تقيدهم في ذلك بالنسبة للأشخاص بقيود القبض والتفتيش
المبينة بقانون الاجراءات • المواد من ٢٦-٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ •
عثور موظفي الجمارك أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير
جمركية • يصح الاستدلال به في هذه الجريمة •

(٢) مأمورو الضبط القضائي « سلطتهم » • تفتيش « التفتيش بغير إذن » •
تهريب جمركي • منطقة جمركية •
الشبهة في توافر التهرب الجمركي - ماهيتها - تقدير توافرها -
موضوعي •

الدفع القانوني ظاهر البطالان • لا على المحكمة ان هي التفتت عن
الرد عليه • مثال •

(٣) اثبات « بوجه عام » « قرائن » • مواد مخدرة •
تقصي العلم بحقيقة المخدر المضبوط موضوعي - عدم جواز المجادلة في
ذلك أمام محكمة النقض •

(٤) اثبات « بوجه عام » « قرائن » • حكم « تسببيه » • تسبب غير معيب •
نقض « أسباب الطعن » • مالا يعبل منها •

العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على
الأدلة المطروحة عليه • لا يشترط أن يكون كل دليل منها قاطعاً في كل
جزئية من جزئيات الدعوى كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية الى ما قصده
الحكم منها ولو عن طريق الاستنتاج •
مثال تسبب سائح للتدليل على توافر علت بوجود المخدر •

١ - لما كان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ان الشارع منح موظفي الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في اثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم ذواعى الشك في البضائع والامتنعة ومظنة التهريب فيسن يوجودون بداخل تلك المناطق وان الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بمصالح الخزنة العامة ومواردها ومدى الاحترام الواجب للمقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبردة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه يكفي ان يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فاذا هو عثر اثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام ، فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر اثناء اجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

٢ - من المقرر ان الشبهه في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في دائرة المراقبة الجمركية ، وشرع اقرت محكمة الموضوع أولئك الاشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت

الى الاشتباه فى الشخص محل التفتيش - فى حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها - لما كان ذلك ، وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه ان تفتيش امته الطاعن - الذى أسفر عن ضبط الجواهر المخدر مخبأ فى ثلاجة من بينها - تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمور الجمرك - وهو من مأموري الضبط القضائي - بعد ان قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدى الى الاشتباه على توافر فعل التهريب فى حق الطاعن لما وصل الى علمه مسبقا من ان الطاعن جلب معه من الخارج جواهر مخدرة يخفيها بأمتعه بقصد تهريبها وادخالها للبلاد ، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبارانه نتيجة اجراء مشروع قانونا ، يستوى فى ذلك ان يكون هذا الاجراء قد اتخذ بناء على اشتباه أو معلومات مسبقة ما ادم الامر فى نطاق التفتيش الجمركي لا يتقيد بقيود التفتيش القضائي على ما سلف القول ، ومن ثم فان الدفع بطلان التفتيش يكون بهذه المثابة دفعا قانونيا ظاهر البطلان ولا على المحكمة ان هى التفتت عن الرد عليه .

٣ - من المقرر ان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع واذ كان هذا الذى سياقه المحكمة عن ظروف الدعوى وملاساتها وبردت به اقتناعها بعلم الطاعن بوجود المخدر مخبأ بالثلاجة كافيا فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وسائفا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها امام محكمة النقض .

٤ - لما كانت العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قضاى الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته . ولا يشترط أن تكون الادلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع

في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر في دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفي ان تكون الادلة فى مجموعها مؤديه الى ما قصده الحكم منها ومنتجها فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهى اليه ، كما لا يشترط فى الدليل ان يكون صريحا ، دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التى ثبتت لديه والقرائن التى استخلصها بعلم الطاعن بوجود الجوهر المخدر مخبأ فى الثلاجة التى أحضرها معه من الخارج على نحو ما سلف ، فانه لا محل لتعيبه فى الجزئية الخاصة بتعدد روايات الطاعن بشأن الثلاجة المضبوطة التى ساقها الحكم ضمن قرائن أخرى للتدليل على توافر ركن العلم فى حقه ، وبكون النعى بذلك غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما اثبتته لدى تحصيله لواقعة الدعوى من ان الطاعن تقدم الى الباكى لاتمام الاجراءات الجمركية بأمنته الواردة باقراره الجمركى وهى الثلاجة الكهربائية التى تم ضبط المخدر بها عند تفتيشها والحقيقية . وهو مالا يمارى فيه الطاعن ، يكفي - بالاضافة الى ما أورده الحكم من تدليل مع توافر ركن العلم بوجود المخدر داخل الثلاجة - ردا على دفاع الطاعن الموضوعى من احتمال اختلاط الثلاجة بغيرها عند النقل ، بصرف النظر عما أورده الحكم من نفي هذا الاحتمال بما هو ثابت من الاقرار الجمركى واقرار الطاعن فى التحقيقات ومن ثم فإن الخطأ فى الاسناد فى خصوص ذلك - بفرض صحته - لا يعيب الحكم فى شيء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن أولا : جلب الى اراضى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا «حشيش» قبل الحصول على ترخيص كتابى بذلك

من الجهة الإدارية المختصة . ثانيا : هرب البضائع الواردة المينة الوصف بالتحقيقات موضوع التهمة الاولى الى اراضى جمهورية مصر العربية بالخالفه للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة ، وأحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وأدعت مصلحة الجمارك قبل التهم بقيمة التعويض ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١/٣٣ - أ ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٥ ، ١/١٢١ ، ٢ ، ١/١٢٢ ، ٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وبتهريمه عشرة آلاف جنيه ومصادرة المخدر والثلاجة الكهربائية المضبوطة وذلك عن التهمتين المستدتين اليه وبالزامه بأن يدفع مبلغ ٧٨١١١ر٩٠٠ (ثمانية وسبعين ألفا ومائة واحد عشر جنيها وتسعمائة مليم) كتعويض الى مصلحة الجمارك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة جلب المخدر والتهريب الجمركى قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى الاسناد ، ذلك بانه تمسك فى مراقبته بطلان اجراءات القبض والتفتيش لحصولهما بناء على اخبارية وليس عن اشتباه الا ان الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه بما يفنده ، كما رد على الدفع باتقاء علمه بوجود المخدر فى الثلاجة وباحتمال اختلاط ثلاجة الطاعن بغيرها من

اثلاجات المشحونة بما لا يصلح ردا ، هذا الى أن الحكم في تدليله على أن التلاجة المضبوطة خاصة بالطاعن أورد أن ذلك ثابت من الاقرار الجمركي واقرار الطاعن في التحقيقات وهو مالا أصل له في الاوراق ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه ..

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله انه في وصل الطاعن الى ميناء الاسكندرية على الباخرة القادمة من ميناء جوييه بلبنان وكانت قد قدمت الى مدير عام جمارك الركاب بالميناء اخباريه من فرع الادارة العامة لمكافحة المخدرات بميناء الاسكندرية بأن الطاعن جلب معه من الخارج كميات من المواد المخدرة اخفاها بأمتعه بقصد تهريبها وادخالها للبلاد للاتجار فيها ، وعند ما تقدم الطاعن بأمتعه التي اثبتها باتقرار الجمركي وهي تلاجة كهربائية وحقيه لأنمام الاجراءات الجمركية بمعرفة لجنة من أحد مأموري الجمارك واحد صباط فرع ادارة مكافحة المخدرات بالميناء وتحت اشراف مدير الحركة بالجمارك تم العثور على كمية من مادة ثبت انها لمخدر الحشيش مخبأة بفراغات باب وظهر التلاجة وزنت ١١٣٧٠ كيلو جرام . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة تؤدي الى ما رتب عليها مستمدة من أقوال ضابط وحدة مكافحة المخدرات ومأمور الجمارك ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي ومن أقوال الطاعن . لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ان الشارع منح موظفي الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وان الشارع ،

بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزائنة العامة ومواردها ومدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر وجود القبض والتفتيش المنظمة بقوانين الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل انه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فاذا هو عشر اثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام ، فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر اثناء اجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه اية مخالفة ، وكان من المقرر ان الشبهه في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الاشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش امتعة الطاعن - الذي أسفر عن ضبط الجوهر المخدر مخبأ في ثلاجة من بينها - تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمور الجمرك - وهو من مأموري الضبط القضائي بعد ان قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدي الى الاشتباه على توافر فعل التهريب في حق الطاعن لما وصل الى علمه مسبقا من ان الطاعن جلب معه من الخارج جواهر مخدرة يخفيها بأمتهته بقصد تهريبها وادخالها للبلاد ، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتباراته نتيجة اجراء مشروع قانونا ، يستوى

في ذلك ان يكون هذا الاجراء قد اتخذ بناء على اشتباه أو معلومات مسبقة ما دام الامر في نطاق التفتيش الجسدي لا يتقيد بقيود التفتيش القضائي على ما سلف القول ، ومن ثم فان الدفع بطلان التفتيش يكون بهذه المناسبة دفعا قانونيا ظاهر البطلان ولاعلى المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لتوافر علم الطاعن بحقيقة جواهر المخدر المضبوط فاستدل على ذلك بما اسفرت عنه المعلومات المسبقة لضابط مكافحة المخدرات بميناء الاسكندرية من جلب الطاعن للمخدر ومما قرره الشاهد المذكور من اقرار الطاعن له بملكته للتلاجة المضبوط بها المخدر وشرائه لها من لبنان وقدمه بها الى مصر ، ومما قرره الشاهد الثاني - مأمور الجمرك - من اقرار الطاعن بحيازته للتلاجة المضبوطة واحضارها من لبنان وانه كانت تبدو عليه قبل التفتيش علامات الارتباك ثم الارتباك الشديد اثناء التفتيش ، وما تبين لها من اختلاف روايات الطاعن في شأن التلاجة التي ضبط بها المخدر لما كان ذلك ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع واذ كان هذا الذي ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملايساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بوجود المخدر مخبأ بالتلاجة كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها امام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءاته ولا يشترط أن تكون الادلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفي ان تكون الادلة في مجموعها

مؤديه الى ما قصده الحكم منها ومتجه في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهى اليه ، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها بعلم الطاعن بوجود الجوهر المخدر مخبأ في التلاجة التي أحضرها معه من الخارج على نحو ما سلف ، فإنه لا محصل لتعيبه في الجزئية الخاصة بتعدد روايات الطاعن بشأن التلاجة المضبوطة التي ساقها الحكم ضمن قرائن أخرى للتدليل على توافر ركن العلم في حقه ، ويكون النفي بذلك غير صديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أثبتته لدى تحصيله لواقعة الدعوى من أن الطاعن تقدم الى الباكية لاتمام الاجراءات الجمركية بأمتنه الواردة باقراره الجمركي وهي التلاجة الكهربائية التي تم ضبط المخدر بها عند تفتيشها والحقية ، وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، يكفي - بالاضافة الى ما أورده الحكم من تدليل على توافر ركن العلم بوجود المخدر داخل التلاجة رداعلى دفاع الطاعن الموضوعى من احتمال اختلاط التلاجة بغيرها عند النقل ، بصرف النظر عما أورده الحكم من نفي هذا الاحتمال بما هو ثابت من اقرار الجمركي واقرار الطاعن في التحقيقات ومن ثم فإن الخطأ في الاستناد في خصوص ذلك - بفرض صحته - لا يعيب الحكم في شيء .

لما كان ما تقدم جميعاً فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن
ومحمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(٥٦)

الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ القضائية

نقض « مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . محكمة أمن الدولة
طوارئ . استئناف .

الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون
الطوارئ . عدم جواز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن . المادة
١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

انغلاق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف : مؤداه : انغلاق
باب الطعن فيه بطريق النقض .

صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنح المستأنفة بناء على
استئناف الطاعن . خطأ لا ينشئ للمتهم طريقا للطعن بالنقض خطره القانون .

لما كان اليقين من الحكم الابتدائي الصادر في
انه قد صدر من محكمة أمن الدولة (طوارئ) المشكلة وفق أحكام القانون
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، لما كان ذلك وكانت المادة
الثانية عشرة من هذا القانون تقضي بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه
في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لاحكامه ، فانه ما كان
يجوز للمحكوم عليه الطعن في الحكم الابتدائي سالف الذكر بطريق
الاستئناف ، ومن ثم يكون الطعن المائل غير جائز ، وذلك لما هو مقرر
من انه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف يتعلق من باب أولى باب
الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد
صدر من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن ، ونظرت موضوع

استئنافه ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ليس من شأنه أن ينشئ ندمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن يحظره القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في ... بأنه تقاضى المبالغ المبيته بالأوراق مقابل تحرير عقد الأيجار ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة جتج أمن الدولة ... قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والزامه برد ما يتعين وتغريمه ضعف ما يتعين . استأنف المحكوم عليه ومحكمة ... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه أربعة آلاف وخمسمائة جنيه ورد مبلغ ١٥٠٠ جنيهاً للمجنى عليه الأول ومبلغ ٨٠٠ جنيهاً للمجنى عليه الثاني وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الاستاذ ... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث انه يبين من الحكم الابتدائي الصادر في انه قد صدر من محكمة أمن الدولة (طوارئ) المشكلة وفق أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، لما كان ذلك وكانت المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكامه ، فانه ما كان

يجوز للمحكوم عليه الطعن في الحكم الابتدائي سالف الذكر بطريق الاستئناف ، ومن ثم يكون الطعن المائل غير جائز ، وذلك لما هو مقبّر من انه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف ينفلق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنيح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن ، ونظرت موضوع استئنافه ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن حظره القانون .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحى خليفة .

(٥٧)

الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) تفتيش • تلبس • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • حكم
« تسببه • تسبب غير معيب » •

قبول المتهم ركوب الطائرة يفيد رضاه مقبلا بالنظام الذى وضعته
الموائى الجوية من ضرورة تفتيشه وقائيا صونا لها ولركابها من حوادث
الارهاب والاختطاف •

صحة ما يسفر عنه ذلك التفتيش من ضبط الجرائم •

(٢) مواد مخدرة • محكمة الموضوع « حقا فى تعديل وصف التهمة » •
وصف التهمة •

— المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسببه النيابة العامة على الفعل
المسند الى المتهم • أساس ذلك ؟

— استبعاد المحكمة قصد الاتجار فى المخدر دون لفت نظر الدفاع •
علم انطوائه على اخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيه •

١ — قبول الطاعن ركوب الطائرة المتجهة من القاهرة الى جدة يفيد
رضاه مقبلا بالنظام الذى وضعته الموائى الجوية لركوب الطائرات صونا
لها ولركابها من حوادث الارهاب والاختطاف ، فاذا كان من مقتضى هذا النظام
تفتيش الاشخاص والامتعة عند ركوب الطائرة ، فان اقتياد أمين الشرطة المكلف
بتفتيش الركاب للطاعن بعد أن أحس بوجود انتفاخ حول وسطه الى الضابط
..... الذى لا يمارى الطاعن فى أنه يعمل بإدارة العمليات بميناء
القاهرة الجوى ثم تفتيشه وضبط طربتين من الحشيش حول وسطه وآخرين

داخل حدائه يكون صحيحاً على أساس الرضا به مقدماً من صاحب الشأن
رضاه صحيحاً .

٢ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة
على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من
شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بالمادية الميمنة
بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة ، وهي
واقعة الشروع في تصدير الجواهر المخدر ، الى وصفها الصحيح الذي انتهت
اليه المحكمة اعتباراً بأنه ينبغي لتوافر اركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى أن
يكون فاعلها قد قصد طرح المخدر للتداول وهو مالم تقتنع المحكمة في حدود
سلطتها في تقدير أدلة الدعوى بتوافره في حق الطاعن ، وكان استبعاد هذا
القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة لا يتضمن اسناد واقعة مادية أو اضافة
عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فان تعديل المحكمة وصف التهمة في
هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي
أو الاستعمال الشخصي دون لفت نظر الدفاع ، لا ينطوي على اخلال بحق
الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم بأنه :
شرع في تصدير جواهر مخدر (حشيش) لخارج جمهورية مصر العربية
دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الادارية المختصة :
واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين
بقرار الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ،
٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الاول

بمعاقة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاث آلاف جنيه ومصادرة
الجوهر المخدر المضبوط باعتباره محروزا لجوهر مخدر بغير قصد الاتجار
أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطمع المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احراز
جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ
في تطبيق القانون وتأويله وشابه قصور في التسيب واختلال بحق الدفاع ،
ذلك بأن الدفاع قد تمسك بطلان التفتيش لانتفاء حالة التلبس ولعدم صدور
اذن به من النيابة العامة ولان من أجراه ليس له الحق في تفتيش الاشخاص
داخل الدائرة الجمركية وفقا لاحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،
الا أن الحكم عول في اداته على ما أسفر عنه التفتيش وأطرح دفعه بما
لايسوغ اطراحه ، وتمسك الدفاع باستحالة ضبط المخدر بالصورة التي وردت
بأقوال شاهدى الاثبات وهو دفاع مدلول عليه بما أسفرت عنه التجربة التي
أجرتها المحكمة من تعذر انتعال الطاعن الحذاء بعد وضع المخدر داخله الا أن
المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم ترد عليه بما يفنده ، وأخيرا فقد عدلت
المحكمة وصف التهمة من شروع في تصدير جوهر مخدر دون الحصول
على ترخيص من الجهة الادارية المختصة الى احراز جوهر مخدر بغير قصد
الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون أن تلفت نظر الدفاع
الى هذا التعديل ، وكل هذا يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في

حقه أدلة سائغة استقاها من أقوال شاهدي الإثبات ومن تقرير المعامل
الكيمائية من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم
قد عرض للدفع بطلان التفتيش ورد عليه في قوله « وحيث انه عن الدفع
المبدى من المتهم بطلان القبض والضبط والتفتيش لانعدام حالة التلبس
ولعدم صدور اذن من النيابة العامة لرجل الضبط الذي قام به فمردود عليه
بأنه نظرا لازدياد حوادث الارهاب الدولي وخطف الطائرات في الاعوام
الأخيرة اضطرت شركات الطيران الى اشتراط تفتيش الركاب الذين يرغبون
في السفر على متن طائراتها قبل ركوب الطائرات وذلك بحثا عن أسلحة
ومفرقات وماشابه ذلك مما يهدد أمن وسلامة الطائرات وركابها ولا يجوز
لاى راكب اعتلاء الطائرة الا بعد هذا التفتيش فهو من قبيل التفتيش الوقائي
الرضائي اذ انه يتم برضاء الراكب صوتا لامن وأمان الطائرة ويتم ذلك عن
طريق رجال أمن المطار فور تأهب الراكب لدخول أرض المطار تمهيدا للمصعود
الى الطائرة وأى شيء يظهر عرضا أثناء هذا التفتيش يجعل الراكب في حالة
من حالات التلبس التي تبيح لرجل الامن ضبطه امتثالا الى حالة التلبس التي
تبيح لرجل الامن ضبطه وهو منه سائغ وكاف لرفض الدفع بطلان
القبض والتفتيش والتعويل على ما ضبط من مخدر كثرة لهذا التفتيش ، ذلك
بأن حاصل ما أورده أن قبول الطاعن ركوب الطائرة المتجهة من القاهرة الى جدة يفيد
رضاءه مقدما بالنظام الذي وضعته الموانئ الجوية لركوب الطائرات صوتا
لها ولركابها من حوادث الارهاب والاختطاف ، فاذا كان من مقتضى هذا النظام
تفتيش الاشخاص والامتعة عند ركوب الطائرة ، فان اقتياد أمين الشرطة المكلف
بتفتيش الركاب للطاعن بعد أن أحس بوجود انتفاخ حول وسطه الى الضابط
..... الذي لا يمارى الطاعن في أنه يعمل بإدارة العمليات بميناء
القاهرة الجوى ثم تفتيشه وضبط طريقتين من الحشيش حول وسطه وآخرين
داخل حذائه يكون صحيحا على أساس الرضا به مقدما من صاحب الشأن

رضاء صحيحا ، ويضحى معنى الطاعن فى هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وأثبت فى حقه بالادلة السائغة حيازته طريبتين من الحشيش تحت ملابسه حول وسطه ، فسأله لا جدوى مما يشيره من استحالة ضبط المخدر داخل حذائه ، لما كان ذلك وكان الاصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة المادية الميئسة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة ، وهى واقعة الشروع فى تصدير الجوهر المخدر ، الى وصفها الصحيح الذى انتهت اليه المحكمة اعتبارا بأنه ينبغى لتوافر اركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى أن يكون فاعلها قد قصد طرح المخدر للتداول وهو مالم تقتنع المحكمة فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى — بتوافره فى حق الطاعن ، كان استبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة لا يتضمن اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فان تعديل المحكمة وصف التهمة فى هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون لفت نظر الدفاع ، لا ينطوى على اخلال بحق الدفاع ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وسرى صيام .

(٥٨)

الطعن رقم ٦٢٤٣ لسنة ٥٦ القضائية

(١) موانع العقاب « الجنون والعاهة العقلية » • مسئولية جنائية • قتل عمد •

– المرض العقلي الذى تنعكس به المسئولية قانونا وفق المادة ٦٢
عقوبات هو الذى من شأنه ان يعكس الشعور والادراك • سائر الأحوال
النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسئولية •

(٢) اثبات « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •
المحكمة غير ملزمة بنسب خير فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير
مرض الطاعن على مسئوليته الجنائية مادامت الدعوى وضحت لها •

(٣) موانع العقاب « الجنون والعاهة العقلية » • محكمة الموضوع « سلطتها
فى تقدير الدليل » • اثبات « خبرة » •

– تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة
الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة •
المحكمة لا تلتزم بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية
التي يعذر عليها أن تشق طريقها فيها •

(٤) قتل عمد • قصد جنائي • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير
الدليل » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •

قصد القتل أمر خفى ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر
الخارجية التى تنم عنه • استخلاص توافره • موضوعى •

(٥) قتل عمد • قصد جنائي •

جواز نشوء نية القتل اثر مشادة وقتية •

(٦) موانع العقاب « أسباب الإباحة » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •
الاثارة والاستفزاز لا تعد فى صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب •

١ - من المقرر أن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما ، أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية .

٢ - المحكمة غير ملزمة بتدب خير فني في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعن على مسؤوليته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى .

٣ - تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سليمة ، وهي لا تلتزم الالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

٤ - قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحوس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٥ - لا مانع قانونا من نشوء نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقتية ،

٦ - من المقرر أن الاثارة والاستفزاز لا تعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب .

الوقائع

تتهم النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية رقم
بأنه : ١ - قتل عمدا
سبق اصرار والا ترصد وذلك بأن انهال عليها طعنا بآلة حادة

(مطواة قرن غزال) في مواضع متفرقة من جسدها قاصدا من ذلك قبلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياتها ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) واحاله الى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ٥٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ١٠ من الجدول رقم واحد الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة عشر سنوات عما أسند اليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة القتل العمد قد خالف القانون وانطوى على قصور في التسيب وفساد في الاستدلال واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أساس انه وقت ارتكاب الجريمة كان فاقد الشعور والاختيار بدلالة ما تشير اليه التقارير الطبية من أنه كان يعالج من اكتئاب نفسى الا أن الحكم أطرح هذا الدفاع برد غير سديد ، اذ استدل على سلامة عقل الطاعن بأنه توجه بنفسه عقب ارتكاب الحادث واعترف تفصيلا بالقتل مع ان الثابت من تحقيقات النيابة العامة أنه تناقض أكثر من مرة في أقواله وأن المحكمة عندما سألته بالجلسة عن التهمة أخذ يينكى ويتمم بعبارات غير مفهومة مما كان يوجب الرجوع في ذلك الى أهل الخبرة ، هذا فضلا عن أن الثابت في الأوراق أن الحادث وقع أثر مشاجرة بين الطاعن وبين المجنى عليها فقد فيها شعوره واختياره مما تتفى معه نية القتل . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما
توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها
وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اعترافه في التحقيقات وما ثبت
من تقرير الصفة التشريحية - وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى
ما رتب عليها - عرض لما أثاره الدفاع عن الطاعن من فقدان الشعور
والاختيار وقت ارتكاب الجريمة ورد عليه بقوله « وحيث أن ما قال به الدفاع
من أن المتهم كان فاقد الشعور » « والاختيار وقت ارتكاب الفعل ضروريان
الثابت من التحقيقات أنه كان يدرك تماما ما فعله وقد توجه بنفسه عقب
ارتكاب الحادث وأبلغ الشرطة بأنه قتل زوجته لسوء سلوكها بأن طعنها
بمطواة كما أن اعترافاته المفصلة أمام النيابة تفيد ذلك إذ سرد تفصيلا كيفية
ارتكابه للحادث وأنه على أثر المشادة الكلامية بينه وبين زوجته وذكرها
لاسم عشيقها غضب وطعنها بالمطواة في مواضع قاتلة من جسمها ولم يتركها
إلا بعد أن سقطت مدرجة في دماثها ومن ثم تلقت المحكمة عن هذا الدفاع ،
لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أثبتت - في حدود سلطتها التقديرية -
تمتع الطاعن بملكة الوعي والتمييز والقدرة على حسن الإدراك وسلامة
التدبير العقلي وقت ارتكابه الجريمة وذلك مع ما استدلت به من مسلك
الطاعن وأفعاله وأقواله سواء ما كان سابقا على وقوع الجريمة أو أثناء
ارتكابه لها أو من بعد مقارفته إياها ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم
كاف وسائغ في الرد على ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ، لما كان ذلك ،
وكان من المقرر أن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره
في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على
ما تقتضي به المادة ٦٤ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون
غيرهما ، أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه
فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن مرضه النفسي

المشار إليه - بفرض صحته - يكون غير ذي أثر على سلامة عقله وصحة إدراكه وتوافر معه مسئولية الجناية عن الفعل الذي وقع منه ، ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتدب خير فني في الدعوى لتحديد المدى فائز مرض الطاعن على مسئولية الجناية بعد أن وضحت لها الدعوى على ما تقدم لأن الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفضل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهي لا تلتزم الالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره هي نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث أنه نية القتل متوافرة في حق المتهم من إبلاغه ابتداء أنه قتل زوجته المجنى عليها لسوء سيرتها ومن استعماله في الضرب أداة قاتلة (مطواة) وتسديد الضربات في مواضع قاتلة من جسمها وتعدد الضربات إذ بلغت حسبما جاء بالتقرير سبع طعنات حتى أنه لم يترك المجنى عليها إلا بعد أن سقطت أرضا وفارقت الحياة الأمر الذي يبرز ما في نفسه ويظهر بجلاء رغبته في الخلاص منها » . وإذا كان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن ، فإنه لا محل للنسب على حكمها في هذا الصدد . أما ما يثيره الطاعن من أن الحادث وقع أثر مشاجرة بينه وبين زوجته المجنى عليها فقد فيها شعوره ، فمردود بما هو مقرر من أنه لا مانع قانونا من نشوء نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقتية ، كما أنه من المقرر أن الإثارة والاستفزاز لا تعد في صحيح القانون عذرا معفا من العقاب . لما كان مما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر وحسن عميرة وحسن عشيح
ومحمد حسام الدين الغرباني .

(٥٩)

الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم • معارضة • استئناف • نقض « حالات الطعن • الخطأ في القانون •

استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابي الابتدائي •

أغفال الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى • خطأ في القانون • علة ذلك ؟

(٢) حكم « وصف الحكم » • استئناف « نطاقه » • نقض « الحكم في الطعن » •

المقصود بالحكم الحضورى في حكم المادة ٢٣٨/أ من قانون الاجراءات الجنائية ؟

القضاء بعدم جواز المعارضة تأسيسا على حضور الطاعن بوكيل بجلسة المحاكمة الابتدائية صحيح في القانون • أساس ذلك ؟

مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك • خطأ يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف • حد ذلك : ألا يضار الطاعن بطعنه عملا بالمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

(٣) نقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

ورود الطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة أول درجة رغم عدم الطعن عليه بالاستئناف • غير مقبول •

١ - لما كان من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابي الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكامين فان الحكم المطعون فيه اذا أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد أخطأ صحيح القانون .

٢ - لما كان المقصود بالحضور في نظر المادة ٢٣٨ من القانون سالف الذكر هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ، وكان الطاعن على ما سلف بيانه قد مثل بجلستى المحاكمة الابتدائية بوكيل - وهو ما يجوز له عملا بالمادة ٢٣٧/٢ من ذلك القانون المعدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فان الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما مما كان يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف يد انه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتخفيف العقوبة على المحكوم عليه وكان الطعن مرفوعا من الأخير وحده فلا يجوز القضاء بذلك حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

٣ - لما كانت أسباب الطعن واردة على حكم محكمة أول درجة والذي لم يطعن فيه بطريق الاستئناف وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ، وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض طعنا في الحكم الحضورى الذى لم يقرر باستئنافه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الشيء المين وصفا وقيمة بالمحضر « جاموسة » المملوكة لـ والمسلمة اليه على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها اليه وقت طلبه فاختلسها لنفسه اضرارا بالمجنى عليه ، وطلبت عقابه

بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح السبلاوين الجزئية قضت
 بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين
 نجنيها لوقف التنفيذ • عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بعدم جواز
 المعارضة باستئناف • ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت
 حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
 والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل والتفاد •

قطعت الأستاذة المحامية عن الاستاذ المحامي نيابة
 عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

المحكمة

حيث ان الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة
 خيانة الأمانة قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه
 لم يشر الى أقوال من شهدوا بأن الطاعن رد الجاموسة موضوع الاتهام الى
 المجنى عليه ولم تقطن المحكمة الى أن استلام الطاعن تلك الجاموسة
 لم يكن بموجب عقد من عقود الأمانة •

وحيث انه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية
 على الطاعن بوصف انه بدائرة مركز السبلاوين ، بدد الجاموسة الميمنة
 وصفا وقيمه بالمحضر ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة حضرت
 محامية عن الطاعن ، ودانته المحكمة حضوريا وقضت بحبسه ستة أشهر مع
 الشغل ، ولما أن عارض قضي بعدم جواز معارضته تأميسا على أن الحكم
 المعارض فيه حضوري ولا تجوز المعارضة فيه ولما استأنف الحكم الصادر
 في المعارضة قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بتعديل عقوبة الحبس المقضى
 بها بجعلها شهرا واحدا • لما كان ذلك وكان من المقرر أن استئناف الحكم
 الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره

حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابي الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين فان الحكم المطعون فيه اذا أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد أخطأ بحج القانون اذ كان من المتعين فى هذه الحال أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة فحسب اما بتأييد الحكم المستأنف أو بالغاءه واعادة الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية . ولما كان المقصود بالحضور فى نظر المادة ٢٣٨ من القانون سالف الذكر هو وجود التهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه فى الاحوال التى يجوز فيها ذلك ، وكان الطاعن على ما سلف بيانه قد مثل بجلستى المحاكمة الابتدائية بوكيل - وهو ما يجوز له عملا بالمادة ٢/٢٣٧ من ذلك القانون المعدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فان الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما مما كان يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف بيد أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتخفيف العقوبة على المحكوم عليه وكان الطعن مرفوعا من الأخير وحده فلا يجوز القضاء بذلك حتى لا يضار الطاعن بطعنه وذلك عملا بالمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن واردة على حكم محكمة أول درجة الصادر فى ٢ من يناير سنة ١٩٨٣ والذى لم يطعن فيه بطريق الاستئناف وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ، وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض طعنا فى الحكم الحضورى الذى لم يقرر باستئنافه . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حين جمعة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة
ومصطفى طاهر وحسن عميرة وصالح البرجي

(٦٠)

الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) رشوة • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • إثبات « بوجه عام » « شهود » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها بنبوت الجريمة من أي دليل تطمئن إليه طالما كان له مأخذه الصحيح من الأوراق •
الشهادة هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو أدركه بحاسة من حواسه •

وزن أقوال الشاهد • موضوعي • مقام الأخذ بشهادته •
الجدل الموضوعي في تقدير الدليل - أثارته أمام النقض • غير جائز •
(٢) حكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » « تسببيه تسبيب غير معيب » •
الخطأ في تحديد مصدر الدليل • لا يضيغ أثره • مادام له أصل صحيح في الأوراق •

(٣) اعتراف • إثبات « اعتراف بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •
حق محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها مما تطمئن إليه من أدلة مادام له مأخذه من الأوراق •

(٤) عرض رشوة • قصد جنائي • إثبات « بوجه عام » محكمة الموضوع « سلطتها » •

توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله : متروك لتقدير محكمة الموضوع مادام سائغا •

(٥) رشوة • جريمة « أركانها » • موظفون عموميون • حكم « تسببه
تسبب غير معيب » •

لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص
بجميع العمل المتعلق بالرشوة • بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون
له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة •

(٦) رشوة • تفتيش « التفتيش باذن » استدالات • مأمورو الضبط
القضائي • اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » •

تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب
الاذن بالتفتيش • غير لازم • له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة
العامة والمرشدين السريين أو غيرهم •

تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن بالتفتيش • موضوعي •

(٧) رشوة • جريمة « أركانها » • موظفون عموميون • حكم « تسببه
تسبب غير معيب » •

متى تتحقق جريمة عرض الرشوة ؟

لا يقدح في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة
تدبير لضبطها وألا يكون المرتشي جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها
جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة
الراشي •

١ - لما كان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من
أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ،
وكانت الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه
بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، وكان مدلول شهادة الشاهد كما
أوردها الحكم المطعون فيه لا يستفاد منها أنها جاءت حصيلة معلومات مستمدة
من جهاز التسجيل بل حصلها هو بنفسه لحصول الاتصال التليفوني تحت
إشرافه ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها
شهادته وتحويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها
من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها

وتقديره التقدير الذي نطمئن اليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على قدم الأخذ بها كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة الشاهد على النحو الذي أثاره في أسباب طعنه لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض •

٢ - من المقرر أن الخطأ في تجديد مصدر الدليل لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في الأوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في الاستناد يكون بغير ذي أثر •

٣ - لما كان الحكم بعد أن أورد واقعة الدعوى على النحو المتقدم وحصل أقوال شهودها بما يتلاءم وتصويرها أردف ذلك بتحصيل اعتراف المحكوم عليه الآخر في قوله « وقد اعترف المتهم الثاني بادیء ذي بدء بالتحقيقات وفقا لما سلف بيانه مقررًا أن المتهم الاول طلب اليه عرض الرشوة على الشاهد الاول ثم عاد وأنكر كما أنكر بجلسة المحاكمة » فإن ما أورده الحكم فيما سلف بالنسبة لاعتراف المحكوم عليه الآخر يحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من بيان مؤدى الأدلة التي يستند اليها الحكم الصادر بالادانة بما تنحسر عن الحكم المطعون فيه دعوى القصور في هذا الصدد •

٤ - لما كان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أصل ثابت في الأوراق •

٥ - من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف

الذي عرضت عليه الرشوة هو وحدة المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة كما هو الحال في الدعوى المطروحة وبما يستقيم به رد الحكم على دفاع الطاعن فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٦ - لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التتبع بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٧ - من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرثى جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشي ومن ثم يكون ما يدعيه الطاعن على خلاف ذلك غير قائم على أساس بحمله قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما عرضا رشوة على موظف يعد في حكم الموظفين العموميين للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرض الأول

(الطاعن) بواسطة الثانى (الآخر) أخصائى ثان مبيعات سيارات بالشركة المصرية لوسائل النقل الخفيف (احدى شركات وزارة الصناعة والثروة المعدنية) مبلغ ١٨٠٠ جنيه على سبيل الرشوة مقابل استخراجها شهادة مبايعة مزورة تفيد على خلاف الحقيقة بيع الشركة التى يعمل بها السيارة من انتاجها سلمت لشركة أبو سبيل للتجارة التى يديرها الأول ويعمل بها الثانى دون سند بيع حقيقى ولكن الموظف المذكور لم يقبل الرشوة منهما واحالتهما الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٤ ، ١٠٩ مكررا ، ١١٠ ، ١١١/٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما ألف جنيه .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدولها برقم ٢٣٧٣ لسنة ٥٥ القضائية ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة الأخيرة (مشكلة بدائرة أخرى) قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٤ ، ١٠٩ مكررا ، ١١٠ ، ١١١/٦ من قانون العقوبات مع اعمال المواد ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ من ذات القانون بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريم الأول مبلغ ألف جنيه وتغريم الثانى مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المبلغ المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لكل لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .

فطن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه (الطاعن للمرة الثانية - فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أحالت الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ لمحاكمة الطاعن وآخر عن جريمة عرض رشوة فإن ما أثبت بمحضر جلسة المحاكمة وديباجة الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة جنايات القاهرة - بعد أن قضت محكمة النقض بنقض الحكم الأول وإحالة القضية الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى - لا يبدو أن يكون مجرد خطأ مادي لا يغير من حقيقة الواقع وهو صدور الحكم من محكمة أمن الدولة العليا .

وحيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة عرض رشوة لم تقبل قد شابه الفساد في الاستدلال والتناقض والقصور في التسيب وانطوى على الخطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون ذلك بأنه عول - من بين ما عول عليه - على أقوال الشاهد عضو الرقابة الادارية التي تضمنت معلومات استقفاها من تسجيل الحديث التليفوني الذي جرى بين الطاعن والموظف المبلغ في حين أنه لم يستند الى الدليل المستمد من التسجيل بعد أن دفع الطاعن ببطلانه وهو ما ينسحب أثره على شهادة من أجراه فيما استقاه من معلومات نقلها عنه مما لا تصلح معه أقواله سنداً للإدانة ، كما أثبت الحكم خلافاً للواقع أن أقوال الشاهد التي اعتمد عليها قد سمعت بجلسة المحاكمة في حين أنه أدلى بها أمام الهيئة التي أصدرت الحكم الأول المنقوض مما يكشف عن عدم احاطة المحكمة بأوراق الدعوى عند تقديرها للدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد ، هذا الى أن الحكم استند في ادانته الطاعن الى اعتراف المحكوم عليه الاخر دون أن يبين مضمونة على نحو يكشف

عن استشهاد المحكمة به ، وقد أثار الطاعن في دفاعه الشفوي ومذكرته المقدمة في الدعوى أن الموظف المبلغ ليس له اختصاص بالعمل الذي عرضت الرشوة من أجله وهو تحرير مبايعه السيارة الا أن الحكم أثبت له هذا الاختصاص من مجرد أقواله رغم أنها ليست هي المرجع الصحيح في تحديد الاختصاص وكانت محل منازعة من الطاعن يضاف الى ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان اذن التفتيش لابتثائه على تحريرات غير جديده فرد الحكم ردا غير سائق يستفاد منه أن مستصدر الاذن لم يجر التحريات بنفسه واعتمد فيها على أقوال المبلغ وهو ما يكشف عن قصورها وعدم جديتها كما دفع أيضا بطلان اجراءات الضبط والدليل المستمد منها لوقوع الجريمة بتحريض من عضو الرقابة الادارية الذي ساهم مع الموظف في اصطناع ورقة المبايعه لخداع الطاعن وحمله على ارتكاب الجريمة وهو ما يخرج الفعل عن نطاق التأنيم ورد الحكم على هذا الدفع بأن اجراءات الضبط قد تمت بعد وقوع الجريمة بعرض الرشوة وهو رد غير سديد لان عرض الرشوة وحده لا تقع به الجريمة ما لم يصادقة عدم قبول من الموظف وقد كان عدم قبول الرشوة ثمرة للخداع الذي شارك فيه الموظف مع عضو الرقابة الادارية ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « انه في نهاية شهر يناير سنة ١٩٨٥ واذا كان مندوب المبيعات بالشركة المصرية لوسائل النقل الخفيف بمكتبه حضر اليه المتهم الثاني وأبلغه أن شركة أبو سمبل التي يملكها المتهم الاول - الطاعن - تسلمت سيارة رسميس ميكروباس أزيد من حصتها وأن المتهم الاول يطلب منه استخراج مبايعه مزوره عن هذه السيارة مقابل ثلاثة آلاف جنيه على أن يخص المتهم الثاني ألف جنيه من هذا المبلغ كعمولة فاستمهله للتفكير في الأمر

وقام ببلاغ الرقابة الادارية التى طلبت اليه مسايرة المتهمين وبناء على تعليمات الرقابة الادارية قام بالاتصال بالمتهم الأول تليفونيا حيث تأكد منه أن المتهم الثانى موفد من قبله واتفق معه على اعداد مبايعه مزوره مقابل ١٨٠٠ جنيه على أن يثبت بتلك المبايعه رقمى الموتور والشاسيه المقدمين اليه من المتهم الثانى وفى يوم ١٩٨٥/٢/١١ حضر اليه المتهم الثانى وأعطاه النقود حيث تم ضبطه» . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال الموظف المبلغ وأعضاء الرقابة الادارية وشهادة موظف الخزينة بشركة الطاعن بأنه سلم مبلغ ١٨٠٠ جنيه الى المتهم الثانى الذى يعمل بالشركة بناء على تعليمات من الطاعن وأثبته بالقاتورة ومن اعتراف المتهم الثانى فى التحقيقات ومن ضبط السيارة بمقر شركة الطاعن ، وحصل الحكم شهادة رئيس الادارة المركزية بالرقابة الادارية « أنه عقب أن قام الشاهد الاول بالبلاغ تم الاتصال بينه وبين المتهم الاول من مقر الرقابة الادارية تحت اشرافه وتبين من الاتصال التليفونى سالف الذكر أن المتهم الاول هو الذى أرسل المتهم الثانى لعرض الرشوة ، « لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الاوراق ، وكانت الشهادة فى الاصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، وكان مدلول شهادة الشاهد كما أوردها الحكم المطعون فيه لا يستفاد منها أنها جاءت حصيلة معلومات مستمدة من جهاز التسجيل بل حصلها هو بنفسه لحصول الاتصال التليفونى تحت اشرافه ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يوردى فيها شهادته وتعويل القضاء على اقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادته فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها كما هو الحال فى الدعوى

الطروحة ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة التمهيلية لشهادة الشاهد على النحو الذي أثاره في أسباب طعنه لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ويضحي النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال أو التناقض في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشاهد مما أدلى به بجلسة المحاكمة مع انها لم ترد بنصها الذي حصله الحكم الا في محضر جلسة المحاكمة السابقة التي صدر فيها الحكم الاول المنقوض ذلك بأن الخطأ في تحديد مصدر الدليل لا يوسع أثره ما دام له أصل صحيح في الاوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في الاستناد يكون بغير ذي أثر . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد راقعة الدعوى على النحو المتقدم وحصل أقوال شهودها بما يتلاءم وتصويرها أردف ذلك بتحصيل اعتراف المحكوم عليه الاخر في قوله « وقد اعترف المتهم الثاني بادیء ذي بدء بالتحقيقات وفقاً لما سلف بيانه مقررًا أن المتهم الاول طلب اليه عرض الرشوة على الشاهد الاول ثم عاد وأنكر كما أنكر بجلسة المحاكمة » فإن ما أورده الحكم فيما سلف بالنسبة لاعتراف المحكوم عليه الآخر يحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من بيان مؤدى الأدلة التي يستند اليها الحكم الصادر بالادانة بما تنحصر عن الحكم المطعون فيه دعوى القصور في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الامور الموضوعية التي يترك تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً الى أصل ثابت في الاوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته - بما لا يمازى فيه الطاعن - أن الشاهد الاول يعمل اخصائي ثمن مبيعات بالشركة المصرية لوسائل النقل الخفيف احدى شركان وزارة الصناعة والثروة المعدنية

واستظهر اختصاص هذا الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله في قوله « بما أن الشاهد الاول قرر في التحقيقات أن لديه خاتم المبيعات وأنه مختص بتحرير المبيعة » ولما كان الثابت من الاوراق أن هدف المتهمين هو الحصول على مبيعه عليها خاتم وكان الشاهد الاول قد قرر أنه يستطيع أن يفعل ذلك ومن ثم يكون القول بأنه غير مختص قد جاء على خلاف الواقع ، .

ولما كان البين من الاطلاع على المفردات أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له معينه الصحيح من الاوراق كما بين من الاطلاع على مذكرة الطاعن المرفقة بأوراق الدعوى - التي قدمها أثناء المحاكمة السابقة - والتي أشار إليها في طعنه المسائل متمسكا بما جاء بها من منازعه في اختصاص هذا الموظف بتحرير مبيعه السيارة أنه ساق فيها دفاعا مؤداه أن التوقيع على مبيعات السيارات نيابة عن الشركة من اختصاص مدير عام المبيعات وأن الموظف المبلغ وهو أخصائي ثان مبيعات ينحصر اختصاصه في امساك دفاتر حجب السيارات واعداد احصائيات بيعها وختم المبيعات التي يوقع عليها مدير عام المبيعات بالخاتم الذي في عهده ويوقع عليها بجانب الخاتم فلا يكفي توقيعه بمفرده بجانب الخاتم لاعتماد المبيعة ، واذا كان هذا هو ما سلم به الطاعن في دفاعه وكان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة كما هو الحال في الدعوى المطروحة وبما يستقيم به رد الحكم على دفاع الطاعن فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد . ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع الذي أثاره الدفاع بطلان اذن التفتيش لعدم جديده التحريات لان ما أثبتته محرر محضر التحريات عن رقمي موتور وشاسيه السيارة يخالف رقميهما الحقيقي وأطرح هذا الدفع في قوله « وعن الدفع بعدم جديده التحريات فهو

وا من القوى خلىق بالرفض ذلك أن الشاهد الاول تقدم الى الرقابة الادارية مبلفا بأن المتهم الثانى عرض عليه الرشوة مقررا أنه مكلف بذلك من المتهم الاول - الطاعن - وقد حرر عضو الرقابة محضرا بذلك عرضه على النيابة العامة التى اطأنت الى جدية التحريات فأصدرت اذنها الامر الذى تؤيدها فيه المحكمة ولا يقدر فى ذلك أن أرقام الشاسيه والموتور المبلغ بها تختلف عن أرقام السيارة المضبوطة فالواقع أن الأرقام الاولى هى التى أخبر بها المتهم الثانى الشاهد الاول متعمدا الا يخبره بالحقيقة الا بعد أن يطمئن الى أن الشاهد سينساق الى مطلبه الرخيص ، ، لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم معلومات ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فاذا كانت هذه الاخيرة قد اقتعت بجديده الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين اصداره فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، واذا كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جديده التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت فى الاوراق فانه لا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان الحكم قد أطررر دفاع الطاعن بأن جريمة عرض الرشوة كانت وليده اجراءات غير مشروعة فى قوله « ان جريمة عرض الرشوة تتم قبل ابلاغ الذى هو فى حقيقته وما يتلوه من اجراءات اثبات اثبات لحصول الواقعة وليس تحريضا عليها ومن ثم فاذا كان الشاهد قد أبلغ بعرض الرشوة عليه فان الجريمة تكون قد تمت بهذا العرض أما ما عدا

ذلك من إجراءات فهي متعلقة بالضبط حينا وبالاثبات حينا آخر ومن ثم يكون القول بأن الجريمة محرض عليها أو مستقبلة على غير سند من القانون .

وهو رد يأتى من الحكم يصادف صحيح القانون ذلك أنه من المقرر أنه لا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها .

وإذا كان المرتضى جادا فى قبوله الرشوة متى كان عرضها جادا فى طلبه .

وكان الغرض منها الميث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الرأى ومن ثم يكون ما يدعى الطاعن على خلاف ذلك غير قائم على أساس يحمله قانونا .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة
ومصطفى طاهر وحسن عشيح ومحمد حسام الدين الغرياني .

(٦١)

الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) غش • جريمة « أركانها » • عقوبة « تطبيقها » • قانون « تفسير »
مسئولية جنائية • اثبات « بوجه عام » • نقص « أسباب الطعن » • مالا يقبل
منها •

العقوبة المقررة لجريمة الغش في تنفيذ عقد توريد • المادة ١١٦
مكررا ج عقوبات •

اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدا بتوريد حين قاسم الجهة
حكومية لم يثبت غشه لها أو علمه بفسادها • تطبيقه الفقرة الثانية من
المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات • صحيح • أساس ذلك : افتراض عدم بذله
العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعجلة أو المورده • حد ذلك •

(٢) غش • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • نقص « أسباب
الطعن • مالا يقبل منها » •

تقدير امكان علم الجاني بالغش أو تعذر هذا العلم عليه • من سلطه
محكمة الموضوع • مجرد قيام الطاعن بشراء الجبن المورد مغلقا من إحدى
شركات القطاع العام • لا يصلح لاثبات تعذر علمه بالغش • أساس ذلك •

(٣) غش في تنفيذ العقود • جريمة « أركانها » • قانون « تطبيقه » •

جريمة الغش في التوريد المؤتممة بالمادة ١١٦ مكررا ج عقوبات تفترض
مسئولية المورد عما يقع من الغش حتى مع عدم علمه به خلافا لما تضمنه
قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٨٠ •

تحدى الطاعن بالقانون الأخير والقول بانتفاء مسئوليته غير مسديد •
علة ذلك ؟

(٤) غش في تنفيذ العقود • جريمة « أركانها » •

تذرع الطاعن باغفال لجنة الاستلام تكليفه باستبدال الجين المغشوش وفقاً لشروط العقد • لا يصلح ذلك عذراً لانتفاء مسئوليته الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة •

١ - لما كان نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) سالفه الذكر قد جرى في فقرته الثالثة - التي علق بالحكم الطاعن على مقتضاها - على أن « كل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة بتنفيذ لأي من العقود سالفه الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك مالم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد » ، ومؤدى هذا النص أن الشارع اعتبر الجاني مسئولاً عما يقع من غش أو فساد في البضاعة أو المواد التي يستعملها أو يوردها ولو لم يثبت ارتكابه الغش أو علمه به - ومسئولته في هذا الشأن مبناه افتراض عدم بذله العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو الموردة ، إلا أن هذا الافتراض يقبل إثبات العكس فلا تقوم الجريمة متى ثبت أن الجاني لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد •

٢ - لما كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير للظروف التي يستفاد منها إمكان علم الجاني بالغش أو تعذر هذا العلم عليه ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على استحالة علمه بالغش بمقولة شرائه الجين المورد مغلفاً من إحدى شركات القطاع العام وأطرحه على أساس أنه لا يصلح لإثبات تعذر علمه بالغش ، وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن سائفاً لا يجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ذلك أن الاعتبارات التي سياقها الطاعن في دفاعه ما كانت لتحول دون اكتشافه الغش لو أنه بذل العناية الكافية للتحقق من صلاحية ما قام بتوريده •

- ٣ - لما كان لا محل في هذا الصدد للتحدى بقانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والقول بانتفاء مسئولية الطاعن عملا بالمادة الثانية منه تأسيسا على اثباته حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة مادام أن نص المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المنطبق على واقعة الغش في التوريد المستندة الى الطاعن قد خلا من مثل هذا الحكم الوارد بقانون الغش وأقام مسئولية المورد عما يقع من الغش في حالة عدم علمه به على أساس مخالف .
- ٤ - لما كان ما يتذرع به الطاعن من اغفال لجنة الاستلام تكليفه بعد اكتشاف الغش باستبدال الجبن المغشوش وفقا لشروط التعاقد - بفرض صحة ذلك - لا يصلح عذرا لنفي مسئولية الجناية ولا أثر له على قيام الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ارتكب غشا في عقد توريد ارتبط به مع مديرية التربية والتعليم بالمنوفية بأن قام بتوريد « جبن » غير صالح للاستهلاك الآدمي وغير مطابق لشروط العقد وذلك لمدرسة كفر بالمشط الابتدائية التابعة للجهة سالفة الذكر واحالته الى محكمة جنايات أمن الدولة العليا بشين الكوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حذوريا عملا بالمادتين ١١٦ مكررا ج ، ١١٩ من قانون العقوبات بتغريم المتهم مبلغ ١٠٠٠ جنيه عما أسند اليه . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الغش في تنفيذ عقد توريد قد شابه القصور في التسيب والفساد

في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، اذ قام دفاع الطاعن على أن الجبن موضوع الجريمة من انتاج احدى شركات القطاع العام ويرد منها الى مخازنه مصنعا ومغلفا طبقا لشروط عقد التوريد ويقوم بتوريده بحالته مما يقطع بأنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش ، وتأيد هذا الدفاع بتقديمه فاتورة الشراء الصادرة من الشركة المنتجة وبما قرره الشهود من أن الجبن كان مغلفا عند قيامه بتسليمه ، الا أن المحكمة لم تقسط هذا الدفاع حقه وأطرحته في عبارة مجملة لا تصلح ردا ، مع أنه دفاع جوهرى يقوم على اثبات حسن النية والارشاد عن مصدر الأشياء موضوع الجريمة وهو ما يتطلبه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ لنفى المسؤولية الجنائية ، هذا الى أنه كان يتعين على لجنة الاستلام أن تطلب من الطاعن استبدال الجبن المغشوش اعمالا لشروط التعاقد وحتى يمكن الوقوف على مدى علمه بالغش ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن بوصفه متعاقدا على توريد أغذية لبعض مدارس مركز منوف قام بتوريد جبن ثبت من تحليله أنه غير صالح للاستهلاك الآدمي ، وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود ومما جاء بتقرير تحليل العينة المأخوذة من الجبن ، وانتهى الحكم الى ادانة الطاعن عملا بنص المادتين ١١٦ مكررا (ج) ، ١١٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١١٦ مكررا (ج) سالفه الذكر قد جرى في فقرته الثالثة - التي عاقب الحكم الطاعن على مقتضاها - على أن « كل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لأمر من العقسود سالفه الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد » ، ومؤدى هذا النص أن

الشارع اعتبر الجاني مسئولا عما يقع من غش أو فساد في البضاعة أو المواد التي يستعملها أو يوردها ولو لم يثبت ارتكابه بالغش أو علمه به - ومسئوليته في هذا الشأن مبناهما افتراض عدم بذله العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو الموردة ، الا أن هذا الافتراض يقبل اثبات العكس فلا تقوم الجريمة متى ثبت أن الجاني لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد، واذ كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الظروف التي يستفاد منها إمكان علم الجاني بالغش أو تعذر هذا العلم عليه ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على استحالة علمه بالغش بمقولة شرائه الجبن المورد مغلفا من إحدى شركات القطاع العام وأطرحه على أساس أنه لا يصلح لاثبات تعذر علمه بالغش ، وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن سائغا لا يجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ذلك أن الاعتبارات التي ساقها الطاعن في دفاعه ما كانت لتحول دون اكتشافه الغش لو أنه بذل العناية الكافية للتحقق من صلاحية ما قام بتوريده ، وكان لا محل في هذا الصدد للتحدى بقانون قم الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والقول بانتفاء مسؤولية الطاعن عملا بالمادة الثانية منه تأسيسا على اثباته حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة مادام أن نص المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المنطبق على واقعة الغش في التوريد المسندة الى الطاعن قد خلا من مثل هذا الحكم الوارد بقانون الغش وأقام مسؤولية المورد عما يقع من الغش في حالة عدم علمه به على أساس مخالف ، ومن ثم يكون النعي في هذا الوجه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يتذرع به الطاعن من اغفال لجنة الاستلام تكليفه بعد اكتشاف الغش باستبدال الجبن وفقا لشروط التعاقد بفرض صحة ذلك - لا يصلح عذرا لنفي مسؤوليته الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ومسعود السعداوى
وطلعت الاكيابى ومحمود عبد البارى .

(٦٢)

الطعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ القضائية

(١) نقض « الصفة والمصلحة فى الطعن » « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها • طعن « المصلحة والصفة فيه » • نيابة عامة « حقها فى الطعن فى الأحكام » •

انتفاء مصلحة النيابة العامة كسلطة اتهام • والمحكوم عليهم من المتهمين فى الطعن • أثره : عدم قبول الطعن •
طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون غير جائز •
أساس ذلك ؟

(٢) اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •

تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كفايته سنداً للبراءة • حد ذلك ؟

الخوض فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى أمام النقض • غير مقبول •

١ - من المقرر أن الاصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصلصة فى الطعن هى خصم عبادل تختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، الا انها تتقيد فى ذلك بقييد المصلحة بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فان طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، فاذا انعدمت فلا دعوى • لما كان ذلك ، فانه لا يجوز للنسابة العامة أن تطعن فى الأحكام لمصلحة القانون لانه عندئذ تكون مصلحتها

وطعنها تبعا لذلك مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها ، لما كان ذلك ، وكان اليين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اذا أجاب سلطة الاتهام الى طلبها بصادرة المواد المخدرة وكان بما لا مراة فيه انحسار المصلحة عن المطعون ضده في هذا الطعن ، ومن ثم فان ما تنهه النيابة العامة في أن الحكم المطعون فيه أعمل حكم المادة ٣٠/٢ عقوبات بدلا من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عند الحكم بالمصادرة لا يعدو أن يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه لها ، ومن ثم فان النعى في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٢ - من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى بالبراءة مادامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسيب ، اذ مرجع الامر في ذلك الى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة - وكان اليين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، كما عرض الحكم لاعتراف المتهم بسحضر جمع الاستدلالات وذلك في معرض ايراده لشهادة معاون المباحث وانتهت المحكمة الى عدم اطمئنانها الى أدلة الثبوت في صحة اسناد التهمة الى المطعون ضده وبراءته ، ومن ثم فان ما تخوض فيه الطاعنة لا يعدو في حقيقته جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها بما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيش) في غير الاحوال المصرح بها قافونا . وأحالته الى محكمة جنايات بورسعيد لمعاقبة طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الانحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٦ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند اليه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز مخدر بقصد الاتجار مع مصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، قد ران عليه خطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في التسبيب ، ذلك انه قضى بالمصادرة تطبيقا للمادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات ، في حين ان المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل هي الواجبة التطبيق ، هذا الى أن عبارات الحكم جاءت عامة ومجهلة دون موازنة بين أدلة الثبوت التي ساققتها النيابة وأدلة النفي ، كما لم يعرض الحكم لاعتراف المطعون ضده بمحضر الاستدلالات باحرازه للمادة المخدرة ، مما ينبىء عن عدم تحييص المحكمة للدعوى .

وحيث ان الاصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الضيقة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، الا انها تقيد في ذلك بقيود المصلحة بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، فاذا انعدمت فلا دعوى . لما كان ذلك ، فانه لا يجوز للنسبة العامة أن تطعن في الاحكام لمصلحة القانون لانه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها ، لما كان ذلك ، وكان

الذين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اذ اُجاب سلطة الاتهام الى طلبها بمصادرة المواد المخدرة وكان بما لا مراء فيه انحسار المصلحة عن المطعون ضده في هذا الطعن ، ومن ثم فان ما تنهه النيابة العامة في أن الحكم المطعون فيه أعمل حكم المادة ٣٠/٢ عقوبات بدلا من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عند الحكم بالمصادرة لا يعدو أن يكون قائما على مصلحة نظرية صرفه لا يؤبه لها ، ومن ثم فان النعى في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي استندت اليها سلطة الاتهام والتي تنحصر في أقوال معاون مباحث قسم المناخ والشرطي السري المرافق له وتقرير تحليل المعامل الكيماوية ، أفصح عن عدم اطمئنانه الى سلامة هذه الادلة ، وخلص الى براءة المطعون ضده عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى بالبراءة مادامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسيب ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى مبلغ اطمئناتها في تقدير الادلة - وكان الذين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، كما عرض الحكم لاعتراف المتهم بمحضر جمع الاستدلالات وذلك في معرض ايراده لشهادة معاون المباحث وانتهت المحكمة الى عدم اطمئناتها الى أدلة الثبوت في صحة اسناد التهمة الى المطعون ضده وبرأته ، ومن ثم فان ما تخوض فيه الطاعة لا يعدو في حقيقته جسدا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئناتها اليها بما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة
والصاوى يوسف وعادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن .

(٦٣)

الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ القضائية

هتك عرض • ظروف مشددة • ظروف مخففة • عقوبة « تطبقها » •
محكمة الموضوع « سلطتها فى تعديل وصف التهمة » وصف التهمة • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • نقض « حالات الطعن • مخالفة القانون
• اسباب انطعن • ما يقبل منها » •

— انتهاء الحكم الى ادانة المطعون ضده بجناية هتك العرض طبقا للمادة
٣/٢٦٨ عقوبات • معاقبته بالحبس اعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون • خطأ
فى القانون • أساس ذلك ؟

— اضافة عنصر مشدد لجريمة دون تنبيه الدفاع • اخلال
بحق الدفاع •
— مثال •

لما كانت العقوبة المقررة للجريمة التى انتهى الحكم الى ادانة المطعون
ضده بها • هى الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٣/٢٦٨ من قانون
العقوبات ، وكانت المادة ١٧ من هذا القانون التى أعملها الحكم فى حق
المطعون ضده لا تبيح النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة الى أدنى من
عقوبة السجن فان الحكم المطعون فيه اذ قضى على المطعون ضده بعقوبة الحبس
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه • لما كان ذلك ،
وكان التغير الذى أجرته المحكمة فى التهمة التى رفعت بها الدعوى الجنائية
ليس مجرد تغير فى وصف الافعال المسندة الى المطعون ضده فى أمر الاحالة ،

مما تملك المحكمة اجراءه في حكمها وانما هو تعديل في التهمة نفسها -
 باضافة عنصر جديد هو القوة وظرف مشدد هو صغر سن المجنى عليهم وهو
 ما لا تملك المحكمة اجراءه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ،
 وبشرط مراعاة ما توجبه المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية من تنبيه
 المتهم اليه ومنحه أجلا ان طلب ذلك لتحضير دفاعه بناء على التعديل
 الجديد - وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعة
 الدفاع دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية بداعة دون أن
 تعدل المحكمة التهمة في مواجهة الطائن أو تلفت نظر محاميه الى التعديل كي
 يعد دفاعه على أساسه فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح خطأ القانوني
 الذي وقع فيه الحكم مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه هتك عرض كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ •
 و ٠٠٠ لم يبلغ سن كل منهم ست عشرة سنة بالقوة والتهديد بأن دأب على
 استدراجهم منفردات وبطريقة الحيلة الى احدى غرف المدرسة التي يعمل بها
 وأمسك كل منهم من ذراعيها عنوة بعد تهديدها بفصلها من المدرسة ان لم تدع
 لرغباته وضمها الى صدره واحتضنها وقبلها في فمها ووجنتيها بالقوة حالة
 كونه من المتولين ملاحظتهم وله سلطة عليهم • وأحالته الى محكمة جنايات
 القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة • والمحكمة
 المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢/٢٦٧ ، ١/٢٦٨ - ٢ من قانون
 العقوبات ، مع اعمال المواد ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من القانون ذاته بمعاقبة
 المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بعد
 أن عدلت وصف التهمة باضافة عنصر القوة الى جريمة هتك العرض وظرف
 مشدد هو صغر سن المجنى عليهم •

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ •

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة هتك عرض المجنى عليهن اللاتى لم يبلغ سنهن ست عشرة سنة بالقوة والتهديد حالة كونه من المتولين ملاحظتهن وله سلطة عليهن وطبق فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات واقتصر على معاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المقررة لهذه الجريمة لا يجوز ابدالها - طبقا للمادة سالفه الذكر - الا بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

وحيث انه يبين من الاوراق أن الدعوى الجنائية اقيست على المدعون ضده بتهمة هتك عرض المجنى عليهن بالتهديد حالة كونه من المتولين تربيتهن ، وبعد أن جرت محاكسته على هذا الأساس ، انتهى الحكم المطعون فيه الى ادانته بجريمة هتك عرض المجنى عليهن اللاتى لم تبلغ كل منهن السادسة عشرة من عمرها بالقوة والتهديد حالة كونه من المتولين ملاحظتهن وله سلطة عليهن ، وقضى اعمالا للمواد ٢/٢٦٧ ، ١/٢٦٨ ، ٢ ، ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التى انتهى الحكم الى ادانة المطعون ضده بها . هى الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٣/٢٦٨ من قانون العقوبات ، وكانت المادة ١٧ من هذا القانون التى أعملها الحكم فى حق المطعون ضده لا تبسح النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى أدنى من عقوبة السجن فان الحكم المطعون فيه اذ قضى على المطعون ضده بعقوبة الحبس يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان التغير الذى أجرته المحكمة فى التهمة التى رفعت بها الدعوى

الجنائية ليس مجرد تغير في وصف الافعال المستندة الى الماطعون ضده في أمر الاحالة ، مما تملك المحكمة اجراءه في حكمها وانما هو تعديل في التهمة نفسها - باضافة عنصر جديد هو القوة وظرف مشدد هو صغر سن المجنى عليهم وهو ما لا تملك المحكمة اجراءه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، وبشرط مراعاة ما توجبه المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية من تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا ان طلب ذلك لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد - وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعة الدفاع دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية بدانة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهة الطاعن أو تلفت نظر محاميه الى التعديل كى يعد دفاعه على أساسه فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح الخطأ القانوني الذي وقع فيه الحكم مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمندى نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيسكل نائب رئيس المحكمة
ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزه ومجدى الجندى .

(٦٤)

الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) مواد مخدرة . وصف التهمة . قصد جنائى . دفاع « الاخلال بحق
الدفاع ما لا يوفره » .

حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة دون أن يتضمن التعديل
اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى .
مثال فى جريمة احراز مواد مخدرة .

(٢) اثبات « شهود » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . حكم « تسببه .
تسبب غير معيب » .

حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع شهود الاثبات بقبول المتهم أو
المدافع عن ذلك صراحة أو ضمنا .

(٣) اجراءات « اجراءات المحاكمة » . محاماه . دفاع « الاخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره » .

تلب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض
المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلال
بحق الدفاع .

(٤) محاماه . وكالة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » .
استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل الى تقديره هو حسبما
يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(٥) محكمة الموضوع « ساطتها فى تقدير الدليل » . اثبات « شهود » حكم
« تسببه . تسبب غير معيب » .

تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد
استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض .

(٦) محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) • مواد مخدرة • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسييبه • تسييب غير معيب » نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

لا يترتب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت الى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل دون النظر للخلاف في الوزن المقول به •

١ - الاصل أن المحكمة لا يتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد منحيتها الى الوصف القانوني السليم ، واذ كانت الواقعة المادية الميئة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة احراز المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، ودون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى فإن الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا عن أى قصد انما هو تطبيق سليم للقانون ومن ثم فلا على المحكمة أن تبه الدفاع الى ما أسبغته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها ويفضح النعي عليها بالاخلال بحق الدفاع في هذا الصدد في غير محله •

٢ - من المقرر أن للمحكمة أن تستقنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول سماعهم من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهد الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس لنة من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن سماعه •

٣ - من المقرر أنه إذا لم يحضر المصامى الموكل عن المتهم وندبت المحكمة مصاميا آخر ترافع فى الدعوى، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع مادام لم يد المتهم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتسك امام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر مصاميه الموكل .

٤ - ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده المهنة .

٥ - من المقرر ان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائعا لا تناقض فيه - كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة التقضى .

٦ - من المقرر أن المحكمة متى اطمأنت الى أن المخدر الذى أرسل الى المعامل الكيماوية هو الذى صار تحليله وأطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهت اليها التحليل - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تريب عليها أن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك دون نظر للخلاف فى الوزن المقول به خاصة وان الطاعن لم يثر أمامها سببا عن هذا الخلاف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا « حشيش » فى غير الاحوال المصرح بها قانونا وأحاله الى محكمة الجنايات لمقابته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا فى عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ،

١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمطابقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار ان احراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فلمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذا دانه بجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه الاخلاص بحق الدفاع ومخالفة القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه نفى عن الطاعن قصد الاتجار وعاقبة عن احراز المخدر مجردا من أى قصد دون أن تلفت نظر الدفاع الى تبديله الوصف، كما لم تحقق المحكمة الدعوى واكتفت بأقوال الضابط في التحقيقات استنادا الى موافقة محاميه على هذا الاجراء مع أن المحامي المذكور لم يكن موكلًا منه بل كان متدبًا وبالرغم من أن أقوال الضابط المذكور قد شابها التناقض فيما يتعلق بواقعة التخلي عن المخدر ، هذا الى أن الحكم لم يواجه الخلاف في وزن المخدرين ما تضمنه تقرير التحليل وما جاء بمحضر ضبط الواقعة، كل ذلك يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهد الاثبات وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما

كان ذلك، وكان الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم، واذ كانت الواقعة المادية الميئة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة احراز المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة، ودون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا عن أى قصد انما هو تطبيق سليم للقانون ومن ثم فلا على المحكمة ان تنبه الدفاع الى ما أسبغته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها، ويضحى النعى عليها بالأخلال بحق الدفاع في هذا الصدد في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول سماعهم من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهد الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه. لما كان ذلك، وكان الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة نذبت محاميا للدفاع عن الطاعن وترافع المحامي مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا في هذا الشأن وكان من المقرر

أنه اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وتذبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع ما دام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتمسك امام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فان ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل لما قد يقال من ان المحامي المنتدب لم يكن عالما بوقائع الدعوى اذ ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده المهنة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الضابط بما لا تناقض فيه ، وكان من المقرر ان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الشأن في الدعوى الماثلة - فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى اطمأنت الى أن المخدر الذي أرسل الى المعامل الكيماوية هو الذي صار تحليله واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فلا تريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك دون نظر للخلاف في الوزن المقول به خاصة وان الطاعن لم يثر أمامها سببا عن هذا الخلاف - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكمل نائب رئيس المحكمة
ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزه ومجدي الجندي .

(٦٥)

الطعن رقم ٦٣١٧ لسنة ٥٦ القضائية

تموين . قرارات وزارية . قانون « تفسيره » نقض « حالات الطعن »
« الخطأ في القانون » « الحكم في الطعن » .

قرار وزير التموين رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ المعمول به في ١٥/٤/١٩٨٢
منع في المادة الثانية منه مستوردي وتجار السلع الغذائية مهلة أربعة
أشهر من تاريخ نفاذه لتصريف ما لديهم من السلع غير المثبت عليها تاريخ
الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .

ادانة الطاعن عن تلك الجريمة خلال تلك المهلة المحددة خطأ في
القانون يوجب النقض والقضاء بالبراءة .

لما كانت المادة الثانية من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية
رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ - المعمول به اعتباراً من ١٥/٤/١٩٨٢ - قد منحت
مستوردي وتجار السلع الغذائية المستوردة مهلة قدرها أربعة أشهر تبدأ من
تاريخ نفاذه لتصريف ما لديهم من السلع المشار إليها والتي وردت قبل هذا
التاريخ وغير مثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية نصت
الاحوال « وكان ضبط الواقعة قد تم في خلال المهلة سالفة الذكر فانها
تكون غير مؤثمة ويكون الحكم اذ قضى بادانته الطاعن عنها قد أخطأ صحيح
القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن مما اسند اليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - حاز وعرض للبيع وباع شيئاً من أغذية الانسان (سردين) مغشوشاً على النحو المبين بتقرير التحليل المرفق .

٢ - بصفته مستورد لم يتم بكتابة البيانات التجارية اللازمة على السلام التي استوردها . وطلبت عقابته بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ٣٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١ ، ٢ من القرار الوزاري رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جنح المنشية قضت حضورياً في ٤٠٠٠٠ عملاً بمواد الاتهام بتفسير المتهم مائة جنيه والمصادرة والنشر على نفقته بالنسبة للتهمة الاولى وتغريمه خمسين جنيهاً عن التهمة الثانية . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضورياً في ٠٠٠٠٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه بالنسبة للتهمة الاولى وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه ، ذ دانه بجريمة عدم كتابة البيانات التجارية اللازمة على السلع التي قام باستيرادها - تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية - قد اعتوره الخطأ في تطبيق القانون وراى عليه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن دفاع الطاعن قام على أن الواقعة المسندة اليه لم تكن مؤتممة وقت ضبط الواقعة ، بيد أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع - ايراداً أو رداً - رغم جوهريته ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ٠٠٠٠٠٠ بدائرة قسم المنشية - بصفته مستورداً لم يتم بكتابة البيانات التجارية اللازمة -

تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية - على السلع التي قام باستيرادها وطلبت عقابه بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقرار الوزاري رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨١ ، وقضى الحكم المطعون فيه بادانته عنها . لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ - المعمول به اعتبارا من ١٥/٤/١٩٨٢ - قد منحت مستوردي وتجار السلع الغذائية المستوردة مهلة قدرها أربعة أشهر تبدأ من تاريخ تفاذه لتصريف مالهديهم من السلع المشار اليها والتي وردت قبل هذا التاريخ وغير مثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية حسب الاحوال . وكان ضبط الواقعة قد تم في خلال المهلة سالفه الذكر فانها تكون غير مؤثمة ويكون الحكم اذ قضي بادانته الطاعن عنها قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن مما اسند اليه .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وعلى الصادق عثمان .

(٦٦)

الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ القضائية

(١) طعن « الصلحة فى الطعن » . نقض « المصلحة فى الطعن » . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب » . دعوى مدنية .

اقتصار الطعن فى الأحكام على المحكوم عليه الذى كان طرفاً فى الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التى كان متصفاً بها فى الدعوى .
الزام المتهم دون المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المدنى .
لا يجوز للأخیر الطعن عليه بطريق النقض .

(٢) رابطة السببية . حكم « بياناته » « تسببيه » . تسبیب معيب » جريمة « أركانها » . اصابة خطأ . اثبات « خبرة » .

اغفال حكم الادانة بيان الاصابات التى احدثها المتهم بالمجنى عليها ونوعها وكيف ان خطاه أدى الى حدوثها وذلك من واقع الدليل الفنى .
قصور .

١ - من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ، وهى من کلیات القانون ، أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفاً فى الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التى كان متصفاً بها فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى القاضى بالزام المتهم بالتعويض المدنى المطلوب ، دون أن يقضى بالزام الطاغية بشئ ، فان طعنها فيه يكون غير جائز .

٢ - لما كان الحكم فيما انتهى الیه من ادائه الطاعن لم يذكر

الوقائع

فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليه وعن الشركة المسؤولة
عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

المحكمة

من حيث ان الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بالزامها بالتعويض بالتضامن مع المتهم ، قد شابه البطلان والخطأ فى القانون ، ذلك بأنه صدر فى جلسة غير تلك التى أعلنت لها بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية ، وأنه بفرض اعلانها بالدعوى فانها لم تعلن قبل ثمانية ايام من الجلسة المحددة لنظرها ، ولم يبين الحكم المطعون فيه وقائع الدعوى وكيفية حصولها وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم ، ولم يشر الى اصابات المجنى عليها من واقع تقرير الكشف الطبى وعلاقتها بالخطأ المسند اليه ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من الأوراق ، أن حكماً ما لم يصدر فى الدعوى بالزام الطاعة بالتعويض بالتضامن مع المتهم ، اذ الثابت أن الحكم الصادر فى الدعوى فى شقها المدنى ، قد اقتصر على الزام المتهم وحده بالتعويض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ، وهى من كليات القانون ، أنه لا يجوز الطعن فى الاحكام الا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفاً فى الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بضفته التى كان متصفا بها فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى القاضى بالزام المتهم بالتعويض المدنى المطلوب ، دون أن يقضى بالزام الطاعة بشئ ، فان طعنها فيه يكون غير جائز ، مع الزامها المصاريف المدنية ، ودون حاجة الى بحث وجوه الطعن المقدم منها ، لانه لا يسار اليها الا اذا كان الطعن جائزاً ومستوفياً الشكل المقرر فى القانون .

حيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ داته بجرائم الاصابة الخطأ بقيادة سيارة بحالة تعرض للخطر حياة الاشخاص والاموال والتسبب باهماله فى اتلاف سيارة مملوكة للغير ، وألزامه بالتعويض ، قد

شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يستظهر علاقة السببية بين الخطأ الذي عزاه الى الطاعن وبين اصابة المجنى عليها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتسق الحكم المطعون فيه أسبابه ، عرض لمسئولية الطاعن بقوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً لادانته ، أخذاً بالثابت مما جاء بمحضر الشرطة ومن تقرير المعاينة المرفق ومن التقرير الطبي المرفق وأقوال المجنى عليها من قيام المتهم بقيادة سيارته بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر دون مراعاة القوانين واللوائح مما تسبب في اصابة المجنى عليها نتيجة لخطئه ... » وان المتهم لم يدفع التهمة بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٣٠٤/٢ أ.ج مع تطبيق أحكام المادة ٣٣ عقوبات ، • لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من ادانته الطاعن لم يذكر شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثها بالمجنى عليها ونوعها وكيف أن خطأه هو الذي أدى الى حدوثها ، وذلك من واقع الدليل الفني ، وهو التقرير الطبي ، فانه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب بما يبطله فيما قضى به في الدعوى الجنائية والمدنية ويوجب نقضه والاعادة ، مع الزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر وجود الطعن •

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح ، عوض جادو نائب رئيس
المحكمة ، عبد الوهاب الخياط وصالح عطية .

(٦٧)

الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) حكم « بيانات الديباجة » • بطلان •
الخطأ في ديباجة الحكم بخصوص سماع الدعوى بالجلسة التي آجل
اليها إصداره • ونطق به فيها لا يبطله • أساس ذلك ؟
- (٢) حكم « بياناته » « بيانات الديباجة » « بطلانه » • محضر الجلسة •
محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان المحكمة وأعضاء الهيئة وأسماء
الخصوم •
- (٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • إجراءات « إجراءات
التحقيق » « إجراءات المحاكمة » • إثبات « بوجه عام » « خبرة » • حكم
« تسببيه » • تسبيب غير معيب « مواد مخدرة » • نقض « أسباب الطعن » •
ما لا يقبل منها •
- اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت الى التحليل
واخذها بالنتيجة التي انتهى اليها • عدم جواز مجادلتها فيه •
- (٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • مواد مخدرة • إثبات
« خبرة » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب • نقض « أسباب الطعن » •
ما لا يقبل منها •
- كفاية ايراد مؤدى تقرير الخبير الذي استند اليه الحكم في قضائه •
- (٥) الإثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب •
حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه •
ما دام له مأخذ في الأوراق •

- (٦) اثبات « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب •
وزن اقوال الشهود وتقديرها • موضوعي •
مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ؟
- (٧) اثبات « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب •
تناقض اقوال الشهود في بعض تفاصيلها • لا يعيب الحكم •
شرط ذلك • ؟
- (٨) اثبات « شهادة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • مواد مخدرة •
صحة الأخذ بأقوال الشاهد • ولو تأخر في الإبلاغ • ما دامت المحكمة
كانت على بينة من ذلك •
- (٩) اثبات « بوجه عام » • دفع « الدفع بتلفيق التهمة » • حكم « تسببيه » •
تسبیب غیر معيب •
الدفع بتلفيق التهمة • موضوعي لا يستوجب ردا صريحا •
- (١٠) اثبات « بوجه عام » • محكمة النقض « سلطتها » •
المنازعة في تقدير الدليل • غير جائز • أمام النقض •
- (١١) اثبات « شهود » • حكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » •
« تسببيه » • تسبیب غیر معيب • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •
احالة الحكم في ايراد اقوال الشهود • الى ما أورده من اقوال شاهد
آخر • لا يعيبه • ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها •
اختلاف اقوال الشهود في بعض تفاصيلاتها • لا يقدح في سلامة
الحكم • شرط ذلك ؟
- (١٢) اثبات « اعتراف » « اقرار » « بوجه عام » • حكم « ما لا يعيبه في
نطاق التدليل » • « تسببيه » • تسبیب غیر معيب •
ادلاء المتهم اقوالا فيها معنى الاقرار بالتهمة المستندة اليه • تسميه الحكم
لها اعترافا • انحسار دعوى الخطأ في الاسناد عنه •
مثال في جريمة احراز مواد مخدرة •
- (١٣) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف
التهمة » • مواد مخدرة « جريمة » اركانها • وصف التهمة • جلب •
عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على
الفعل المسند الى المتهم • حقها في تعديله متى رأت أن تسرد الواقعة الى

الربيف القانوني السليم • تعديل وصف تهمة جلب المخدر المقامة به الدعوى الى حيازته بقصد الاتجار • وهو وصف أخف • عدم تضمنه اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة • المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة • وطرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي •

(١٤) مواد مخدرة • قصد جنائي • جريمة « أركانها » • اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها • حكم « تسببه » • تسبب غير معيب •

احراز المخدر بقصد الاتجار • واقعة مادية • يستل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفا •

(١٥) مواد مخدرة • جلب • جريمة « أركانها » •

معنى جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟

نقل المخدر الذي عثر عليه أثناء الصيد داخل المياه الإقليمية على مركب الى نقطة التفتيش في معبولة للخروج به لبيعه على خلاف أحكام القانون • يتحقق به الجلب •

(١٦) نقض حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون • محكمة النقض « سلطتها » •

كون العيب الذي شاب الحكم • مقصور على الخطأ في القانون • على محكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون • أساس ذلك ؟ المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

١ - لما كان ما اثبت في ديباجة الحكم بشأن سماع الدعوى بالجلسة التي أجل اليها اصداره ونطق به فيها - لا يطله لالة لا يعدو ان يكون خطأ ماديا مما لا يؤثر في سلامة الحكم ولان انخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه اذ هو خارج عن مواضع استدلاله •

٢ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في هذا الخصوص وكان الثابت من محاضر الجلسات انها استوفت هذا البيان فان النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل •

٣ - لما كان قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثير عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا ومائنا في الرد على ما ينعاه الطاعنون في هذا الخصوص .

٤ - لما كان الحكم قد اشار فيما تقدم - الى استعانة المحكمة بأهل الخبرة بمصاححة الطب الشرعي وأورد مضمون تقرير الخبير ومؤداه وابرز ما جاء به من تعليل لاختلاف الوزن فإن في ذلك ما يفيد ان المحكمة قد احاطت بالحكم التميدى الصادر بجلسة ١٩٨٤/٢/٢٣ وكافيا للإشارة اليه ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

٥ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها على ثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق .

٦ - لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من انشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٧ - لما كان تناقض الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائما لا تناقض فيه ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

٨ - لما كان تأخير الشاهد في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد افصحت عن اطمئنانها الى شهادته وكانت على بينة بالظروف التي احاطت بها .

٩ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها .

١٠ - لما كان ما يثيره الطاعنون من تناقض الشهود أو تراخيهم في الإبلاغ أو تلفيق الاتهام ينحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى كما لا يجوز إثارتها امام محكمة النقض .

١١ - لا يعيب الحكم أن يحيل في ايراد أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وكان لا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعنون - عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت انه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته ، ولما كان الثابت أن الحكم أحال في أقوال الشهود من الثاني الى الخامس على أقوال الشاهد الأول وهي التي تتعلق بما اسفر عنه تفتيش المركب والعثور على المخدر داخل خزان الوقود - وهو ما لا يمارى فيه الطاعنون - كما أحال في أقوال الشاهدين السابع والثامن على أقوال الشاهد السادس والتي تنحصر في اعتقاله بصحبتهما الى مكان الواقعة بعد ابلاغه عنها فان الحكم يكون بريئا من قائه القصور في التسبيب .

١٢ - لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين اعترفوا بحيازة المخدر

له سنداه في تحقیقات النیابة ما ادلی به الطاعنون من أقوال تؤدي إلى ما رقبه الحكم علیها من معنى الاقرار بحیازة المخدر مما يجعل الحكم سليما فيما انتهى الیه ومبنیا على فهم صحيح للواقعة اذ المحكمة لیست ملزمة فی أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقیقة ، ومن ثم فلا تریب على الحكم أن هو استمد من تلك الأقوال - وان نعتها بأنها اعتراف - ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام علیها قضاءه بادانة الطاعنین وبذلك ينحسر عن الحكم قائله الخطأ فی الاسناد .

١٣ - لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النیابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف لیس نهائیا بطبیعته ولیس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى الذى تراه سليما . وكانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد على لسان الشهود والمتهمین أيضا من أن الأخيرین وقد عثروا على المخدر المضبوط أثناء الصيد فی المياه الاقليمية لا يوفر فی حق الطاعنین جريمة الجلب وانتهت الى ان التکلیف الصحيح للواقعة قبلهم هو حیازة جواهر مخدر بقصد الاتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع أو التناقض ذلك أن المراد بطلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فی ذلك طرحة وتداوله بین الناس متى تجاوز بفعله الخط الجمرکی ومن حق محكمة الموضوع أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانونى الذى تراه سليما نزولا من الوصف المبين بأمر الاحالة وهو الجلب الى وصف أخف هو الحیازة بقصد الاتجار ولا يتضمن هذا التعديل اساءة الى مركز الطاعنین أو اسنادا لواقعة

مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الاحالة أساسا للوصف الذي ارتأته .

١٤ - من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الأحوال فيها فان ما ساقه الحكم فيضا تقدم تدليلا على توافر اركان جريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار فيه ما يكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

١٥ - لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا فحسب ، بل انه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدرات ونوفي داخل نطاق ذلك المجال - على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رخصت لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكور وقظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها فاشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للاشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمتها على سبيل الالتزام والوجوب فضلا عن حظره تسليم ما يصل الى الجمارك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب او لمن يحل محله في عمله وايجابه على مصلحة الجمارك تسليم هذا الاذن من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة ، وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ « جلب » أي ساقه من موضع الى آخر - ان المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه

بالجلب بعامة ولما منعه مانع من ايراد لفظ استيراد « قرينة » لفظ تصدير على غرار نهجه في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير . لما كان ذلك وكان ما اثبتته الحكم في حق المطعون ضدهم من انهم نقلوا الجوهر المخدر الذي عثروا عليه أثناء الصيد داخل المياه الاقليمية على مركبهم الى نقطة التفتيش في محاولة للخروج به لبيعه كاقيا في حد ذاته لان ينطبق على الفعل الذي قاربه المطعون ضدهم لفظ « الجلب » كما هو معرف به في القانون بما تضمنته من نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها في القانون فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر - على ما سلف بيانه - فانه يكون قد خالف القانون .

١٦ - لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسب القاعلة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضدهم عن جريمة الجلب المنصوص عليها في المادة ٣٣/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة معنى الرأفة الذي اخذت به محكمة الموضوع ، باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والتزول بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ / أ من ذلك القانون الى الحد المعين في المادة ٣٦ منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من و
 و في قضية الجناية رقم

(المقيدة بالجدول الكلى برقم) بأنهم : جلبوا - وآخر
توفى الى رحمة الله - الى أراضى الجمهورية جوهرًا مخدراً « حشيش »
دون ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة وذلك على النحو المبين
بالتحقيقات واحالتهم الى محكمة جنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد
والوصف الواردين بأمر الاطالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً
فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٦ عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤ / أ / ٤٢٤ / ١
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول
رقم واحد الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦
مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين
بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة وبغريمه عشرة الاف جنيه ومصادرة
المخدر المضبوط ونصيب المتهمين فى المركب وباعتبارهم
حائزين بقصد الاتجار جوهر مخدر .

فطعن كل من المحكوم عليهم والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق
النقض . . . الخ .

المحكمة

أولاً - عن الطعن المقدم من المحكوم عليهم :

حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين
بجريمة حيازة جوهر مخدر يقصد الاتجار قد شابته بطلان فى الاجراءات
وخالف الثابت فى الأوراق وانطوى على قصور فى التسبيب وفساد
فى الاستدلال وخطأ فى الاسناد والاخلال بحقوق الدفاع فضلاً عن
الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض ذلك بأن المحكمة اشارت فى
ديباجة حكمها الى ما يفيد ان الدعوى نظرت يوم النطق بالحكم فى
حين انها نظرت بجلسته ٢٦ / ٣ / ١٩٨٦ وتأجلت للنطق بالحكم لجلسة
٢٩ / ٣ / ١٩٨٦ وأوردت أن اثنين من المحامين حضرا مع الطاعنين حسان
انهم ثلاثة مما يكشف عن عدم احاطة المحكمة بأوراق الدعوى وينم

عن عدم المامها بأوجه الدفاع . ولم يعن الحكم بالإشارة الى الحكم
 انتمهيدى الصادر بجلسة ٢٣/٢/١٩٨٤ بتنب الكيساوى . . .
 بمصلحة الطب الشرعى لبيان سبب العجز فى أوزان عينات المخدر
 التى قام بتحليلها عن الوزن الذى تم بمعرفة النيابة ، ورد على ما أثير
 بشأن اختلاف الوزن بما لا يصلح ردا ، وأغفل الرد على دفاع الطاعنين
 بتلقيق الاتهام واستدلالهم فى ذلك بما انطوت عليه أقوال الشهود من
 تضارب فى بيان شخص من قام بفتح خزان الوقود - التنك - المشتبه
 بوجود ممنوعات فيه وتراخيهم فى الإبلاغ ومن عدم تعرف الشاهد
 الاول المساعد بحرى على من أخبره من طاقم المركب بأنها
 لا تحمل ممنوعات ، واقتصر الحكم فى مقام بيان مؤدى الأدلة على
 ذكر اسماء الشهود من الثانى الى الاخير واحال فى بيان مؤدى شهادتهم
 الى أقوال الشاهد الاول على الرغم من اختلاف رواياتهم فى خصوص
 من حضر عملية فتح التنك وشخص من قام بها ، ونسب لكل من
 الطاعنين - على خلاف الثابت بالأوراق - اعترافه بحيازة المخدر
 المضبوط ، هذا وقد عدلت المحكمة وصف التهمة المسندة الى الطاعنين
 من جلب المخدر الى حيازة له بقصد الاتجار دون ان تلت نظر الدفاع
 الى هذا التغير واقامت قضاءها فى التدليل على قصد الاتجار على
 قرينة افتراضية تخالف ما حوته الأوراق من ان قصد المتهمين هو
 تسليم المخدر لرجال الضبط فضلا عن التناقض اذ مفاد نفي جريمة الجلب
 اقتفاء الاتجار . واخيرا فقد دان الحكم الطاعنين على الرغم مما أثاره
 الدفاع فى مرافعته من ان المسئولية عن المركب وطاقمها - وفقا للقانون
 البحرى - تقع على قائدها وحده - الطاعن الاول - وأنه تحفظ على
 المخدر لحين تسليمه ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع ايرادا له أو ردا
 عليه . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب بقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصلة

ان الطاعنين وآخر توفي الى رحمة الله خرجوا بمركبهم للصيد في المياه الاقليمية بناحية رأس البر محافظة دمياط وأثناء ممارستهم لعملية الصيد عثروا بشباكهم على ثلاث صفائح كبيرة وعلبة من البلاستيك تحوى جميعها مخدر الحشيش فقاموا بإخفائها داخل تنك وقود المركب عاكدين العزم على بيع المخدر واقتسام ثمنه فيما بينهم وعند عودة المركب من رحلتها في صباح يوم ١٩٨٢/١١/٢ وحال عبورها تقسيمالة التفتيش لم يتم ريسها - الطاعن الاول - ولا أحد من أفراد طاقمها بالإبلاغ عما في حوزتهم من مخدر وأثناء قيام قائد سقالة التفتيش ومساعدوه بتفتيش المركب تلاحظ لهم ان المسامير الخاصة بتنك الوقود واضح عليها آثار الفك الحديث مما أثار شكوكهم وجعلهم يقومون بإعادة فك هذه المسامير حيث عثروا بداخل مستودع الوقود - التنك - على ثلاث صفائح كبيرة الحجم مغطاة بالبلاستيك الاسود والابيض وعلبة من البلاستيك مغلقة بالبلاستيك الابيض وبتفتيش كايينة غرفة النوم عثر على قطعة من مخدر الحشيش ينظرون احد البصارة وقطعتين آخرين بداخل علبة ثقاب . وقد ثبت ان المواد المضبوطة هي لجوهر الحشيش وان ما بداخل الصفائح الثلاث والعلبة البلاستيك يسزن ٣٨٥ر٣٥٠ . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال المساعد بحرى « رقيب أول » « ملازم أول » « رئيس سقالة التفتيش » مساعد بحرى « رقيب أول بحرى » « النقيبين » وقائد مكتب المخدرات مقدم » « ومن اعتراف الطاعنين وما جاء بتقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وما أسفرت عنه معاينة المركب . وما ثبت من الاطلاع على

دفتر المركب موضوع الضبط وهي أدلة سائفة من شأنها ان تؤدي الى مارته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان ثلاثة من المحامين حضروا مع الطاعنين بجلسته ١٩٨٦/٣/٢٦ وبعد ان ترفع ثلاثتهم حجت الدعوى للنطق بالحكم لجلسة ١٩٨٦/٣/٢٩ وفيها صدر الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك وكان ما أثبت في دياجة الحكم بشأن سماع الدعوى بالجلسة التي أجل اليها اصداره ونطق به فيها — الا يطله لانه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا مما لا يؤثر في سلامة الحكم ولان الخطأ في دياجة الحكم لا يغييه اذ هو خارج عن مواضع استدلاله ، أما بشأن خلو الدياجة من اسم أحد المحامين الثلاثة الذين حضروا مع الطاعنين فان المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في هذا الخصوص وكان الثابت من محاضر الجلسات انها استوفت هذا البيان فان النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعنون من اختلاف وزن المخدر مردودا بما انتهى اليه الحكم في هذا الشأن بقوله «اما بشأن الاختلاف البين في وزن العينات المرسلة للتحليل فهو — على الرغم — وصف النيابة العامة للمخدر عند التحريز بأنه كان مشبعاً بالماء أو السولار فقد أجرت المحكمة بشأنه تحقيقاً بمعرفة أهل الخبرة والذي انتهت فيه مصلحة الطب الشرعي الى ان النقص في وزن العينات لا يرجع الى جفاف مادة المخدر وحده من تاريخي الضبط والفحص وانما يجب ان يضاف الى ذلك طريقة وزن المخدر والميزان الذي استخدم في الوزن وما يحتمل من خطأ في قراءة الاوزان وأنه قد يتضافر عاملان أو العوامل الثلاثة معا في تفسير هذا النقص في أوزان العينات فضلا عن أن أحدا من المتهمين لم يشكك في عملية التحريز أو يدعي ان العينات التي تم فحصها ليست هي بذاتها التي أخذت من المخدر المضبوط ومن ثم تطمئن المحكمة

الى ان العينات اثبتت تم فحصها هي بذاتها العينات التي أخذت بمعرفة النيابة العامة من المخدر المضبوط والمرسل للتحليل . ذلك بأن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد أطمأنت الى ان العينة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل وصار تحليلها وأطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائفا في الرد على ما ينهضه الطاعنون في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان الحكم قد اشار فيما تقدم - الى استعانة المحكمة بأهل الخبرة بمصلحة الطب الشرعي وأورد مضمون تقرير الخبير ومؤداد وابرز ما جاء به من تعليل لاختلاف الوزن فان في ذلك ما يفيد ان المحكمة قد احاطت بالحكم التمهيدى الصادر بجلسة ٢٣/٢/١٩٨٤ وكافيا للإشارة اليه ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها على ثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان تأخير الشاهد في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع من الأخذ بأقواله

مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها الى شهادته وكانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها . وكان الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها فان كل ما يثيره الطاعنون من تناقض الشهود أو تراخيهم في الإبلاغ أو تلفيق الاتهام ينحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد مؤدى أقوال الشاهد الاول من أنه أثناء قيامه بتفتيش مركب الطاعنين تحت أشرف الشاهد الثالث وفي حضور الشاهدين الثاني والرابع بنقطة سقالة التفتيش وبفتحه خزان الوقود عثر على علبة من البلاستيك وثلاث صفائح تحوى مادة مخدرة وبفتيش الملابس التي وجدت باحدى الحجرات ضبط بأحد السراويل قطع مختلفة الاحجام من مادة مخدرة وعند ايراد الحكم أقوال الشهود من الثانى الى الخامس أورد أنهم شهدوا بمضمون ماشهد به الشاهد الاول ثم أورد مؤدى أقوال الشاهد السادس قيب « » وقد أنصبت على أخطاره بالواقعة فانتقل صفة الشاهدين السابع والثامن حيث شاهد المضبوطات واحال الحكم فى أقوال الشاهدين الآخرين على أقواله . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم أن يحيل فى ايراد أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وكان لا يقدح فى سلامة الحكم - على فرض صحة ماثيره الطاعنون - عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أويركن اليها فى تكوين عقيدته، ولما كان الثابت ان الحكم احال فى أقوال الشهود من الثانى الى الخامس على أقوال الشاهد

الأول وهي التي تتعلق بما أسفر عنه تفشيش المركب والعثور على المخدر داخل خزان الوقود - وهو مالا يمارى فيه الطاعنون - كما الحال في أقوال الشاهدين السابع والثامن على أقوال الشاهد السادس والتي تنحصر في انتقاله بصحبتهما الى مكان الواقعة بعد إبلاغه عنها فإنا الحكم يكون بريئا من قتاله القصور في التسبيب . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ماحصله الحكم المطعون فيه من ان الطاعنين اعترفوا بحيازة المخدر له صداه في تحقيقات النيابة مما أدلى به الطاعنون من أقوال تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها من معنى الاقرار بحيازة المخدر مما يجعل الحكم سابقا فيما انتهى اليه ومبني على فهم صحيح للواقعة اذ المحكمة ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم ان تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة ، ومن ثم فلا تريب على الحكم ان هو استمد من تلك الاقوال - وان نعتها بأنها اعتراف - ما يدعم الادلة الاخرى التي أقام عليها قضاءه بادانة الطاعنين وبذلك ينحصر عن الحكم قتاله الخطأ في الاسناد . لما كان ذلك وكان الاصل ان المحكمة لا تقتيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني الذي تراه سليما . وكانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد على لسان الشهود والمتهمين أيضا من ان الاخيرين وقد عثروا على المخدر المضبوط أثناء الصيد في المياه الاقليمية لا يوفر في حق الطاعنين جريمة الجلب وانتهت الى ان التكييف الصحيح للواقعة قبلهم هو حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار فلا يكون هناك وجه للسعي الاخلال بحق الدفاع أو التناقض ذلك ان المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله

الخط الجرمي ومن حق محكمة الموضوع ان تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني الذي تراه سليما نزولاً من الوصف المبين بأمر الاحالة وهو الجلب الى وصف أخف هو الحيازة بقصد الاتجار ولا يتضمن هذا التعديل اساءة الى مركز الطاعنين أو اسناد لواقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الاحالة أساساً للوصف الذي ارتأته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت فيها عرض للدفاع الطاعنين ورد عليه بقوله : « وحيث ان المحكمة لاتعول على انكار المتهمين وما ساقوه من دفاع خاص بثبوت الاتهام واسناده اليهم بعد ان اطمأنت الى أدلة الثبوت في الدعوى - على نحو ماسلف - خاصة ماورد على لسان المتهمين جميعاً من اعتراف بحيازتهم للمخدر المضبوط ولان الثابت على لسان الشهود ان المتهمين لدى وصولهم الى سقالة التفتيش انكروا وجود أية ممنوعات معهم بالركب محل الضبط وان أياً منهم لم يخطر بوجود أية ممنوعات في حيازتهم ولان العرف يحتم على ريس المركب اذا كانت لديه ممنوعات ويرغب تسليمها ان يرفع على المركب أعلاماً أو بطانية أو يصيح معلناً عما في حوزته من ممنوعات ، وذلك قبل دخوله الى سقالة التفتيش الا ان شيئاً من ذلك لم يحدث مما ينتفى معه القول بانصراف نية المتهمين الى تسليم ما بحوزتهم من مخدر خاصة وقد أمعنوا في اخفائه عن اعين رجال التفتيش بوضعه داخل خزان الوقود الخاص بالمركب ... الخ ثم خلص الى توافر أركان جريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار في حق الطاعنين بقوله « وحيث ان جريمة حيازة المخدر بركنيتها المادي والمعنوي متوافرة في حق المتهمين من سيطرتهم الكاملة على المخدر المضبوط واحتفاظهم به في مكان أمين وعلمهم اليقيني بأن ما بحوزتهم هو لجوهر الحشيش المخدر - وحيث ان قصود

الاتجار متوافر في حق المتهمين من كبر حجم الكمية المضبوطة وظروف وملابسات ضمتها بمكان اخفائها ولأنهم يقصدون من وراء ذلك الكسب الحرام بطرح المخدرات وتداوله بين الناس مما يتحقق معه قصد الاتجار » لما كان ذلك وكان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الاحوال فيها فيان ما ساقه الحكم فيما تقدم تدليلا على توافر اركان جريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار فيه ما يكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وقضية موضوعيا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

وحيث ان ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضدهم بجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار ونهى عنهم جريمة الجلب المستندة اليهم قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر ما أعترف به المطعون ضدهم من عثورهم على المخدر أثناء الصيد داخل المياه الاقليمية واخفائهم له في مكان خفي بجسم مركبهم لمحاولة الخروج به من نقطة التفتيش لبيعه لا يوفر في حقهم جريمة الجلب مادام أنهم لم يجلبوه من الخارج في حين أنه يكفي لتحقيق الجلب نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت فيها قال « ان المحكمة لا تسير سلطة الاتهام فيما ذهبت

اليه من ان المتهمين قد جلبوا المخدر المضبوط الى اراضى الجمهورية،
وانما الوصف الصحيح للواقعة هو ان المتهمين قد خازوا بقصد
الاتجار جوهرًا مخدرًا «حشيش» فى غير الاحوال المصرح بها قانونًا
اذ الثابت من التحقيقات على لسان شهود الواقعة والمتهمين أيضا ان
الآخرين قد عثروا على المخدر المضبوط أثناء الصيد فى المياه الاقليمية
بما تنفى معه واقعة الجلب . . . اذ المراد بجلب المخدر هو استيراده
بالذات أو بواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء
اكان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره ، فالجلب فى
واقع الامر لا يعدو ان يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود داخل
أراضى الجمهورية وهو ما لا ينطبق على واقعة الدعوى « وهذا الذى
قرره الحكم غير صحيح فى القانون . ذلك بأن الجلب فى حكم
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها - غير مقصور على صورة استيراد الجواهر
المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الى المجال الخاضع
لإختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا فحسب ، بل انه يمتد ليشمل
كذلك كافة الصور التى يتحقق بها نقل المخدر - ولو فى داخل
نطاق ذلك المجال - على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها فى المواد
من ٣ الى ٦ التى رصدها المشرع الفصل الثانى من القانون المذكور
وقظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها فاشترط لذلك الحصول
على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص
والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريقة التى رسمتها على سبيل
الالزام والوجوب فضلا عن حظره تسليم ما يصل الى الجمارك من تلك
الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابى تعطيه الجهة الادارية المختصة
للمرخص له بالجلب أو لمن يصل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة

الجوارك تسلم هذا الاذن من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة وتحديد كنية الجلب بالتفصيل يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ « جلب » أى ساقه من موضع الى آخر - أن المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة ولما منعه مانع من ايراد لفظ استيراد « قرينه لفظ تصدير على غرار نهجه في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير » لما كان ذلك وكان ما اثبتته الحكم في حق المطعون ضدهم من انهم نقلوا الجواهر المخدرة الذي عثروا عليه أثناء الصيد داخل المياه الإقليمية على مركبهم الى نقطة التفتيش في محاولة للخروج به لبيعه كافيًا في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارفه المطعون ضدهم لفظ « الجلب » كما هو معروف به في القانون بما تضمنه من نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها في القانون فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر - على ما سلف بيانه - فانه يكون قد خالف القانون - لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضدهم عن جريمة الجلب المنصوص عليها في المادة ٣٣/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع ، باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والنزول بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ / أ من ذلك القانون الى الحد المعين في المادة ٣٦ منه .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوي ، محمود
عبد العال ومحمود عبد اليارى .

(٦٨)

الطعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٥٦ القضائية

تبيد • حجز • جريمة « أركانها » •
توقيع الحجز • يقتضى احترامه ولو كان مشوباً بالبطلان • مالم
يصدر حكم ببطلانه •

من المقرر أن الحجز قضائياً أو إدارياً مادام قد وقع فإنه يكون
مستحقاً للاحترام ويظل منتجاً لآثاره وليس لأحد الاعتداء عليه ولو كان
مشوباً بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص •

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء الميئنة الوصف
والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إدارياً لصالح الأوقاف المصرية والتي
لم تسلم له إلا على وجه الوديعة لحراستها فأختلسها لنفسه إذا لم
يقدمها في اليوم المحدد لبيعها رغم علمه به أضراراً بالدائن الحاجز •
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح
مركز دمنهور قضت بحضوره بحبس المتهم شهراً مع الشغل استأنف
المحكوم عليه • ومحكمة دمنهور الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت
حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم
المستأنف •

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث أن ما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا نه بجرمة التبديد قد شابه القصور في التبييض والفساد في الاستبدال ذلك أنه أ طرح دفاعه القائم على مديونية للجهة الحاجزة وصدر حكم من قاض التنفيذ بوقف اجراءات الحجز فضلا عن بطلان الحجز وعدم علم الطاعن باليوم المحدد للبيع على خلاف ما أثبتته محرر المحضر عن ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة تبديد الأشياء المحجوزة عليها قضائيا التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ما ينتج عنه وجوه الأدلة التي ساقها .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن القائم على عدم علمه باليوم المحدد للبيع ومخالفة ما أثبتته محرر المحضر عن المعاينة والتبديد للحقيقة والواقع فيما أورده في مدوناته من « أن النيابة العامة قد باشرت التحقيق بعد اذ طعن المتهم بالتزوير على محضر الحجز والتبديد واقتتت الى استبعاد شبهة جناية التزوير من الأوراق » وهو ما لا يمارى فيه الطاعن لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم فيه الرد الكافي على دفاع الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن المنازعة في أصل المبلغ المطلوب للجهة الحاجزة قد وقعت في تاريخ لاحق على تحرير

محضر الحجز وتحديد يوم البيع وهو ما لا ينازع فيه الطاعن . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحجز قضائيا أو اداريا ما دام قد وقع فانه يكون مستحقا للاحترام ويظل منتجا لآثاره وليس لأحد الاعتداء عليه ولو كان مشوبا بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ومن ثم فلا محل لما يشيره ، الطاعن في هذا الشأن . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعيا .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة
وعضوية السيادة المستشارين / مسعد السباعي نائب رئيس المحكمة
والصاوي يوسف وعادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن .

(٦٩)

الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ لقضائية

(١) اختصاص « الاختصاص الولائي » • محكمة الجنايات « اختصاصها »
محكمة أمن الدولة طوارئ • قانون « تفسيره » •
المحكمة العادية • صاحبة الولاية العامة • محكمة أمن الدولة المنشأة
طبقاً لقانون الطوارئ • استثنائية • إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها
بالقانون العام إليها • لا يسلب المحكمة العادية اختصاصها بالفصل في هذه
الجرائم •

(٢) اختصاص • محكمة أمن الدولة طوارئ • عقوبة • ارتباط •

قواعد التفسير الصحيح للقانون يستوجب بحكم اللزوم العقلي والمنطقي
أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف • الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة
بها بموجب أثر الارتباط وليس العكس •

(٣) ضرب « أحدث عاهة » • اختصاص « اختصاص محكمة الجنايات » •
محكمة الجنايات « اختصاصها » نظرها الدعوى • سلاح • نقض « ما يجوز
الطعن فيه من الأحكام » •

جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم الاختصاص إذا كان منها
للخصومة على خلاف ظاهره • أساس ذلك ؟

(٤) نقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » •

حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم لغيره من
الخصوم •

١ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة
محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع

بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المخفية عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً ألبسته من اختصاصها الأصيل الذي اطلقتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص ، وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

٢ - إن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور في فلكهما بموجب الأثر القانوني للارتباط ، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . وإذا كانت جريمة لضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة سألقة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها ، وهي المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » التي تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمة احراز السلاح الأبيض بدون ترخيص المسندة أيضاً إلى الماطعون ضده ، فإنه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والإحالة والاختصاص بالمحاكمة ، وهو ما يوجب به نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من إحالة الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة ، إلى المحكمة الأعلى درجة ، وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية .

٣ - ان قضاء محكمة جنايات طنطا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى النيابة العامة لا يخذ شئونها فيها - وما أوردته بأسباب حكمها من أن الاختصاص الفعلى انما هو لمحكمة أمن الدولة (طوارئ) - هو فى حقيقته قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهرة : ذلك أن التهمة الأولى المسندة الى المطعون ضده جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ولا تختص محكمة أمن الدولة « طوارئ » بنظرها ومن ثم فستحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها من النيابة العامة ، واذا كان الحكم المطعون فيه وان صدر فى غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فى جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ارتبطت بها جريمة أحرار سلاح أبيض بغير ترخيص ، الا انه لا يعتبر انه اضر بالمطعون ضده لانه لم يدين بهما ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى امام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة فى غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

٤ - ان الشارع فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد خول حق الطعن بطريق النقض - فى الأحكام الصادرة فى غيبة المتهم - لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ضرب
عمدا بآلة حادة « مطواه » فى جنبه الأيسر وأحدث به الاصابات الميينة
بالتقرير الطبى الشرعى التى تخلف لديه عن جرائها عاهة مستديمة يستحيل

برؤها هي استئصال الطحال مما يقلل من كفاءته وقدرته على العمل وتقدر العاهة بنحو ٢٠٪/عشرين في المائة ، ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة انبيضاء (مطواة قرن غزال) • واحالته الى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة • والمحكمة المذكورة قضت غاييا في عملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها • فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض • الخ •

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة (جنايات طنطا) بنظر الدعوى وبإحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه انتهى - بغير حق - الى القول بأن الاختصاص بنظر هذه الدعوى انما ينعقد لمحكمة أمن الدولة طوارئ المشكلة وفق قانون الطوارئ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه في يوم • • • أولا : ضرب • • • عمدا بآلة حادة « مطواة » في جنبه الأيسر وأحدثت الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي استئصال الطحال مما يقلل من كفاءته وقدرته على العمل وتقدر العاهة بنحو ٢٠٪/عشرين في المائة • ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة البيضاء « مطواة قرن غزال » وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من القانون رقم

٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١. والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير ، ومحكمة جنايات طنطا قضت غيابيا بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . لما كان ذلك وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم « ١ » لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا كلاهما ، كما خلا أى تشريع آخر ، من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون ما سواها - فى جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا ألبتة من اختصاصها الأصيل الذى اطلقتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل فى الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص ، وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . لما كان ذلك ، وكانت جريمة احراز المطواة قرن الغزال بدون ترخيص ، المستندة الى المطعون ضده والمنصوص عليها فى لقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض

أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، يعاقب عليها بعقوبة الجنحة . ونشترك فى الاختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة الأصلية محاكم أمن الدولة « طوارئ » المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل فى حين أن الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة المسندة - كذلك - الى المظنون ضده ، معاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهى ليست من الجرائم التى تختص محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها وبالتالي فإن قالة اختصاص هذه المحاكم بها لارتباطها بجريمة احراز السلاح الأبيض بدون ترخيص ، لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والتى يجرى نصها على انه : « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد ، وكانت احدى تلك الجرائم داخله فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة طوارئ وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات » ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها بموجب الأثر القانونى للارتباط ، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . وإذا كانت جريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة سائغة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنائيات وحدها ، وهى المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » التى تشترك مع القضاء

العام في الاختصاص بنظر جريمة احراز السلاح الأبيض بدون ترخيص المسندة أيضا الى المطعون ضده ، فانه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة . وهو ما يوجبه نص المادة ٣١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احالة الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة ، الى المحكمة الأعلى درجة ، وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية . ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشأن على غير سند من القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة جنايات طنطا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ ثبوتها فيها - وما أوردته بأسباب حكمها من أن الاختصاص الفعلي انما هو لمحكمة أمن الدولة (طوارئ) - هو في حقيقته قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهرة ، ذلك أن التهمة الأولى المسندة الى المطعون ضده جنائية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ولا تختص محكمة أمن الدولة « طوارئ » بنظرها ومن ثم فستحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها من النيابة العامة . واذ كان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جنائية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة اربطت بها جريمة احراز سلاح أبيض بغير ترخيص ، الا انه لا يعتبر انه اضر بالمطعون ضده لانه لم يدين بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان واعادة نظر الدعوى امام محكمة الجنايات مقصورات على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجنائية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية » ، كما أن الشارع في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض

قد خول حق الطعن بطريق النقض - في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم - لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى ولهذا فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا فضلا عن استيفائه الشكل المقرر في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجسي
وحسن عشيح .

(٧٠)

الطعن رقم ٥٧٦٦ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) مناجم ومحاجر • جريمة « أركانها » • قانون « تفسيره » •
استخراج مواد المناجم والمحاجر مؤثم اذا كان بقصد استعمالها استعمالاً
مغايراً لمجرد بقائها في الأرض • مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج الى ترخيص •
أساس ذلك ؟
قيام الطاعن بنقل رمال من الأرض موضوع المخالفة ونقلها الى مكان
آخر • يتحقق به معنى الاستخراج المنصوص عليه في القانون •
- (٢) مناجم ومحاجر • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • قانون « تفسيره » •
« تسببيه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
خامات المحاجر • تعريفها ؟ المادة الأولى من القانون رقم ٨٦ لسنة
١٩٥٦ • استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيه • جريمة
من نوع خاص • القصد الجنائي فيها • مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل
على الترخيص •

١ - من حيث ان قضاء النقض قد جرى على أن الاستفادة مما ورد
في نصوص المواد ١/٣، ٣، ٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٢ من القانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن المشرع لا يعنى
بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا
النقل رهنا بالحصول على ترخيص - وانما استخراج تلك المواد من
مكانها مما يؤدي اليه لفظ الاستخراج - من معنى لغوي
ومدلول اصطلاحى هو استبطان ما في المناجم والمحاجر من مواد بقصد
استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها في الأرض • ولما كانت مدونات

الحكم المطعون فيه يبين منها ان الطاعن قام بنقل رمال من أرض ملك المواطن بدون ترخيص وأنه قام بشراء الرمال من صاحب الأرض بواقع ٣٥٠٠ ر. نحمولة الجرار الواحدة كما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمتها أن الطاعن قرر بحضر الضبط أنه قام بنقل الرمال من الأرض موضوع المخالفة الى المعهد الدينى ومن ثم يتحقق معنى الاستخراج المنصوص عليه فى القانون .

٢ - لما كان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمخاجر قد نص فى مادته الأولى على أن تطلق عبارة « خامات المخاجر » على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ومن بين هذه المواد الرمال وتطلق كلمة « المخاجر » على الأمكنة التى تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المخاجر ، كما نص فى المادة ٤٣ منه على أنه « يعاقب بعقوبة المارقة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع فى استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المخاجر بدون ترخيص ويحكم بمصادرة ادوات وآلات التشغيل » وكان مفاد المادة الأولى أن جميع الأراضي التى تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التى نصت عليها تعتبر فى حكم هذا القانون مخاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق اشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها - لما كان ذلك ، وكان الشارع قد دل بما جاء فى نصوص القانون المشار اليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المخاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المخاجر واستغلالها خفية ، ويتحقق القصد الجنائى فيها بمجرد علم الجنائى أنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام — وآخر باستخراج رمال
من المحجر بدون ترخيص ، ٢ — قاد جرار زراعى بدون رخصة قيادة .
٣ — قصاد جرار زراعى بدون رخصة تسيير ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ،
٣ ، ٩ ، ٣٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل والمواد ١ ، ٢ ،
٣ ، ٥ ، ٨ ، ٣٤ ، ٧٥ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة
جنتح أبو كبير الجزئية قضت غيابيا عملا بسواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة
أشهر مع الشغل والنفاذ للتهمة الأولى وتغريمه عشرة جنيهاً عن كل تهمة
من الباقيين . فعارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته باعتبارها كاذم لم
تكن . فاستأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه ونأييد الحكم
الاستئناف .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن قضاء النقض قد جرى على أن المستفاد مما ورد
فى نصوص المواد ١/٣ ، ٣ ، ٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ من القانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر أن المشرع لا يعنى
بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمهاجر من مكانها بحيث يكون هذا
النقل رهنا بالحصول على ترخيص — وإنما استخراج من معنى لغوى
ومدلول اصطلاحى هو استتباط ما فى المناجم والمهاجر من مواد بقصد
استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الارض . ولما كانت مدونات

الحكم المطعون فيه يبين منها أن الطاعن قام بنقل رمال من أرض ملك المواطن بدون ترخيص وأنه قام بشراء الرمال من صاحب الأرض بواقع ٥٠٠ ر.سج لحمولة الجرار الواحدة كما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن الطاعن قرر بحضور الضبط إنسه قام بنقل الرمال من الأرض موضوع المخالفة إلى المعهد الديني ومن ثم بتحقيق معنى الاستخراج المنصوص عليه في القانون ويكون النعي في هذا الشأن في غير محله - لما كان ذلك وكان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر قد نص في مادته الأدلى على أن تطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ومن بين هذه المواد الرمال وتطلق كلمة « المحاجر » على الأمكنة التي تحتوي على مادة أو أكثر من خامات المحاجر ، كما نص في المادة ٤٣ منه على أنه « يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل ، وكان مفاد المسادة الأولى أن جميع الأراضي التي تحتوي على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها - لما كان ذلك ، وكان الشارع قد دلل بما جاء في نصوص القانون المشار إليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية ، ويتحقق القصد الجنائي فيها بمجرد علم الجاني أنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يقوم بنقل رمال من الأرض موضوع الاتهام ومن ثم فإن نعيه في هذا الشأن

لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن أوراق الدعوى قد طويت على ورقة تقرير التلخيص وكان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
عدم قبوله .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى طاهر ،
حسن عميرة وصلاح البرجي .

(٧١)

الطعن رقم ٦٣٤٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم « تسمييه • تسمييب غير معيب » • محكمة الموضوع « سلطتها
في تقدير الدليل » •

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم • كفاية أن يكون مجموع
ما أورده الحكم مؤديا الى الواقعة بأركانها وظروفها •

(٢) مخايز • جريمة « أركانها » • عقوبة • قانون « تفسيره » قرارات وزارية •

يوجب القانون على أصحاب المخايز والمسؤولين عن ادارتها استخدام الردء
الناعمة المطابقة للمواصفات في رغف العجين ويحرم استخدام أو حيازة غير
الردة الناعمة وأوجبت معاقبة كل مخالف بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه •
المواد ٣ ، ٥ ، ٢١ من قرار التمويل ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة •

(٣) استئناف • خبز • قانون « تفسيره » • نقض « حالات الطعن • الخطأ
في القانون » « الحكم في الطعن » •

المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده •

قضاء المحكمة الاستئنافية بالمصادرة ونشر ملخص الحكم في جريدتين على
نفقة المتهم وهو ما لم يقض بهما الحكم المستأنف • خطأ في القانون • مادام
أن المتهم هو المستأنف وحده •

(٤) نيابة عامة • قانون • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • خبز •

قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء عقوبتي الحبس وشهر ملخص الحكم
المقضى بهما ابتدائيا • صحيح • أساس ذلك ؟

١ - لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه
الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان

مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٢ - لما كانت المادة الخامسة من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة توجب على أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن إدارتها رغف العجين (تقريصه) على الرده الميئه مواصفاتها في المادة الثالثة « وكانت المادة الثالثة سالفه الذكر توجب أن تكون الرده المعدلة لرغف العجين ناعمة ومطابقة للمواصفات التي حددتها المادة المذكورة ، كما أن الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القرار المشار اليه تحرم على أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا أو يخوزوا إلا الرده الناعمة المعدلة للرغف والمطابقة للمواصفات الموضحة بالمادة الثالثة ، ونصت المادة ٣٨ على معاقبة من يخالف أحكام المادتين ٣ ، ٢١ فقرة أولى بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

٣ - لما كان لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع عنه وحده ولما كانت العقوبة المقررة بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن المضادرة أو نشر ملخص الحكم في جريدتين واسعتي الانتشار فضلا عن عدم ورودهما في مادة العقاب - المادة ٣٨ - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالمضادرة ونشر ملخص الحكم ، يكون قد خالف القانون .

٤ - لما كان لا محل لما ذهبت اليه النيابة الطاعنة من أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت عندما ألغت عقوبتي الحبس وشهر ملخص الحكم المقرري بهما في الحكم الابتدائي تطبيقا للمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٤

ذلك أن الفقرة الأخيرة من هذه المادة بعد أن نصت على معاقبة من يخالف أحكام قرارات التموين الصادرة تنفيذا لهذا القانون أجازت لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة • مما لازمه اتباع العقوبات الواردة في المادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ دون غيرها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده وهو صاحب مخبز حاز رده خشنة واستخدمها في رغف الخبز وطلبت عقابه بالمادتين ٥ ، ٢١ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٨ • ومحكمة جنح مركز سنورس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ١٠٠ جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه ٣٠٠ جنيه وشهر ملخص الحكم وغلق المخبز لمدة سنة • فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ١٠٠ جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم في جريدتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض • • • • • الخ •

الحكمة

حيث أن النيابة العامة الطاعة تنعى على الحكم المظنون فيه انه اذ دان المظنون ضده بصفته صاحب مخبز بجريمة حيازة رده خشنة واستخدمها في صناعة الخبز قد شابه القصور في التسيب وانطوى على الخطأ في تطبيق

القانون ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة التى عول عليها فى الادانة بيانا وافيا ، كما أنه عاقب المطعون ضده بعقوبة المصادرة التى كان الحكم الابتدائى قد أغفل - خطأ - القضاء بها وفاته ان المطعون ضده هو المستأنف وحده مما كان لا يسوغ معه أن يضار باستئنافه ، كما عاقبه بعقوبة النشر وهى غير مقررة كعقوبة للجريمة التى دين بها ، هذا فضلا عن انه الغى - بدون حق - عقوبتى الحبس وشهر ملخص الحكم المقضى بهما ابتدائيا • مما يعيبه بما يستوجب نقضه •

وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « أن النيابة العامة أسندت للمتهم انه فى يوم ١٩٨١/٣/٢٦ بدائرة مركز سنورس وهو صاحب مخبز حاز رده خشنة استخدمها فى رغيغ العيش وطلبت عقابه بالمادتين ٥ ، ٢١ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٧٦ لسنة ١٩٦٨ وأن الواقعة تخلص فيما أثبتته السيد مفتش التموين فى محضره المؤرخ شاهد المتهم وهو يحوز رده خشنة لاضافتها فى رغيغ العيش البلدى ، وأن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا ولم يحضر ليدفع التهمة بدفع ما ومن ثم يجوز الحكم عليه بمواد الاتهام وبنص المادة ٣٠٤ أ • خ « لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى الحالية - كان ذلك محققا لحكم القانون اذ أن صيغة الاتهام المبينة فى الحكم تعتبر جزءا منه ، ومن ثم فان النعى على الحكم بالقصور فى بيان الواقعة يكون لا محل له لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة توجب على أصحاب المخازن

العربية والمسؤولين عن ادارتها ورغف العجين (تقريصه) على الرده المبينة مواصفاتها في المادة الثالثة « وكانت المادة الثالثة سالفة الذكر توجب أن تكون الرده المعدده لرغف العجين ناعمة ومطابقة للمواصفات التي حددتها المادة المذكورة ، كما أن الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القرار المشار اليه تحرم على أصحاب المخازن والمسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا أو يحوزوا الا الرده الناعمة المعدده للرغف والمطابقة للمواصفات الموضحة بالمادة الثالثة ، ونصت المادة ٣٨ على معاقبة من يخالف أحكام المادتين ٣ ، ٢١ فقرة أولى بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كما يعاقب على مخالفة أحكام المادة الخامسة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها . لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد قضت بمعاقبة المطعون ضده بالحبس سنة وغرامة ثلاثمائة جنيه وشهر ملخص الحكم لمدة سنة وعلق المخبز لمدة سنة . فاستأنف الطاعن - وحده - وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فعارض فيه وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم في جريدتين واسعتي الانتشار على نفقة المتهم ولما كان لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده ولما كانت العقوبة المقررة بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن المصادرة أو نشر ملخص الحكم في جريدتين واسعتي الانتشار فضلا عن عدم ورودهما في مادة ٣٨ - فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالمصادرة ونشر ملخص الحكم ، يكون قد خالف القانون - واذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون

وهو ما يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء ما قضى من عقوبات المصادرة ونشر الحكم في جريدتين واسمى الانتشار • ولا محل لما ذهب اليه النيابة الطاعنة من أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت عندما ألغت عقوبات الحبس وشهر ملخص الحكم المقضى بهما في الحكم الابتدائي تطبيقا للمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ ذلك أن الفقرة الأخيرة من هذه المادة بعد أن نصت على معاقبة من يخالف أحكام قرارات التموين المصادرة المنصوص عليها في تلك المادة • مما لازمه اتباع العقوبات الواردة في المادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ دون غيرها •

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى طاهر ،
حسن عميرة وصالح البرجي .

(٧٢)

الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) دعارة • عقوبة « تطبيقها » • قانون « تفسيره » •
العقوبة المقررة لجريمة اعتياد ممارسة الدعارة ؟ المادتان ٩ ، ١٥ من القانون
١٠ لسنة ١٩٦١ •
- (٢) أحداث • عقوبة « تطبيقها » • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها •
دعارة •
- عدم جواز توقيع عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة على
الحدث الذي لا تجاوز سنة خمس عشرة سنة • أساس ذلك ؟
وجوب استظهار سن الحدث استناداً الى أوزاق رسمية قبل ما عداها •
علة ذلك ؟
- تقدير السن أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض التعرض
له • حد ذلك ؟
- خلو الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له لأسبابه من استظهار
سن المطعون ضدها يعيبه بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلق
بمخالفة القانون •

١ - لما كانت عقوبة جريمة اعتياد ممارسة الدعارة كنص المادة
التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة هي الحبس
مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل
عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيهاً أو إحدى هاتين
العقوبتين كما أوجبت المادة ١٥ وضع المحكوم عليه بالادانة في إحدى

الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية
لمدة العقوبة .

٢ - من المقرر أنه لا يجوز الحكم على الحدث الذي لا تجاوز سنة
خمس عشرة سنة بعقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة اعتباراً بأن
العقوبة الأولى من العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات وبأن العقوبة
الثانية ليست من بين العقوبات التكميلية التي يجوز توقيعها طبقاً للمادة السابعة
من القانون المشار إليه وهو ما يضحى معه تحديد السن - بالركون في الأصل
إلى الأوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا أثر في تعيين ما إذا كان يحكم على
الحدث بأحدى التدابير والعقوبات التكميلية المنصوص عليها في القانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أو بعقوبة من تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات
ومنها الحبس والعقوبات التكميلية الأخرى ومن ثم يتعين على المحكمة
استظهار هذه السن في هذه الحال في حكمها على نحو ما ذكر ، لما كان
ذلك ، ولئن كان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى
لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة
الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير واتاحت للمتهم والنيابة
العامة ابداء ملاحظتهما في هذا الشأن ، إذ كان كلا من الحكيم الابتدائي
والمطعون فيه الذي تبنى أسبابه لم يعن البتة في مدوناته باستظهار سن المطعون
ضدها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه
الظن المتعلقة بمخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها اعتادت ممارسة الدعارة مع
الرجال دون تمييز لقاء أجر وذلك على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت

عقابها بالمادتين ٩ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ المعدل والمادتين ١ ، ٣/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . ومحكمة جناح أحداث القاهرة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ووضعتها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس . واستأنف المحكوم عليها . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ ووضعتها تحت مراقبة الشرطة مدة مماثلة .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه اذ دان المطعون ضدها بجريمة اعتياد ممارسة الدعارة قد نزل بعقوبتى الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة عن الحد الأدنى المقرر لهذه الجريمة بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث ان الين من مطالعة الاوراق أن الدعوى الجنائية اقيمت على المطعون ضدها الحدث بتهمة اعتياد ممارسة الدعارة فقضت محكمة الأحداث حضوريا بحبس المطعون ضدها ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ووضعتها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس واذا استأنفت قضت محكمة ثانى درجة - بحكمها المطعون فيه - بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المطعون ضدها شهرين مع الشغل ووضعتها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة اعتياد ممارسة الدعارة

كنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه أو احدي هاتين العقوبتين كما أوجبت المادة ١٥ وضع المحكوم عليه بالأدانة في احدي الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . ولما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على أنه « فيما عدا المصادرة واغلاق المحل لا يجوز أن يحكم على الحدث الذي لا تجاوز سنة خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة أية عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات وانما يحكم عليه باحدى التدابير الآتية : ١ - التوبيخ . ٢ - التسليم . ٣ - الالحاق بالتدريب المهني . ٤ - الالتزام بواجبات معينة . ٥ - الاختبار القضائي . ٦ - الايداع في احدي مؤسسات الرعاية الاجتماعية . ٧ - الايداع في احدي المستشفيات المتخصصة » . كما تنص المادة الخامسة عشرة منه في فقرتها الثالثة على أنه اذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنة على خمس عشرة سنة جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس للمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها أن تحكم عليه باحدى التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة السابعة من هذا القانون . وتنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن « لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فاذا ثبت عدم وجودها تقدر بواسطة خير » ، فان مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم على الحدث الذي لا تجاوز سنة خمس عشرة سنة بعقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة اعتبارا بأن العقوبة الاولى من العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات وبأن العقوبة الثانية ليست من بين العقوبات التكميلية التي يجوز توقيعها طبقا للمادة السابعة من القانون المشار اليه وهو ما يضحى معه تحديد السن - بالركون في الاصل الى الاوراق الرسمية

قبل ما عداها - نأثر فى تعيين ما اذا كان يحكم على الحدث بأحدى التدابير والعقوبات التكميلية المنصوص عليها فى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أو بعقوبة من تلك المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومنها الحبس والعقوبات التكميلية الأخرى ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن فى هذه الحال فى حكمها على نحو ما ذكر . لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة العامة إبداء ملاحظتهما فى هذا الشأن ، واذ كان كلا من الحكامين الابتدائي والمطعون فيه الذى تبنى أسبابه لم يعن البتة فى مدوناته باستظهار سن المطعون ضدها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية انسادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الاكيابى ومحمود عبد البارى :

(٧٣)

الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ القضائية

(١) أحداث • اختصاص « اختصاص محكمة الأحداث » • محكمة الأحداث
• اختصاصها •

المنصوص بالحدث فى حكم المادة الأولى من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟
اختصاص محكمة الأحداث • دون غيرها • بالنظر فى أمر الحدث عند
اتهامه فى الجرائم • وعند تعرضه للانحراف • أساس ذلك ؟
السيرة فى سن المتهم • هو بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة •

(٢) اختصاص « اختصاص محكمة الأحداث » • أحداث • محكمة الأحداث
• اختصاصها • نظام عام • نقض « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق
القانون » •

قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة
بالنظام العام •

محاكمة الحدث أمام محكمة لا ولاية لها • على المحكمة الاستئنافية
الفاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى الى محكمة الأحداث المختصة •
قضاء المحكمة الاستئنافية فى موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف خطأ
فى تطبيق القانون •

١ - لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والمعمول
به من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية فى ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ قد نص فى مادته
الأولى على انه يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى

عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة » كما نص في المادة ٢٩ منه على انه تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف • كما تختص بالفصل في الجرائم الاخرى التي ينص عليها في هذا القانون • واذا اسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الاحداث ، فدل بذلك على أن العبرة في سن ائتهم هو بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، وان الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها •

٢ - لما كانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث اشخاص ائتهم متعلقة بالنظام العام • لما كان ذلك وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان ائتهم الطاعن حدث لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة على نحو ما تقدم بيانه ، واذ لم تظن المحكمة الاستئنافية الى انعدام ولاية محكمة أول درجة في الفصل في الدعوى بما كان يتعين معه عليها أن تقضى ومن تلقاء نفسها بالغاء الحكم المستأنف وباحالة الدعوى الى محكمة الاحداث المختصة وحدها بمحاكمته اما وهى لم تفصل وقضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون على وجهه الصحيح •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما هتكاً عرض بأن قام كل منهما بملامسة سؤته بفخديها حتى امنى على النحو الموصوف بتقرير الطب الشرعى • وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٦٩/١ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح عين شمس قضت غيابيا في عملا بمادة الاتهام بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل عارضا وقضى في معارضتهما في بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضها

وتأييد الحكم المعارض فيه • استأنف الطاعن ومحكمة شimal القاهرة
(بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ٠٠٠٠٠٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي
الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف •
قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠٠٠٠ الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة
هتك عرض بغير قوة أو تهديد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في
التسبب اذ اغفل الرد على ما اثاره امام محكمة أول درجة - من انه كان حدثا
وقت وقوع الجريمة بدلالة بطاقته الشخصية المقدمة منه اثباتا لذلك ولم
تغن بتحقيق هذا الدفاع مع ما له من أثر في تحديد المحكمة المختصة بنظر
الدعوى •

وحيث ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف انه وآخر بتاريخ
٢ مايو سنة ١٩٨٢ هتكا عرض المجنى عليها ٠٠٠ وطلبت النيابة العامة عقابهما
بالمادة ٢٦٩ فقرة ١ من قانون العقوبات • ومحكمة جناح عين شمس قضت
غايبا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٨٣ بمعاقبتهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة
شهور ٠٠٠ عارضا وقضى في معارضتهما في ١٩٨٣/١١/٢٢ برفضها وتأييد
الحكم المعارض فيه • استأنف الطاعن فقضت المحكمة الاستئنافية في ١٩٨٤/٢/٢٨
بحكمها المطعون فيه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف • لما كان
ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعن من مواليد ١٤ مايو
سنة ١٩٦٦ طبقا لما هو ثابت من بطاقة تحقيق شخصيته المقدمة منه لمحكمة
أول درجة بجلسة ١٨/١٠/١٩٨٣ بما يكون معه الطاعن لم يتجاوز الثماني
عشرة سنة من عمره وقت ارتكاب الجريمة في ١٩٨٢/٥/٢ • لما كان ذلك
وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث والمعمول به من تاريخ نشره

بالجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الاولى على انه يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز منه ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة » كما نص في المادة ٢٩ منه على انه تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف . كما تختص بالفصل في الجرائم الاخرى التى ينص عليها في هذا القانون . واذا اسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وخصه الى محكمة الاحداث ، . فدل بذلك على أن الفقرة في سن المتهم هو بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، وان الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها ، وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان المتهم الطاعن حدث لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة على نحو ما تقدم بيانه ، واذا لم تظن المحكمة الاستئنافية الى انعدام ولاية محكمة أول درجة في الفصل في الدعوى بما كان يتعين معه عليها ان تقضى ومن تلقاء نفسها بالغاء الحكم المستأنف وبإحالة الدعوى الى محكمة الاحداث المختصة وحدها بمحاكمته اما وهى لم تفعل وقضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه وإحالة القضية الى محكمة الاحداث المختصة .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السيادة المستشارين / محمود البارودي ، محمد أحمد حسن ،
محمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(٧٤)

الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) ايجار اماكن • نصب • جريمة « أركانها » • عقوبة « تطبيقها » •
تخلف المالك دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد
مؤثم بعقوبة النصب •
التخلف عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد لا يؤثم اذا كان هناك
مقتضى لذلك •
(٢) حكم « بياناته » • « بيانات حكم الادانة » • تسببيه • تسبب معيب •
ايجار اماكن •
حكم الادانة • بياناته ؟ المادة ٣١٠ اجراءات •
اغفال الحكم أدلة الادانة في جريمة تقاضى الطاعن مبالغ خارج نطاق
عقد الايجار وعدم بيان أن تخلفه عن تسليم الوحدة السكنية كان دون
مقتضى • قصور •
(٣) نقض « امتداد اثر الطعن » •
امتداد اثر الطعن لغير الطاعن • شرطه ؟

١ - لما كان الشارع بما نص عليه في الفقرة الثانية ومن المادة ٢٣
من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر انما تؤثم بعقوبة جريمة النصب
قبل المالك الذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد
المحدد ، مما مقتضاه ان التخلف عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد لا يعتبر
فعلا مؤثما الا اذا لم يكن هناك ما يقتضى ذلك •

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كن قاصرا • ولما كان ما أورده الحكم على النحو المقدم جاء غامضا ولا يبين منه اركان الجريمة الاولى المسندة الى الطاعة ودون أن يستعرض واقعة الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية ويورد الادلة التي أقامت عليها المحكمة قضاءها بالادانة ولم يوضح في مدوناته ان تخلف الطاعة عن تسليم الوحدة في الموعد المقرر كان بغير مقتض وهو مناط التأثيم في هذه الجريمة فان الحكم يكون قاصر البيان •

٣ - لما كان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليه الاخر الا أنه لما كان الحكم في حقيقته غائبا بالنسبة له فان أثر الطعن لا يمتد اليه لانه لم يكن له أصلا حق الطعن •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وأخر في قضية الجنتة رقم
بأنهما أولا : تقاضيا المبالغ المتوعد عنها بالاوراق كمقدم ايجار • ثانيا : لم يسلمها العين دون مقتض للشاكي ، وطلبت عقابهما بالمادتين ١٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادتين ١/٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومنحكمة جنح أمن دولة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا : بتغريم المتهم (الطاعة) سبعة آلاف وتسعمائة جنيه ورد مبلغ ٣٨٥٠ جنيها • • • • • ثانيا : بتغريم المتهم الثاني ثلاثمائة جنيه وأمرت بالانقاف • ثالثا : بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف

التنفيذ عن التهمة الثانية • استأنف المحكوم عليهما • ومحكمة جنوب • • • الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم •

فطمع الاستاذ • • • • المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض • • • • • الخ •

الحكمة

حيث ان مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه انه دانها بجريمتي تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وعدم تسليم العين المؤجرة دون مقتضى قد شابه القصور في البيان ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا لتحقيق به أركان الجريمتين اللتين دانها ، بهما ولم يورد مضمون ادلة الثبوت ومؤداها التي عول عليها في ثبوت الجريمة مما يعيه ويوجب نقضه •

وحيث أن التبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه اقتصر على القول بأن الواقعة «تخلص فيما أبلغ به المواطن • • • • بتاريخ • • • • • بأن التهمة الاولى أخذت منه مبلغ ٣٨٥٠ بتاريخ تحرير العقد في • • • • • وان المتهم الثاني تقاضى مبلغ ١٥٠ في تاريخ لاحق ويعتبر مجموع ما دفعه هو أربعة آلاف جنيه وحيث انه بسؤال المتهم الثاني - أنكر التهمة وقال انه كان بدولة ليبيا وان المبلغ المدفوع دفع لاخته التهمة الاولى لتبليط الشقة • • • • • لما كان ذلك وكان الشارع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون ١٣٦

من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر إنما تؤثم بعقوبة جريمة النصب قبل المالك الذي يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد، مما مقتضاه أن التخلف عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد لا يعتبر فعلا مؤثما إلا إذا لم يكن هناك ما يقتضى ذلك لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا . ولما كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم جاء غامضا ولا يبين منه أركان الجريمة الأولى المسندة الى الطاعة ودون أن يستعرض واقعة الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية ويورد الأدلة التي أقامت عليها المحكمة قضاءها بالادانة ولم يوضح في مدوناته أن تخلف الطاعة عن تسليم الوحدة في الموعد المقرر كان بغير مقتضى وهو مناط التأثيم في هذه الجريمة فان الحكم يكون قاصر البيان بالنسبة للتهمتين معا بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه النعي لما كان ذلك وكما أن وجه الطعن وإن كان يتصل بالحكوم عليه الآخر إلا أنه لما كان الحكم في حقيقته غاييا بالنسبة له فإن أثر الطعن لا يمتد إليه لأنه لم يكن له أصلا حق الطعن .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ، محمد أحمد حسن ،
محمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(٧٥)

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٧ القضائية

دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره « اجراءات » اجراءات المحاكمة »
بطلان « نقض » أسباب الطعن « ما يقبل منها » « الحكم في الطعن »
محاماة .

اختيار المتهم لمحامي المدافع عنه « حق أصيل مقدم على حق القاضي في
تعيين محام له »

اصرار المتهم والمحامي الحاضر على طلب التأجيل « لحضور محاميه
الأصيل » التفات المحكمة عن هذا الطلب « دون الافصاح في الحكم عن عله
عدم اجابته » اخلال بحق الدفاع يبطل اجراءات المحاكمة .

من المقرر ان للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع
عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ،
وكان يبين مما تقدم ان الطاعن اعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه
الموكل ، وأصر هو والمحامي الحاضر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى
لمحامي الاصيل ان يحضر للدفاع عنه ، غير ان المحكمة التفتت عن هذا الطلب
دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته ، فان ذلك منها اخلال
بحق الدفاع يبطل لاجراءات المحاكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٠٠٠٠ منيا القمح
(المقيدة بالجدول الكلي برقم ٠٠٠٠٠٠٠) بأنه أحسز بقصد الاتجار جوهرا

مخدرا (حشيش) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات انزقازيق قضت حضوريا (٠٠٠) عملا بالمواد ٢٤١ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنود ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق به بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط . باعتبار ان احراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

فقطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث ان ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه أخيل بحقه فى الدفاع - ذلك بأن الثابت من الاوراق ان محاميه الموكل لم يحضر جلسة المحاكمة وحضر عنه محام آخر طلب التأجيل لحضوره ، كما تمسك الطاعن بحضور محاميه الاصلى ، الا أن المحكمة لم تجبه وندبت محاميا آخر ترفع فى الدعوى واستمرت فى نظرها وانتهت الى ادائه مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه والاحالة .

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن مثل امام المحكمة وتخلف محاميه الموكل وحضر عنه محام آخر وطلب اجلا لحضوره ، كما أصر الطاعن على طلب حضور محاميه الاصلى غير ان المحكمة استمرت فى السير فى اجراءات المحاكمة وندبت له محاميا آخر سمعت مرافقته ثم قضت بادائه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لا للمتهم مطلق الحرية فى اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع

عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ، وكان يبين مما تقدم ان الطاعن اعترض على السير في الدعوى في غيبة محامية الموكل ، وأصر هو والمحامي الحاضر على طلب تأجيل نظرها حتى يتمكن لمحامية الاصيل ان يحضر للدفاع عنه ، غير ان المحكمة التفتت عن هذا الطلب دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته ، فان ذلك منها اخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والاحالة .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد مسدوح سالم نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة
وفتحى خليفة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٧٦)

الطعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) خلو رجل • عقوبة « العقوبة التكميلية » • نقض « حالات الطعن بالنقض »
مخالفة القانون • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « أسباب الطعن »
ما يقبل منها •

مناط الحكم بعقوبة الغرامة والحكم بالرد بوصفه عقوبة تكميلية تحمل
في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله • تدور وجودا وعدما مع ما تقاضاه المؤجر
أو الوسيط من مبالغ خارج نطاق عقد الايجار • دون تلك التي اتفق عليها •
مثال :

- (٢) قانون « تفسيره » • خلو رجل • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » •
الاستهداء بحكمه التشريع ودواعيه لا تكون الا عند غموض النص أو
ابهامه • الأحكام تدور مع علتها لا مع حكمتها ولا مجال للاجتهاد مع صراحة
النص •

١ - دلت المادة ٢٧ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ في شأن تأجير وبيع
الأماكن في صريح عبارتها، وواضح معناها، أن مناط الحكم بعقوبة الغرامة،
وكذلك الحكم بالرد بوصفه عقوبة تكميلية تحمل في طياتها فكرة رد الشيء
الى أصله ، يدور وجودا وعدما ، مع ما تقاضاه المؤجر أو الوسيط من مبالغ
خارج نطاق عقد الايجار ، وفي حدود هذه المبالغ فحسب ، بحيث اذ لم يثبت
أنه تقاضى ثمة مبالغ في هذا المنحى ، امتنع الحكم عليه بالغرامة وبالرد ، فان
ثبت انه تقاضى مبالغ خارج نطاق العقد وبسبب تحريره وجب القضاء عليه
فوق عقوبة الحبس بغرامة تعادل مثلى ما تقاضاه بالفعل والزامه برد مشله ،

يصرف النظر عن المبلغ الذى جرى الاتفاق عليه خارج نطاق عقد الايجار ، ولو أراد الشارع الخروج على هذا المعنى وجعل العبرة فيه بما اتفق عليه من مبالغ بين المؤجر والمستأجر ، أو التوسط فى ذلك ، بغض النظر عما يتم استدأؤه من مبالغ حسب المنفق عليه ، لما اعوزه النص على ذلك صراحة ، وهو ما توجهه قاعدة التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة فى تفسيرها وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل .

٢ - صياغة النص فى عبارات واضحة جلية - يوجب اعتباره تفسيراً صادقا عن ارادة الشارع ، فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل بدعوى الاستهداء بالحكمة التى تقيها الشارع منها ، ذلك بأن الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه ، لا تكون الا عند غموض النص أو ابهامه ، والاحكام تدور مع علتها لا مع حكمتها ، ولا مجال للاجتهاد مع صراحة النص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنحة (. . .) بأنه بصفته مؤجرا تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١٦/١ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جناح أمن الدولة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ وتغريمه ستة عشرة ألف جنيه والزامه برد مبلغ ثمانية آلاف جنيه للمجنى عليها . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف عقوبة الحبس وتأيينه فيما عدا ذلك .

فلمن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار ، قد شابه التناقض فى السبب ، ذلك بأنه حصل أقوال المجنى عليها بالاحالة الى أقوال وكيلها الذى أبلغ بالحادث قولاً بأن الطاعن اتفق مع المجنى عليها على تقاضى مبلغ ٨٠٠٠ جنيه ثمانية آلاف جنيه (كخلو رجل) حررت بها كمبيالات ، ثم عاد وعزا للمجنى عليها أنها دفعت من المبلغ المتفق عليه ٤٠٠٠ جنيه أربعة آلاف جنيه والباقى حررت به كمبيالات دفعت من قيمتها بعد ذلك مبلغ ١٦٠٠ ألف وستمائة جنيه ، ورغم ذلك انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بتغريمه مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه ستة عشر ألف جنيه والزامه برد مبلغ ٨٠٠٠ جنيه ثمانية آلاف جنيه، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، يظهر معنى الطاعن - على السياق المتقدم - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل ، تنص على أن « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ الذى نقضاه بالمخالفة لاحكام هذه المادة ، ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو يادر بالاعتراف بالجريمة . وفى جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار اليها . » فقد دلت فى صريح عباراتها وواضح معناها ، أن مناط الحكم بعقوبة الغرامة ، وكذلك الحكم بالرد بوصفه عقوبة تكميلية تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء الى أصله ، يدور وجوداً وعدماً ، مع ما تقاضاه المؤجر أو الوسيط من مبالغ

خارج نطاق عقد الايجار ، وفي حدود هذه المبالغ فحسب ، بحيث اذ لم يثبت أنه تقاضى ثمة مبالغ فى هذا المنحى ، امتنع الحكم عليه بالغرامة وبالرد ، فان ثبت انه تقاضى مبالغ خارج نطاق العقد وبسبب تحريره وجب القضاء عليه فوق عقوبة الحبس بغرامة تعادل مثلى ما تقاضاه بالفعل والزامه برد مثله ، بصرف النظر عن المبلغ الذى جرى الاتفاق عليه خارج نطاق عقد الايجار ، ولو أراد الشارع الخروج على هذا المعنى وجعل العبرة فيه بما اتفق عليه من مبالغ بين المؤجر والمستأجر ، أو التوسط فى ذلك ، بغض النظر عما يتم استدأؤه من مبالغ حسب المتفق عليه ، لما اعوزه النص على ذلك صراحة ، وهو ما توجبه قاعدة التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة فى تفسيرها وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، ومن أن صياغة النص فى عبارات واضحة جلية - وهو الحال فى النزاع المطروح - يوجب اعتباره تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ، فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل بدعوى الاستهداء بالحكمة التى تغياها الشارع منها ، ذلك بأن الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه ، لا تكون الا عند غموض النص أو ابهامه ، والاحكام تدور مع علتها لا مع حكمتها ، ولا مجال للاجتهاد مع صراحة النص . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت مرة أن المبلغ المعنى قد تحرر به كمبيالات ، ثم أثبت مرة أخرى دفع ٤٠٠٠ جنيه منه نقداً وتحرير كمبيالات بالباقي استأدى منها الطاعن مبلغ ١٦٠٠ جنيه ، ثم انتهى رغم ذلك الى قضائه آتف الذكر ، فانه يكون مشوباً بالتناقض فى التسييب والقصور فيه بما يمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والتقرير بحكم القانون فى شأنها - وهو ما يتسع له وجه الطعن بما يوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة
وفتحي خليفة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٧٧)

الطعن رقم ٤٣٨٢ لسنة ٥٦ القضائية

حكم « اصله » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . معارضة . نقض
« مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . دعوى مدنية . مسئولية مدنية .

الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية .
عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى
الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا أو قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟

صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا
بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها كون الحكم مازال قابلا
للمعارضة بالنسبة للمتهم . طعن ايهما بالنقض . غير جائز . علة ذلك ؟

الاصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة الى
الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدور ذلك
الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها المتهم
فى الدعوى المحكوم عليه غيابيا ، الا أن هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء
محكمة النقض - لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ، اذا كان الحكم
قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى
المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، لما قد يودى اليه اعادة طرح
الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم
لم يرتكب الواقعة الجنائية التى اسندت اليه ، وهو ما ينبى عليه بطريق التبعية

تغير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض ، فإن الطاعن وقد قرر بالطعن بالنقض في وقت لا تزال فيه معارضة المتهم في الحكم المطعون فيه جائزة ، يكون قد خالف نص المادة ٣٣٢ سالف الذكر إذ كان يتعين عليه أن يتربص حتى صيرورة الحكم بالنسبة الى المتهم نهائيا قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح قسم ثان المنصورة ضد (متهم) بوصف أنه : أصدر له شيكا بمبلغ مائة وستين ألف جنيه على بنك القاهرة - فرع المنصورة - لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابة بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) وغايبا للمتهم بحبس الأخير ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ - وبالزامه بالتضامن مع الطاعن بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المسئول عن الحقوق المدنية - ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في (.....) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المسئول بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر نهائيا بالنسبة الى الطاعن بصفته مسؤولا عن الحقوق المدنية الا أنه قد صدر غيابيا ضد المتهم الذى دين بجريمة اصدار شيك بدون رصيد ، أساس الادعاء المدنى ، ويبين من انفرادات المضمومة أن الحكم لم يعلن بعد للمتهم ، ومن ثم فإن باب المعارضة فيه بالنسبة اليه لا يزال مفتوحا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه « لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا » ، وكان الاصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة الى الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها المتهم فى الدعوى المحكوم عليه غيابيا ، الا أن هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ، اذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، لما قد يودى اليه اعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التى اسندت اليه ، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض ، فان الطاعن وقد قرر بالطعن بالنقض فى وقت لا تزال فيه معارضة المتهم فى الحكم المطعون فيه جائزة ، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ سالفة الذكر اذ كان يتعين عليه أن يترصد حتى صيرورة الحكم بالنسبة الى المتهم نهائيا قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض لما كان ما تقدم ، فانه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن مع الزام الطاعن المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة » .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد مدوح سالم نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة
يفتحى خليفة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٧٨)

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .
حق المحكمة فى الأخذ بالصورة الضوئية كدليل فى الدعوى اذا اطمانت
الى صحتها .
- (٢) سب وقلب . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره . محكمة
الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل
منها .
- القرار الذى تصدره المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة .
لا تتولد عنه حقوق للخصوم . حق المحكمة فى العدول عنه .
- (٣) سب وقلب . عقوبة « الاعفاء منها » . نقض « اسباب الطعن » .
مالا يقبل منها .
- الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢/٣٠٢ عقوبات . مناط تحقيقه ؟
- (٤) سب وقلب . قصد جنائى . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب .
القانون لا يتطلب فى جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفى توافر القصد
العام . مؤدى ذلك ؟
- (٥) سب وقلب . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره . محكمة
الموضوع « سلطتها » .
- النصل فيما اذا كانت عبارات القذف مما يستلزمه الدفاع أمر متروك
لحكمة الموضوع تقديره على حسب ما تراه من العبارات التى أبدت والغرض
الذى قصد منها .

١ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بالصورة الضوئية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت الى صحتها وكان الطاعن لا يمارى في أن الصورة الضوئية للمحضر - التي قدمت في الدعوى - مطابقة للأصل فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

٢ - لما كان القرار الذي تصدره المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يبدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمخضوم توجب حتما العمل على تنفيذ صونا لهذه الحقوق ، واذ كان الين من محاضر الجلسات ان الطاعن لم يتسك بطلب ضم أصل المحضر المقدم صورته فانه لا وجه لما ينعم على الحكم المطعون فيه بدعوى اخلاله بحقه في الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ القرار بضم أصل ذلك المحضر .

٣ - لما كان الثابت من الاوراق أن المجنى عليه صاحب صيدلية وليس موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية ويكون ما يثيره الطاعن بشأن تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢/٣٠٢ من قانون العقوبات على غير أساس .

٤ - من المقرر أن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق فيها متى أذاع القاذف الامور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لا وجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند الناس ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف .

٥ - من المقرر أن الفصل فيما اذا كانت عبارات القذف مما يستلزمه الدفاع أمر متروك لمحكمة الموضوع تقديره على حسب ما تراه من العبارات التي أبدت والغرض الذي قصد منها .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح بندر الفيوم ضد الطاعن بوصف انه : وجه اليه عبارات القذف الواردة بالصحيفة . وطلب عقابه بالمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٦ مكررا (ب) من قانون العقوبات . والزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها والزامه بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وأمرت المحكمة بسحب عبارة (أجهل المدعى بالحقوق المدنية نفسه هو ومن يمثل قانونا) ، (غير موفق) ، (عن جهل بالقانون) من مذكرة محامي المتهم . وعبارة (مغالطة القانون دون روية) ، (عسرة المتهم) من مذكرة محامي المدعى بالحقوق المدنية . استأنف ومحكمة الفيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ ... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم النقض الخ .

الحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لذا كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بالصورة الضوئية كدليل في الدعوى اذا اطمأنت الى صحتها وكان الطاعن لا يمارى في أن الصورة الضوئية للمحضر - التي قدمت في الدعوى - مطابقة للاصل فان ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له

محل • لما كان ذلك ، وكان القرار الذي تصدره المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، وإذا كان البين من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يتمسك بطلب ضم أصل المحضر المقدم صورته فإنه لا وجه لما ينهض على الحكم المطعون فيه بدعوى إخلاله بحقه في الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ القرار بضم أصل ذلك المحضر • لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المجنى عليه صاحب صيدلية وليس موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية ويكون ما يثيره الطاعن بشأن تمتعه بالأعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٠٢/٢ من قانون العقوبات على غير أساس • لما كان ذلك وكان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق فيها متى أذاع القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لا وجبت عقاب المذوف في حقه أو احتقاره عند الناس ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون انقاذ حسن النية أي معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، ولما كان الثابت من العبارات التي حصلها الحكم نقلا عن المحضر أنها بطبيعتها عبارات قصد بها النيل من المجنى عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تضمن بيان القصد الجنائي على وجهه الصحيح ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد • أما ما يثيره الطاعن من أن عبارات القذف مما يستلزمه حق الدفاع فمردود بما هو مقرر من أن الفصل فيما إذا كانت عبارات القذف منا يستلزمه الدفاع أمر متروك لمحكمة الموضوع تقديره على حسب ما تراه من العبارات التي أبديت والغرض الذي قصد منها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلاص بحق إلى أن هذه العبارات لا يستلزمها الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله • لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله ومصادرة الكفالة مع الزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة
ومصطفى ظاهر وحسن عميره وصالح البرجي

(٧٩)

الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٦ القضائية

نقض « حالات الطعن • بطلان في الاجراءات » • بطلان • معارضة • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » •

عديم تمكن محامى الطاعن من ابداء عذر تخلف الاخير عن الحضور
بالجلسة التى حددت لنظر معارضته الاستثنائية لسبب لا يد للطاعن فيه
وهو ادراج اسمه فى رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقى • بطلان فى
الاجراءات شاب الحكم • وجوب النقض والاحالة •

لما كان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد جاء بطلا اذ لم
يتمكن محامى الطاعن من ابداء عذر تخلف الاخير عن الحضور بالجلسة التى
حددت لنظر المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى - والظاهر يسانده -
بسبب لا يد للطاعن فيه وهو ادراج اسمه فى رول الجلسة والمناداه عليه باسم
مغاير لاسمه الحقيقى على ما يبين من ظاهر الاوراق •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يدد المحجوزات المينة وصفا وقيمة
بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح الضرائب العقارية والتي
سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيوع
فاختلسها لنفسه اضرارا بالجهة الحاجزه ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ،
٣٤٢ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح أجا الجزئية قضت غايبا عمدا

بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات • فاستأنف المحكوم عليه • ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن •

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

وحيث ان مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى باعتبار معارضته فى الحكم الغيابى الاستئنافى كأن لم تكن قد شباهه البطلان فى الاجراءات ذلك بأنه تخلف عن التول أمام المحكمة بجلسة المعارضة لمذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المرافقة لاسباب الطعن وحضر عنه محام بالجلسة ليوضح عذره ويقدم الدليل عليه غير أنه لم يتسنى له ذلك بسبب المناداة على الطاعن باسم مغاير لاسمه الصحيح المثبت بالاوراق مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن الطاعن تخلف عن الحضور بجلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦ المحددة لنظر معارضته الاستئنافية ولم يحضر عنه محام يوضح عذره فى ذلك فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن •

كما يبين من مطالعة الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية ومحضر جلسة المعارضة أنه اثبت فيهما أن اسم المتهم مع أن الثابت بالحكم الابتدائى والاستئنافى الغيابى ومحاضر جلساتهما أن اسمه وقدم الطاعن مع اسباب طعنه شهادة طبية مؤرخه ١٩٨٣/١٢/٢٠ تفيد مرضه بتزله شعيرة رئيسيه ويحتاج للعلاج وملازمة الفراش مدة شهر من تاريخ تحريرها • لما كان ذلك، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد جاء باطلا

اذ لم يتمكن محامي الطاعن من ابداء عذر تخلف الاخير عن الحضور بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم النيابي الاستئنافي - والظاهر يسأله - بسبب لا يد للطاعن فيه وهو ادراج اسمه في رول الجلسة والمناداة عليه باسم مغاير لاسمه الحقيقي على ما يبين من ظاهر الاوراق . لما كان ما تقدم، فان الحكم للطعون فيه يكون قد شابه بطلان في الاجراءات مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة
ومصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى .

(٨٠)

الطعن رقم ٤٥٦٨ لسنة ٥٦ القضائية

اشغال طريق • عقوبة « تطبيقها » • نقض « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون » (الحكم فى الطعن » • محكمة النقض « سلطتها » •
المقوبة المقررة لجريمة اشغال الطريق العام بغير ترخيص هى الغرامة
التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ... المادة ١٤ من
القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ •
— تعديل الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة المقضى بها بالحكم المستأنف
من مائة جنيه الى خمسين جنيهاً بالنزول عن الحد الأدنى المقرر قانوناً — خطأ
فى تطبيق القانون • وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف •

لما كان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار
بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال
الصناعية والتجارية وأشغال الطرق العامة والنظافة العامة المعمول به من أول
سبتمبر سنة ١٩٨٢ وهو تلخيص سابق لتاريخ جريمة اشغال الطرق العام بغير
ترخيص التى دين بها المطعون ضده قد نص فى مادته الثانية على أنه « يستبدل
بنص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل
المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة النص
الآتى : كل مخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذه
له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه
ويحكم على المخالف باداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الاشغال

المستحقة والمصروفات الى تاريخ ازالة الاشغال • كما يحكم بازالة الاشغال في ميعاد يحدده الحكم • • • • • ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعديل الغرامة من مائة جنيه المقضى بها بالحكم المستأنف الى خمسين جنيها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بنزوله بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أشغل الطريق العام على النحو المبين بالمحضر بدون ترخيص وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ • ومحكمة جناح حلوان قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي جنيه واداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الاشغال المستحقة والمصروفات الى تاريخ ازالة الاشغال والازالة في أسبوعين • • • • • فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك استأنف • ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في • • • • • بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها والتأييد فيما عدا ذلك •

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق الطعن • • • • • الخ •

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنص على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه دان المطعون ضده عن جريمة أشغال الطريق العام بغير ترخيص وقضى بتعديل عقوبة الغرامة من مائة جنيه المقضى بها بالحكم المستأنف الى الغرامة خمسين جنيها في حين أن الغرامة المقررة لهذه الجريمة لا تقل في حدها

الأدنى عن مائه جنيه طبقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك بأن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية وأشغال الطرق العامة والنظافة العامة المعمول به من أول سبتمبر سنة ١٩٨٢ وهو تاريخ سابق لتاريخ جريمة أشغال الطريق العام بغير ترخيص التى دين بها المطعون ضده قد نص فى مادته الثانية على أنه « يستبدل بنص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة النص الاتى : كل مخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم على المخالف باداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الاشغال المستحقة والمصروفات الى تاريخ ازالة الاشغال . كما يحكم بازالة الاشغال فى ميعاد يحدده الحكم ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعديل الغرامة من مائة جنيه المقضى بها بالحكم المستأنف الى خمسين جنيهها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بتزوله بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها بمقتضى المادة سابعة البيان مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الاكيايى ومحمود عبد اليارى

(٨١)

الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اثبات « شهود » « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » .
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .

(٢) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير ادليل » .
حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل
منها » .

كفاية تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة كى تقضى بالبراءة .
حد ذلك ؟

الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر
الدعوى . اثارته أمام النقض . غير جائز .

(٣) اثبات « قوة الأمر المقضى » . دعوى جنائية . دعوى مدنية . استئناف
« نطاقه » « نظره والحكم فيه » . نقض « المصلحة فى الطعن » .

قضاء محكمة أول درجة بالإدانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة
الى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . وجوب أن
تقتصر محكمة ثانى درجة على الدعوى الجنائية التى نقلها الاستئناف اليها .
قضاء محكمة ثانى درجة بالبراءة استنادا الى انتفاء الخطأ فى
جانب الطاعن ورفض الدعوى المدنية . لا مصلحة للطاعن من النعى عليه .
اساس ذلك ؟

١ - من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال
الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى

ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق

٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، اذ مرجع الامر في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الاتهام - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد افصح عن اطمئنانه الى أقوال الشاهد أمين الشرطة وحاصلها أن المجنى عليه قد عبر الطريق فجأة امام السيارة التي يقودها المطعون ضده ، وقد عول الحكم في قضائه على هذه الرواية لخلو الاوراق من أى دليل يناقضها وهو استدلال سائغ لا شائبه فيه ، وله أصل ثابت في الاوراق - حسبما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمتها تحقيقا لوجه الطعن - فان المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى تنحل الى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كانت محكمة أول درجة قد دانت المطعون ضده بجريمة الاصابة الخطأ المسندة اليه واحالت الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية ، فقد كان يتعين على محكمة ثاني درجة ان تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التي نقلها استئناف المتهم اليها والا تتصدى للدعوى المدنية وتفصل في موضوعها اذا لم تكن مطروحة عليها ، الا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه على انتفاء الخطأ من جانبه وهو بهذه المثابة قضاء يمس اسس الدعوى المدنية مسامسا يقيد حرية القاضي المسدني اعتبارا بأن نفي الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة في رأى المحكمة المدنية

المحالة عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتما الى القضاء برفضها اعمالا
لنصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائيا أمام المحاكم
المدنية • فإن مصلحة الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - من وراء طعنه فيما
قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية تكون متفيه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : تسبب خطأ في اصابة
المجنى عليه • • • • • وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته
للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه
وأحدث به اصابته الميئة بالتقرير الطبى • ثانيا : قاد سيارة بحالة تعرض حياة
الاشخاص والاموال للخطر • وطلبت عقابة بالمادة ١/٢٤٤ من قانون
العقوبات والمواد ١ ، ٣ ، ٦٣ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ ولائحته
التنفيذية • وأدعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه على
سبيل التعويض • ومحكمة جنح الجيزة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام
بتقريم المتهم عشرين جنيتها واحالة الدعوى الى المحكمة المدنية المختصة •
استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت
حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم
المستأنف • فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بالنقض
الحكم المعارض فيه وبرأته ورفض الدعوى المدنية •

فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض • • • النخ •

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية هو ان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة اصابة خطأ ورفض الدعوى المدنية قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق ، ذلك بأن الحكم لم يعن ببيان واقعة الدعوى ولم يمحس أدلة الثبوت قبل المطعون ضده • واستند الحكم الى أقوال الشاهد أمين الشرطة بمحضر ضبط الواقعة رغم انه لم يدل بأقواله الا بعد الحادث بمدة أيام ولم يحلف اليمين • فضلا عن ان الحكم خالف الثابت في الأوراق من ان المجنى عليه كان يقف على افريز الطريق وان المطعون ضده أخطأ لقيادته السيارة بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر في مفترق الطرق مما يوفر ركن الخطأ قبله المتسبب في وقوع الحادث الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث انه من المقرر ان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، كما انه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، اذ مرجع الامر في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشمل على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الاتهام - كما هو الحال في الدعوى المطروحة • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد افسح عن اطمئنانه الى أقوال الشاهد

أمين الشرطة وحاصلها أن المجنى عليه قد عبر الطريق فجأة أمام السيارة التي يقودها المطعون ضده ، وقد عول الحكم في قضائه على هذه الرواية لخلو الأوراق من أى دليل يناقضها وهو استدلال سائع لا شائبه فيه ، وله أصل ثابت فى الأوراق - حسبما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - فان المنازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى تنحل الى جدل موضوعي فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان اليين من الحكم المطعون فيه ان محكمة أول درجة قضت حضوريا بتغريم المتهم - المطعون ضده - عشرين جنهما عن تهمة الاصابة الخطأ المسندة اليه واحالت الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة ، فاستأنف المطعون ضده وحده هذا الحكم وقضت محكمة ثانى درجة حضوريا اعتباريا برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، فعارض المطعون ضده وقضى بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية والزامه المصاريف ، لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى بأن « كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبئ عليه ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف » . وكان الثابت من السياق المتقدم ان محكمة أول درجة قد دانت المطعون ضده بجريمة الاصابة الخطأ المسندة اليه واحالت الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية ، فقد كان يتعين على محكمة ثانى درجة ان تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التي نقلها استئناف المتهم اليها والا تتصلبى للدعوى المدنية وتفصل فى موضوعها اذ لم

تكن مطروحة عليها ؛ الا أنه لما كان الين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاء براءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه على انتفاء الخطأ من جانبه وهو بهذه المثابة قضاء يمس اسس الدعوى المدنية أساسا يقيد حرية القاضي المدني اعتبارا بأن نفي الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة في رأى المحكمة المدنية المحالة عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتما الى القضاء برفضها اعمالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائيا أمام المحاكم المدنية . فان مصلحة الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - من وراء طعنه فيما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية تكون متفية . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع الزام الطاعن بالمصاريف ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الاكبابى ومحمود عبد البارى .

(٨٢)

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) تبديد . بيع . مقايضة . قانون « تفسيره » .
سريان أحكام البيع على المقايضة بالقدر الذى تسمع به طبيعتها .
اعتبار كل من المتعاقدين بائعا للشيء الذى قايس به ومشتريا للشيء الذى
قايس عليه . المادة ٨٥ مدنى .
تنفيذ أحد المتعاقدين لالتزامه بتسليم ما قايس به الى المتعاقد
الآخر . اثره ؟
استمرار حياة أحد المتعاقدين لما قايس به رغم انتقال ملكيتها
للمتعاقد الآخر . مفاده ؟
- (٢) تبديد . اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير
الدليل » .
اقتناع القاضى ان تسليم المال كان يعقد من عقود الامانة شرط
لادانة المتهم فى جريمة خيانة الامانة .
المبرة فى ذلك بحقيقة الواقع .
- (٣) تبديد . جريمة « اركانها » . قانون « تفسيره » حكم « تسببيه » . تسبیب
غير معيب » . نقض « اسباب الطعن . ملايقبل منها » .
التسليم الحقيقى ليس بلازم فى الوديعة . كفاية التسليم الاعتبارى
متى كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل .
الجدل الموضوعى فى تقدير أدلة الثبوت . غير جائز امام النقض .
- (٤) اثبات « شهود » . نظام عام . نقض « اسباب الطعن . ملايقبل منها » .
الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة فى المواد المدنية . عدم تعلقه
بالنظام العام .
السكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل عن
التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة . العدول عنه بعد ذلك غير جائز .

١ - لما كانت المادة ٤٨٥ من القانون المدني قد نصت على أن « تسرى على المقايضة أحكام البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة » ، ويعتبر كل من المتعاقدين بائعا للشيء الذي قايس به ومشتريا للشيء الذي قايس عليه » وكان الحكم قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية قد نفذ التزامه بتسليم منشيئه التي قايس بها إلى المتعاقد معه فإن ملكية الأخير للماشية التي قايس عليها تنتقل إلى المدعى بالحقوق المدنية نفاذا لعقد المقايضة وإذا كانت تلك الماشية في حيازة الطاعن لحين اتمام المقايضة فإنه أصبح حائزا لها بمقتضى عقد جديد ضمنى بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية هو عقد وديعة وتصبح العلاقة بين الطرفين ليست مجرد علاقة مدنية بحته بل تعتبر علاقة قائمة على أساس عقد من عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات هو عقد الوديعة .

٢ - من المقرر أنه لا يصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في ثبوت قيام هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هو بحقيقة الواقع .

٣ - من المقرر أنه لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل ، وكان ما استخلصه على نحو ما سلف بيانه من أن العلاقة بين الطاعن والمجنى عليه يحكمها عقد من عقود الائتمان (عقد الوديعة) هو استخلاص سائح ويلتم مع حقيقة الواقع في الدعوى ومن ثم فإن قضاء بادانة الطاعن عن جريمة التبيد يكون صحيحا في القانون ولا يكون ما يثيره في هذا الشأن سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل اتارته أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان الين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على سماع الشهود بجلسته ١٩٨٢/١٢/٦ ولم يدفع قبل سماع الشاهدين بعدم جواز الاثبات بالينة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر سكوته

تنازلا ضمينا عن الدفع يكون قد أصاب صحيح القانون لان القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية هي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام والسكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل ابتداء عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بعدئذ العدول عن هذا التنازل ويصحى منعاه في هذا الشأن في غير محله .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح آجا ضد الطاعن بوصف انه بدد الماشية المينة بعريضة الدعوى المملوكة له . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي اليه مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح آجا قضت عملا بمسادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ وبالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحدا وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التبيد قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم أسس قضاءه وعلى أن الطاعن يعتبر حائزا للماشية المقال بتبديدها بصفة وكلا عن التعاقد مع المدعى بالحقوق المدنية مع ان الاتفاق المبرم بين هذا الأخير وبين التعاقد معه لا يسرى في حق الطاعن وحجته قاصرة على طرفيه فحسب كما أن الحكم لم يعرض لما دفع به الطاعن من عدم جواز الاثبات بالينة .

وحيث ان الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما مفاده أن المدعى بالحقوق المدنية اتفق مع ٠٠٠٠٠ على أن ينقل كل منهما الى الآخر على سبيل المقايضة ملكية ماشيته وأنه تنفيذاً لهذا الالتزام فقد سلم المدعى بالحقوق المدنية للمتعاقد معه ماشيته على أن يتسلم من هذا الأخير ماشية المدعى بالحقوق المدنية الموجودة في حيازة الطاعن على سبيل الوديعة وأن الطاعن امتنع عن تسليمها واحتسبها لنفسه بنية تملكها وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من شهادة كل من المدعى بالحقوق المدنية والمتعاقد معه ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٨٥ من القانون المدني قد نصت على أن « تسرى على المقايضة أحكام البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة ، ويعتبر كل من المتعاقدين بائعاً للشيء الذي قايس به ومشترياً للشيء الذي قايس عليه ، وكان الحكم قد أثبت ان المدعى بالحقوق المدنية قد نفذ التزامه بتسليم ماشيته التي قايس بها الى المتعاقد معه فان ملكية الأخير للماشية التي قايس عليها تنتقل الى المدعى بالحقوق المدنية نفاذا لعقد المقايضة واذ كانت تلك الماشية في حيازة الطاعن لحين اتمام المقايضة فانه أصبح حائزاً لها بمقتضى عقد جديد ضمنى بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية هو عقد وديعة وتصبح العلاقة بين الطرفين ليست مجرد علاقة مدنية بحته بل تعتبر علاقة قائمة على أساس عقد من عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات هو عقد الوديعة ، لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة الا اذ اقتنع القاضي بانه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في ثبوت قيام هذه العقود في صدد توقيع العقاب انما هو بحقيقة الواقع ، وكان من المقرر أيضاً انه لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفي التسليم الاعتباري اذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل ، وكان ما استخلصه على نحو ما سلف بيانه من ان العلاقة بين الطاعن والمجنى عليه يحكمها عقد من عقود الائتمان (عقد الوديعة) هو استخلاص سائغ ويلتزم

مع حقيقة الواقع في الدعوى ومن ثم فإن قضاءه بإدانة الطاعن عن جريمة التبيد يكون صحيحا في القانون ولا يكون ما يثيره في هذا الشأن سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل آثاره أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على سماع الشهود بجلسته ١٩٨٢/١٢/٦ ولم يدفع قبل سماع الشاهدين بعدم جواز الاثبات بالبينه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذا اعتبر سكوته تنازلا ضمينا عن الدفع يكون قد أصاب صحيح القانون لان القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية هي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام والسكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل ابتداء عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بعدئذ العدول عن هذا التنازل ويضحى منعا في هذا الشأن في غير محله . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا ونفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة ، الصاوى
يوسف ، عادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن .

(٨٣)

الطعن رقم ٤٠٥٣ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) اختصاص « الاختصاص المحلى » . نظام عام .
دفع . « الدفع بعدم الاختصاص المحلى » . حكم « تسببيه » . تسبيب
معيب . « دفاع » الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره . « نقض » أسباب الطعن
ما يقبل منها .
الاختصاص فى المسائل الجنائية . يتعين بالمكان الذى وقعت فيه
الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه . هذه الأماكن
قسائم متساوية لا تفاضل فيها .
القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية كلها من النظام
العالم .
الدفع بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض . شرط ذلك ؟
مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا .

لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على
انه يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه
المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأماكن قسائم متساوية فى
القانون لا تفاضل بينها ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل
الجنائية كلها من النظام العام التى يجوز التسلك بها فى أية حالة كانت
عليها الدعوى والاختصاص المكافئ كذلك بالنظر الى أن الشارع فى تقديره
لها سواء تعلق بنوع المسألة للطروحة ، أو بشخص المتهم ، أو بمكان
الجريمة ، قد أقام تقديره على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ،

بل ان الدفع بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض اذا كان مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم ولا تقتضى تحقيقا موضوعيا .
 لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - فى أخذه بأسباب الحكم الابتدائى وفيما أورده من أسباب مكمله - قد رد على الدفع بعدم الاختصاص المحلى بما يخالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية بصفته دعواه بالطريق المباشر امام محكمة جنح شبرا ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه بسوء نية شيكين لا يقابلهما رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائتى جنيه والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
 فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع - بدرجتها - بالدفع بعدم اختصاص محكمة شبرا محليا بنظر الدعوى لان الجريمة لم تقع بدائرتها ، ولا اقامة للطاعن فيها ، ولا هو قبض عليه فى دائرتها ، بيد ان كلا الحكامين

الابتدائي والمطعون فيه اطرح هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه وبما لا يتفق وصحيح القانون مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات المضمومة ان الدفاع عن الطاعن قدم مذكرة مصرح له بتقديمها خلال فترة حيز الدعوى للحكم أمام محكمة أول درجة ضمنها الدفع بعدم اختصاص محكمة شبرا محليا بنظر الدعوى ، ثم عاد الى التمسك بهذا الدفع في المذكرة المصرح له بتقديمها الى محكمة ثانية درجة ، ويبين من مطالعة مدونات الحكم الابتدائي انه عرض لهذا الدفع ورد عليه بقوله : « وحيث انه عن الدفع بعدم الاختصاص المحلي فانه لما كان المتهم - الطاعن - لم يدفع به أولا قبل التحدث في الموضوع وقد دفع به في مذكرته الثانية المقدمة منه حال حيز الدعوى للحكم وبعد قفل باب المرافعة فيها وحجزها للحكم فان الدفع يكون في غير محله ويتعين رفضه » . ثم أضاف الحكم المطعون فيه - بعد ما افصح عن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكملة له - ردا على هذا الدفع قوله : « وانه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا فبالإضافة الى ما ذكر الحكم المستأنف فانه لا مصلحة للمتهم - الطاعن - في هذا الدفع حيث ان مقر محكمة الساحل في نفس مبنى محكمة شبرا الجزئية اذ يجمع المحكمتين مبنى واحد وعملا بالمادة ٣ مرافعات لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه مصلحة قانونية ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات قد نصت على انه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى والاختصاص المكاني كذلك بالنظر الى أن الشارع في تقديره لها سواء تعلق بنوع المسألة المطروحة ، أو بشخص المتهم ، أو بمكان الجريمة ، قد أقام تقديره على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ،

بل ان الدفع بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض اذا كان مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم ولا تقتضى تحقيقا موضوعيا .
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - فى أخذه بأسباب الحكم الابتدائى وفيما أورده من أسباب مكمله - قد رد على الدفع بعدم الاختصاص المحلى بما يخالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق هذا الدفع فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة
محمد محمد يحيى ، حسن سيد حمزه ومحمد عبد الباري

(٨٤)

الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٥ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » . اعلان . دعوى جنائية . دفاع « الاخلال
بحق الدفاع . ما يوفره » . حكم « تسببه . تسبب معيب » .
جواز الحكم في الدعوى في غيبة المتهم . رهن باعلانه قانونا
بالجلسة المحددة لها . اساس ذلك ؟
دفاع الطاعن ببطلان الحكم المستأنف لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر
فيها . جوهرى التفات الحكم عنه ايراداً ورداً . قصور . علة ذلك ؟

من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته
إلا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه وإلا بطلت
اجراءات المحاكمة لأن الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال
المحكمة بالدعوى . لما كان ذلك فان التفات الحكم المطعون فيه عما
أثاره الطاعن في هذا الشأن ايراداً له ورداً عليه مع كونه دفاعاً جوهرياً
ينبنى على صحته بطلان اجراءات المحاكمة الابتدائية ، فان الحكم
يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة
جنح . . . ضد الطاعن بوصف أنه : بدد الأثاث والأخشاب المينة بالأوراق
والتي سلمت اليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه اضراراً به .
وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يسؤدى
له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة

جنح . . . قضت غيابيا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وفي الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للمدعى المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها . فاستأنف . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره ايقافا شاملا لكافة الآثار .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

حيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة التبيد فقد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون ان يرد على ما دفع به الطاعن من بطلان ذلك الحكم لعدم اعلانه بالحضور أمام محكمة أول درجة ، فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر بجلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢ ودفع بأنه لم يعلن قانونا بالجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف ، وعرض على المحكمة جواز سفره تدليلا على ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وما اضافته من أسباب دون أن يعرض لما أثاره الطاعن فى شأن بطلان الحكم المستأنف لعدم اعلانه بالجلسة التى صدر فيها ، وكان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم فى غيبته إلا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التى تطرقت لنظر دعواه

والا بطلت اجراءات المحاكمة لأن الاعلان القانونى شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . لما كان ذلك فان التفات الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن فى هذا الشأن ايرادا له وردا عليه مع كونه دفاعا جوهريا يبنى على صحته بطلان اجراءات المحاكمة الابتدائية ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة
محمد محمد يحيى ، حسن سيد حمزه ومجدي الجندي

(٨٥)

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ القضائية)

(١) نيابة عامة . امر حفظ . امر بالاوجه .

الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى العبرة في تحديد طبيعته وهل هو امر حفظ اداري أم قرار بالاوجه لاقامة الدعوى . هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به . امر الحفظ الاداري والأمر بالاوجه لاقامة الدعوى ماهية كل منهما؟

(٢) امر بالاوجه «الغاؤه» . اجراءات « اجراءات التحقيق » . دعوى جنائية . قوة الأمر المقضى . نيابة عامة .

الغاء الأمر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية . حق مخول للنائب العام وحده في مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره . اساس ذلك ؟

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام لم يبلغ قانونا . له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

(٣) دعوى مدنية . دعوى جنائية . نيابة عامة . حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » .

الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

١ - من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة الامر الصادر من النيابة بحفظ الأوراق هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به فإذا صدر من النيابة أمر بمجرد الاطلاع على محضر

الاستدلالات الذي تلقت من مأمور الضبط القضائي دون أن يستدعي الحال اجراء أى تحقيق بعرفتها فهو أمر يحفظ الدعوى ، أما اذا قامت النيابة بأى من اجراءات التحقيق كالامر بالقبض على المتهم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فالامر الصادر يكون قرار بالاجه لاقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة ولو جاء فى صيغة الامر بالحفظ .

٢ - لما كان المشرع قد خول النائب العام وحده - وفقا للمادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية - الحق فى الغاء الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من أعضاء النيابة العامة فى مدة الثلاثة أشهر - التالية لصدوره ، مما يضحى معه الغاء هذا الامر من رأس النيابة فى الدعوى الماثلة على غير سند من القانون ، ويكون الامر الصادر فيها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ما يزال قائما لم يلغ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يلغ قانونا كالمشأن فى الدعوى الحالية - فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الامر فيها لانه له فى نطاق حجته المؤقتة مالاحكام من قوة الامر المقضى .

٣ - لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر أولا : أحدثوا عمدا بالمجنى عليه الاصابات المينة بالتقرير الطبى والتى تقرّر لعلاجها أقل من عشرين يوما وكان ذلك باستخدام آلة . ثانيا : اقلفوا

عسدا المنقولات المينة وصف وقيمة بالمحضر وترتب
على ذلك ضرر مالى أكثر من عشرة جنيهاً وطلبت عقابهم بالسود
٢٤٢/٣١ ، ٣١/٣١ عقوبات . وادعى المجنى عليه مدنياً قبل الطاعنين
بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح . . .
قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين أسبوعاً مع
الشغل وغرامة عشرة جنيهاً عن التهمة الأولى وبحبس كل من المتهمين
أسبوعين مع الشغل عن التهمة الثانية وكفالة عشرة جنيهاً لوقف
التنفيذ وألزمت الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية
مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهم
ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً
بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفض الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسبق صدور أمر بالأوجه وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
بالنسبة للمتهم الآخر واحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها وتأييد
الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطاعنين وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة
الحبس وتأَييده فيما عدا ذلك .

فطن المحكوم عليه الثانى والاستاذ المصامى
نيابة عن المحكوم عليه الاول فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانتهما
بجريمتى الضرب والاتلاف العمدا قد اعتراه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك
بان المدافعين عنهما دفعا بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لسبق
صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية مازال
قائماً لم يلغ - لصدور قرار بالغائه من رئيس نيابة فى حين أن المختص
بذلك هو النائب العام - ولكن الحكم رد على ذلك بما لا يتفق والقانون .
بما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن الثانى دفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وأن هذا الأمر مازال قائما لم يبلغ من النائب العام - المختص بالغائه قانونا .

كما يبين من مطابقة المفردات المضمومة ، أنه بتاريخ ٤/٤/١٩٨٠ أصدر وكيل النيابة المختص أمرا بالقبض على الطاعن الاول وآخر ، ثم أصدر على محضر الاستدلالات بتاريخ ٩/٥/١٩٨١ أمرا بحفظ الاوراق قطعيا لعدم الصحة ، وبناء على تظلم من هذا الامر أصدر رئيس نيابة شرق الاسكندرية قرارا بالغائه وباحالة الدعوى للمحاكمة الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة فى تحديد طبيعة الامر الصادر من النيابة بحفظ الاوراق هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به فاذا صدر من النيابة أمر بمجرد الاطلاع على محضر الاستدلالات الذى تعلقته من مأمور الضبط القضائى دون أن يستدعى الحال اجراء أى تحقيق بمعرفتها فهو أمر يحفظ الدعوى ، أما اذا قامت النيابة بأى اجراء من اجراءات التحقيق كالامر بالقبض على المتهم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فالامر الصادر يكون قرارا بلاوجه لاقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة ولو جاء فى صيغة الأمر بالحفظ ، لما كان ذلك وكان المشرع قد خول النائب العام وحده - وفقا للمادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية - الحق فى الغاء الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من أعضاء النيابة العامة فى مدة الثلاثة أشهر - التالية لصدوره ، مما يضحى معه الغاء هذا الامر من رئيس النيابة فى الدعوى الماثلة على غير سند من القانون ، ويكون الامر الصادر فيها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية مازال قائما لم يبلغ .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجته التى تمنع من العسودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ قانونا كالشأن فى الدعوى الحالية - فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة

التي صدر الامر فيها لانه له في نطاق حجته المؤقتة مالا يحكم من قوة الامر
المقضى . لما كان ذلك ، وكان على المحكمة اذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع
أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وان تقضى بقبوله أو ترد عليه ردا سائعا ،
وكان قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع لم يتم على ما يصله ،
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتضحي الدعوى الجنائية غير
مقبولة ، ولما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي
دعوى تابعة للدعوى الجنائية والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية
بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة
عنها ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث سائر
أوجه الطعن والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .

جلسة ١ من أبريل سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحي خليفة

(٨٦)

الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره . • بلاغ كاذب • تعويض • حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها •

طلب دفاع المتهم في جريمة البلاغ الكاذب وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في أخرى . هو دفع بطلب وقف الفصل في الدعوى الجنائية المقامة ضده حتى يفصل في تلك المقامة ضد المجنى عليه .

التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل انسان .

عدم جواز الحكم بعقوبة القذف على من أخبر الصدق وعدم سوء القصد الى الاحكام القضائية أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة .

(٢) بلاغ كاذب • قصد جنائي • جريمة (الاركانها) • حكم « تسببه • تسبب معيب » •

مناط العقاب في جريمة البلاغ الكاذب أن تكون الواقعة المبلغ عنها كاذبة كلها أو بعضها وان يعلم الجاني كذبها ويبلغ عنها منتويا السوء والاضرار بانجنى عليه .

(٣) بلاغ كاذب • دعوى جنائية « الحكم فيها » • حكم « تسببه • تسبب معيب » •

على المحكمة ان توقف الفصل في الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخبرى - المادة ٢٢٢ اجراءات • مقتضى ذلك ؟
مثال •

١ - طلب دفاع الطاعن وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في اللجنة رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٣ ، بيد ان المحكمتين كليهما لم تعرضا ألبته لهذا الدفاع • لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - • • •

هو في وصفه الحق وتكييفه الصحيح ، دفع بطلب وقف الفصل في الدعوى الجنائية الماثلة المقامة ضده ، حتى يفصل في الدعوى الجنائية المقامة ضد المجنى عليه (المدعى بالحقوق المدنية) عن الوقائع التي نسبها اليه الطاعن واتخذ الحكم المطعون فيه منها محلا لجريمة البلاغ الكاذب المطروحة ، وكان الشارع قد دل - بما نص عليه في المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية من اجازته لكل من علم بوقوع جريمة يحوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أن يبلغ النيابة العامة عنها أو أحد مأموري الضبط القضائي - على أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل انسان ، فلا تصح معاقبته واقتضاء التعويض منه الا اذا كان قد تعمد الكذب فيه ، كما أنه بمقتضى المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات لا يحكم بعقوبة القذف على من أخبر بالصلق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة .

٢ - مناط العقاب في جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات أن تكون الواقعة أو الوقائع المبلغ عنها كاذبة أكلها أو بعضها وأن يعلم الجاني كذبها ويقدم على البلاغ بها منتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه ، فإن اتفى الاسناد الكاذب أو سوء القصد أحدهما أو كلاهما ، انتفت الجريمة .

٣ - من المقرر وفقا لنص المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يتوجب على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى الأخرى ، مرفوعة بالفعل أمام القضاء ، فان لم تكن قد رفعت قطعا ، فلا محل لوقف الدعوى ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتى التقاضى ، أن الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية (المطعون ضده الثانى) لم ينازع في أن الدعوى الأخرى قد رفعت بالفعل أمام القضاء ، فقد كان على محكمة الموضوع

تمحيص طلب الطاعن وقف الفصل في الدعوى المطروحة حتى يتصل في الدعوى الأخرى ، بلوغا الى غاية الامر فيه ، أو الرد عليه مما يدفعه ، أما وقد قعدت عن ذلك ، ولم تعرض له ألبتة ، فإن حكمها يكون قد تعيب بالقصور .

الوقائع

إقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد الطاعن بوصف انه في يوم (.) أبلغ بأمر كاذب مع سوء القصد لوصح نسبته لهم لاوجب عقابهم واحتقارهم اجتماعيا وطلبوا عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض نهائي .
والمحكمة المذكورة قضت حضورا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة جنيه تعويضا نهائيا . استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب وألزمه بالتعويض ، قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن طلب وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في العينة رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٣ ديسمبر . . . ، الخاصة بالوقائع محل البلاغ المرفوع بشأنه النزاع المائل ، الا أن المحكمة أعرضت عن دفاعه رغم تقديم شهادة رسمية ظاهره ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ، أن المدافع عن الطاعن طلب وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في الجنحة رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٣ ، بيد أن المحكمتين كليهما لم تعرضا ألينة لهذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - على السياق المتقدم - هو في وصفه الحق وتكييفه الصحيح ، دفع بطلب وقف الفصل في الدعوى الجنائية الماثلة المقامة ضده ، حتى يفصل في الدعوى الجنائية المقامة ضد المجنى عليه (المدعى بالحقوق المدنية) عن الوقائع التي نسبها اليه الطاعن واتخذ الحكم المطعون فيه منها محلا لجريمة الإبلاغ الكاذب المطروحة ، وكان الشارع قد دل - بما نص عليه في المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية من اجازته لكل من علم بوقوع جريمة يجوز النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أن يبلغ النيابة العامة عنها أو أحد مأموري الضبط القضائي - على أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل انسان ، فلا تصح معاقبته واقتضاء التعويض منه إلا اذا كان قد تعمد الكذب فيه ، كما أنه بمقتضى المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات لا يحكم بعقوبة القذف على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة . لما كان ذلك ، وكان مناط العقاب في جريمة الإبلاغ الكاذب المعاقب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات أن تكون الواقعة أو الوقائع المبلغ عنها كاذبة كلها أو بعضها وأن يعلم الجاني كذبها ويقدم على الإبلاغ بها منتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه ، فإن انتفى الاسناد الكاذب أو سوء القصد أحدهما أو كلاهما ، انتفت الجريمة آتفة الذكر ، فإن دفاع الطاعن - على النحو الذي أشار اليه في طعنه - يكون جوهريا إذ يترتب عليه لو حكم بصدق الوقائع التي نسبها الى المجنى عليه في الدعوى الحالية ، أن لا يحكم عليه بعقوبة أو تعويض ، سواء وصفت الوقائع المرفوعة بها الدعوى عليه بوصف الإبلاغ الكاذب أم بوصف القذف . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفقا لنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتوجب على

المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى الأخرى ، مرفوعة بالفعل أمام القضاء ، فان لم تكن قد رفعت فعلا ، فلا محل لتوقف الدعوى ، وكان الين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتى التقاضى ، أن الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية (المطعون ضده الثانى) لم ينازع في أن الدعوى الأخرى قد رفعت بالفعل أمام القضاء ، فقد كان على محكمة الموضوع تمحيص طلب الطاعن وقف الفصل في الدعوى المطروحة حتى يفصل في الدعوى الأخرى ، بلوغا الى غاية الامر فيه ، أو الرد عليه بما يدفعه ، أما وقد قعدت عن ذلك ، ولم تعرض له البتة ، فان حكمها يكون قد تعيب بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة فيما قضى به في الدعوىين الجنائية والمدنية ، مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

جلسة ١ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان .. محمد ممدوح
سالم محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(٨٧)

الطعن رقم ٦٣٥٣ لسنة ٥٦ القضائية

تقدم « انقطاعه » • دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » • حكم « وقف
الدعوى » • « تسببيه » • « تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن »
• ما لا يقبل منها » •

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات • المادتان
١٥ ، ١٧ اجراءات •

تنقطع مدة التقادم باجراءات التحقيق او المحاكمة وبالأمر الجنائى
او اجراءات الاستدلال فى مواجهة المتهم •

مضى ثلاث سنوات من تاريخ ايقاف السير فى الدعوى واحالتها للنيابة
لاتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير دون اتخاذ اجراء قاطع للتقدم • أثره :
انقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم •

لما كان قانون الاجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ و ١٧ منه
بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم
وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة
وبكذلك بالأمر الجنائى او باجراءات الاستدلالات اذا أخذت فى مواجهة
المتهم او اذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من
يوم الانقطاع واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة
يبدأ من تاريخ آخر اجراء ، وكان الثابت أنه بمضى ما يزيد على ثلاث
سنوات من تاريخ ايقاف السير فى الدعوى واحالتها الى النيابة العامة
لاتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير دون أى اجراء قاطع للتقدم ، فان
الحكم المطعون فيه اذ عاقب الطاعن يكون قد أخطأ فى القانون بما يوجب
نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة ... بأنه : بدد المبلغ المبين بالأوراق المملوك لـ والذي سلم اليه على سبيل الوكالة لتوصيله لـ فأختلسه لنفسه اضرازا بماله . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بولاق قضت حضورا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سبعة مع الشغل وكفالة مائه جنيه لوقف التنفيذ . استأنف . ومحكمة

... الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة التبيد قد خالف القانون وشابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه عاقبه رغم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى أكثر من ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع للتقادم بين تاريخ وقف الدعوى في ١١ من مارس سنة ١٩٧٨ واحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها في الطعن بالتزوير وبين اعلانه للحضور بجلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٨٣ أمام محكمة ثاني درجة ، وأغفل دفعه في هذا الشأن ايرادا وردا . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف انه في يوم ١٧ من يوليو سنة ١٩٧٨ بدائرة قسم بولاق بدد المبلغ النقدي المبين بالأوراق والذي سلم اليه على سبيل الوكالة فأختلسه لنفسه اضرازا بماله وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

بحسب الطاعن سنة مع الشغل . استأنف الطاعن هذا الحكم ،
 ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قررت بجلطة
 ١١ من مارس سنة ١٩٧٩ وقف السير فى الدعوى واحالتها الى النيابة
 العامة لانخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير على سند الدعوى
 الذى قرر به الطاعن فى قلم كتاب المحكمة ، بيد أن النيابة العامة لم
 تتخذ أى اجراء لتحقيق ذلك الطعن وأعادت الدعوى الى المحكمة لنظرها
 بجلطة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٨٣ ، واذ نظرت الدعوى بهذه الجلطة
 والجلسات التالية لها دنع المحامى الحاضر مع الطاعن بجلطة ٢٩
 من يناير سنة ١٩٨٤ بانقضاء الدعوى الجنائية وحجرت الدعوى
 للحكم الذى صدر بجلطة ٢٥ من مارس ١٩٨٤ ، وهو الحكم المطعون
 فيه . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية يقضى فى
 المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بنضى
 ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات الاستدلالات
 اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة
 من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الاجراءات التى تقطع
 المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء ، وكان الثابت أنه مضى
 ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ ايقاف السير فى الدعوى واحالتها
 الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير دون أى اجراء
 قاطع للتقادم ، فان الحكم المطعون فيه اذ عاقب الطاعن يكون قد أخطأ
 فى القانون بما يوجب نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بنضى
 المدة ، دون حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

جلسة ١ من أبريل سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين وضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحى خليفة .

(٨٨)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اعدام . نيابة عامة . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » « نظر الطعن والحكم فيه » .

اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الاعدام : غير لازم .
علة ذلك ؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها دون التقيد بالرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها .

(٢) اعدام . نيابة عامة . نقض « نظر الطعن والحكم فيه » .

وظيفة محكمة النقض فى شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ؟

(٣) اختصاص « اختصاص مكاني » « اختصاص اقليمي » . قتل عمد .

حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

سريان احكام قانون العقوبات المصرى على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

مكان ارتكاب الجريمة هو الذى يتحقق فيه الركن المادى او جزء منه . قيامه على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية فيها . مؤدى ذلك ؟

(٤) محاماه . قتل عمد . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . اثبات

« اعتراف » . حكم « تسببيه . تسبب معيب » .

علم التزام المحامى بخطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه . وله ان يسلك فى القيام بهذه المهمة الخطة التى يرى هو بمقتضى شرف مهنة المحاماة وتقاليدها ان فى اتباعها ما يحقق مصلحة من وكل اليه الدفاع عنه . لا يصح فى مقام الادانة ان يؤخذ المتهم بأقوال محاميه ما دامت خطة الدفاع متروكة لرأيه .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ - حق النيابة العامة عرض القضية بمذكرة على المحكمة دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على مراعاة ميعاد الأربعين يوما المحدد في المادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها - لتفصل فيها وتبين - من تلقاء نفسها ودون أن تقتيد بالرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته .

٢ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها نقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان .

٣ - لما كانت المادة الأولى من قانون العقوبات قد نصت على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه » ونصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه » ، وكان مكان ارتكاب الجريمة هو المكان الذى يتحقق فيه ركنها المادى أو جزء من هذا الركن والذى يقوم على ثلاثة عناصر ، الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما ، وتعتبر الجريمة أنها ارتكبت فى المكان الذى وقع فيه الفعل المادى وفى المكان الذى حدثت فيه النتيجة وفى كل مكان تحققت فيه الآثار المباشرة للفعل والتى تتكون منها الحلقات السببية التى تربط بين الفعل والنتيجة .

٤ - لما كان وجود محام بجانب المتهم فى المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى أن يلتزم المحامى خطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه ، بل له أن يسلك فى القيام بهذه المهمة ، الخطة التى يرى هو بمقتضى

شرف مهنة المحاماة ونقايلدها - أن في اتباعها ما يحقق مصلحة من وكل اليه إندفاع عنه ، فانه لا يجوز للمحكمة أن تستند الى شيء من أقواله هو في ادانة موكله ، اذ لا يصح - في مقام الادانة - أن يؤخذ المتهم بأقوال محاميه ، مادامت خطة الدفاع متروكة لرأى الأخير وتقديره وحده ، واذ كان الحكم قد عول في الادانة - من بين ما عول عليه - على ما ورد على لسان محامى المحكوم عليها - على السياق المتقدم - فانه يكون قد اعتمد في قضائه على دعامة فاسدة تبطله ونوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدم من المحكوم عليها . ولا يعصم الحكم من البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى ، اذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى الرأى الذى اتتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة فى قضية الجناية بأنها : قتلت كل من و و ومجهولين عمدا مع سبق الاصرار بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا بان استحضرت علبة حلاوة طحينية وخلطت بها مبيدا حشريا من مركبات الكلور العضوية السامة وأرسلتها لزوجها المجنى عليه الأول مع بدولة العراق قاصدة قتله فتناول منها والمجنى عليهم سالفى الذكر فحدثت بهم الاصابات والأعراض الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياتهم . واحالتها الى محكمة جنايات المنصورة لمعاقيبتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى كل من و مدنيا قبل المتهمة بالزامها بان تؤدي لهما مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

رء محكمة جنايات المنصورة وباجماع الآراء أحالت أوراق المتهمه الى
فضيلة مفتى الجمهورية وحددت جلسة للنطق بالحكم • وبالجلسة
المحددة قضت تلك المحكمة حضوريا وباجماع الآراء عملا بالمادتين
٢٣١ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمه بالاعدام شنقا وفي
الدعوى المدنية بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة •

فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض • كما عرضت
النيابة العامة القضية على هذه المحكمة بمذكرة مشفوعة برأيها •

المحكمة

حيث ان النيابة العامة قد عرضت القضية على هذه
المحكمة مشفوعة بمذكرة - رأت فيها اقرار الحكم الصادر
باعدام المحكوم عليها - اصلا لنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على مراعاة ميعاد الأربعين
يوما المحدد فى المادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد
- على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تترتب عليه عدم قبول
عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها
لتفصل فيها وتبين - من تلقاء نفسها ودون أن تقتيد بالرأى
الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من
عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد
أو بعد فواته ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية •

ومن حيث أن المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام
محكمة النقض سالف البيان تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام
المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة
العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة
برأيها وذلك فى الميعاد المبين فى المادة ٣٤ وتحكم المحكمة
طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثالاية من المادة ٣٥

والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ « ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كسافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها ينقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان .

ومن حيث أن طعن المحكوم عليها استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المحكوم عليها بوسف انها في يوم ١٦/٨/١٩٨٤ بدائرة مركز المنصورة قتلت كلا من وآخرين عمداً مع سبق الاصرار بجواهر تسبب عنها الموت بأن استحضرت علبة حلاوة طحينية وخلطت بها مبيدا حشرياً وأرسلتها لزوجها المجنى عليه الأول الى دولة العراق قاصدة قتله فتناول منها والمجنى عليهم فحدثت بهم الإصابات التي أودت بحياتهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قانون العقوبات قد نصت على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه » ونصت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه » ، وكان مكان ارتكاب الجريمة هو المكان الذي يتحقق فيه ركنها المادي أو جزء من هذا الركن والذي يقوم على ثلاثة عناصر ، الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما ، وتعتبر الجريمة أنها ارتكبت في المكان الذي وقع فيه الفعل المادي وفي المكان الذي حدثت فيه النتيجة وفي كل مكان تحققت فيه الآثار المباشرة للفعل والتي تتكون منها الحلقات السببية التي تربط بين الفعل والنتيجة . واذ كانت واقعة الدعوى كما وردت في أمر الإحالة وفي الحكم هي أن المحكوم عليها سلمت علبة الحلوى المسمومة الى ليسلمها بدوره الى زوجها بالعراق ، وأن التسليم قد تم بدائرة مركز المنصورة ، وكان الثابت من المفردات المضمومة

أن المحكوم عليها تقيم بها وقبض عليها فيها ، فإن محكمة جنسيات
المنصورة تكون مختصة بنظر الدعوى اعمالا لنص المادة ٢١٧ من قانون
الاجراءات الجنائية آتفة الذكر اعتبارا. بأنها المحكمة التي أفرغت المحكوم
عليها نشاطها الاجرامى كله فى دائرتها ، ولا يحول دون ذلك أن يكون
المجنى عليهم قد تناولوا الحلوى المسمومة وقضوا نحبهم فى العراق
مادامت واقعة تسليم المادة السامة - وهى حلقة من حلقات النشاط
الاجرامى التى أودت بحياة المجنى عليهم - قد تمت بدائرة مركز المنصورة .
ومن حيث أن الحكم المتعون فيه قد عول - من بين ما عول
عليه - فى التدليل على علم المحكوم عليها بوجود السم فى
الحلوى على قوله « رغم اعتراف المتهمه بلسان محاميها بالجلسة بارسالها
علبة الحلوة لزوجها فلم تحاول تبرير وجود المادة السامة فيها
أو حتى تحاول البحث عن فاعل غيرها لهذه الجريمة البشعة ولكل
الذى فعلته عن طريق عشيقها » لما كان ذلك ،
وكان وجود محام بجانب المتهم فى المواد الجنائية للدفاع
عنه لا يقتضى أن يلتزم المحامى خطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه ،
بل له أن يسلك فى القيام بهذه المهمة ، الخطة التى يرى هو بمقتضى
شرف مهنة المحاماة وتقاليدها - أن فى اتباعها ما يحقق مصلحة من
وكل اليه الدفاع عنه ، فانه لا يجوز للمحكمة أن تستند الى شئ من
أقواله هو فى ادانة موكله ، اذ لا يصح - فى مقام الادانة - أن يؤخذ
المتهم بأقوال محاميه ، مادامت خطة الدفاع متروكة لرأى الأخير وتقديره
وحده ، واذا كان الحكم قد عول فى الادانة - من بين ما عول عليه -
على ما ورد على لسان محامى المحكوم عليها - على السياق المتقدم -
فانه يكون قد اعتمد فى قضائه على دعامة فاسدة تبطله وتوجب نقضه
والاعادة دون حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدم من المحكوم عليها .

ولا يعصم الحكم من البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى ، اذ أن الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد يتعذر التعريف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى الراى الذى اتتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها ظنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعوض جادو نائب رئيس المحكمة ، عبد الوهاب الخياط وعبد اللطيف
أبو النيل .

(٨٩)

الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ القضائية

(١) تزوير ((أوراق رسمية)) . جريمة ((أركانها)) . حكم « تسببيه » . تسبیب
غير معيب » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » .

جريمة التزوير في المحررات الرسمية . صدورها فعلا عن الموظف
المختص بتحرير الورقة . غير لازم . يكفي إعطاء الأوراق المصطنعة
شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام
للايهام برسـميتها .

التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .

(٢) عقوبة ((عقوبة الجرائم المرتبطة)) . ارتباط . نقض « أسباب الطعن » .
مالا يقبل منها » . دفع « الدفع بالارتباط » . « الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها » .

مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . ان تكون الجرائم المرتبطة قد
ارتكبت دون ان يحكم في واحدة منها .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . مفاده .
التنازل عن الدفع بالارتباط .

(٣) اثبات « قوة الأمر القضي » . حكم « حجية الحكم » « تسببيه » . تسبیب
غير معيب » .

مناط حجية الأحكام : وحده الخصوم والموضوع والسبب . اتخاذ
السبب . مفاده ؟

(٤) اشتراك . تزوير « محررات رسمية » . استعمال محررات مزورة .
ارتباط . جمارك . عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » . نقض « حالات الطعن » .
الخطأ في تطبيق القانون » .

اثبات الحكم بمقارفة الطاعن جرائم الاشتراك في تزوير محررات

رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الجمارك وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .

معاقبه الطاعن بالعقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في التزوير باعتبارها العقوبة الأشد مع تفريمه عن جريمة التهريب . خطأ . يوجب تصحيحه اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد .

١ - من المقرر أنه لا يشترط في جريمة التزوير في المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً عن الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب حدوثها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ، وإذا التزم الحكم هذا النظر فيها انتهى إليه من توافق جريمة التزوير في المحررات الرسمية المنسوبة إلى مصلحة الجمارك بطريق الاصطناع ، واستخلص على نحو سائر مساهمة الطاعن في ارتكاب هذه الجريمة فإنه لا يغيب الحكم التفاضل عن دفاع الطاعن من أن مجرد كتابته لبيانات هذه المحررات أمر لا عقاب عليه مادام البادي أنه دفاع ظاهر البطلان .

٢ - لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع بداءه بارتباط الجناية الحالية بجنايات مماثلة وطلب ضمها ومعاقبته عنها بعقوبة واحدة وأمرت المحكمة بضمها تبين لها - بعد الاطلاع عليها - أنه قضى فيها جميعاً بادانة المتهم فلدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها جميعاً في الجناية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٨٤ جنابات اللبان وعشرين جناية أخرى التي سبق للمحكمة ضمها والاطلاع عليها ، لما كان ذلك ، وكان الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن بعد أن تبين له الحكم في قضايا سابقة الذكر دفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها مما مفاده تنازله عن الدفع بالارتباط ومن ثم فإن هذا المنع لا يكون مقبولا .

٣ - من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثابتة من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يستتبع معها القول بوحدة السبب في كل منها ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد أثبت اختلاف ذاتية الواقعة محل الدعوى الراهنة وظروفها والنشاط الإجرامي الخاص بها عن الوقائع الأخرى اختلافاً تتحقق به هذه المغايرة ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن اقترافه جرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الرسوم الجمركية ، ووجوب تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجرائم الثلاث ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة قد جرى منطوقه خطأ بتغريم الطاعن مبلغ ألف جنيه عن جريمة التهريب الجمركي - وهي عقوبة أصلية - فانه يتعين انزالاً لحكم القانون على وجهه الصحيح - نقض الحكم نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغائها اكتفاءً بعقوبة الحبس التي قضى بها والمقرر للجريمة الأشد وهي جريمة الاشتراك في تزوير محررات رسمية - بعد أن أعملت المحكمة في حق الطاعن المادة ١٧ من قانون العقوبات - فضلاً عن العقوبات التكميلية الأخرى المتقضى بها وهي التعويض والمصادرة وذلك اعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخر - بأنه : أولاً : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويراً في ثلاث محررات رسمية هي اخطار بافراج فحائي عن سيارة ملاكى رقم ٨٤٢٣٧٩ وشهادة بيانات تلك السيارة وكتاب مصلحة الجمارك بالقاهرة الى مدير ادارة مرور الاسكندرية والصادرين فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٢ والمنسوب صدورهم بجبرك القاهرة للسيارات باسم وذلك بطريق الاصطناع ووضع امضاءات وأختام مزورة بأن اصطنع المحررات الثلاثة بالمصلحة سالفه الذكر على غرار الصحيح منها وملاً بياناتها ومهرها بامضاءات نسبها للمختصين بمصلحة الجمارك بالقاهرة ووضع عليها بصمات خاتمين مقلدين لخاتمي شعار الجمهورية والخاتم الكاوتشوك الخاصين ثانياً : اشترك مع مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة فيما بينهما مع موظف عمومي حسن النية هو المختص باجراءات ترخيص السيارة الخاصة المفرج عنها جبركيا بادارة مرور الاسكندرية فى ارتكاب تزوير فى أوراق أميرية هى اقرار العدل انضريى وشهادة بيانات صاحب السيارة ٩٧٣٣٠ ملاكى الاسكندرية باسم ونموذج الفحص الفنى الخاص بها حال تحريرهم المختص بوظيفته بأن اتفق مع هذا المجهول على ذلك وساعده بأن أمدته ببطاقة شخصية مزورة باسم فقام ذلك المجهول بتقليدها للموظف المختص سالف الذكر وتسمى امامه باسم صاحب البطاقة المزورة على خلاف الحقيقة فاثبت المذكور ذلك فى الأوراق سالفه الذكر وحصل على توقيعاته فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة .

ثالثاً : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك مع مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو التوكيل الخاص رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٢ الصادر من مأمورية العرش فى ١٩٨٢/٧/٢٦ باسم وذلك بطريق الاصطناع بأن اتفقا مسع هذا المجهول على ذلك وساعده بأن أمداه بالبيانات الخاصة بالمتهم

الثاني اللازم ادراجها به فقام ذلك المجهول باصطناعه على غرار الصحيح منه وملا بياناته على خلاف الحقيقة فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . رابعا : استعمال المحررات المزورة سالفه الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها لادارة مرور الاسكندرية للاحتجاج بما ورد بها . خامسا : هرب السيارة الواردة والمشار اليها في الأوراق بأن اخفاها عن رجال الجمارك بمصد التخلص من دفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها وكان ذلك يقصد الاضرار . واحالته الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١ ، ٥ ، ١٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبتغريمه ألف جنيه عما اسند اليه والزامه بتعويض ٢٨٤٧١ جنيها وبمصادرة السيارة والمحررات وذلك بعد أن عدلت وصف التهمة الاولى الى الاشتراك مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية على النحو المبين بها .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الرسوم الجمركية قد شابته الاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن كان مقدما باعتباره فاعلا أصليا في جريمة تزوير المحررات المنسوب صدورها من مصلحة الجمارك ولكن الحكم دانه باعتباره شريكا في ارتكاب هذا التزوير دون أن تلفت المحكمة نظر الدفاع الى هذا التغير ، كما لم يعرض الحكم الى ما قام عليه دفاعه من أن مجرد كتابته لبيانات هذه المحررات أمر لا ينطوي على جريمة طالما

لم يثبت انه الذي قام بتزوير توقيعات الموظفين المختصين والأختام الموضوعة عليها ، وقد دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها في القضية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٨٤ جنايات اللبان ، كما دفع بارتباط الجناية الحالية بجنايات مماثلة كانت منظورة أمام ذات المحكمة تأسيسا على أنها ارتكبت جميعا لغرض واحد مما كان يستلزم ضمها ومعاقبتها عنها بعقوبة واحدة الا أن الحكم اطرح هذين الدفعين بأسباب غير سائغة . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة بدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الرسوم الجمركية التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩ أن المحكمة عدلت وصف التهمة الأولى المسندة الى الطاعن بأنه اشترك مع آخر مجهول في تزوير المحررات الرسمية المينة بوصف التهمة وانها نبهت الطاعن والمدافع عنه الى هذا التعديل فان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في جريمة التزوير في المحررات الرسمية أن تصدر فعلا عن الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ، واذ التزم الحكم هذا النظر فيما انتهى اليه من توافر جريمة التزوير في المحررات الرسمية المنسوبة الى مصلحة الجمارك بطريق الاصطناع ، واستخلص على نحو سائغ مساهمة الطاعن في ارتكاب هذه الجريمة فانه لا يعيب الحكم التفتاته عن دفاع الطاعن من أن مجرد كتابته لبيانات هذه المحررات أمر لا عقاب عليه مادام البادى انه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن

دفع بداءة بارتباط الجناية الحالية بجنايات مماثلة وطلب ضمها ومعاقبته عنها بعقوبة واحدة واذ أمرت المحكمة بضمها تبين لها - بعد الاطلاع عليها - انه قضى فيها جميعا بادانة المتهم فدفع الطائن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها جميعا فى الجناية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٨٤ جنایات اللسان وعشرين جنایة أخرى التى سبق للمحكمة ضمها والاطلاع عليها ، لما كان ذلك ، وكان الأصل فى تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم فى واحدة منها . لما كان ذلك ، وكان الطائن بعد أن تبين له الحكم فى قضايا ماثلة الذكر دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها مما مفاده تنازله عن الدفع بالارتباط ومن ثم فإن هذا المنع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى القضايا لأخرى - تأسيسا على اختلاف الواقعة موضوع الدعوى الراهنة عن الوقائع موضوع الدعاوى الأخرى وذلك فى خصوص تأريخ ارتكابها والأوراق التى وقع فى شأنها التزوير فى كل من تلك الوقائع التى تتعلق بسيارات مختلفة مهربة من الجمارك ، واذ كان من المقرر أن مناط حجية الأحكام هى وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلا للحكم السابق، ولا يكفى للقول بوحدة السبب فى الدعوتين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها فى الوصف القانونى أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لغرض واحد اذا كان الكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل منها ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد أثبت اختلاف ذاتية الواقعة محل الدعوى الراهنة وظروفها والنشاط الإجرامى الخاص بها عن الوقائع الأخرى اختلافا تتحقق به هذه

المغايرة ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن اثبت في حق الطاعن اقترافه جرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الرسوم الجمركية ، ووجوب تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجرائم الثلاث ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة قد جرى منطوقه خطأ بتفريم الطاعن مبلغ ألف جنيه عن جريمة التهرب الجمركي - وهي عقوبة أصلية - فانه يتعين انزالاً لحكم القانون على وجهه الصحيح - نقض الحكم نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة الحبس التي قضى بها والمقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الاشتراك في تزوير محررات رسمية - بعد أن أعملت المحكمة في حق الطاعن المادة ١٧ من قانون العقوبات - فضلاً عن العقوبات التكميلية الأخرى المقضى بها وهي التمويه والمصادرة وذلك اعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة
محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة ، عوض جادو نائب رئيس المحكمة ،
صلاح عطية ، عبد اللطيف أبو النيل .

(٩٠)

الطعن رقم ٦٣٦٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) تموين « التوقف عن التجارة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع .
مايو فره » . حكم « تسببيه . تسبيب معيب » .

عدم جواز ايقاف اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون
في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين العمل في
مصانعهم أو امتناعهم عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بتخصيص
من الوزير المذكور . اساس ذلك ؟

حالات اصدار الترخيص ؟

عدم اصدار وزير التموين قرار مسببا برفض الترخيص خلال
شهر من تقديم الطلب . اثره ؟

اثبات التاجر قيام العذر الجدى أو اللبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار
شرط لخروجه عن دائرة التائيم . اساس ذلك ؟

الدفع بقيام العذر موجب على المحكمة تحقيقه اغفال ذلك . يعيب
الحكم .

(٢) حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببيه . تسبيب معيب » .
بيانات حكم الادانة ؟

مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة في جريمة الاستيلاء على حصة
تموينية بدون حق .

١ - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد اضيفت الى المرسوم المذكور بمقتضى القانون
رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ وجرى نصها على انه « يحظر على تاجر الجملة

أو التجزئة أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد في السلع التي يحددها وزير التموين بقرار منه ، قاصداً بذلك عرقلة التموين » . ثم استبدل هذا النص بالقانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ فأصبح على الوجه الآتي « يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو ينجزون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل أما لعجز شخصي أو لخسارة تعيبه من الاستمرار في عمله ، أو لأي عذر آخر يقبله وزير التموين ويتصل وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره في حالة الرفض مسبباً ، فإذا لم يصدر الوزير قراراً مسبباً بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصاً » . لما كان ذلك ، وكان الواضح من المقارنة بين النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أي ما كانت الطائفة التي ينتمي إليها وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ، ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وأن الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وأنه كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه متأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عائق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو أمر فضلا عن صعوبة لم تنسب به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجدي أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر ، أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ، ومن البين أن ما أشار إليه الشارع بخصوصية أو ما أوجبه بعامة من الاعتذار

الجديده لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لان القانون اوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد ، لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد أخذها بصورة جدية ، كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم ، واذ دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب . لما كان ماتقدم ، وكان الطاعن قد دفع التهمة الاولى المسندة اليه بعجزه الشخصى ولخسارته من الاستمرار فى العمل ، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تهطن الى دلالة دفاعه ولم تقسّطه حقه ولم ترد عليه بما ينفيه ، أو تتولى تحقيقه بلوغا لغاية الامر فيه ، اذ هو دفاع جوهرى تندفع به التهمة المسندة اليه ، أما وانها لم تفعل فان الحكم يكون معيبا .

٢ - من المقرر ان الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار أثباتها فى الحكم . وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند فى ادائه بالتهمة الثانية - الاستيلاء على حصة تموينية بدون وجه حق - على ما استدل عليه محرر المحضر . من ان الطاعن قام باستلام الحصة التموينية من السكر والسمن دون بيان لمصدر هذا الدليل ودون أن يعرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن مرضه السابق على تاريخ الواقعة ، فانه يكون قد جاء مشوبا بالقصور فى البيان بما يطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى . . أولا : توقف عن مزاوله النشاط التجارى بدون ترخيص - ثانيا : قام بالاستيلاء على حصة تموينية بدون وجه حق . وطلبت عقابه بالمواد ٣ مكررا ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ المعدل والمادة ٤ ، ٢٦ من القرار ١١٢ سنة ١٩٦٦ والمادة ٣ مكررا ب / ٣ من القانون ١٠٩ سنة ١٩٨٠ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه وتغريمه ألف جنيه عن التهمة الاولى ومائتى جنيه والمصادرة عن التهمة الثانية . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم سنة مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك . عارض وقضى فى معارضته فى ١٠ من مارس سنة ١٩٨٤ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن كل من الاستاذين والمحامين
نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريسته توقف مصنعه عن مباشرة العمل قبل الحصول على ترخيص من وزارة التموين والاستيلاء على حصة تموينية بدون وجه حق قد أنطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور فى التسييب ، ذلك بان دفاع الطاعن قد قام على ان توقف المنشأة عن ممارسة نشاطها كان لسبب قهرى هو تراكم ديونها وعجزها عن سداد أجور عمالها نتيجة لمرضه قبل توقف المنشأة وانه لم يتسلم الحصة التموينية موضوع التهمة الثانية ، الا ان

الحكم المطعون فيه أغفل ايراد دفاعه أو الرد عليه . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن قد دفع التهمة الاولى المسندة اليه — التوقف عن مباشرة النشاط بدون ترخيص — بعجزه الشخصى نتيجة مرضه وبأن ثمة خسارة مالية قد أصابت المنشأة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد اضيفت الى المرسوم المذكور بمقتضى القانون رقم ١٣٩ سنة ١٩٥١ وجرى نصها على انه « يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة ان يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد فى السلع التى يحددها وزير التموين بقرار منه ، فأصدا بذلك عرقلة التموين » . ثم استبدل هذا النص بالقانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ فأصبح على الوجه الآتى « على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون فى السلع التموينية التى يصادر بتعيينها قرار من وزير التموين ان يوقفوا العمل فى مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا يترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار فى العمل أما لعجز شخصى أو لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، أو لأي عذر آخر يقبله وزير التموين ويفصل وزير التموين فى طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره على حالة الرفض مسببا ، فاذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا » . لما كان ذلك ، وكان الواضح من المقارنة بين النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما ان الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أيا ما كانت الطاقة التى ينتمى اليها وذلك توفيراً للاحتياجات الاساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ، ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وان الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق

غايات مشروعة من تقييدها ، وانه كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه مستأهلا للعقاب أن يكون مقصودا به عرقلة التمويل ، ثم وجد ان هذا القصد يقع على عائق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو أمر فضلا عن صعوبة لم تستد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ان يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقعه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر ، أو لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ومن البين ان ما أشار اليه الشارع بخصوصية أو ما أوجبه بعامة من الاعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد ، لا الوجه الشاذ الذى يضحي فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد احداها بصورة جدية ، كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم ، واذ دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد دفع التهمة الاولى المسندة اليه بعجزه الشخصى ولخسارته من الاستمرار فى العمل ، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن الى دلالة دفاعه ولم تقسطة حقه ولم ترد عليه بما ينفيه ، أو تتولى تحقيقه بلوغا لغاية الامر فيه ، اذ هو دفاع جوهرى تندفع به التهمة المسندة اليه ، أما وأنها لم تفعل فان الحكم يكون معيبا — فيما قضى به بالنسبة للتهمة الاولى — بما يوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على ان الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكنى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم . وكان الحكم

الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حين أورد الادلة على الطاعن استند في ادائته بالتهمة الثانية - الاستيلاء على حصة تموينية بدون وجه حق - على ما استدل عليه محرر المحضر « . من أن الطاعن قام باستلام الحصة التموينية من السكر والسمسم دون بيان لمصدر هذا الدليل ودون أن يعرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن مرضه السابق على تاريخ الواقعة ، فإيه يكون قد جاء مشوبا بالقصور في البيان بما يبطله كذلك فيما قضى به بالنسبة للتهمة الثانية .

وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يتعين معه نقضه والاحالة .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة
ومصطفى طاهر وحسن عميره وصالح البرجي .

(٩١)

الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) طعن « الصفة والمصلحة في الطعن » دعوى مدنية .

قبول الطعن . رهن بتوافر صفة للطاعن في رفعه .
مناطق توافر هذه الصفة . أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه وأن
يكون هذا الحكم قد أضر به .

مثال لانتفاء صفة الطاعن بالنسبة للدعوى المدنية .

(٢) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » .

صدور الحكم من محكمة أول درجة انتهائياً بقبوله ممن صدر عليه
أو تفويته على نفسه استئنافه في ميعاده . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا
الحكم . علة ذلك ؟
مثال :

(٣) نقض « الطعن بالنقض » الصفة فيه .

تقرير الطعن . ورقة شكلية من أوراق الاجراءات . يجب أن تحمل
بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل
الاجرائي ممن صدر منه . ولا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل
خارج عنه .

تقرير محامي الحكومة بالطعن بالنقض دون أن يفصح عن صفته في
الطعن . عدم قبول الطعن شكلاً . لا يقدح في ذلك أن تكون أسباب الطعن
قد تضمنت صفة الطاعن .

١ - من المقرر انه يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن
في رفعه ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون
فيه وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .

٢ - لما كان الحكم قد صار نهائياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استثنائه في ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والعلة في ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائي لم يجره الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجر له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض .

٣ - من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي ممن صدر عنه على الوجه المعبر قانوناً فلا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه ولما كان محامي هيئة قضايا الدولة بدمياط قرر بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه غير أنه لم يفصح في تقرير الطعن عن صفته في الطعن في الحكم ولا يغنى في هذا الصدد أن تكون أسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من الطاعن الثالث محافظ دمياط بصفته كمستول عن الحقوق المدنية - ما دام أنه لم يثبت صراحة في تقرير الطعن أن من قرر به كان نائباً عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه : ١ - تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومراعاته للقوانين واللوائح والانظمة بأن قاد السيارة بسرعة وبمحالة ينجم عنها الخطر ودون اتخاذ الحيطة الكافية وإبصار الطريق أمامه فاصطدم بالمجنى عليها وأحدث ما بها من إصابات والتي أودت بحياتها

٢ - قاد سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر ، وطلبت عقابه
بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٧٣ وادعى والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم والمسئولين عن الحقوق
المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
ومحكمة جناح رأس البر الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام
بتفريم المتهم خمسين جنيها ، وفي الدعوى المدنية بالزام المسئولين
عن الحقوق المدنية متضامين بأن يؤديا للسعي بالحق المدني واحد
وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم
عليه والمسئول عن الحقوق المدنية الثاني ومحكمة دمياط الابتدائية -
بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي
الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما هو منسوب اليه
ورفض الدعوى المدنية فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم
بطريق النقض وقيد بجدولها برقم ٢١٨٥ لسنة ٥٢ القضائية وفي ١٤
من أكتوبر سنة ١٩٨٢ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية
واحالة القضية الى محكمة دمياط الابتدائية لتفصل فيها من جديد
هيئة استئنافية أخرى والزام الطعون ضدهم المصاريف المدنية .
والمحكمة الأخيرة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفض
الدفع المبدئي من المسئول عن الحق المدني بعدم قبول الدعوى قبله
وبقبولها ، ورفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في
الدعوى المدنية المقامة على الطاعن الثالث المسئول عن الحقوق المدنية .
فطعنت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن المسئول عن الحقوق المدنية
الثاني (للمرة الثانية) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .
كما طعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ / . . .
المحامي نيابة عن المحكوم عليه ووالده - المسئول عن الحقوق المدنية
الاول (للمرة الثانية) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث انه عن الطعن المقدم من الطاعن الأول - فانه من المقرر انه يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه وأن يكون هذا الحكم قد أضر به . ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول لم يختصم في الدعوى المدنية أمام محكمة أول درجة بسبب قصره ولم يقضى عليه بشيء في هذه الدعوى وانما اختصم فيها المسئولان عن الحقوق المدنية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى - بعد نقض الحكم الأول في خصوص الدعوى المدنية - بتأييد الحكم المستأف فيما قضى به في الدعوى المدنية المقامة على الطاعن الثالث المسئول عن الحقوق المدنية الذي استأف الحكم الابتدائي وليس الطاعن الأول طرفاً فيه ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة الاستئنافية قد قبلت استئناف الطاعن الأول للحكم الصادر في الدعوى المدنية ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للطاعن حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى انتهت صفته في الطعن عليه ابتداءً بطريق الاستئناف مادام انه في واقع الامر ليس خصماً في الدعوى المدنية ولم يلزمه الحكم بشيء ومن ثم فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول يكون قد أفصح عن عدم قبوله شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة .

وحيث انه عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني - . . . المسئول عن الحقوق المدنية - فان الثابت من الأوراق والمفردات المضمومة أنه لم يستأف الحكم الابتدائي الذي ألزمه بالتعويض ومتى كان هذا الحكم قبله صار اتهامياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه في ميعاده فقد حاز قوة الامر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والمهلة في ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام وانما هو طريق استثنائي لم يجره الشارع الا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في

طريق عادي - حيث كان يسعه استدراك ما سببه الحكم من خطأ في القانون فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو الواقع أو في القانون لم يجز له من بعد أن يلج مسيل الطعن بالنقض ومن ثم فإن الطعن المقدم من الطاعن الثاني يكون غير جائز مع مصادرة الكفالة الواحدة المودعة منه ومن الطاعن الأول .

وحيث أنه عن الطعن المقدم من الطاعن الثالث . فإن الثابت بالأوراق أن محامي هيئة قضايا الدولة بدمياط قرر بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه غير أنه لم يفصح في تقرير الطعن عن صفة الطعن في الحكم ولا يغني في هذا الصدد أن تكون أسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من الطاعن الثالث محافظ دمياط بصفته كمستول عن الحقوق المدنية - ما دام أنه لم يثبت صراحة في تقرير الطعن أن من قرر به كان نائباً عنه . لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الإجرائي ممن صدر عنه على الوجه المعبر قانوناً فلا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ومن ثم يكون الطعن المقدم من الطاعن الثالث قد أفصح عن عدم قبوله شكلاً مع التزام الطاعن الأخير والطاعنين الأول والثاني المصاريف المدنية .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر وطلعت الاكياي ومحمود عبد العال
ومحمود عبد الباري .

(٩٢)

الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم «(حجيته)» . اثبات «(قرائن)» . بلاغ كاذب . خلو رجل . حكم
«تسبيبه» . تسبيب غير معيب .

التزام المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب . بالحكم الجنائي
من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ أو كذبه .
براعة المتهم من تهمة خلو رجل للشك في الدليل . لا يقيد المحكمة
عند نظر تهمة البلاغ الكاذب .

(٢) اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .
بلاغ كاذب . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب . نقض «أسباب الطعن» .
ما لا يقبل منها .

عجز المبلغ عن اثبات الوقائع التي تضمنها البلاغ لا ينهض دليلاً
على كذبتها .

كذب البلاغ أو صحته . تقدير توافره . موضوعي .
الجدل الموضوعي . في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة .
اثارته أمام النقض . غير جائز .

(٣) حكم «بيانات التسبيب» «تسبيبه» . تسبيب غير معيب . محكمة
استئنافية . استئناف .

عدم التزام المحكمة الاستئنافية . متى كونت عقيدتها ببراعة المتهم .
بالرد على أسباب الحكم المستأنف .

(٤) حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب . بلاغ كاذب .

الخطأ المادي في رقم الدعوى المقضى فيها ببراعة الطاعن . لا ينال من
حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم . ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .

١ - من المقرر أن عجز المبلغ عن إثبات الوقائع التي تضمنها البلاغ لا ينهض دليلاً على كذبها ، وكان البحث في كذب البلاغ أو صحته أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه مفاده أن المحكمة بعد أن محصت الدعوى واحاطت بظروفها لم تطئن إلى أدلة الثبوت ورأتها غير سالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو التعرض بشأنه أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم إما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في الجنية رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٧٩ مستعجل حلوان - على خلاف ما ذهب إليه الطاعن في وجه النعى - أنه أسس براءة الطاعن على الشك في الأدلة المطروحة في الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند إليه ، بما لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد . ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة خلو الرجل طالماً أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضده .

٣ - من المقرر أنه ليس على المحكمة الاستئنافية متى تكونت عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائياً بأدائه أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ، مادام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

٤ - لما كان خطأ الحكم المطعون فيه في ذكر رقم الدعوى المقضى فيها براءة الطاعن لا يعدو أن يكون خطأً مادياً لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الأزيكية ضد المطعون ضده بوصف انه بدائرة قسم الأزيكية محافظة القاهرة أبلغ كذبا وهسوء القصد بأنه تقاضى منه مبلغ ستمائة جنيه على سبيل خلو الرجل . وطلب عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الأزيكية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض...الخ.

الحكمة

حيث أن مبنى طعن المدعى بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه أذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده من جريمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية قد شابته خطأ فى القانون وفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أهدر حجية الحكم الجنائى النهائى الصادر فى الجنبه رقم ١٤٩٣ لسنة ٧٩ مستعجل حلوان فيما قضى به من براءة الطاعن بما نسب اليه المطعون ضده من تقاضيه خلو رجل لكذب الاتهام وعدم صحته ، وفضلا عن ذلك فقد أورد الحكم المطعون فيه فى مدوناته ان الدعوى المقضى فيها براءة الطاعن هى الجنبه رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ مستعجل حلوان فى حين انها الجنبه رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٧٩ مستعجل حلوان ، والتفت عن ذلك الثابت بالأوراق والذي ثبت قصد الكيد والتشهير بالطاعن ولم يناقش أدلة

الاثبات التي قام عليها الحكم المستأنف كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم انما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في الجلسة رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٧٩ مستعجل حلوان - المفردات المضمومة - على خلاف مما ذهب اليه الطاعن في وجه النمي - أنه أسس براءة الطاعن على الشك في الأدلة المطروحة في الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند اليه ، بما لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقه من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنمي على الحكم المطعون فيه انه لم يتقيد بالحكم الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة خلو الرجل طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضده .

لما كان ذلك، وكان المقرر ان عجز المبلغ عن اثبات الوقائع التي تضمنها البلاغ لا ينهض دليلا على كذبها ، وكان البحث في كذب البلاغ أو صحته أمرا موكولا الى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها لما كان ذلك، وكان المقرر ان عجز المبلغ عن اثبات الوقائع التي تضمنها البلاغ أن محضت الدعوى واحاطت بظروفها لم تطنش الى أدلة الثبوت وراثتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ومن ثم فان ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو التعرض بشأنه أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس على المحكمة الاستئنافية متى كوفت

عقيدتها ببراءة المتهم يعد الحكم ابتدائياً بادائته أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ، مادام قضاؤها قد بنى على أساس سليم . كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك، وكان خطأ الحكم الطعون فيه في ذكر رقم الدعوى المقضى فيها براءة الطاعن إلا يبدو أن يكون خطأ مادياً لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ومسعود السعداوي
ومحمود عبد العال ومحمود عبد الباري .

(٩٣)

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) نقض « التقرير بالطعن وابتداع الأسباب » . ميعاده .
عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره عدم قبول الطعن شكلا .
- (٢) هتك عرض . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب .
نقض « أسباب الطعن ما لا يقبل منها » .
هتك العرض . كل فعل مخل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه
وعوراتها ويخدش عنده عاطفة الحياء . لا يشترط أن يترك أثرا بالمجنى عليه .
يكفى أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي
يحرص على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم يقترن بفعل آخر من أفعال
الفحش .
- (٣) حكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » . اثبات « بوجه عام » . حكم
« تسببيه » . تسبیب غیر معيب .
الخطأ في الاسناد . لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر
في عقيدة المحكمة .
مثال لخطأ غير مؤثر في عقيدة المحكمة .
- (٤) اثبات « بوجه عام » « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .
لا يشترط تطابق أقوال الشاهد على الحقيقة بجميع تفاصيلها . كفاية
أن تؤدي الشهادة اليها باستنتاج سائغ تجريه المحكمة تتلائم به مع عناصر
الاثبات الأخرى .
- (٥) اجراءات المحاكمة . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب . دفاع
« الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره .
عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليه .

(٦) جريمة « أركانها » • خطف • اثبات « بوجه عام » • اكراه • حكم « تسببيه » • تسبب غير معيب •

أبعاد الانثى التى تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها بقصد العبث بها • باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها • كفايته لتحقيق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ عقوبات • مثال •

(٧) خطف • اكراه • اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • ركن التحليل أو الاكراه • تقديره • موضوعى • الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة • غير جائز أمام النقض •

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صادر على الطاعنين حضوريا بتاريخ ١٩٨٦/٤/٧ فقرر المحكوم عليه • • • • • بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ • • • • • فى الميعاد - بيد أنه لم يقدم أسبابا لطعنه • لما كان ذلك وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حددته القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحده اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه • لما كان ذلك فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا •

٢ - من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل منخل بالحياء ويستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراتها ويخدش عاطفه الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه كأحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثرا - ويكفى لتوافر تلك الجريمة أن يقوم الجانى بكشف جزء من جسم المجنى عليه يمد من العورات التى يحرض على صونها وحجبها عن الاقطار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خلش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى

عليه من ناحية المساس بتلك العودات التي لا يجوز العبث بحريتها والتي هي جزء داخل في خلفية كل انسان وكيانه الفطري .

٣ - من المقرر أن الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، واذ كان البين من الحكم المطعون فيه قيدا ووصفا واستخلاصا أن الطاعن الثالث هو الذي كان يحمل المطواة التي استعملها في تهديد المجنى عليها فان ما جاء بالحكم خطأ من أن الطاعن الثاني هو الذي كان يحملها لا يعدو أن يكون زلة قلم لا تأثير لها في عقيدة المحكمة فيما انتهت اليه ولا في الصورة التي اعتنقتها لوقوع الحادث ، ومن ثم فلا يجدي الطاعن ما يشيره في هذا الشأن .

٤ - الأصل انه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشاهد على الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائر تجريره المحكمة يتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي يرواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٥ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم فان ما ينصاه الطاعنان بخصوص اختلاف أوصافهما عن تلك التي أدلى بها شاهدي الاثبات الأول والثاني لا يكون له محل .

٦ - لما كانت جريمة خطف الاتشي التي يبلغ سننها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل والاكرام المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الاتشي عن المكان الذي خطفت فيه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب ارادتها . واذ كان الحكم المطعون فيه وهو في معرض رده على دفاع الطاعنين باتتفاء ركن الاكرام في الدعوى قد استظهر ثبوت الفعل المادي للخطف وتوافر ركن الاكرام والقصد الجنائي في هذه الجريمة أخذا بأقوال شهود الاثبات التي اطمأن اليها وأثبت

أن المتهمين قد اعترضوا طريق المجنى عليها والشاهدين الأول والثاني وأشهر المتهم الثالث . مطواه مهددا بالاعتداء على الآخرين حتى لاذا بالفرار ثم اقتادوا المجنى عليها تحت تهديد السلاح الى حظيرة الخيل وهتكوا عرضها وقطعوا صلتها بأهلها باحتجازها بحظيرة الخيل الى أن حضر الضابط وقام بتخليصها منهم لما كان ذلك وكانت الأدلة التي تساند إليها الحكم في قضائه منتجة ومن شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه .

٧ - من المقرر أن تقدير توفر ركن التحيل أو الاكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما كما هو الحال في هذه الدعوى ، فان ما يثيره الطاعنان عن انعدام ركن الاكراه أو ما بدت عليه المجنى عليها من مظهر رضاء ينحل الى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولاً - خطفوا بطريق الاكراه الغير مميزة بأن امسكوا بها حال سيرها بالطريق العام واقتادوها عنوة الى حظيرة خيل كائنة بذات الطريق وهددها المتهم الثالث بمطواه « قرن غزال » كان يحملها . ثانياً - هتكوا عرض المجنى عليها سالفة الذكر بالقوة والتهديد « بمطواه قرن غزال » يحملها المتهم الثالث وذلك بأن جردوها من ملابسها وجثم كل منهم فوقها وحك سوءته في جسدها . ثالثاً - المتهم الثالث أيضاً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً أيضاً (مطواه قرن غزال) . واحالتهم الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٢٦٨ ، ٢ ، ٢/٢٦٩ ، ١/٢٩٠ ، من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٤ - المعدل بالقوانين ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٩٥ لسنة ١٩٥٤

١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول الملحق به مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل متهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما اسند اليهم ومصادرة السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنين حضوريا بتاريخ ١٩٨٦/٤/٧ فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ فى الميعاد - بيد أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حددده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحده اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر والا يفتى عنه . لما كان ذلك فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا .

وحيث أن الطعن المقدم من الطاعنين استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث أن مبنى هذا الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمة الخطف وهتك العرض قد شابه الخطأ فى الاسناد والقصور فى التسيب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم اورد فى مدوناته فضلا عن اعتراف الطاعن الثالث أن الطاعنين الأول والثانى اقتادا المجنى عليها الى داخل الاسطبل وخطعا عنها ملابسها ثم جثم كل منهما فوقها رغم أن أقوال الطاعن الثالث لم تتضمن ذلك بالنسبة للطاعن الثانى وكل ما قرره بشأته انه دخل على المجنى عليها بعد الطاعن الأول وبعد أن ارتدت ملابسها وأخذ يقبلها ويحتضنها ، كما اورد الحكم عند التدليل على توافر جريمة الخطف فى حق الطاعن الثانى انه أشهر

مطواه وهدد بها الشاهدين الأول والثاني حتى لاذا بالفرار رغم أن أوراق الدعوى لم تتضمن ذلك ، وعول الحكم على أقوال ضابط قسم الجمالية التي نقلها عن المجنى عليها رغم أنها لا تنص إلا على واقعة ادخالها الأسطبل تحت تهديد المطواة التي كان يحملها الطاعن الثالث ، دون تحديد لدور واضح للطاعن الثاني . والتفت الحكم إيرادا وردا عن دفاع الطاعن الثاني من اختلاف أوصاف الطاعنين الأول والثاني عن تلك التي قرر بها الشاهدان رغم جوهرية هذا الدفاع هذا فضلا عن ذلك الذي أثاره الدفاع من انعدام القصد الجنائي لدى الطاعنين لأن المجنى عليها كانت تبدو في حالة رضاء على نحو ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي الذي رجح أنها كانت تعاني من حالة مرضية وتبدو مريحة عندما قابلها المتهمون ومن شأن ذلك عدم توافر ركن الإكراه في حقهما وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يرد عليه فإنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال شهود الإثبات وضابط قسم الجمالية ومن اعتراف المتهم الثالث بتحقيقات النيابة وما أبان عنه التقرير الطبي الشرعي عن حالة المجنى عليها وكونها تعاني من اضطراب عقلي وما جاء بتحريات الشرطة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء ويستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه كأحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثرا . ويكفي لتوافر تلك الجريمة أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الاقطار ولو لم يقرن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرض للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي

هى جزء داخل فى خلقه كل انسان وكيانه الفطرى ، وكان ما اتاه الطاعن من أفعال سواء حسبما أوردتها الحكم أو ما أقرب به الطاعن فى أسباب طعنه ما يكفى لتواقر هذه الجريمة ، فان النعى فى هذا الصدد يكون غير سديد لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ فى الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، واذا كان البين من الحكم المطعون فيه قيدا ووصفا واستخلاصا أن الطاعن الثالث هو الذى كان يحمل المطواة التى استعملها فى تهديد المجنى عليها فان ما جاء بالحكم خطأ من أن الطاعن الثانى هو الذى كان يحملها لا يعدو أن يكون زالة قلم لا تأثير لها فى عقيدة المحكمة فيما اتهمت اليه ولا فى الصورة التى اعتنقتها لوقوع الحادث ، ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما يثيره فى هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشاهد على الحقيقة التى وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى الى تلك الحقيقة باستنتاج سائر تجريره المحكمة يتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى يرواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها ، فان منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التى أوردتها الحكم فان ما ينصاه الطاعنان بخصوص اختلاف أوصافهما عن تلك التى أدلى بها شاهدى الاثبات الأول والثانى لا يكون له محل لما كان ذلك ، وكانت جريمة خطف الاتشى التى يبلغ سننها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتعجيل والاكرام المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الاتشى عن المكان الذى خطفت فيه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك باستعمال أية وسائل ملادية أو أدسية من شأنها سلب ارادتها . واذا كان الحكم المطعون فيه وهو فى معرض رده على دفاع الطاعنين بانتفاء ركن الاكرام فى الدعوى قد امتنهر

ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة أخذا بأقوال شهود الاثبات التى اطمأن اليها وأثبت أن المتهمين قد اعترضوا طريق المجنى عليها والشاهدين الأول والثانى وأشهر المتهم الثالث . مطواه مهددا بالاعتداء على الآخرين حتى لاذا بالفرار ثم اقتادوا المجنى عليها تحت تهديد السلاح الى حظيرة الخيل وهتكوا عرضها وقطعوا صلتها بأهلها باحتجازها بحظيرة الخيل الى أن حضر الضابط وقام بتخليصها منهم لما كان ذلك وكانت الأدلة التى تساند اليها الحكم فى قضائه منتجة ومن شأنها أن تؤدى الى ما انتهى اليه . وكان من المقرر أن تقدير توافر ركن التحيل أو الاكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما كما هو الحال فى هذه الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن عن انعدام ركن الاكراه أو ما بدلت عليه المجنى عليها من مظهر رضاء ينحل الى جلد موضوعى فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن يرمته بكونه على غير أساس متعين الرقضى موقوفنا .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ومسعود السعداوى
وظلمت الاكياي ومحمود عبد البارى .

(٩٤)

الظعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) حكم « بيانات حكم الادانة » .
بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .
- (٢) هتك عرض . جريمة « اركانها » . اثبات « أوراق رسمية » « خبرة » .
حكم « تسببه » . تسبب معيب » .
تحديد سن المجنى عليه فى جريمة هتك العرض المنصوص عليها فى
المادة ٢٦٩ عقوبات ركن هام فى الجريمة . لما يترتب عليه من أثر فى
توقيع العقوبة .
عدم الاعتداد فى اثباته الا بوثيقة رسمية او بواسطة خير .

١ - من المقرر ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى
استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
الماخذ والا كلن الحكم قاصرا .

٢ - لما كان تحديد سن المجنى عليه فى جريمة هتك العرض
المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ركنًا هامًا فى الجريمة
لما يترتب عليه من أثر فى توقيع العقوبة ، والاصل فى اثبات السن
لا يعتد فيه الا بوثيقة رسمية ، أما اذا ثبت عدم وجودها فتقدر السن
بواسطة خير ، واذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يكشف
عن مسئلة فى تقدير سن المجنى عليها واطلق القول بأن سنها لم يبلغ

ثمانى عشرة سنة كاملة ولم يعن البتة باستظهار من المجنى عليها وقت وقسوع الجريمة من واقع وثيقة رسمية أو الاستعانة بخير عند عدم وجودها مع أنه ركن جوهري فى الجريمة موضوع المحاكمة • لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - هتك عرض المجنى عليها التى لم تبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قسوة أو تهديد بأن أولج سوءته فى دبرها حالة كونه من المتولين تربيتها ومن لهم سلطة عليها (شقيق والداها وزوج أمها) وذلك على النحو الموضح بالتحقيقات وأحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيسد والوصف الواردين بأمر الإحالة • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢/٢٦٧ ، ١/٢٦٩ ، ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات •

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

الحكمة

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دافعة بجريمة هتك عرض فتاة لم يبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قسوة أو تهديد قد شابها القصور فى التسبيب ، ذلك أن تحصيله لواقعة الدعوى جاء مبتورا لا يبين منه توافر عناصر الجريمة التى دافعه بها - مما يعيبه بما يستوجب نقضه •

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت فيها خلص الى أدانة الطاعن بجريمة هتك عرض المجنى عليها التى لم تبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد حالة كونه من المتولين تربيتها ومن لهم سلطة عليها طبقا للمادتين ٢/٢٦٧ و ٢٦٩ من

قانون العقوبات • لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٣٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا متحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلامة المسأخذ والا كان الحكم قاصرا • وكان تحديد سن المجنى عليه في جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ركنا هاما في الجريمة لما يترتب عليه من أثر في توقيع العقوبة ، والاصل في اثبات السن ألا يعتد فيه الا بوثيقة رسمية ، أما اذا ثبت عدم وجودها فتقدر السن بواسطة خير ، واذا كان البين من بدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يكشف عن سنده في تقدير سن المجنى عليها وأطلق القول بأن سنها لم يبلغ ثمانى عشرة سنة كاملة ولم يعن البتة باستظهار سن المجنى عليها وقت وقوع الجريمة من واقع وثيقة رسمية أو الاستعانة بخير عند عدم وجودها مع أنه ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة • لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور - الذى يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال وقايتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم ومن ثم يتعين نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة
والصاوى يوسف وعادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن .

(٩٥)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٦ القضائية

(١) إثبات « بوجه عام » « شهود » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . حكم
« ما يعيبه في نطاق التدليل » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره .
حق المتهم في سماع الشاهد . تعلقه بما يديه في جلسة المحاكمة
ويسع الدفاع مناقشته . علة ذلك ؟
القضاء المسبق على دليل لم يطرح . غير جائز . اثر ذلك ؟

ان حق المتهم في سماع الشاهد انما يتعلق بما يديه في جلسة
المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته فلا تصح مصادرة في ذلك بدعوى أن
المحكمة قد أسقطت في حكمها شهادة الشاهد ، اذ ليس في وسع الدفاع
أن يتنبأ سلفا بما يدور في وجدان القاضي عندما يخلو الى مداولته ، كما
أنه من المقرر أنه لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل
لم يطرح ، ومن ثم يجب سؤال الشاهد أولا . وبعد ذلك يحق للمحكمة
أن تبدى ما تراه في شهادة الاحتمال أن تجيء هذه الشهادة - التي
تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها - بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى
في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر باهما : أولا : قتل . . .
عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان يتا النية على قتله واعدا لهذا

الغرض سلاحين نارين مششخنين «بندقيتين» وترصدها في الطريق الذي أيقنا مرورة فيه وما ان ظفرا به حتى أطلق عليه الاول عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير المصنفه التشريعية والتي أودت بحياته ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا قاربا مششخنا «بندقيتين» . ثالثا : أحرزا ذخيرة طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهما في حمل السلاح أو حيازته . وأحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات قنا قضت حضورا للتهم الاول وغايبا للثاني عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢ ، ٢٦/٢ ، ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٨٧ والبند ب من القسم الاول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الاول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل منهما بالاشتغال الشاقة المؤبدة لما نسب اليهما ومصادرة السلاح المضبوط والزامتهما بان يؤديا للمدعين بالحق المدني مبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه - اذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد - قد انطوى على اخلاق بحق الدفاع ، ذلك أن المدافع عن الطاعن تمسك بطلب سماع أقوال العمدة وشيخ الخضر الذين انتقلا الى مكان الحادث أثر وقوعه وتحديثا الى المجنى عليه قبل وفاته وسألاه عن إطلاق النار عليه ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب ، وردت عليه بما لا يسوغ اطراحه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشاهدين

الذين سمعوا فيها ذكرا أن العمدة انتقل إلى مكان الحادث أثر وقوعه
وبسأل المجنى عليه عن اطلاق النار عليه ، وأضاف الشاهد الثاني ان شيخ
الخفراء كان يرافق العمدة حينئذ ، وقد تمسك الدفاع بطلب مناقشة
العمدة وشيخ الخفراء في هذه الواقعة بيد أن المدعية لم تستجب لهذا
الطلب ، وردت عليه بما حاصله أنه لم يعد ثمة جدوى من سؤال هذين
الشاهدين لمضي وقت طويل على وقوع الحادث ، وأنها أقامت قضاءها
على ما أعلمت اليه من أقوال شاهدي الرؤية ، ولم تستند إلى شيء مما
ذكره المجنى عليه من أقوال قبل وفاته مما لا محل معه لسماع من تلقوا
هذه الأقوال عنه . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي طلب الدفاع
مناقشة العمدة وشيخ الخفراء فيها متصلة بموضوع الدعوى وظاهرة
التعلق بها ، وكان ما رد به الحكم على هذا الطلب لا يستقيم به اطراحه ،
ذلك أن حق المتهم في سماع الشاهد إنما يتعلق بما يبيده في جلسة
المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته فلا تصح مصادرته في ذلك بدعوى أن
المحكمة قد أسقطت في حكمها شهادة الشاهد ، اذ ليس في وسع الدفاع
أن يتنبأ سلفاً بما يدور في وجدان القاضي عندما يخلو إلى مداولته ، كما
أنه من المقرر أنه لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل
لم يطرح ، ومن ثم يجب سؤال الشاهد أولاً . وبعد ذلك يحق للمحكمة
أن تبدى ما تراه في شهادته لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة - التي
تسمعها وينتج للدفاع مناقشتها - بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه
الرأى في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
معيباً بالتفاسد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع فيتعين نقضه والاعادة ،
بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة
محمد محمد يحيى وحسن سيد حمزه ومجدي الجندى .

(٩٦)

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) ضرب « أفضى الى موت » • فاعل أصلى • اشتراك • اتفاق • سبق
اصرار • مسئولية جنائية •

متى يسأل الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى موت ؟

(٢) اشتراك • اتفاق • توافق • اثبات « بوجه عام » •
الاتفاق • تعريفه ؟ وجه الاستدلال به • موضوعي •

مثال :

(٣) قتل عمد • اتفاق جنائي • فاعل أصلى • مسئولية جنائية • المسئولية
التضامنية • ضرب « ضرب أفضى الى موت » •

التدليل على اتفاق المتهمين من معينهم في الزمان والمكان ونوع الصلة
بينهم وصلور الجريمة عن باعث واحد - واتجاههم وجهة واحدة في
تنفيذها • وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها ووحده الحق المعتدى
عليه • أثر ذلك ؟ اعتبارهم فاعلين أصليين في الضرب المفضى الى موت
متضامنين في المسئولية سواء عرف مجرث الضربات التي ساهمت في
الوفاة أو لم يعرف •

(٤) ضرب « ضرب أفضى الى موت » • رابطة السببية • مسئولية جنائية •
حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » • عقوبة « (تطبيقها) » (عقوبة مبرره)
« ظروف مختلفة » وصف التهمة • نقض « المصلحة في الطعن » •

انعدام مصلحة الطاعنين من نفي مسئوليتهم عن الوفاة مادامت العقوبة
المفضى بها عليهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب باستعمال آلة
مثال :

- (٥) اثبات « شهرة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
 وزن أقوال الشهود • موضوعي •
 الجدل الموضوعي في تقدير الدليل • لا يجوز اثارته أمام محكمة
 النقض •
 (٦) اثبات « معاينة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •
 حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
 النعي على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها • غير جائز •

١ - من المقرر ان الجاني يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي الى الموت اذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي افضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها •

٢ - من المقرر ان الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه • وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لديه •

٣ - لما كان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على الضرب من معيّنهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها بالاضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جناية الضرب المفضي الى موت ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الضربات التي ساهمت في الوفاة أو لم يعرف •

٤ - انعدام مصلحة الطاعنين من نفى مسئوليتهم عن الوفاة ما دامت العقوبة المقضى بها عليهم وهي الحبس لمدة ثلاث سنوات مع الشغل تدخل في

نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب باستعمال اداة المنطبقة عليها الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملتهم بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك ان المحكمة انما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو انها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

٥ - من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن مرجعة الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها فان منازعة الطاعنين في القوة التدليلية لشهادة شهود الاثبات على النحو الذي اثاروه في أسباب طعنهم ان هو الا محض مجادلة في تقدير المحكمة لادلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

٦ - لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين قد طلبوا الى المحكمة اجراء معاينة لمكان الحادث ، فليس لهم بعد أن ينعموا عليها فعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها شهود الاثبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا عمدا بأن ضربوه بآلات حادة (سنج وسكاكين) في مواضع مختلفة من جسده ورأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته واحالتهم الى محكمة الجنايات لمعايبتهم طبقا للقيّد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وأدعى كل من والد المجنى عليه ووالدته وزوجته

عن نفسها وبصفتها وصية عن نجلها القاصر مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات باعتبار ان التهمة المنسوبة ضرب افضى الى الموت وبالزامهم متضامين بأن يؤدوا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثانى ، فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث ان ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهم بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد شابه قصور فى التسبيب وخطأ فى القانون واخلال بحق الدفاع ، ذلك بانه لم يتم على توافر الاتفاق فيما بينهم على ضرب المجنى عليه ، والواقعة كما أوردتها الحكم لاتوفر سوى التوافق بينهم على ذلك مما كان مقتضاه اخذهم بالقدر المتيقن فى حقهم وهو الضرب وحده وفقا للمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، وأغفلت المحكمة دفاعهم القائم على أن ما ثبت من معاينة النيابة لمكان الحادث من تمذر رؤية الشهود لواقعة من أماكنهم - علما - يوحى بكذب شهادتهم ولم تجر هى معاينة بنفسها للتحقق من ذلك . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بقوله : «انه فى يوم ١٧/١/١٩٨٦ واثنا جلوس المتهم الثالث على مقهى بحى المديح حدثت مشادة بينه وبين المجنى عليه واعتدى الاخير على المتهم المذكور بالضرب بآلة حادة أصابت رأسه وفر هاربا فتعقبه المتهم وشقيقاه المتهمان الاول والثانى وانققت ارادتهم جميعا على ضربه واذا لحقوه كالوا له الضربات بآلات حادة فى عدة مواضع من جسده بقدميه ويديه ووجهه ورأسه ولم يقصدوا من ذلك قتله فأحدثوا به جروحا

وكسورا بالجمجمة أدت الى وفاته » • ودلل الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعنين بأدلة استقفاها من أقوال شهود الاثبات ومن اقرار المتهم الثالث بمحض الضبط ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن اتفاق الطاعنين على مقارفة الجريمة في قوله « » وحيث ان المحكمة تستشف من ظروف الحادث وان المتهمين قد اعتدوا على المجنى عليه قاصدين ضربه بعد الشجار الذي حدث بين المجنى عليه والمتهم الثالث وقد نشأ ذلك الاتفاق وجعلوا يتعقبونه عدوا حتى دخل منزله فلهقوا به تحقيقا لهدف مشترك وردا على اعتداء سابق بالضرب هو ايذاؤه وضربه جزاء ما اقترف » • لما كان ذلك وكان من المقرر ان الجاني يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي الى الموت اذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي افضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها • وكان من المقرر ان الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه عليه • وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لديه • لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على الضرب من معيّنهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها بالاضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جناية الضرب المفضي الى موت ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الضربات التي ساهمت في الوفاة أو لم يعرف • فان معنى الطاعنين في هذا الشأن لا يكون له محل • هذا فضلا عن انعدام مصلحة الطاعنين من نفي مسئوليتهم عن الوفاة مادامت

العقوبة المقررة بها عليهم وهي الحبس لمدة ثلاث سنوات مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب باستعمال أداة المنطبقة عليها الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملتهم بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك ان المحكمة انما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو انها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقضي النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن مرجعة الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها فان منازعة الطاعنين في القوة التدليلية لشهادة شهود الاثبات على النحو الذي اثاروه في أسباب طعنهم ان هو الا محض مجادلة في تقدير المحكمة لادلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لايبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين قد طلبوا الى المحكمة اجراء معاينة لمكان الحادث ، فليس لهم بعد ان ينعوا عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة الى اجرائه بعد أن أطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها شهود الاثبات .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا

رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحى خليفة .

(٩٧)

الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم « اصداره » اجماع الآراء » • بطلان • استئناف « نظره والحكم فيه » • دعوى مدنية •

سريان حكم المادة ٢/٤١٧ اجراءات على الحكم الصادر فى استئناف المدعى المدنى دعواه المدنية المرفوضة • أثره : عدم جواز الغاء الحكم والقضاء بالتعويض الا باجماع الآراء • أساس ذلك ؟

(٢) حكم « اصداره » « اجماع الآراء » • معارضة « نظرها والحكم فيها » • حكم « تسببه • تسبب معيب » •

القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية وجوب صدوره باجماع الآراء والنص فيه على ذلك • لا يغنى عن ذلك صدور الحكم الغيابى الاستئنافى باجماع الآراء • علة ذلك ؟

(٣) نقض « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون » • الحكم فى الطعن • حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين أنه مبنى على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله • أساس ذلك ؟

١ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا تجيز - اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة - تشديد العقوبة المحكوم بها أو الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة ، وكان قضاء هذه المحكمة - قد جرى على أن حكم هذه الفقرة يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض

دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه •

٢ - قضاء الحكم الابتدائي ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية لعدم ثبوت الواقعة - كما هو الحال في الدعوى فانه لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن في الدعوى الجنائية ، نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، كما يسرى حكم الفقرة المشار اليها على الحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المدعى عليه في الدعوى المدنية أو المسئول عن الحقوق المدنية فيها ، ولا يغني عن النص فيه على اجماع الذين أصدروه ، أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية قد نص على هذا الاجماع ، لان المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية الى حالتها الاولى بالنسبة للمعارض ، فاذا رأت المحكمة ان تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية وجب عليها أن تصدر حكمها باجماع آراء قضاتها ، ولأن الحكم في المعارضة ، وان صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي ، الا أنه في حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية من محكمة أول درجة •

٣ - لمحكمة النقض طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن والغاء الحكم الغيابي الاستئنافي ، وتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية قبله •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة لم يورد رسم
الانتاج المقرر على الكحول المين بالمحضر خلال المدة المحددة وطلبت عقابة
بمواد القانونين ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ • وأدعى وزير المالية
بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٦٠ مليون ١٠٧٧ جنيه على سبيل التعويض •
ومحكمة جنح الظاهرة قضت غيابيا في • • عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة
أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه
والمصادرة والزامه بأن يدفع تعويض قدره ١٦٠ مليون ١٠٧٧ جنيه • عارض
المحكوم عليه ، وقضى في معارضته في • • • بقبولها شكلا وفي الموضوع
ببراءة المتهم مما نسب اليه ورفض طلب التعويض • استأنف المدعى بالحقوق
المدنية نصفته • ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت
غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالنسبة للدعوى
المدنية بالغاء الحكم المستأنف وبالزام المتهم بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية
بصفته مبلغا وقدره ١٦٠٠ مليون و ١٠٧٧ جنيه •

عارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها
موضوعا وتأيد الحكم المطعون فيه •
فطن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث انه يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر في معارضة
الطاعن الاستئنافية ، بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بالغاء الحكم
الابتدائي الصادر برفض الدعوى المدنية، دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء
القضاة • لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات
الجنائية لا تجيز - اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة - تشديد
العقوبة المحكوم بها أو الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة
المحكمة ، وكان قضاء هذه المحكمة - قد جرى على أن حكم هذه الفقرة

يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم و برفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية لعدم ثبوت الواقعة - كما هو الحال فى الدعوى فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافاً بالتعويض إلا باجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظراً لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، كما يسرى حكم الفقرة المشار إليها على الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المدعى عليه فى الدعوى المدنية أو المسئول عن الحقوق المدنية فيها ، ولا يغنى عن النص فيه على اجماع القضاة الذين أصدره ، أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية قد نص على هذا الاجماع ، لان المعارضة فى الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية الى حالتها الاولى بالنسبة للمعارض ، فاذا رأت المحكمة ان تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية وجب عليها أن تصدر حكمها باجماع آراء قضاتها ، ولأن الحكم فى المعارضة ، وان صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي ، الا أنه فى حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بهذا الإلغاء دون أن يصدر باجماع الآراء ، يكون قد خالف القانون ، اعتباراً بأن اشتراط الاجماع لإلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية هو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق فى التعويض ، فإنه فى ذلك شأن الحكم الصادر بإلغاء الحكم القاضي بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها ، فهو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق فى العقاب ، ومن ثم كان لزاماً على الحكم المطعون فيه وقد تخلف شرط الاجماع أن يقضى بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون

حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن والغاء الحكم الغيابي الاستثنائي ، وتأيد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية قبله، وذلك دون حاجة الى التعرض الى أوجه الطعن المقدمة منه، مع الزام المطعون ضده بصفته (المدعى بالحقوق المدنية بصفته) المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة •

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحى خليفة .

(٩٨)

الطعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) مسئولية جنائية • خطأ • اصابة خطأ • حكم « تسببه • تسبب
معيب » • جريمة « أركانها » •
مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه لا يعد لذاته
خطأ مستوجبا للمسئولية • أساس ذلك ؟
- (٢) اصابة خطأ • خطأ • رابطة السببية • حكم « تسببه • تسبب معيب » •
مجرد الانحراف بالسيارة من جهة الى أخرى لا يعتبر دليلا على الخطأ •
حد ذلك ؟

١ - لما كان مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه
لا يصح فى العقل عدة لذاته خطأ مستوجبا لمسئوليته ما دام لم يقع فى ظروف
وملاسات تحتم عدم الاقدام عليه ، اذ منع الاجتياز على الاطلاق وعدة دائما
من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور فى الطريق دون مقتضى
وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلا عن مخالفته للمألوف نزولا على
حكم الضرورة •

٢ - مجرد الانحراف من جهة الى أخرى لا يعتبر دليلا على الخطأ الا
اذا لم يكن هناك ما يبرره لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ
من مجرد اجتياز الطاعن السيارة التى امامه وانحرافه لاقصى اليمين ما يوفر
الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر ماهية الحيلة والحذر اللذين ساء له عن
قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التى فاته بذلها ، ليتسنى - من بعد - بيسان

مدى قدرته على تلافي الحوادث وأثر ذلك على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو انتفاءها ، فانه يكون معييا بالفساد في الاستدلال والقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنيحة مركز الصف : تسبب خطأ في اصابة المجنى عليهم الوارد أسماءهم بالمحضر والتحقيقات وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص وأموالهم للخطر بالاضافة الى أنه قاد سيارة دون أن يكون حاملا لرخصة قيادة تدل على تمكنه من القيادة فانقلبت السيارة مما ترتب عليه احداث اصابة المجنى عليهم الواردة أسماءهم في التحقيقات ٢٠ - قاد سيارة بدون رخصة قيادة مخالفا بذلك تعليمات وقواعد المرور ٣٠ - قاد سيارة دون أن يكون حاملا للوحاتها المعدنية ٤٠ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر مخالفا بذلك تعليمات وقواعد المرور . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤/١ - ٣ من قانون العقوبات ، والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . ومحكمة جنح الصف قضت حضوريا في . . . عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ عن التهمة الأولى وتغريمه خمسين جنيها عن التهمتين الثانية والثالثة وعشرة جنيهات عن التهمة الرابعة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ/ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

الحكمة

حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجرائم الاصابة الخطأ ، وقيادة سيارة بدون لوحات معدنية ، وبدون رخصة قيادة ، وبحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك أنه أرجع الحادث الى خطأ الطاعن رغم ما شهد به المصابون والشاهد من عدم مسئوليته عن وقوعه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأصابع الحكم المطعون فيه أورد وصف التهم المسندة الى الطاعن ومواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم استطرده من ذلك مباشرة الى قوله « وحيث ان الاتهام ثابت قبل التهم ثبوتاً كافياً مما جاء بأقوال كل من ... بمحض ضبط الواقعة من أنهم كانوا يستقلون السيارة قيادة المتهم لتأدية واجب عزاء ثم فوجئوا بانقلاب السيارة وحدوث اصابتهم ، وأن الخطأ هو خطأ المتهم الذي نجم عنه الحادث وذلك لمحاولته تخطي سيارة كانت أمامه وانحرافه لاقصى اليمين دون أن يتخذ الحيطة والحذر اللازمين مما تسبب عنه وقوع الحادث وبما تأيد مما جاء بالكشوف الطبية المرفقة بملف الدعوى ولم يدفع المتهم الاتهام بدفاع مقبول ومن ثم يتعين ادانته طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٣٠٤/٢ أ ، ج ، لما كان ذلك وكان مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه لا يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجباً لمسئوليته مادام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الاقدام عليه ، اذ منع الاجتياز على الاطلاق وعده دائماً من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتضى وهذا مما تنادى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفته للمألوف نزولاً على حكم الضرورة ، كما أن مجرد الانحراف من جهة الى أخرى لا يعتبر

دليلاً على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرره لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطاعن السيارة التي أمامه وانحرافه لأقصى اليمين ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر ماهية الحيلة والحذر اللذين ساء له عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها ، ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرته على تلافي الحادث وأثر ذلك على قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو انتفاءها ، فانه يكون معيياً بالفساد في الاستدلال والقصور الذي يطله ويوجب نقضه والاعادة بنير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن •

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط وصالح عطية .

(٩٩)

الطعن رقم ٦٢٢٠ لسنة ٥٦ القضائية

تفتيش • اذن التفتيش « اصداره » « بطلانه » • دفع « الدفع بطلان
اذن التفتيش » • « تسببيه • تسبب غير معيب » •

خلو اذن التفتيش من تاريخ اصداره • اثره : بطلانه • أساس
ذلك ؟ • لا يغير من ذلك أن يكون محضر التحريات مؤرخا وان الاذن
بالتفتيش حرر عليه • علة ذلك ؟ •

من المقرر ان خلو الاذن بالتفتيش من تاريخ اصداره يؤدي الى بطلانه
باعتبار ان ورقة الاذن اذ تتضمن اجراء من اجراءات التحقيق هي ورقة
رسمية يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من
مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الاذن على
النحو الذي صدر به ، ويكون لصاحب المصلحة أن يدفع بطلانها لهذا
السبب ، فاذا ما بطلت بطل الاذن ذاته ولا يرفع هذا العوار أن يكون محضر
التحريات مؤرخا وان الاذن بالتفتيش حرر على ذات المحضر لانه اذا كان
الاصل ان لمصدر الاذن أن يتخذ من مدونات محضر التحريات أسبابا لاذنه ،
الا انه يجب أن يكون اذن التفتيش مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات
وجوده كورقة رسمية ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأي
دليل غير مستمد منه بأي طريق من طرق الاثبات ، ذلك انه ليس من اليقين
أن يدل على زمان وجوده زمان حدث وقع قبله ، أو زمان حدث قام عليه
بعده •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً « حشيشاً » وكان ذلك في غير الاحوال المصرح بها قانوناً واحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقاً للقيّد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار انطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن أقام قضاءه على صحة الدفع بطلان الاذن بالتفتيش لخلوه من تاريخ اصداره في حين ان وكيل النيابة أصدر هذا الأمر بعد اطلاقه على محضر التحريات المؤرخ ١٩٨٥/١١/١٧ المقدم اليه من الضابط - طالب الاذن - وما تضمنه من أسباب توطئه وسويغا لأصداره ، مما يكون معه الأمر قد صدر محمولاً على هذه الأسباب وكذا تاريخ محضر التحريات ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدفع بطلان اذن التفتيش وما ترتب عليه وقضى ببراءة المطعون ضده على ما نصه « وحيث ان المحكمة وقد أحاطت بجوانب الدعوى واستعرضت وقائعها وألمت بعناصرها وظروفها لا تطمئن الى اسناد الاتهام الى ويساورها الشك فيه ناسب اذن النيابة العامة من بطلان جوهرى ذلك ان الثابت من الاطلاع على اذن النيابة انه صدر خلواً من تاريخ اصداره ، واقتصر على تدوين ساعته دون تاريخه وهو ما يفقد الاذن ركناً جوهرياً من أركانه ويساها أساسياً من بياناته يترتب على اغفاله البطلان مادام قد دفع به ، ذلك أن اغفال تاريخ

اصدار الاذن لا يسمح للمحكمة بمراقبة سلامته والتحقق من وقوع التفتيش خلال فترة نفاذه ، واذا كان ذلك فان جميع الاجراءات التالية والتي ترتبت على هذا الاذن الباطل تكون باطلة كذلك ولا تصلح دليلا قويا لاسناد الاتهام للمتهم وتعدو التهمة المسندة اليه مشكوك فيها ويتعين القضاء ببراءة المتهم ، . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم في شأن ابطال اذن التفتيش لخلوه من تاريخ اصداره على مقتضى دفع من المطعون ضده سديد في القانون ، ذلك ان الطاعة لا تمارى في أن اذن التفتيش قد خلا من بيان تاريخ اصداره وكان خلو الاذن بالتفتيش من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار ان ورقة الاذن اذ تتضمن اجراء من اجراءات التحقيق هي ورقة رسمية يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدانها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الاذن على النحو الذى صدر به ، ويكون لصاحب المصلحة أن يدفع ببطلانها لهذا السبب ، فاذا ما بطلت بطل الاذن ذاته ولا يرفع هذا الغواز أن يكون محضر التحريات مؤرخا وان الاذن بالتفتيش حرر على ذات المحضر لانه اذا كان الاصل ان المصدر الاذن أن يتخذ من مدونات محضر التحريات أسبابا لاذنه ، الا انه يجب أن يكون اذن التفتيش مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده كورقة رسمية ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه بأى طريق من طرق الاثبات ، ذلك انه ليس من اليقين أن يدل على زمان وجوده زمان حدث وقع قبله ، أو زمان حدث قام عليه بعده ، لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه

موضوعا .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحي خليفة .

(١٠٠)

الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ القضائية

(١) احداث • معاماه • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • نقض
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •

– وجوب أن يكون للحدث • فى مواد انجنايات • محام للدفاع عنه •
حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً • لا دفاعاً شكلياً • أساس ذلك ؟

فرض اضرار عقوبة الغرامة على كل محام • منتدباً أو موكلًا • فى
جناية اذا لم يدافع عن المتهم أو يعين من يقوم مقامه فى الدفاع عنه • فضلاً
عن المحاكمة التأديبية • المادة ٣٧٥ اجراءات •

(٢) اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •
ما لا يوفره » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

– متى عهد المتهم الى محام للدفاع عنه • على المحكمة سماعه • اذا
استأجل ورأت المحكمة الا تجيبه وجب عليها أن تنبيهه الى رفض طلبه
علة ذلك ؟

(٣) مواد مخدرة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • اجراءات
« اجراءات المحاكمة » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض « أسباب
الطعن • ما يقبل منها » •

توكيل المتهم أكثر من محام للدفاع عنه وعدم تقسيم الدفاع بينهما •
حضور أحدهما دون الآخر • استئجاله الدعوى لحضور المحامي
الغائب •

التفات المحكمة عن هذا الطلب لا اخلال بحق الدفاع • حد ذلك ؟

أن يكون المحامي الحاضر قد أبدى دفاعاً حقيقياً يتحقق به الغرض
الذى استهدفه الشارع • طلب التأجيل دون ابداء مرافعة حقيقية •
عدم تنبيه المدافع الى رفض طلبه • اخلال بحق الدفاع •

(٤) استئناف « نطاقه » • محكمة ثان درجة • أحداث • إجراءات • إجراءات المحاكمة • دفاع • الإخلال بحق الدفاع • ما يوفره •

الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية •
مؤدى ذلك ؟

(٥) محكمة (محكمة استئنافية) • دعوى « دعوى جنائية » • حكم
« نسبيته • تسبب معيب » •

الأصل فى الدعاوى الجنائية بعامة وفى مواد الجنائيات بخاصة أن يكون للدفاع شفاها • إلا إذا طلب الدفاع أن يكون مسطورا • اعتبارا بأن القضاء الجنائى يتعلق فى صميمه بالارواح والحرىات ومبنى على اقناع القاضى وما يدور فى وجدانه •

١ - قانون الأحداث أوجب فى الفقرة الأولى من المادة ٣٣ منه أن يكون للحدث فى مواد الجنائيات محام يدافع عنه ، تطبيقا للقاعدة الأساسية التى أوجبها الدستور فى الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه ، وهى أن تكون الاستمانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا يؤتى هذا الضمان ثمرته إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجود الدفاع ، وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فقد فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام - متدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم فى جناية - إذا هو لم يدافع عنه ، أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه ، وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال •

٢ - متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع ، فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافقته ، وإذا استأجل نظر الدعوى ورأت المحكمة ألا تجيبه الى طلبه ، وجب عليها أن تنبهه الى رفض طلب التأجيل حتى يبدى دفاعه أو يتخذ ما يشاء من اجراءات يملئها عليه واجبه ويراهما كفيلة بصون حقوق موكله •

٣ - القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام

واحد يتولى الدفاع عنه، الا أن هذا ذلك أن يكون المحامي الحاضر قد أبدى دفاعا حقيقيا أمام قدس القضاء ، تتوفر به الحكمة من استيجاب الدستور أن يكون لكل متهم فى جنائية ، محام يدافع عنه ، مستوى فى ذلك أن تكون الجنائية منظورة أمام محكمة الجنايات أو أمام محكمة الجنح • لما كان ذلك ، وكان الين من محضر الجلسة أمام المحكمة الاستئنافية ، أن الحاضر مع الطاعن قد اقتصر على طلب التأجيل ولم يترافع عنه أو يقدم أى وجه من وجوه المعاونة له ، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للحكم وانتهت الى ادانة الطاعن ، دون أن تنبه المدافع عنه الى رفضها طلب التأجيل ، فان حق المتهم فى الاستعانة بمدافع ، وهو أيضا واجب على المحكمة حين يكون الاتهام بجناية ، يكون قد قصر دون بلوغ غايته وتمطلت حكمة تقريره بما يبطل اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، حتى يتاح للمتهم فرصة ابداء دفاعه على الوجه المبسوط قانونا •

٤ - من المقرر ان الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، مما لازمه أن تتحقق فى المحاكمة أمامها ذات ضمانات الدفاع التى أوجبها القانون لكل متهم ، كما لا يمنع منه أن تكون المحكمة الاستئنافية قد صرحت للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه فى فترة حجز الدعوى للحكم ، ذلك أنه فضلا عن أن المفردات المضمومة قد خلت من أى دفاع مكتوب ، كبديل للدفاع الشفوى الذى لم يبد ، فانه لا يصح فى الدعوى الجنائية بمسامة ، وفى مواد الجنايات بخاصة ، أن يجبر الخصوم على الاكتفاء بالمذكرات فى دفاعهم •

٥ - الأصل فى الدعوى الجنائية أن يكون الدفاع شفاها ، الا أن يطلبوا هم تقديمه مسطورا ، اعتبارا بأن القضاء الجنائى انما يتعلق فى صميمه بالأرواح والحريات • وينبنى فى أساسه على اقتناع القاضى وما يستقر فى وجدانه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية ... أحداث الاسكندرية بأنه في يوم : أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (حشيشا وهيرونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابة بالمواد ٢٤١/١٧، ٣٤٤/أ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين رقمي ٥٧ ، ١٠٣ من الجدول رقم واحد المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة أحداث الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ . استأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن والد المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .

الحكمة

حيث ان مما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة انذى دانه بجريمة احراز جوهرين مخدرين « حشيش وهيرون » في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحامي الحاضر معه طلب تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله الموكل أيضا في الدفاع عنه ، الا أن المحكمة لم تجبه الى طلبه وفصلت في الدعوى دون أن تمكنه من ابداء دفاعه ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الحاضر مع الطاعن قد اقتصر على طلب تأجيل الدعوى لحضور زميله ومناقشة شاهدي الاثبات ، الا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وحجزت الدعوى

للمحكم لجلسة صرحت فيها بتقديم المذكرات ثم مدت أجل النطق بالحكم لجلسة أخرى قضت فيها بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد أوجب في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ منه أن يكون للحدث في مواد الجنايات محام يدافع عنه ، تطبيقا للقاعدة الأساسية التي أوجبها الدستور في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه ، وهي أن تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا يؤتى هذا الضمان ثمرته الا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجود الدفاع ، وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهرى فقد فرض عقوبة الغرامة في المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام - متدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في جناية - اذا هو لم يدافع عنه ، أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه ، وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال ، وأنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع ، فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافقته ، واذا استأجل نظر الدعوى ورأت المحكمة ألا تجيبه الى طلبه ، وجب عليها أن تنبهه الى رفض طلب التأجيل حتى يبدى دفاعه أو يتخذ ما يشاء من اجراءات يملها عليه واجبه ويراه كفيلة بصون حقوق موكله . لما كان ذلك ، ولئن خلا محضر الجلسة الاستئنافية من اشارة المحامى الحاضر مع الطاعن الى أنه بنى خطته في الدفاع عنه ، على وجود زميله الغائب الذى استأجل لحضوره ، كما خلّت أسباب الطعن من اشارة الطاعن الى أن المحامين الموكلين عنه ، قد اتفقا كلاهما على المشاركة في الدفاع وتقسيمه بينهما ، مما كان يؤذن للقول ان قضاء المحكمة بتأييد الحكم المستأنف الصادر بادانة الطاعن - دون استجابة لطلب محاميه التأجيل لحضور محام ثان معه - قد برىء من الاخلال بحق الطاعن في الدفاع ، مادام أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه ، الا أن حد ذلك أن يكون المحامى الحاضر قد أبدى دفاعا حقيقيا أمام قدس القضاء ، تتوفر به الحكمة

من استيجاب الدستور أن يكون لكل متهم في جناية ، محام يدافع عنه ، يستوى في ذلك أن تكون الجناية منظورة أمام محكمة الجنايات أو أمام محكمة الجنج . لما كان ذلك ، وكان الين من محضر الجلسة أمام المحكمة الاستئنافية ، أن الحاضر مع الطاعن قد اقتصر على طلب التأجيل ولم يترافع عنه أو يقدم أى وجه من وجوه المعاونة له ، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للحكم وانتهت الى اداة الطاعن ، دون أن تنبه المدافع عنه الى رفضها طلب التأجيل ، فان حق المتهم فى الاستعانة بمدافع ، وهو أيضا واجب على المحكمة حين يكون الاتهام بجناية ، يكون قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره بما يبطل اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، حتى يتاح للمتهم فرصة ابداء دفاعه على الوجه المبسوط قانونا . ولا يمنع من ذلك أن تكون ضمانات الدفاع عن الطاعن قد تحققت أمام محكمة أول درجة ، لما هو مقرر من أن الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، مما لازمه أن تتحقق فى المحاكمة أمامها ذات ضمانات الدفاع التى أوجبها القانون لكل متهم ، كما لا يمنع منه أن تكون المحكمة الاستئنافية قد صرحت للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه فى فترة حجز الدعوى للحكم ، ذلك أنه فضلا عن أن المفردات المضمومة قد خلت من أى دفاع مكتوب ، كبديل للدفاع الشفوى الذى لم يبد ، فانه لا يصح فى الدعاوى الجنائية بعامة ، وفى مواد الجنايات بخاصة ، أن يجبر الخصوم على الاكتفاء بالمذكرات فى دفاعهم ، لأن الأصل فى تلك الدعاوى أن يكون الدفاع شفاها ، الا أن يطلبوا هم تقديمه مسطورا ، اعتبارا بأن القضاء الجنائى انما يتعلق فى صميمه بالأرواح والحريات . وينبنى فى أساسه على اقتناع القاضى وما يستقر فى وجدانه .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وعلى الصادق عثمان .

(١٠١)

الطعن رقم ٦٣٥٤ لسنة ٥٦ القضائية

تزوير « أوراق عرفية » • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب
معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

اكتساب المحرر العرفى حجية فى الاثبات . بعد التوقيع عليه .
- قيام الطاعن • كمحام • بتحرير بيانات العقد كطلب موكله • دون
التوقيع عليه • ليس من شأنه أن يجعله فاعلا أصليا فى جريمة تزوير محرر
عرفى أو شريكا فيها • مخالفة ذلك • قصور •

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحرر العرفى لا يكتسب حجيته
فى الاثبات الا بعد التوقيع عليه ممن نسب اليه ، فان اقتصر دور الطاعن
كمحام على مجرد تحرير العقد بنفسه بناء على طلب موكله ، دون أن يقوم
بتوقيعه ، وسلمه له كى يوقعه ، ممن نسب اليه ، كان عمله
فى هذا النطاق ، بمنأى عن التأميم • لما كان ذلك ، وكان
ما شهد به شاهد الاثبات - على السياق الذى أورده الحكم المطعون
فيه - لا يتأدى منه بالضرورة المقول بأن التوقيع على المحرر آتف الذكر
صدر من الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشير الى أن ثمة تقريرا
بالمضاهاة يفيد أن التوقيع على العقد تم بمعرفة الطاعن ، كما خلا مما
يفيد أن الطاعن اشترك مع غيره بطريق من طرق الاشتراك المقررة قانونا
فى تزوير العقد آتف الذكر ، وكان مجرد قيام الطاعن كمحام بتحرير
بيانات العقد ، دون التوقيع عليه ، كطلب موكله ليس من شأنه - على

ما سلف بيانه - أن يجعله فاعلا أصليا في جريمة التزوير في المحرر العرفي أو شريكاً فيها ، فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح بندر دمنهور ضد الطاعن بوصف أنه : حرر عقداً مزوراً عليه بطريق الاتفاق وطلب عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بسادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة تزوير محرر عرفي ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه وإن حرر العقد بصفته محامياً بناءً على طلب موكله ، إلا أنه لم يوقع عليه البتة وترك ذلك لطرفيه ، وعول الحكم على شهادة شاهدي المجنى عليه التي ليس من شأنها ثبوت الاتهام قبله ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « ان المتهم الأول تقدم

بطلب للسيد الأستاذ / قاضي محكمة مطوبس الجزئية أثبت فيه أن المدعى بالحق المدني يستأجر منه ما هو عبارة عن مخرطة بفيصة ايجارية قدرها ٣٠ جنيها وذلك وفقا لعقد الايجار المؤرخ وهو لا يعلم عن ذلك العقد شيئا واتفق المتهم الاول مع المتهم الثاني (الطاعن) على تزوير هذا العقد بحجة أن يقوم الاول بشراء مخرطة جديدة بدلا من هذه المخرطة وقام المتهم الثاني بكتابة هذا العقد وتزوير عباراته بتصد رفع القيمة الايجارية من عشرة جنيهات الى ثلاثين جنيها الأمر الذي يكون معه المتهم الاول والثاني قد ارتكبا جريمة التزوير المعاقب عليها قانونا ، وقد اعترف المتهم الثاني بأنه حرر العقد المنسوب صدوره الى المدعى المدني المؤرخ كي يصل الى حق موكله بأية وسيلة من الوسائل ، الأمر الذي حدا به الى اقامة هذه الدعوى بالطلبات آتية البيان . وحيث ان محكمة أول درجة نظرت الدعوى على النحو الثابت بمحاضر جلساتها واستمعت الى أقوال شاهدي الاثبات ، اذ قرر أنه كان متواجدا رفقة المدعى بالحق المدني بسرأي محكمة مطوبس وموكله وكان من شخص ثلث وقرر الأخير أنه قام بكتابة الورقة بطريقته وطلب تسوية الخلاف وديا ، وعلم أثر ذلك أنه يدعى (الطاعن) وقرر الشاهد الثاني

بذات المضمون السابق ثم أضاف أنهم ذهبوا الى الاسكندرية بناء على طلب المتهم الثاني وحضر المتهم ثم استأذن على أمل العودة ولم يعد بعد ذلك وحيث ان من المقرر أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكوّن لديه من واقع أوراق الدعوى وأدلتها وكان القصد الجنائي متوفرا في حق المتهم وثابت ذلك من أقوال شاهدي المدعى بالحق المدني أمام محكمة أول درجة الأمر الذي يكون معه الاستئناف قائما على غير سند صحيح . ومن ثم تفضى المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف عملا بنص المادة ٤١٧/٣ أج « . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحرر العرفي لا يكتسب حجتيه في

الاثبات الا بعد التوقيع عليه ممن نسب اليه ، فان اقتصر دور الطاعن كسحاط على مجرد تحرير العقد بنفسه بناء على طلب موكله ، دون أن يقوم بتوقيعه ، وسلمه له كى يوقعه ممن نسب اليه ، كان عمله فى هذا النطاق ، بسأى عن التأثيم . لما كان ذلك ، وكان ما شهد به شاهد الاثبات على السياق الذى أورده الحكم المطعون فيه - لايتأدى منه بالضرورة القول بأن التوقيع على المحرر آتف الذكر صدر من الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر الى ان ثمة تقريراً بالمضاهاة يفيد أن التوقيع على العقد تم بمعرفة الطاعن ، كما خلا مما يفيد أن الطاعن اشترك مع غيره بطريق من طرق الاشتراك المقررة قانوناً فى تزوير العقد آتف الذكر ، وكان مجرد قيام الطاعن كسحاط بتحرير بيانات العقد ، دون التوقيع عليه ، كطلب موكله ليس من شأنه - على ما سلف بيانه - أن يجعله فاعلاً أصلياً فى جريمة التزوير فى المحرر العرفى أو شريكاً فيها ، فان الحكم يكون قد تعيب بالتصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، بما يعنيه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحى خليفة .

(١٠٢)

الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة • قصد جنائى • حكم « تسببيه •
تسبيب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

يجب لتوافر جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة
٣٧٠ عقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد
بالقوة من الحيازة • ولا يتوافر عنصر القوة الا اذا كان واقعا على الأشخاص
لا على الأشياء •

خلو الحكم من استظهار عنصر القوة • قصور يوجب نقض الحكم فى
الدعوى الجنائية وفى منازعة الحيازة • علة ذلك ؟

(٢) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة • جريمة « أركانها » • نيابة عامة •
قانون « تفسيره » • حكم « تسببيه • تسبيب معيب » نقض « أسباب
الطعن • ما يقبل منها » •

للىسابة العامة فى جرائم الحيازة أن تأمر بإجراءات تحفظية لحماية
الحيازة وعرض الأمر على القاضى الجزئى خلال ثلاثة أيام لتأييد القرار أو
تعديله أو الغائه • وجوب رفع الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ القرار
أنتفصل المحكمة فى النزاع دون مساس بأصل الحق • المادة ٣٧٣ مكررا
عقوبات • مخالفة تلك المواعيد • أثره ؟

١ - يجب لتوافر أركان جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها
فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول
العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة ، ولا يتوافر عنصر القوة
الا اذا كان واقعا على الأشخاص لا على الأشياء ، واذا كان الحكم قد

خلا من استظهار توافر عنصر القوة بالمفهوم الذي عناه الشارع في هذا الخصوص ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة فيما قضى به في الدعوى الجنائية وفي منازعة الحيازة وذلك لما للحكم الجنائي من اثر على عقيدة المحكمة في الاجراء الوقتي الذي استنته الشارع وحوله للقاضي الجنائي بتأييد قرار القاضي الجزئي أو الغائه .

٢ - لما كانت المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات قد نصت على أن يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيازة ، على أن يعرض الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بالغائه ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو بالغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق . ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها وكذلك اذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لاوجه لاقامة الدعوى ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك باعتبار قرار القاضي الجزئي كأن لم يكن لعدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات ، وكان الشارع قد رتب على عدم مراعاة هذه المواعيد اعتبار أمر النيابة العامة أو قرار القاضي الجزئي كأن لم يكن ، فإن ماتمسك به الطاعن في هذا الشأن يعتبر دفاعا جوهريا لما له من اثر في مصير القرار الوقتي وان لم يكن ذا اثر في الدعوى الجنائية ، واذا أغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع فان حكمها يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه لهذا السبب أيضا في خصوص ما قضى به من تأييد القرار الصادر من القاضي الجزئي .

الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه : دخل عقارا في حيازة . . .
 بقصد منع حيازته بالقوة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .
 وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بطلب الزامه بأن يدفع له مبلغ واحد
 وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح العطارين
 قضت حضوريا اعتباريا بتغريم المتهم خمسين جنيها وتأييد قرار قاضي
 الحيازة والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين
 جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف . ومحكمة الاسكندرية
 الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي
 الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة
 دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه قصور في
 التسييب ، ذلك بأنه لم يستظهر ركن القوة ، وتمسك الدفاع بعدم قبول
 الدعوى لرفعها بعد ستين يوما من صدور قرار القاضي الجزئي المختص
 بالمفصل في الحيازة وهو الميعاد الذي أوجب القانون رفع الدعوى خلاله
 الا أن الحكم التفت عن دفاعه دون مبرر ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .
 ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه
 قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه يستأجر مخزنا بعقار النزاع
 وأن الطاعن قد تعرض له في حيازة هذا المخزن وتزع القفل من الباب ووضع
 آخر مكانه . لما كان ذلك ، وكان يجب لتوافر أركان جريمة التعرض في
 الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون
 قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة ،
 ولا يتوافر عنصر القوة الا اذا كان واقعا على الاشخاص الاعلى الاشياء ،
 واذا كان الحكم قد خلا من استظهار توافر عنصر القوة بالمفهوم الذي عناه

الشارع في هذا الخصوص ، فانه يكون معيبا بالنقصان الذي يطله ويوجب تقضه والاعادة فيما قضى به في الدعوى الجنائية وفي منازعة الحيازة وذلك لما للحكم الجنائي من أثر على عقيدة المحكمة في الاجراء الوقتي الذي استنه الشارع وخوله للقاضي الجنائي بتأييد قرار القاضي الجزئي أو الغائه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات قد نصت على أن « يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيازة ، على أن يعرض الامر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بالغائه ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو بالغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق . ويعتبر الامر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار اليها وكذلك اذا صدر أمر بالحفظ أو بأن الأوجه لاقامة الدعوى » ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك باعتبار قرار القاضي الجزئي كأن لم يكن لعدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات ، وكان الشارع قد رتب على عدم مراعاة هذه المواعيد اعتبار أمر النيابة العامة أو قرار القاضي الجزئي كأن لم يكن ، فان ماتمسك به الطاعن في هذا الشأن يعتبر دفاعا جوهريا لما له من أثر في مصير القرار الوقتي وأن لم يكن ذا أثر في الدعوى الجنائية ، واذ أغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع فان حكمها يكون معيبا بالنقصان الذي يوجب تقضه لهذا السبب أيضا في خصوص ما قضى به من تأييد القرار الصادر من القاضي الجزئي ، دون حاجة الى بحث باقي الطعن مع الزام المطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة
وحسن عميرة وحسن عشيّش ومحمد حسام الدين الغرياني .

(١٠٣)

الطعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٥٦ القضائية

(١) معارضة « نظرها والحكم فيها » .

الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن . شموله الحكم
الغيابي المعارض فيه .

(٢) قانون « سريانه » . معارضة « نظرها والحكم فيها » .

خضوع طرق الطعن في الأحكام الجنائية للقانون القائم وقت صدورها .
صدور الحكم الابتدائي الغيابي قبل تعديل المادة ٣٩٨ اجراءات
بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . أثره : جواز المعارضة فيه . أساس ذلك ؟
القضاء بعدم قبول المعارضة اعمالا لنص تلك المادة بعد تعديلها
بالقانون المذكور . خطأ في القانون .

(٣) معارضة « نظرها والحكم فيها » . استئناف « نظره والحكم فيه » .
حكم « بطلانه » . بطلان « بطلان الأحكام » . نقض « حالات الطعن » . الخطأ
في تطبيق القانون .

قضاء محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف وليس بالغاثة وإعادة
الفضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . خطأ في تطبيق
القانون . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن بطريق
النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم
الغيابي المعارض فيه .

٢ - من المقرر أن طرق الطعن في الاحكام الجنائية ينظمها القانون
القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، ولما كان الحكم الابتدائي

الغيابي قد صدر في ظل المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الموصول به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٤/١/١٩٨١ - فان أحكام هذه المادة - قبل التعديل المدخل عليها - هي التي تنظم طريق الطعن بالمعارضة في ذلك الحكم وقد جرى نصها على أنه « تقبل المعارضة في الاحكام الغيابية ^{الحكم} أثره في المخالفات والجرح من كل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية في ظرف ثلاثة الايام التالية لاعلاقه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق ... » ومؤدى هذه المادة أن حق المعارضة في الاحكام الغيابية غير مقيد بأي قيد سوى رفعها في الميعاد ومن ثم فان الحكم الابتدائي اذ قضى بعدم قبول المعارضة اعمالا لنص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ التي نصت على قبول المعارضة في الأحكام الغيابية ما لم يكن استئنافها جائزا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - لما كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وباعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة أما وهي لم تفعل وفوتت على الطاعن إحدى درجتى التقاضى بقضائها بتأييد الحكم المستأنف فانها بدورها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت اثنيابة العامة الطاعن بأنه بدد الاشياء المينة وصفا وقيمة بالاوراق المنوكة له والمحجوزة عليها اداريا لطالح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتهديتها في اليوم المحدد فاخذتها لنفسه اضرازا بالجهة الحاجزة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح شبين الكوم الجزئية قضت غاييا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته بعدم

قبول المعارضة • استأنف • ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن •

فطعن الاستاذ / المحامي فياية عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن - قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الغيابي الاستئنافي قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول المعارضة رغم أن المعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي كانت جائزة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه - لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الغيابي الابتدائي صدر بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨١ فعارض الطاعن في هذا الحكم وقضت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفعها في ظل أحكام المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ التي قيدت حق المعارضة بالقيود الواردة بها ، ولما استأنف الطاعن هذا الحكم قضت محكمة ثانية درجة غيابيا بتأييد الحكم المستأنف واذا عارض الطاعن في هذا الحكم ولم يحضر قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن - لما كان ذلك وكان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، ولما كان الحكم الابتدائي الغيابي قد صدر في ظل المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ -

المعمول به من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٩٨١/١١/٤ - فان أحكام هذه المادة - قبل التعديل المدخل عليها - هى التى تنظم طريق الطعن بالمعارضة فى ذلك الحكم وقد جرى نصها على أنه « تقبل المعارضة فى الأحكام الغياية الصادرة فى المخالفات والجرح من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية فى ظرف ثلاثة الايام التالية لاعلانه بالحكم الغيايى خلاف ميعاد مسافة الطريق ... » ومؤدى هذه المادة أن حق المعارضة فى الأحكام الغياية غير مقيد بأى قيد سوى رفعها فى الميعاد ومن ثم فان الحكم الابتدائى اذ قضى بعدم قبول المعارضة أعمالاً لنص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ التى نصت على قبول المعارضة فى الأحكام الغياية مالم يكن استئنافها جائزاً يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجب المحكمة عن نظر موضوع المعارضة وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغاءه وباعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة أما وهى لم تفعل وفوتت على الطاعن أحدى درجتى التقاضى بقضائها بتأييد الحكم المستأنف فانها بدورها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه وتصحيحه بالغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة
عبد الوهاب الخياط وصالح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٠٤)

الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) نقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » • نيابة عامة •
- للنيابة العامة الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات
في غيبة المتهم •
- (٢) مواد مخدرة • عقوبة « تطبيقها » • ظروف مخففة • نقض « حالات
الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » •
- العقوبة المقررة لجريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار هي
الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة • عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق
المادة ١٧ عقوبات عن الاشغال الشاقة المؤقتة •
- نزول الحكم في جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن
ثلاث سنوات • خطأ في تطبيق القانون • يقتضى تصحيحه •
- (٣) مواد مخدرة • عقوبة « تطبيقها » • مصادرة • حكم « تسببه •
تسبب معيب » •
مصادرة وسائل نقل المخدر في مفهوم المادة ٤٢ من القانون ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ • وجوب تفسيره على مدى القاعدة المنصوص عليها في المادة
٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية •
- المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة
بمن في ذلك المالك والحائز على السواء • عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء
المضبوط اذا كان مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة •
- اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة
البخارية • محل الطعن وبيان مالكا ومدى حسن نيتيه وصلته بجريمة
احراز المخدر المضبوط • قصور •

(٤) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « (تسببيه • تسبب معيب) » • نقض « (أسباب الطعن • ما يقبل منها) » • - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة • متى تشككت في صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت • شرطه : اقامتها بالدعوى عن بصر وبصيرة •

مثال لتسبب معيب لحكم بالبراءة في جريمة احراز جواهر مخدر •

١ - ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد اجازت للنياية العامة الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم •

٢ - لما كانت المادة ٣٤ سالفه الذكر تنص على ان « يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه • (١) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو ياع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون » • وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » • فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الاعدام أو الاشغال المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما كان يقتضى نقضه وتصحيحه •

٣ - لما كانت الدراجات البخارية غير محرم احرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال انما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة

٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ، وكميات المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما اذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فانه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة البخارية محل الطعن ودون بيان مالكتها وهل هو المطعون ضده الثاني الذي كان يقودها أم شخص آخر ومدى حسن نية أيا منهما وصلته بجريمة احراز المخدر المضبوط ، وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما أن يعجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن - وهو عيب يتسع له وجه الطعن .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه برر قضاءه بتبرئة المطعون ضده الثاني بقوله : « وحيث ان المتهم مثل بجلسة المحاكمة ودفع الحاضر معه ببطان ما اسفر عنه التفتيش لحصول القبض والتفتيش قبل صدور اذن النيابة بذلك ودل على صحة الدفاع المثار منه بما قاله المتهم وزميله في التحقيقات بان الضبط والتفتيش تمما في يوم ٢٤/٩/١٩٨٤ الساعة ٣٠ر٤ . وحيث ان مادفع به الحاضر مع المتهم الثاني له ما يسانده في الأوراق ذلك ان الثابت من الأوراق ان اذن النيابة بالتفتيش صدر بتاريخ ٢٤/٩/١٩٨٤ الساعة ٣٠ر٥ وان التفتيش تم في حدود الساعة ٧٣٠ طبقا لأقوال شاهدي الاثبات في حين ان المتهم ومن معه قررا أن التفتيش تم في الساعة ٣٠ر٤ أي قبل صدور اذن النيابة بحوالي الساعة تقريبا والمحكمة تطمن لهذا الدفاع بحسبان أن المتهم بعيدا كل البعد عن أوراق التحقيق ومعرفة تاريخ وساعة صدور الاذن من النيابة بالتفتيش فضلا عن ان قول ينطق به المتهم تلقائيا وبدون ترتيب مسبق وبالتالي فان المحكمة تثق في صدق هذا الدفاع ويطمئن اليه وجدانها وتنتهي الى القول بحق ان التفتيش تم قبل صدور اذن النيابة العامة وتبعا

تبطل كافة الاجراءات التي نلت قبل صدور الاذن ومنها ضبط المخدر مع المتهم الثاني ويصحى الدفع الذى آثاره المدافع عنه له سند فى الأوراق مما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الثانى من التهمة المسندة اليه عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ ج « . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بطروفيها وأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينهما وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أطلع على دفتر أحوال وحدة مكافحة المخدرات بالملحة الكبرى الثابت به قيام شاهد الاثبات الاول لتنفيذ الاذن بالتفتيش فى الساعة ٧ م يوم ٢٤/٩/١٩٨٤ ومعه سيارة الشرطة وقائدها ثم عودته فى الساعة ٨ م اليوم ذاته ومعه الشاهد الثانى بعد ضبط المطعمون ضدهما ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتبرئة المطعمون ضده الثانى دون ان يعرض لدلالة دفتر الاحوال المار بيانه ، ومع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد فطنت الى هذا الدليل ووزنته ، فان ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة بالمطعون ضدهما بإتهما - احرازاً بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيش) فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . واحالتهما الى محكمة جنايات طنطا لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت غايياً للاول وحضورياً للثانى عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧١ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ المرفق المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٢٥

سنة ١٩٧٦ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الاول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وببراءة المتهم الثانى من التهمة المسندة اليه .

فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

الحكمة

من حيث ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد اجازت للنيابة العامة الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم ، وكان اثبات من المفردات المضمومة ان الحكم المطعون فيه الصادر ضد المطعون ضده الاول لم يزل غاييا ، وكان الطعن قد استوفى باقى اوضاعه القانونية ومن ثم فهو مقبول شكلا .

ومن حيث ان النيابة العامة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال، ذلك بأنه دان المطعون ضده الاول بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وعاقبه بالسجن لمدة ثلاث سنوات فى حين ان العقوبة المقيدة للحرية المقررة لتلك الجريمة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ولا يجوز طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٥ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ عند اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات النزول بالعقوبة المقررة الا الى العقوبة التالية لها مباشرة أى الى الاشغال الشاقة المؤقتة ، كما أنه أغفل القضاء بمصادرة الدراجة البخارية المضبوطة والتي استخدمت فى ارتكاب الجريمة فى حين أن المادة ٤٢ من القانون سالف الذكر توجب القضاء بمصادرتها ، هذا وقد قضى الحكم المطعون فيه بتبرئة المطعون ضده الثانى من التهمة المسندة اليه أخذا بأقواله وأقوال المطعون ضده الاول من ان الضبط والتفتيش قد تما قبل صدور الاذن بهما حين ان الثابت من اطلاع النيابة العامة على دفتر أحسوال

ضباط وحدة مكافحة المخدرات بالمحطة الكبرى بأنهما قد تما بعد صدور
الاذن ولم يقبل الحكم ككلمة بشأن هذا الدليل . كل ذلك مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة
الدعوى وأدلة الثبوت عليها بالنسبة للمطعون ضده الأول
اتتهى الى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣٤/١ ،
٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦
والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة
رقم ٢٩٥ سنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ظهراً
لظروف الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ سالفة الذكر تنص
على ان « يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاث
آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه . (١) كل من حاز أو احرز أو اشترى
أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد
الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها فى
هذا القانون » . وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على
أنه : « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى
تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة
للجريمة » . فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية
المقررة لجريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث
سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة
والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من
أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون
مما كان يقتضى نقضه وتصحيحه . غير انه لما كانت الدراجات البخارية
غير محرم احرارها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة
١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمصادرة وسائل
نقل المخدر المضبوط فى جميع الاحوال انما يجب تفسيره على هدى
القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى

حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بسن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة البخارية محل الطعن ودون بيان مالكتها وهل هو المطعون ضده الثاني الذي كان يقودها أم شخص آخر ومدى حسن نية أيهما وصلته بجريمة احراز المخدر المضبوط ، وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما أن يعجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتاتها في الحكم والتقارير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن - وهو عيب يتسع له وجه الطعن - لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب خطاً في تطبيق القانون وقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه برر قضاءه بتبرئة المطعون ضده الثاني بقوله : « وحيث أن المتهم مثل يجلسة المحاكمة ودفع الحاضر معه بيطان ما أسفر عنه التفتيش لحصول القبض والتفتيش قبل صدور إذن النيابة بذلك ودل على صحة الدفاع المشار منه بما قاله المتهم وزميله في التحقيقات بأن الضبط والتفتيش تما في يوم ٢٤/٩/١٩٨٤ الساعة ٣٠ ر٤ وحيث أن ما دفع به الحاضر مع المتهم الثاني له ما يسانده في الأوراق ذلك أن الثابت من الأوراق أن إذن النيابة بالتفتيش صدر بتاريخ ٢٤/٩/١٩٨٤ الساعة ٣٠ ر٤ وإن التفتيش تم في حدود الساعة ٧٣٠ طبقاً لأقوال شاهدي الاثبات في حين أن المتهم ومن معه قررا أن التفتيش تم في الساعة ٣٠ ر٤ أي قبل صدور إذن النيابة بحوالي الساعة تقريباً والمحكمة تطئن لهذا الدفاع بحسبان من أن المتهم بعيداً كل البعد عن أوراق التحقيق ومعرفة تاريخ وساعة صدور الأذن من النيابة بالتفتيش فضلاً عن أن قول ينطق به المتهم تلقائياً وبدون ترتيب مسبق وبالتالي فإن المحكمة تثق في صدق هذا

الدفاع ويضمن اليه وجدانها وتنتهي الى القول بحق أن التفتيش ثم قبل صدور اذن النيابة العامة وتبعاً تبطل كافة الاجراءات التي تمت قبل صدور الاذن ومنها ضبط المخدر مع المتهم الثاني ويضحي المدفع الذي أثاره المدافع عنه له سنده في الاوراق ما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الثاني من التهمة المسندة اليه عملاً بنص المادة ٣٠٤/١ ج١، لما كان ذلك، ولئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق اطلع على دفتر أحوال وحدة مكافحة المخدرات بالمحلة الكبرى الثابت به قيام شاهد الاثبات الأول لتنفيذ الاذن بالتفتيش في الساعة ٧ مساء يوم ٢٤/٩/١٩٨٤ ومع سيارة الشرطة وقائدها ثم عودته في الساعة ٨ مساء اليوم ذاته ومع الشاهد الثاني بعد ضبط المطعون ضدهما، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتبرئة المطعون ضده الثاني دون أن يعرض لدلالة دفتر الأحوال المسار بياته، ومع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد فطنت الى هذا الدليل ووزنته، فإن ذلك مما ينبىء بأنها اصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتحصنها مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للمطعون ضدهما معا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة
عبد الوهاب الخياط وصالح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٠٥)

الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ القضائية

تهريب جمركي . كحول . قانون « تفسيره » . دعوى جنائية « رفعها »
دعوى مدنية . تعويض . محكمة استئنافية « نظرها والحكم فيها » قرارات
إدارية « تفويض » حكم « تسببه » تسبب معيب . نقض « حالات الطعن »
الخطأ في تطبيق القانون » .

ـ الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك بطلب اتخاذ الاجراء في
الدعوى الجنائية أو رفعها . ولاية عامة . أساس ذلك ؟

ـ عموم ولايته تحيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب .

ـ صدور الطلب من مراقب عام ضرائب الانتاج بالاقاليم المفوض من
مدير عام مصلحة الجمارك في اصداره . أثره : صحة اجراءات رفع
الدعوتين الجنائية والمدنية .

مخالفة محكمة أول درجة ذلك . خطأ في القانون يوجب على المحكمة
الاستئنافية القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى
المدنية وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها . مخالفة المحكمة
الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟

لما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
تحصيل رسوم الاقتاج أو الاستهلاك على الكحول قد نصت على انه :
« لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي اجراء في جرائم التهريب
المنصوص عليها في هذا القانون الا تبوء على طلب مكتوب من مدير
عام مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك . » فقد دلت على أن
ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراء في

الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصل ومن عداه ممن ينسبهم وكلاء عنه في الطلب ، وإن عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب . وكان الثابت من مطالعة القرار الإداري رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن التفويض ببعض الاختصاصات أن مدير عام مصلحة الضرائب - المفوض من وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك بموجب القرار الإداري رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ - قد فوض مدير عام التفتيش والشئون القانونية والتحقيقات والمراقبين العاميين ومراقب مأموريات ضرائب الانتاج بالأقاليم كل في دائرة اختصاصه بطلب رفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات في جرائم التهرب من ضرائب الانتاج أو الاستهلاك . وكان الثابت من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أن طلب الاذن باقامة الدعوى الجنائية قد صدر من مراقب عام ضرائب الانتاج بالأقاليم في ، فانه يكون قد صدر ممن يملكه وتكون اجراءات رفع الدعوى الجنائية والمدنية قد تمت صحيحة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبولها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى في الاستئناف المرفوع اليها من المدعى بالحق المدني من حكم محكمة أول درجة بالغاء ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع تلك الدعوى حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المطعون ضدهما ، وذلك طبقا للنص المادة ٤١٩/٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، اما وهي لم تفعل ، فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وباعادة القضية الى محكمة أول درجة لتفصل في موضوع الدعوى المدنية محل الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بإفهام : الأولى : ١ - لم تؤد رسوم الإنتاج المقررة على الكحول خلال المدة المحددة ، ٢ - نشئت شيئا من أغذية الإنسان (خمر) على النحو المبين بالمحضر • المتهم الثاني : ١ - حاز كحولا لم يؤد عنه رسوم الإنتاج ، ٢ - عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان (خمر) حالة كونها مغشوشة • وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزارة الصناعة والمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، وادعى وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٦٨٩٧٨٤ جنية على سبيل التعويض • ومحكمة جنح دشنا قضت حضوريا للمتهم الثاني وغايبا للأولى أولا : بعدم قبول الدعوى الجنائية ومصادرة المضبوطات • ثانيا : بعدم قبول الدعوى المدنية • استأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته والنيابة العامة ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المستأنف وإحالة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى الجنائية والمدنية • ومحكمة دشنا قضت أولا : بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطرق القانوني والمصادرة • ثانيا : بعدم قبول الدعوى المدنية • فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف •

قطعت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

من حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ومصادرة المضبوطات في تهمة عدم أداء رسم الاتساج على الكحول قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن محامي الطاعن قد تمسك في دفاعه بالمذكرة المقدمة منه انه طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الاتساج والاستهلاك فان مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينوبه هو صاحب الصفة في تقديم طلب الاذن بإقامة الدعوى الجنائية ، وطبقا للقرارات الادارية الصادرة منه وآخرها القرار الإداري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٤ فقد فوض مراقب عام مأموريات ضرائب الاتساج بالاقاليم بتقديم هذا الطلب ، إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع وقضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية بمقولة أن صاحب الصفة هو وزير المالية أو مدير عام مصلحة الجمارك وأن هذا الأخير لا يملك قانونا تفويض غيره في مباشرة هذا الاختصاص . هذا فضلا عن أن محكمة ثاني درجة سبق لها أن قضت بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذي كان قد سار على هذا الدرب وبقبول الدعويين الجنائية والمدنية مما كان يتعين معه على المحكمة الأخيرة الفصل في موضوع الدعويين أعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية الا أنها عادت وقضت بقبول الدفع الفرعي وبعدم قبول الدعويين ثم ايدها الحكم المطعون فيه في هذا القضاء المخالف للقانون . مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضدهما بتهمة عدم أداء رسم الاتساج على الكحول وغش الخمر وطلبت عقابهما بمواد القانونين رقمي ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقراري وزيرى الصناعة

والصحة وذلك بعد أن صدر الطلب من مدير عام ضرائب الاقاليم بتحريك الدعوى الجنائية قبلهما ، وبجلسة المحاكمة ادعى محامي الحكومة قبل المطعون ضدهما مدنيا طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يؤديا لوزير المالية بصفته مبلغا وقدره ٦٨٩٧٨٤ كتعويض ومحكمة أول درجة قضت بـجلسة بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ومصادرة المضبوطات ، فاستأنفت النيابة العامة . كما استأنف المدعى بالحق المدني ، ومحكمة ثاني درجة قضت بـجلسة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية ، إلا أن تلك المحكمة عادت وقضت بـجلسة بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية والمصادرة ، فاستأنف المدعى بالحق المدني ، ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف - وقد بررت المحكمة حكمها هذا بما أورده بمدونات حكمها من أن صاحب الصفة في تقديم الطلب بالأذن بتحريك الدعوى الجنائية هو وزير المالية بصفته أو مدير عام الجمارك المفوض منه في تقديم هذا الطلب وأن هذا الأخير لا يملك تفويض مراقب عام ضرائب الاقاليم في تقديمه وبذلك يكون الطلب قد صدر ممن لا يملكه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - قد نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى اجراء فى جرائم التهرب المنصوص عليها فى هذا القانون الا بناء على طلب مكتوب من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة فى ذلك .. » فقد دلت على أن ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراء فى الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصل ومن عداه ممن ينييهم وكلاء عنه فى الطلب ، وأن عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب . وكان الثابت من

مطالعة القرار الادارى رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن التفويض ببعض الاختصاصات أن مدير عام مصلحة الضرائب - المفوض من وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك بموجب القرار الادارى رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ - قد فوض مدير عام التفتيش والشئون القانونية والتحقيقات والمراقبين العاميين ومراقب مأموريات ضرائب الانتاج بالأقاليم كل فى دائرة اختصاصه بطلب رفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات فى جرائم التهرب من ضرائب الانتاج أو الاستهلاك . وكان الثابت من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أن طلب الاذن باقامة الدعوى الجنائية قد صدر من مراقب عام ضرائب الانتاج بالأقاليم فى ٠٠٠٠٠٠٠٠ ، فانه يكون قد صدر ممن يملكه وتكون اجراءات رفع الدعوى الجنائية والمدنية قد تمت صحيحة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبولها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى فى الاستئناف المرفوع اليها من المدعى بالحق المدنى من حكم محكمة أول درجة بالغاءه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع تلك الدعوى حتى لا تفوت احدى درجتى التقاضى على المطعون ضدهما وذلك طبقا لنص المادة ١٩٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، اما وهى لم تفعل ، فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وباعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى المدنية محل الطعن .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / نجاح نصار ومحمد محمد يحيى
وحسن سيد حمزه ومجدي الجندي .

(١٠٦)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) مواد مخدرة • قصد جنائي • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » .

احراز المخدر بقصد الاتجار • واقعة مادية يستقل بها قاضي الموضوع
طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

(٢) حكم « وضعه والتوقيع عليه وإصداره » « تسببيه • تسبب غير معيب » .
علم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم • كفاية أن يكون
مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى الواقعة بأركانها وظروفها .

(٣) إجراءات « إجراءات التحقيق » • نيابة عامة • بطلان .
إيجاب المادة ١٢٣ إجراءات على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم
وأن يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه • علم إيجابها إفصاح المحقق عن
شخصيته .

(٤) تفتيش « اذن التفتيش » « إصداره » • استدالات •
تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش • موضوعي •
خطأ اذن التفتيش في ذكر الاسم الثلاثي للمأذون بتفتيشه أو في
بيان مهنته • لا ينال من صحته • مادام أنه المقصود بالأذن •

(٥) إجراءات « إجراءات التحقيق » « إجراءات المحاكمة » • دفاع « الإخلال
بعق الدفاع • ما لا يوفره » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تصلح سببا للطعن •
عدم جواز النعي على المحكمة بعودها عن إجراء لم يطلب منها •

(٦) إثبات « بوجه عام » « شهود » •

أخذ المحكمة بشهادة شاهد • مفاده ؟

١ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

٢ - من المقرر من أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى نفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى الحالية - كان ذلك محققا لحكم القانون .

٣ - من المقرر أن الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « عند حضور المتهم لأول مرة فى التحقيق يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت أقواله فى المحضر » ومنفاد ذلك أن المحقق هو الذى يتثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون واجبا على المحقق أن ينبئ المتهم عن شخصيته كما لم يرتب إطلاقا الاعتقاله ذلك ، طالما أن الذى أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، كما أن الأخير لم يزعم أنه عين محاميا عنه وقت استجوابه أو أن محاميا تقدم للتحقيق مقرر الحضور معه وقت الاستجواب .

٤ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته الخطأ فى ذكر الاسم الثلاثى للمأذون بتفتيشه أو فى بيان مهنته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

٥ - من المقرر أن تعيب الاجراءات السابقة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، كما أنه لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .

٦ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح اليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ

بها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تعتد بدفاع الطاعن حول احتمال دس المخدر عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا « حشيش » في غير الأحوال المصرح بها وأحاله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المخدر والسيارة المضبوطين .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجريمة احرار مخدر بقصد الاتجار قد شباه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وبطلان في الاجراءات ذلك بأنه جاء قاصر البيان في استظهار قصد الاتجار لديه ، كما تمسك الدفاع عن الطاعن ببطلان تحقيق النيابة لمخالفته للمادتين ١/١٢٣ ، ١/١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لعدم تنبيه الطاعن بأن النيابة هي التي تبشر التحقيق ، ولعدم سؤاله عما اذا كان لديه محاميا من عدمه ، كما تمسك ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات لصدورها باسم مغاير لاسمه الحقيقي واشارته الى مهنته بأنه مالك لسيارة أجرة في حين انه مجرد سائق عليها ورد الحكم على هذه الدفوع بما لا يسوغ ، كما شاب التحقيق ببطلان

في الإجراءات أثر على استخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى اذ كان يتعين اجراء معاينة للسيارة التي قيل بضبط المخدر في حقيبتها تحقيقا لدفاع الطاعن من دس المخدر عليه من أحد ركاب السيارة دون فتح بابها الخلفى ، كما سبق للنيابة أن طلبت شهادة بيانات عن السيارة من ادارة المرور الا أن قرارها لم ينفذ ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستقاة من أقوال الرائد ومن تقرير المعامل الكيماوية وقرار المتهم - الطاعن - بالتحقيقات . وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أن تحريات الرائد الضابط بالادارة العامة لمكافحة المخدرات دلت على قيام الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة وترويجها لها بدوائر عين شمس والزيتون والوايلي مستخدما فى ذلك سيارته رقم ملاكى الشرقية وأنه تم ضبطه بالسيارة بناء على اذن النيابة حائزا لكمية من المواد المخدرة « ٧٨ طربة حشيش » وزن ٢٢٣٥٠ كيلو جراما . فان الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سائلة البيان التى أحال عليها يكون قضاؤه فى هذا محسولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن ، ولا ينال من ذلك ان الحكم لم يتصل عن قصد الاتجار على استقلال لما هو مقرر من أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى

الجمالية - كان ذلك محققا لحكم القانون فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت أقواله في المحضر » ومفاد ذلك أن المحقق هو الذي يتثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون واجبا على المحقق أن ينبئ المتهم عن شخصيته كما لم يرتب بطلافا لاغفاله ذلك ، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، كما أن الأخير لم يزعم أنه عين محاميا عنه وقت استجوابه أو أن محاميا تقدم للتحقيق مقررًا الحضور معه وقت الاستجواب ، وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن بصدد ذلك بما لا يخرج عن هذا المعنى ومن ثم فإن معنى الطاعن بشقيه في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلا معينًا لأذن التفتيش فلا ينال من صحته الخطأ في ذكر الاسم الثلاثي للمأذون بتفتيشه أو في بيان مهنته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في الرد على الدفع بطلان التفتيش فانه يكون طبق صحيح القانون ويضحى معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تعيب الإجراءات السابقة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، كما أنه لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة إجراء معانة للسيارة أو طلب أية بيانات عنها من ادارة المرور ومن ثم فلا يقبل

منه اثاره شيء من ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن دس المخدر عليه مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تترتاح اليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع الحملها على عدم الأخذ بها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تعتد بدفاع الطاعن حول احتمال دس المخدر عليه ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون في غير محله متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ،
محمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحى خليفة

(١٠٧)

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اثبات « معاينة » • دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • مواد مخدرة •

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه - ماهيته ؟
طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل أو اثبات استحالة حصوله • عدم
التزام المحكمة باجابته •

(٢) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •
حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « اسباب الطعن •
ما لا يقبل منها » •

اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يورها الحكم • لا يعيبه •
لمحكمة الموضوع الاعتماد على ما تظمن اليه من أقوال الشاهد واطراح
ما عداها • عدم ايراد الحكم تلك التفاصيل يفيد اطراحه اياها •
(٣) تفتيش « اذن التفتيش » « اصداره » • مواد مخدرة • حكم « تسببيه •
تسبيب غير معيب » •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش لسلطة
التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع •

(٤) تفتيش « اجراءاته » • مأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم » تحقيق
قانون « تفسيره » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

مجال اعمال المادة ٥١ اجراءات • مقصور على الحالات التى يجيز
فيها القانون لمأور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة
التحقيق •

- التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من
النيابة العامة • خضوعه للمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ اجراءات •

(٥) نقض « أسباب الطعن • ميعاده » •

عدم جواز استكمال ما عرى من أسباب الطعن من نقض أو تحديد ما أجمل منها أو جلاء ما أبهم منها إلا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

١ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سماع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع الثاني عن الطاعن ولئن أبدى في مستهل مرافحته طلب إجراء معاينة الطابق الذي ضبط المخدر فيه لمعرفة شأغله ، إلا أنه لم يصر عليه في ختام مرافحته ولم يضمنه طلباته الختامية ، ومن ثم فلا على المحكمة أن هي التفت عنه دون أن ترد عليه ، ومع هذا فإن طلب المعاينة في صورة الدعوى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهدان ، وإنما المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، ومن ثم فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته •

٢ - من المقرر أن اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم لا يعيبه ، ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحه لها ، وإذا كانت المحكمة قد حصلت ضبط المخدر بصيوان بحجرة نوم الطاعن ودلت على ذلك بأقوال ابنه والضابط سالا تناقض فيه ، ولم تكن بتحديد طابق العقار الذي تم تفتيشه ، فإن الحكم يكون قد أطرح أمر هذا التحديد باعتبار أنه لا أثر له في جوهر الواقعة التي اعتنقها ولا في منطقة استدلاله •

٣ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة

التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فبنتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى ذلك - كما هو الحال فى الدعوى - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

ب - من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك والا يجب أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأمورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم فيها القانون ذلك ، أما التفتيش الذى يقومون به بناء على نذيرهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من ذلك القانون والخاصة بالتحقيق بسعفة قاضى التحقيق التى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذى أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائى بناء على نذير لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق ، فتكون له السلطة من نذير ويعد محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ لا المادة ٥١ اذ أن هذه المادة الأخيرة انما تسرى فى غير أحوال النذير .

د - لا يجوز للطاعن استكمال ما عرى من أسباب طعنه من نقص ، أو تحديد ما أجمل منها ، أو جلاء ما أبهم منها ، الا فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

الوقائع

تهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيش) وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالة الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ،

٣٤/ أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول الأول المرفق بانقانون الأول مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتهريبه خمسة آلاف جنيه والمصادرة .
فقطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تستجب إلى طلب الدفاع معاينة مكان الضبط للتدليل على أنه تم في غير مسكنه وعولت في ذلك على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما جرى تفتيشه ، واستندت إلى ما أسفرت عنه عملية الضبط في أطراح الدفع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات مع أنه لا يصلح لأطراحه وأخذت بنتيجة التفتيش الذي تم في غيبة الطاعن رغم خلو محضر الضبط مما يفيد حصوله بحضور شاهدين ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة حيازة المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي نلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سماع المحكمة ويصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع الثاني عن الطاعن ولئن أبدى في مستهل مرافحته طلب إجراء معاينة الطابق الذي ضبط المخدر فيه لمعرفة شاغله ، إلا أنه لم يصر عليه في ختام مرافحته ولم يضمه طلباته الختامية ، ومن ثم فلا على المحكمة أن هي التنت

عنه دون أن ترد عليه ، ومع هذا فإن طلب المعاينة في صورة الدعوى لا يتجه الى تقي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استتالة حصول الواقعة كما رواها الشاهدان ، وإنما المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، ومن ثم فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم لا يعيبه ، ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحه لها ، وإذ كانت المحكمة قد حصلت ضبط المخدر بصيوان بحجرة نوم الطاعن ودلت على ذلك بأقوال ابنه والضابط بسالا تناقض فيه ، ولم تعن بتحديد طابق العقار الذي تم تفتيشه ، فإن الحكم يكون قد أطرح أمر هذا التحديد باعتبار أنه لا أثر له في جوهر الواقعة التي اعتنقها ولا في منطقة واستدلالة ، ويضحى تعييبه في هذا الصدد ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك - كما هو الحال في الدعوى - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . وما استطردت اليه المحكمة من قولها « فاضبط بمسكن المتهم مادة ثبت انها لمخدر الحشيش بناء على تلك التحريات وذلك الاذن » إنما كان بعد أن أفصحت المحكمة - في تحصيلها للواقعة - عن اطمئنانها لجدية التحريات التي ابتنى عليها اذن التفتيش وشهادة من أجراها ولا يتأدى منه ما يذهب اليه الطاعن من أنه سبب اقتناع المحكمة بجديتها ، فإن نعيه في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه

كلما أمكن ذلك والا يجب أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول
 مأمورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجز
 لهم فيها القانون ذلك ، أما التفتيش الذى يقومون به بناء على
 نذبتهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ،
 ٢٠٠ من ذلك القانون والخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى
 تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك ،
 ولما كان النابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذى أسفر عن ضبط
 المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائى بناء على نذبتهم لذلك من
 النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق ، فتكون له السلطة من نذبتهم ويعد
 محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ لا المادة
 ٥١ اذ أن هذه المادة الأخيرة انما تسرى فى غير أحوال النذب .
 ومن ثم فإن معنى الطاعن بطلان التفتيش لحصوله فى غيابه بغير حضور
 شاهدين ، يكون غير مقبول ، وما أورده فى المذكرة المقدمة فى الجلسة
 المحددة لنظر طعنه - بعد فوات الميعاد المحدد لتقديم أسباب الطعن
 المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام
 محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فاقه بدوره غير
 مقبول ، ذلك أنه لا يجوز له استكمال ما عرى أسباب طعنه من نقص ،
 أو تحديد ما أجمل منها ، أو جلاء ما أبهم منها ، الا فى الميعاد المنصوص
 عليه فى المادة ٣٤ سالف الذكر . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته
 يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى طاهر ،
صلاح البرجى وصلاح عشيّش .

(١٠٨)

الطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) تجمهر • قتل عمد • سلاح • اختصاص • أمن دولة • طوارئ • محاكم
أمن الدولة طوارئ • « اختصاصها » •

جرائم احراز الأسلحة والذخائر وما ارتبط بها من جرائم التجمهر
والقتل تختص بنظرها محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ بنص
أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ •

صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة
الطوارئ اعتباراً من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ - بعد إحالة الدعوى الى محكمة أمن
الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ • لا يقدح في اختصاصها بنظرها •
أساس ذلك ؟

تساند محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في أسباب حكمها الى
المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن عدم قبول الادعاء
المدنى بدلا من المادة ١١ من قانون الطوارئ • سهو وخطأ مادي لا يؤثر
في الحكم •

(٢) أسلحة وذخائر • تجمهر • قتل عمد • اختصاص • أمن دولة طوارئ •
نقص « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » •

علم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم
أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ • المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢
لسنة ١٩٥٨ •

١ - ان جرائم احراز الأسلحة والذخائر وما ارتبط بها من جرائم
التجمهر والقتل التى رفعت بها الدعوى هى من الجرائم التى تختص بنظرها
محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ بنص أمر رئيس الجمهورية

رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ولا يدخل أى منها فى عداد الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فلا متاحة فى ان محكومة أمن الدولة العليا بسوهاج قد أصدرت الحكم المطعون فيه بوصفها من المحاكم المنصوص عليها بقانون الطوارئ ، ولا يقدح فى ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانتهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ مادام ان الدعوى كانت محالة الى محكمة أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ قبل هذا التاريخ ومن ثم فانها تظل مختصة بنظرها عملا بنص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر اما ما تدرج به الطاعن من أن بيان اسم المحكمة لم يتضمن كلمة (طوارئ) أو ان المحكمة تسادت فى اسباب حكمها فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ التى تنص على عدم قبول الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة بدلا من المادة ٢١ من قانون الطوارئ التى تنص على نفس هذا الحكم ، فانه لا يعدو أن يكون من قبيل السهو والخطأ المبادئ الواضح .

٢ - لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لأحكامه ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا ، ويتعين الحكم بعدم جوازه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) . وأحالته الى محكمة أمن الدولة العليا بسوهاج لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ١/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ و ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول بمماقة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الثانية المسندة اليه وأمرت بمصادرة السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة ان النيابة العامة بموجب أمر الاحالة المؤرخ ١٩٧٩/٨/١٢ أمرت باحالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمة الطاعن وآخرين عن جرائم التجمهر والقتل العمد واحراز الاسلحة النارية والدخائر بغير ترخيص ، وطلبت مغابتهم طبقا لمواد الاتهام الواردة بامر الاحالة وعملا باحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ باعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ، وبتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٨٦ أصدرت محكمة أمن الدولة العليا بسوهاج حكما بادانة الطاعن عن جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص وبرائة باقي المتهمين فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض تأسيسا على أنه صدر من محكمة أمن الدولة المشكلة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بأشياء محاكم أمن الدولة وليس من محكمة أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المختصة بنظر الدعوى متساندا في ذلك الى ما ورد بديباجة الحكم من أن المحكمة التي أصدرته هي محكمة أمن الدولة العليا وليس محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) فضلا عما أوردته المحكمة بأسباب حكمها من عدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة أمامها استنادا الى نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكان الين من أمر الاحالة أن الدعوى أحيلت الى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا لقانون الطوارئ في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٧٩ وهو تاريخ سابق على صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ٣١ ماي سنة ١٩٨٠ وعملا به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره، فضلا عن أن جرائم احراز الاسلحة والدخائر وما ارتبط بها من جرائم التجمهر والقتل التي رفعت بها الدعوى هي من الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن

الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ، بنص أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ولا يدخل أى منها فى عداد الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، ومن ثم فلا مشاحة فى أن محكمة أمن الدولة العليا بسوهاج قد أصدرت الحكم المطعون فيه بوصفها من المحاكم المنصوص عليها بقانون الطوارئ، ولا يقدح فى ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ اعتباراً من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ ما دام أن الدعوى كانت محالة الى محكمة أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ قبل هذا التاريخ ومن ثم فإنها تظل مختصة بنظرها عملاً بنص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر أما ما تذرعه الطاعن من أن بيان اسم المحكمة لم يتضمن كلمة (طوارئ) أو أن المحكمة تساندت فى أسباب حكمها الى المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ التى تنص على عدم قبول الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة بدلاً من المادة ١١ من قانون الطوارئ التى تنص على نفس هذا الحكم، فانه لا يعدو أن يكون من قبيل السهو والخطأ المادى الواضح • لما كان ذلك، وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لاحكامه، فان الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً، ويتعين الحكم بعدم جوازه •

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة ،
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة ،
عبد الوهاب الخياط ، صلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٠٩)

الطعن رقم ٦٦٣٤ لسنة ٥٦ القضائية

تعريف أرض زراعية • قانون « تفسيره » • حكم « تسببه • تسبب معيب » •
حظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها • ما لم يكن ذلك
لأغراض الزراعة أو تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها • المادة ١٥٠
من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ •

عدم استظهار الحكم أن التجريف كان لاستعمال الأتربة في غير
أغراض الزراعة أو تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وصفة
الطاعن وصلته بالأتربة المضبوطة • قصور •

لما كانت المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣
بتعديل أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه « يحظر
تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة
وفي هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في
نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري وتودع المضبوطات في
المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة • ويعتبر تجريفًا في تطبيق
أحكام هذا القانون إزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية
ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها
زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما
يتفق والعرف الزراعي » • مما مفادة أن تجريف الأرض الزراعية أو نقل
الأتربة منها لاستعمالها في أغراض الزراعة غير مؤثم في هذا النطاق ولا يقتضي
ترخيصًا على ما نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ • كما أن تجريف الأرض

ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها في نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه ، بما يتفق والعرف الزراعي يضحى كذلك غير مؤتم في هذا النطاق . لما كان ذلك ، وكان الين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه جاء قاصرا في استظهار أن التجريف محل الاتهام كان لاستعمال الأتربة في غير أغراض الزراعة أو تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها - على النحو المتقدم كما لم يبين صفة الطاعن وصلته بالأتربة المضبوطة فانه يكون معيبا بالقصور في التسيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بنقل أتربة ناتجة من تجريف أراض زراعية دون الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الزراعة وطلبت عقابه بالسنتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل . ومحكمة أمن الدولة الجزئية . . . قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة . . . الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم شهرا مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه .

فطن الاستاذ عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة نقل أتربة ناتجة عن تجريف أرض زراعية قد شابه قصور في التسيب ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة

وظروفها، بياناً كافياً وفق ما تتطلبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيه ويستوجب نقضه •

وحيث انه لما كانت المادة ١٥٠ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه • يحظر تجريف الارض الزراعية أو نقل التربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة وفي هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل التربة الناجمة عن التجريف بالطريق الإداري وتودع المضبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة • ويعتبر تجريفاً في تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ويجوز تجريف الارض الزراعية ونقل التربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى • • مما مفاده أن تجريف الارض الزراعية أو نقل التربة منها لاستعمالها في أغراض الزراعة غير مؤثم في هذا النطاق ولا يقتضى ترخيصاً على ما نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ • كما ان تجريف الارض ونقل التربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها في نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه ، بما يتفق والعرف الزراعى يضحى كذلك غير مؤثم في هذا النطاق • لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه جاء قاصراً في استظهار أن التجريف محل الاتهام كان لاستعمال التربة في غير أغراض الزراعة أو تحسين الارض زراعياً أو المحافظة على خصوبتها - على النحو المتقدم كما لم يبين صفة الطاعن وصلته بالتربة المضبوطة فاته يكون معيباً بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن •

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة ،
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الاكيابى ومحمود عبد البارى •

(١١٠)

الطعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دعوى جنائية « تحريكها » • محاماة • بطلان • وكالة •

اشتراط المادة ٣ اجراءات صدور توكيل خاص من المجنى عليه فى
حالة تقديم الشكوى • عدم انسحابه على الادعاء المباشر •

(٢) سب • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •
نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

الطريق العام • مكان عمومى بطبيعته • اثبات الحكم وقوع السب
فى الطريق العام يتوافر به ركن العلانية •

١ - ان الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لعدم صدور توكيل خاص
من المدعى مردودا بأن المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط
ذلك الا فى حالة تقديم الشكوى ولا يسحب حكمها على الادعاء المباشر •

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى مدوناته بيانا لواقعة
الدعوى ان الطاعن اعتدى على المجنى عليه بالسب العلنى أمام المارة فى
الطريق بتوجيه العبارات التى أوردتها الحكم بما مقتضاه ان - السب وقع فى
الطريق العام وهو مكان عمومى بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانونا •
فان نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون غير سديد •

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بطريق الادعاء المباشر امام محكمة
جنح الحدائق ضد الطاعن بوصف انه : وجه عبارات القذف فى حق كل

منهما وسبهما سباً علنياً على النحو الثابت • بالاوراق وطلبت عقابه بالمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات • والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لايقاف التنفيذ • وبالزمامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت • استأنف المحكوم عليه • ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم خمسين جنيهاً وتأنيده فيما عدا ذلك • فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ٠٠٠٠٠ لسنة ٥٢ ق • وهذه المحكمة قضت بجلسته ٠٠٠٠ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، ومحكمة الاعادة قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم خمسين جنيهاً وتأنيده فيما عدا ذلك •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية)
..... الخ •

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة السب قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لعدم صدور توكيل خاص من المدعى ، الا أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه • فضلاً عن قصور الحكم في استظهار ركن العلانية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه • وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه

أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها • لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لعدم صدور توكيل خاص من المدعى مردودا بشأن المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط ذلك الا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى أن الطاعن اعتدى على المجنى عليه بالسب العلني أمام المسارة في الطريق بتوجيه العبارات التي أوردها الحكم بما مقتضاه ان - السب وقع في الطريق العام وهو مكان عمومي بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانونا • فان نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون غير مديد •

لما كان ما تقدم ، فان الطعن يفصح عن عدم قبوله موضوعا، ومصادرة الكفالة ••

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة ،
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الأكياي ومحمود عبد البارى .

(١١١)

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٥٦ القضائية

(١) مسئولية جنائية • حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببه • تسبب
معيب » • اصابة خطأ • جريمة « اركانها » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل
منها » •

الأصل ألا يسأل الانسان الا عن خطئه الشخصى •

سلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ • مشروطة ببيان ركن
الخطأ والتدليل عليه •

مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جريمة اصابة خطأ •

(٢) نقض « أثر الطعن » •

من ليس له حق الطعن بالنقض • لا يمتد أثر الطعن اليه ولو اتصل
به وجه النعى •

(٣) نقض « الطعن للمرة الثانية » « نظرة والحكم فيه » •

نقض الحكم للمرة الثانية • اثره : وجوب فصل محكمة النقض فى
موضوع الدعوى •

١ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه
بين واقعة الدعوى فى قوله « ان الثابت من جماع أوراق الدعوى وتحقيقاتها
وما أجرى فيها من مناقشة للمجنى عليهم والمتهمين وشهود الواقعة اثباتا ونفا
أن المجنى عليهم قد أصيبوا بأعراض تسمم غذائى اجمعوا جميعا على أنه
نتيجة تناولهم لمشروب السوييا من محل المتهمين وأورى التقرير المسمى بأن
هذا التسمم نتيجة تلوث المشروب المذكور اذ ان تخمرات السكر فى ١٠ سم ٣
لا تخطى والبكتريا البادية فى ١٥ سم ٣ لا تخطى أى أن المتهمين قد اتجسا
شيئا من أغذية الانسان مقشوشا مع علمهم بذلك • ذلك أن المقرر بصدور

القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالغش والفساد مقترضا ولا يجب على المحكمة اثبات هذا العلم بل على المتهم اثبات عكس هذا العلم المقترض ، ومن ذلك وما سبق عرضه يبين أن المتهمين وهما المنوط بهما انتاج وعرض المشروب قد قاما بانتاجه غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا كما وانهما لم يراعيا ما يفرضه عليهما القانون من اتخاذ كافة اجراءات الحيطه والحذر الواجبين في مثل هذه المنتجات مما أدى الى تلوث هذا المشروب فضلا عن مخالفته للمعايير الصحية الامر الذي أدى الى تناول المجنى عليهم لهذا المشروب الملوث واصابتهم بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الخاص بكل منهم الامر المعاقب عليه بنص المادة ١/٢٤٤ عقوبات ، لما كان ذلك وكان الاصل المقرر في القانون ان الانسان لا يسأل الا عن خطئه الشخصي ، وأن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الادلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الاوراق ، واذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم في مدوناته - على ما سبق ذكره - لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من كل من الطاعن والمحكوم عليه الآخر ، فلم يعين بتحديد الدور الذي قام به كل منهما في اعداد الغذاء المغشوش وعلاقته به، واستظهار الخطأ الشخصي الذي وقع منه وبما ينحسم به أمرها . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

٢ - لئن كان وجه النعي قد اتصل بالمتهم الآخر في الدعوى الا انه لما كان الحكم بالنسبة له قد صدر غايبا ومن ثم فهو قابل للطعن بطريق المعارضة وليس له أصلا حق الطعن في هذا الحكم بطريق النقض فلا يمتد أثره اليه .

٣ - لما كان الطعن مقدما لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما أولا : تسببا خطأ في إصابة ..
 وآخرين وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم مراعاتهما القرارات واللوائح
 بأن عرضا مشروب السوبيا للمجنى عليهم وتسببا في إصابتهم بالتسمم على
 النحو الثابت بالتحقيقات . ثانيا : عرضا للبيع شيئا من أغذية الانسان (سوبا)
 مغشوشا مع علمهما بذلك . ثالثا : لم يراعى النظافة التامة والطرق الصحية
 في عرض الأغذية السالفة الذكر . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٤/١ ، ٣ من
 قانون العقوبات ومواد القانون رقم ١٠ لسنة ٦٦ المعدل وقرار الصحة . ومحكمة
 جنح قضت حضوريا للمتهم الاول - الطاعن - وغيايبا للمتهم
 الآخر بحبس كلا منهما سنة مع الشغل والمصادرة عارض المحكوم عليه
 الآخر وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد
 الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف المحكوم عليهما . ومحكمة
 .. الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا للاول وغيايبا للآخر
 بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء
 بحبس كلا منهما شهرا مع الشغل والمصادرة . فطن الاستاذ المحامي
 نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة
 النقض برقم لسنة ٥٠ القضائية) . ومحكمة النقض قضت بجلسة
 بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه
 وإحالة القضية الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد
 هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الاعادة - بهيئة أخرى - قضت حضوريا
 للاول وغيايبا للآخر بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم
 المستأنف والاكتفاء بحبس كلا منهما شهرا مع الشغل والمصادرة .

فطن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الاول في
 هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأته بجريمة الاصابة الخطأ قد شابه القصور فى التسييب ذلك بأنه لم يعن باستظهار ركن الخطأ ولم يورد مؤدى أقوال المجنى عليهم والاصابات التى حدثت بهم استنادا الى التقارير الطبية ، ولم يعن ببيان رابطة السببية بين الخطأ وحدث الاصابات ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاصابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « ان الثابت من جماع أوراق الدعوى وتحقيقاتها وما أجرى فيها من مناقشة للمجنى عليهم والمتهمين وشهود الواقعة اثباتا ونفيا أن المجنى عليهم قد أصيبوا بأعراض تسمم غذائى اجمعوا جميعا على أنه نتيجة تناولهم لمشروب السوييا من محل المتهمين وأورى التقرير العلمى بأن هذا التسمم نتيجة تلوث المشروب المذكور اذ ان تخمرات السكر فى ١٠ سم ٣ لاتخفى والبكتريا البادية فى ١٥ سم ٣ لا تخفى أى أن المتهمين قد اتجسا شيئا من أغذية الانسان مغشوشا مع علمهم بذلك . ذلك أن المقرر بصدر القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالنش والفساد مفترضا ولا يجب على المحكمة اثبات هذا العلم بل على المتهم اثبات عكس هذا العلم المفترض ، ومن ذلك ومما سبق عرضه يبين أن المتهمين وهما المنوط بهما انتاج وعرض المشروب قد قاما بانتاجه غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا كما وانهما لم يراعيا ما يفرضه عليهما القانون من اتخاذ كافة اجراءات الحيطه والحذر الواجبين فى مثل هذه المنتجات مما أدى الى تلوث هذا المشروب فضلا عن مخالفته للمعايير الصحية الامر الذى أدى الى تناول المجنى عليهم لهذا المشروب الملوث واصابتهم بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الخاص بكل منهم الامر المعاقب عليه بنص المادة ٢٤٤/١ عقوبات ، لما كان ذلك وكان الاصل المقرر فى القانون ان الانسان لا يسأل الا عن خطئه الشخصى ، وأن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الادلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد

الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، واذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم في مدوناته - على ما سبق ذكره - لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من كل من الطاعن والمحكوم عليه الآخر ، فلم يعن بتحديد الدور الذي قام به كل منهما في اعداد الغذاء المغشوش وعلاقته به، واستظهار الخطأ الشخصي الذي وقع منه وبما ينحسم به أمرها . لما كان ماتقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجه نقضه بنيرحاجة الى بحث باقى أوجه الطعن، ولئن كان وجه النعي قد اتصل بالمتهم الآخر في الدعوى إلا انه لما كان الحكم بالنسبة له قد صدر غائبا ومن ثم فهو قابل للطعن بطريق المعارضة وليس له أصلا حق الطعن في هذا الحكم بطريق النقض فلا يمتد أثره اليه . ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظرها الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة ، والصاوى
يوسف ، عادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن .

(١١٢)

الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) معارضة « نظرها والحكم فيها » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . حكم
« بطلانه » . بطلان . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره » . طعن .
صحة الحكم فى المعارضة فى غيبة المعارض . رهينة بأن يكون تخلفه
عن الحضور بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب
إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم .
(٢) معارضة « نظرها والحكم فيها » . اعلان . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .
حكم « بطلانه » . بطلان .

- تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى فى غيبة المعارض . يوجب
اعلانه بالجلسة الجديدة ولو كان قد اعلن بالجلسة الأولى . أساس ذلك ؟
(٣) معارضة « نظرها والحكم فيها » « ميعادها » . إجراءات « إجراءات
المحاكمة » .

- ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة . بدؤه من يوم صدوره .
حد ذلك ؟

- (٤) معارضة « نظرها والحكم فيها » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .
اعلان . حكم « بطلانه » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره » .
وجوب اعلان المجند الى ادارة الجيش . المادة ٢٣٥ إجراءات جنائية .
مخالفة ذلك يرتب بطلان الاعلان .

١ - ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح فى القانون
الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها
كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم للمعارض فيه بغير

سماح دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر المذر القهري وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

٢ - من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة ، ذلك أنه لا يفنى سبق اعلان الطاعن بالجلسة الاولى التي حددت لنظر معارضته أو علمه بها وقت التقرير بالمعارضة - الذي انتهى أثره بعدم حضور تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته - عن وجوب اعادة اعلانه اعلاناً قانونياً بالجلسة التي أجلت اليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه .

٣ - من المقرر أنه وان كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، الا ان محل ذلك ان يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً لاسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن لارادته فيها ، فان ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم .

٤ - لما كانت المحكمة تطمئن الى صحة الشهادات المقدمة اثباتاً لتجنييد الطاعن الاول بالقوات المسلحة في تاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مما كان لازمه أن يكون اعلانه بتلك الجلسة - اعمالاً للمادة ٢٣٥ من قانون الاجرامات الجنائية - الى ادارة الجيش . واذ كان الين من ورقة اعلانه بالجلسة المار ذكرها أن المحضر اثبت فيها بأنه توجه في لاعلان الطاعن لجلسة ولما لم يجده ووجد منزله مغلقاً قام باعلانه لجهة الإدارة ، فان هذا الاعلان يكون باطلاً مما يبطل الحكم المطعون فيه .

لابتائه على اجراءات معية من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : ضربوا عمداً فأحدثوا به الإصابات الموصوفة. بالتقرير الطبي وكان ذلك باستعمال آلة « مطواه » على النحو الوارد بالأوراق وطلبت عقابهم بالمادة ٢٤٢/١، ٣ من قانون العقوبات ومحكمة جناح قضت غيابيا بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليهم . ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا لكل يقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارضوا وقضى في معارضتهم باعتبارها كأن لم تكن .

فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ ..

الحكمة

من حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة - المرفوعة من الطاعنين عن الحكم الغيابي الاستئنافي - كأن لم تكن قد شابه بإطلا في الاجراءات وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن الاول - وهو مجند بالقوات المسلحة - لم يعلن للحضور في جلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه اعلانا قانونيا ، كما أن الطاعنين الثاني والثالث لم يتخلفا عن الحضور في هذه الجلسة الا لمرضهما الذي تدل عليه الشهاداتان الطبيتان المرفقتان بالاوراق ، وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق انه تمحدد لنظر معارضة الطاعنين أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ وفيها لم يحضر الطاعنون وحضر عنهم محام أوضح عذرهم في التخلف عن الحضور وقدم شهادة طبية وشهادة من التجنيد فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٣/١/١٦

لحضور الطاعنين ، وفيها حضر الطاعن الثالث ومحام عن الطاعنين الاول والثاني استأجل لاعلانهما تم حضر أيضا المحامي بجلسة ١٩٨٣/٣/٢٧ وأوضح عذر الطاعنين في التخلف عن الحضور وقدم برقية قدليلا على مرضى الطاعن الثالث ووجوده بالخارج لاجراء عملية جراحية ، فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٣/٦/٢٦ وفيها لم يحضر أحد فأجلتها لجلسة ١٩٨٣/١٢/١١ حيث أصدرت الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وتبين من الرجوع الى المفردات المضمومة وجود شهادتين طبيتين معاليتين تحت رقم ٢ بملف الدعوى الاستئنافية احدهما مؤرخه ١٩٨٢/١١/١٨ خاصة بعذر المرض الذي أدى الى تخلف الطاعن الثالث عن الحضور بجلسة ١٩٨٢/١١/٢١ والذي قبلته المحكمة ، والثانية مؤرخه ١٩٨٣/١٢/٨ ثابت بها مرض الطاعن الثاني بانزلاق غضروفي باحدى الفقرات القطنية بالعمود الفقري وأنه يحتاج لراحة تامة بالفراش مدة لا تقل عن أربعة أسابيع ، ووضح ان هذه المدة المحددة بالشهادة تقع خلالها جلسة ١٩٨٣/١٢/١١ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، كما تبين من المفردات وجود برقية مرسلة من بغداد تفيد أن مرسلها ستجرى له عملية جراحية في ايطاليا ، ووجود ثلاث شهادات بأن الطاعن الاول مجند بالقوات المسلحة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . كما انه من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعسلانا

قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة ، ذلك أنه لا يغنى
سبق اعلان الطاعن بالجلسة الاولى التي حددت لنظر معارضته أو علمه بها
وقت التقرير بالمعارضة - الذي انتهى أثره بعدم حضور تلك الجلسة وعدم
صدور حكم فيها في غيبته - عن وجوب اعادة اعلانه اعلانا قانونيا بالجلسة
التي أجلت اليها الدعوى **وصدر** فيها الحكم المطعون فيه .
ومن المقرر - كذلك - أنه وان كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في
المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، إلا ان محل ذلك
ان يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا
لاسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن لارادته
فيها ، فان ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا
بالحكم ، لما كان ما تقدم وكان اليين من الاوراق أن عدم حضور الطاعنين
الثاني والثالث جلسة ١١/١٢/١٩٨٣ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منهما
أمام المحكمة الاستئنافية يرجع لاصابتهما بالمرض الثابت بالشهادتين الطيبتين
المرفقتين بملف الدعوى واللتين تطمئن اليهما هذه المحكمة وتثق في صحتهما،
فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى الذى منعهما من حضور الجلسة بما
لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبتهم باعتبار معارضتهما كأن لم تكن ،
واذا كانت المحكمة تطمئن أيضا الى صحة الشهادات المقدمة اثباتا لتجنيده
الطاعن الاول بالقوات المسلحة فى تاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم
المطعون فيه مما كان لازمه أن يكون اعلانه بتلك الجلسة - اعمالا للمادة
٢٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية - الى ادارة الجيش . واذا كان البين من
ورقة اعلانه بالجلسة المشار ذكرها أن المحضر اثبت فيها بأنه توجه فى
٢١/٧/١٩٨٣ لاعلان الطاعن لجلسة ١١/١٢/١٩٨٣ ولما لم يجده ووجد
منزله مغلقا قام باعلانه لجهة الادارة ، فان هذا الاعلان يكون باطلا مما
يبطل الحكم المطعون فيه لابتثائه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان

المعارض من استعمال حقه في الدفاع • لما كان ذلك وكان علم الطاعنين رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنهم عليه في يوم ٢٣/١/١٩٨٤ وهو ذات اليوم الذي أودعت فيه أسباب الطعن ، فإن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للتقرير بالطعن وايداع أسبابه لا يكون قد انفتح الا من ذلك اليوم ويكون الطعن قد قرر به وأودعت أسبابه في الميعاد القانوني • لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة •

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين | محمود البارودي ، محمد أحمد حسن ، محمود
رضوان ورضوان عبد العليم .

(١١٣)

الطعن رقم ٦٦٤٩ لسنة ٥٦ القضائية

(١) قمار . حكم « تسببيه » تسبيب معيب . جريمة « أركانها » .

المراد بالعب القمار في مفهوم نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١
لسنة ١٩٥٦ ؟

شرط سلامة الحكم في جريمة لعب القمار ؟

مثال لتسبيب معيب .

(٢) نقض « الحكم في الطعن » .

متى يتعين نقض الحكم بالنسبة لمحكوم عليه لم يطعن فيه ؟

١ - من المقرر ان المراد بالعب القمار في مفهوم هذا النص انما هي
الالعب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون
بعض انواع العب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها
أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاوتها في المحال العامة والاندية ،
وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وانه يجب
لسلامة الحكم بالادانة بمقتضى هذا القانون ان تبين المحكمة فيه نوع اللعب
الذي ثبت ممارسته ، فان كان من غير الالعب المذكورة في النص ، كان
عليها فوق ذلك ان تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها
قاصرا .

٢ - لما كان الوجه الذي بنى عليه النقض يتصل بالمحكوم عليهم الآخرين ،
فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليهم أيضا ، ولو لم يطعنوا فيه ، وذلك عملا
بنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأفهم : أولا : المتهمون من الأول الى الرابع : لعبوا القمار في محل عام (٠٠٠) • ثانيا : المتهم الخامس (الطاعن) وهو صاحب مقهى سمح بلبس القمار في مقهاه ، وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٩ ، ٣٤ ، ١/٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل • ومحكمة جناح قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين اسبوعين مع الشغل وبتغريم كل منهم عشرين جنيها والمصادرة وغلق المقهى لمدة شهر • استأنفوا • ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف • عارضوا وقضى في معارضتهم بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه •

فطعن الاستاذة المحامية عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الخامس في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة السماح - للمحكوم عليهم الآخرين - بلبس القمار في محله العام، فقد انطوى على القصور في التسيب ، ذلك بأنه لم يبين نوع اللعبة التي كان المحكوم عليهم الآخرين يمارسونها وما اذا كانت من بين تلك المحظورة •

وحيث انه لما كان نص الفقرة الاولى من المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على انه « لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الالعب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية »، وكان من المقرر ان المراد بالالعب القمار في مفهوم هذا النص انمسا هي الالعب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون بعض انواع الالعب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنفرع منها

أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والاندية ،
وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب
لسلامة الحكم بالادانة بمقتضى هذا القانون ان تبين المحكمة فيه نوع اللعب
الذى ثبت ممارسته ، فان كان من غير الالعب المذكورة في النص ، كان
عليها فوق ذلك ان تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها
قاصرا ، لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم الابتدائي قد خلت كلية من
الاشارة الى نوع اللعب الذى ضبط المحكوم عليهم الآخرون يزاولونه في
المقهى المملوك للطاعن ، مكتفيا بالقول بأنهم ضبطوا يلعبون القمار ،
فانه يكون قاصر البيان ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم
المستأنف واعتق اسبابه دون أن يتدارك ما اعتورها من نقص ،
فانه يكون قاصرا بدوره متعين النقض والاحالة . لما كان ذلك ،
وكان الوجه الذى بنى عليه النقض يتصل بالمحكوم عليهم الآخرين ،
فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليهم أيضا ، ولو لم يطعنوا فيه ، وذلك عملا
بنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم
محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان .

(١١٤)

الطعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٦ القضائية

(١) خلو رجل . حكم « تسببيه » تسبیب معيب » . نقض « أسباب الطعن » .
ما يقبل منها » . ايجار أماكن .

انتهاء الحكم فى أسبابه الى عدم ثبوت التهمة الاولى قبل الطاعة
ثم العودة الى اثبات جميع التهم فى حقها . تناقض وتخاذل يعيب
الحكم . مثال .

(٢) ايجار الأماكن . قانون « تفسيره » . امتناع دون مقتضى عن تسليم وحدة
سكنية . حكم « تسببيه » تسبیب معيب » .

بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .

تخلف المالك دون مقتضى عن تسليم العين فى الميعاد المحدد . مؤثم .
المادة ٢٣ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

مناط التأثيم رهن بقيام مقتضى للتخلف عن تسليم العين المؤجرة فى
الميعاد المحدد . عدم استظهار الحكم ذلك المقتضى . قصور .

١ - لما كان الين من الحكم الابتدائى الذى اعتسق الحكم
المطعون فيه أسبابه ، أنه بعد أن عرض لواقعات الدعوى وخلص فيما أورده
فى أسبابه الى عدم ثبوت التهمة الاولى قبل التهمة (الطاعة) عاد فأثبت قيام
التهم جميعا فى حقها ، وجرى منطوقه بمعاقبتها عنها بعقوبة واحدة طبقا
لنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، فان ما انتهى اليه الحكم يكون
متخاذلا متناقضا بعضه مع البعض الاخر ، بما يبطله ، واذ قضى الحكم
المطعون فيه بتأييده فانه يكون باطلا بتدوره .

٢ - أوجبت المادة ٣١٠ اجراءات أن يشتمل الحكم بالادانة على بيان

الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها بعناصرها القانونية كافة في حق المتهم ، وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، على عقاب المالك الذي يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد ، بذات العقوبة الواردة في الفقرة الأولى من ذات المادة فضلا عن الزامه بأن يؤدي الى الطرف الآخر مثل مقدار التقدم ، يدل على أن مناط التجريم في هذا الخصوص يرتبط وجودا وعدما بقيام مقتضى للتخلف عن تسليم العين المؤجرة في الميعاد المحدد أو عدم قيامه ، وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من مجرد عدم تسليم العين المؤجرة في الميعاد المتفق عليه بين الطرفين ، دليلا على تحقق الجريمة بعناصرها القانونية كافة قبل الطاعة ، دون أن يستظهر عدم وجود المقتضى للتخلف عن التسليم في الميعاد وهو مناط التجريم في هذه الحالة ، فانه يكون قد تعيب بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها : أولا : بصفتها مؤجرة تقاضت من المستأجرة مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار . ثانيا : بصفتها سالفة الذكر تقاضت من المستأجرة سالفة الذكر مقدم ايجار أزيد من المقرر قانونا . ثالثا : تخلفت دون مقتضى عن تسليم الشقة المتعاقد عليها في الموعد المحدد . وطلبت عقابها بالمادتين ١/٢٦ ، ٢ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وأدعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمة بمبلغ مائة وواحد جنيهها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح أمن الدولة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمة سنة مع الشغل وبأن تؤدي للمجنى عليها ألف جنيه وفي الدعوى المدنية بعدم جواز الادعاء المدني . استأنفت المحكوم عليها . ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية)

قضت حضوريا بقبول الاستئناف وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتأْييده فيما عدا ذلك .

فطن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، انه اذ دانها بجرائم تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وتقاضى مقدم ايجار اكثر من المقرر قانونا والتخلف دون مقتضى عن تسليم الشقة المتعاقد عليها في الموعد المحدد قد شابه التناقض في السبب والقصور فيه ، ذلك بأنه بعد أن نفى قيام الجريمة الاولى في حقها عاد وساء لها عنها ، كما انه لم يستظهر في مدوناته عدم وجود المقتضى في التخلف عن تسليم العين في الميعاد المحدد ، مما يعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه لما كان الين من الحكم الابتدائي الذي اعتق الحكم المطعون فيه أسبابه ، أنه بعد أن عرض لواقعات الدعوى وخلص فيما أورده في أسبابه الى عدم ثبوت التهمة الاولى قبل التهمة (الطاعنة) عاد فأثبت قيام التهم جميعا في حقها ، وجرى منطوقه بمعاقبتها عنها بعقوبة واحدة طبقا لنص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فان ما انتهى اليه الحكم يكون متخاذا لا متناقضا بعضه مع البعض الآخر ، بما يطله ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييده فانه يكون باطلا بدورمه . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل الحكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها بعناصرها القانونية كافة في حق المتهم ، وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير

وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، على عقاب المالك الذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة فى الموعد المحدد ، بذات العقوبة الواردة فى الفقرة الاولى من ذات المادة فضلا عن الزامه بأن يؤدى الى الضرف الآخر مثلى مقدار المقدم ، يدل على أن مناط التجريم فى هذا الخصوص يرتبط وجودا وعدما بقيام مقتضى للتخلف عن تسليم العين المؤجرة فى الميعاد المحدد أو عدم قيامه ، وكان اليين من الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من مجرد عدم تسليم العين المؤجرة فى الميعاد المتفق عليه بين الطرفين ، دليلا على تحقق الجريمة بعناصرها القانونية كافة قبل الطاعة ، دون أن يستظهر عدم وجود المقتضى للتخلف عن التسليم فى الميعاد وهو مناط التجريم فى هذه الحالة ، فانه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله لهذا السبب أيضا . لما كان ماتقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة لما قضى به فى التهم جميعها لان الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لاشدها عملا بنص المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧

بريامة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الأكياي ومحمود عبد الباري .

(١١٥)

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » • معاده • شهادة سلبية •
نيابة عامة •

الشهادة السلبية تعطى النيابة العامة الحق فى أن تتربص اعلانها
بايداع حكم البراءة لتقرر بالطعن وتقديم أسبابه فى ظرف عشرة أيام من
تاريخ اعلانها بالايداع • المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

خلو الأوراق مما يدل على اعلان النيابة بايداع الحكم قلم الكتاب قبل
عشرة أيام سابقة على تقريرها بالطعن وايداع أسبابه • أثره : قبول
الطعن شكلا •

(٢) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •
تلبس • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •
تقدير توافر حالة التلبس أو انتفاؤها • موضوعى •

(٣) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •
حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

كفاية تشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى
تقضى بالبراءة • ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة •

١ - لما كان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا
فى ١٩٨٤/٢/٢٥ ببراءة المطعون ضدهم من التهمة المسندة اليهم ومصادرة
المادة المخدرة المضبوطة فقررت النيابة بالطعن فيه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٥
وأودعت أسباب طعنها فى ذات التاريخ ، وأرفقت بها شهادة صادرة من قلم
كتاب نيابة المنصورة الكلية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧ تفيد ان الحكم لم يودع

حتى يوم تحرير هذه الشهادة • كما يبين من الحكم انه تأثر عليه يوروده بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ كما تأثر عليه من النيابة العامة بالنظر بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٨ • لما كان ذلك ، وكانت تلك الشهادة السلية تعطى النيابة العامة الحق في ان تترخص اعلانها بإيداع حكم البراءة لتقرير الطعن وتقديم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانها بالإيداع عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض • ولما كان لا يوجد بالاوراق ما يدل على اعلانها بإيداع الحكم قلم الكتاب قبل عشرة أيام سابقة على تقريرها بالطعن وإيداع أسبابه ، فان الطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما في الميعاد • واذا استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون فانه يكون مقبولا شكلا •

٢ - من المقرر ان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاها على أسباب سائغة •

٣ - لا يصح النعي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهمين بناء على احتمال ترجح لديها ما دام ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضها وما يطمئن اليه طالما انه اقام قضاة على أسباب تحمله • واذا كان اليقين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد احاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، وان الاسباب التي ساقها الحكم من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها من شك في صحة اسناد الاتهام الى المطعون ضدهم • وكان من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصير وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتهام • ومن ثم فان الطعن ينحل في حقيقته الى جـدل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم أولا : المتهمون جميعا : احرزوا بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا (حشيش) بدون تذكرة طيبة وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : المتهم الأول أيضا : هيا مكانا لتعاطي المخدرات واحالتهم الى محكمة جنايات . . . لمعاقتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما نسب اليهم ومصادرة المخدرات المضبوطة .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى في ١٩٨٤/٢/٢٥ ببراءة المطعون ضدهم من التهمة المسندة اليهم ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة فقررت النيابة بالطعن فيه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٥ وأودعت أسباب طعنها في ذات التاريخ ، وأرفقت بها شهادة صادرة من قلم كتاب نيابة المنصورة الكلية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧ تفيد ان الحكم لم يودع حتى يوم تحرير هذه الشهادة . كما يبين من الحكم أنه تأخر عليه بوروده بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ كما تأخر عليه من النيابة العامة بالنظر بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٨ . لما كان ذلك ، وكانت تلك الشهادة السلبية تعطي النيابة العامة الحق في أن تتربص اعلانها بايداع حكم البراءة لتقرر بالطعن وتقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانها بالايداع عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان لا يوجد بالاوراق ما يدل على اعلانها بايداع الحكم قلم الكتاب قبل عشرة أيام سابقة على تقريرها بالطعن وايداع أسبابه ، فان الطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما في الميعاد . واذا استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون فانه يكون مقبولا شكلا .

وحيث ان النيابة العامة تنعى على المحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من جريمة احراز جوهر مخدر بقصد التعاطي، وكذا ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة تهية مكان لتعاطي المخدرات، قد شابته الفساد في الاستدلال، ذلك بأن المحكمة اقامت قضاها بالبراءة على تشككها، في حين أن أقوال شهود الاثبات تفيد ثبوت الجريمة في حق المطعون ضدهم .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وأدلة الاتهام فيها خلص الى تشككه في توافر حالة التلبس بجريمة تدخين الحشيش، استنادا الى عدم اطمئنانه لاقوال الشاهد الضابط، لانه لم يذكر بمحضر الضبط واقعة تدخين الحشيش، ولتناقض اقواله مع أقوال الشاهدين الآخرين الشرطيين السريين في خصوص واقعة الضبط . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على أسباب سائغة . ولا يصح النعى على المحكمة انها قضت ببراءة المتهمين بناء على احتمال ترجيح لديها ما دام ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضها وما يطمئن اليه طالما انه اقام قضاة على أسباب تحمله . واذا كان اليين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد احاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها، وان الاسباب التي ساقها الحكم من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها من شك في صحة اسناد الاتهام الى المطعون ضدهم . وكان من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتهام . ومن ثم فإن الطعن ينحل في حقيقته الى جسد موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوي ، طلعت
الأكياي ومحمود عبد الباري .

(١١٦)

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٧ القضائية

عقوبة « تقديرها » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير العقوبة » . ظروف
مخففة .

اعمال المادة ١٧ عقوبات دون الاشارة اليها . لا يعيب الحكم . ما دامت
العقوبة في الحدود التي رسمها القانون .

تقدير العقوبة . من اطلاقات محكمة الموضوع .

من المقرر أن ازال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات
دون الاشارة اليها الا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل
في الحدود التي رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من
اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي
من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي اوثقته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأتهما : أولاً : المتهمان
استعملا القوة والعنف مع موظف عمومي هو الشرطي السرى
بوحدة مكافحة جرائم النشل لحمله يغير حق على الامتناع عن أداء
عمل من أعمال وظيفته هو القبض عليهما والجريمة متلبس بها بأن اتفقت
ارادتهما على سرقة ما يحمله من نقود فلي احدى وسائل النقل
البرية حال كون الأول يحمل سلاحا (مديه) وأوقعت الجريمة لسبب
لا دخل لارادتهما فيه هو تبه المجنى عليه وقرارهما نخشية ضبطهما

ولما هم رجل الضبط سالف الذكر بالقضاء القبض على المتهم الأول
تعمدي عليه بالمدينة بقصد أن يتمكن من الهرب فمزقت المدينة ملايسه
ولم يبلغ من ذلك مقصده وقد كانت جريمة مقاومة رجل السلطة نتيجة
محتملة لجريمة السرقة . ثانيا : المتهم الأول : احرز بغير ترخيص سلاحا
أبيض (مديه قرن غزال) . واحالتها الى محكمة جنايات . . . لمعاقبتها
طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١٣٧ مكررا / ١ ، ١/٣١٥ من قانون
العقوبات والمواد ١/٥ ، ٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١
والجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادة ٣٣ من قانون
العقوبات أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات
عما اسند اليه ومصادرة السلاح المضبوط . ثانيا : بمعاقبة المتهم الثاني
بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تسعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في
تطبيق القانون ذلك بأنه اذ دان المطعون ضدهما عن جرائم الشروع في
السرقة في الطريق العام مع حمل سلاح واستعمال القوة والعنف مع
موظف عمومي فقد أوقع على المطعون ضده الثاني عقوبة الحبس مع
الشغل دون عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة المنصوص عليها في المادة
١/٣١٥ ع باعتبارها العقوبة الأشد عملا بنص المادة ٢/٣٣ ع أسوة
بما اتبعته بالنسبة للمحكوم عليه الأول ، مما يعيب الحكم ويستوجب
نقضه .

وحيث انه لما كان من المقرر أن انزال المحكمة حكم المادة ١٧
من قانون العقوبات دون الإشارة اليها لا يعيب الحكم مادامت العقوبة

التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتسأته . لما كان ما تقدم وكان الحكم إذ عاقب المظعون ضده الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد انتهت الى أخذه بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات - وإن لم تصرح بذلك في أسباب حكمها - ونزلت بالعقوبة الى حد تسمح به هذه المادة ومن ثم فإن ما تتعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله مستوجبا للرفض .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن
ومحمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(١١٧)

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ القضائية

مواد مخدرة . مصادرة . قانون ((تفسيره)) . عقوبة ((عقوبة تكميلية)) .
حكم ((تسببه . تسبب معيب)) .

نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب تفسيره على
هدى من القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ عقوبات .

عدم استظهار الحكم أمر ملكية السيارة المستعمله فى نقل المخدر
وأمره بتسليمها الى مالكها دون تبرير وأغفال القضاء بعقوبة المصادرة .
قصور .

القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
مثال :

لما كان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى
يوجب الحكم بمصادرة أدوات ووسائل النقل المضبوطة فى جميع
الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها
فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ،
بحيث يتأبى أعمال هذا الحكم فى حقه طالما كان الشئ مباحا له
بما فى ذلك المالك والحائز على السواء . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه لم يستظهر بجلاء أمر ملكية السيارة المضبوطة ، ولم
يقطع فى ذلك برأى واتهى الى الأمر بتسليمها لمالكها بعد تقديم
المستندات اللازمة ، ولم يورد مبررا لاغفال القضاء بعقوبة المصادرة ،
على الرغم مما سلم به فى مدوناته من أن المطعون ضده يستخدم
(سيارة) فى نقل المواد المخدرة لحساب بعض التجار ، وان

المخدرات المضبوطة عثر عليها بداخل (موتور السيارة) التي أمر بتسليمها . فانه يكون مشوبا بالقصور الذي له وجه الصدارة على كافة وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، وهو ما يتسبب له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ...

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : قتل بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرا « حشيش » وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ؛ ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وأمرت بتسليم السيارة لمالكها بعد تقديم المستندات اللازمة .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة قتل مواد مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو

الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، فقد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة وأنتى استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فى حين أن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - توجب القضاء بالمصادرة - بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه يعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق انطاعن أدلة سائغة لها أصلها ونؤدى الى ما رتبته عليها ، انتهى الى عقاب المطعون ضده بالواد ١/١ ، ١/٣٧ ، ١/٢٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ واليبدأ ٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ - وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط والزمت المصروفات الجنائية وأمرت بتسليم السيارة لمالكها بعد تقديم المستندات اللازمة . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يوجب الحكم بمصادرة أدوات ووسائل النقل المضبوطة فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، بحيث يتأبى أعمال هذا الحكم فى حقه طالما كان الشئ مباحاً له بما فى ذلك المالك والحائز على السواء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بجلاء أمر ملكية السيارة المضبوطة ، ولم يقطع فى ذلك برأى وانتهى الى الأمر بتسليمها لمالكها بعد تقديم المستندات اللازمة ، ولم يورد مبرراً للاغفال القضاء بعقوبة المصادرة ، على الرغم مما سلم به فى مدوناته من أن المطعون ضده يستخدم (سيارة) فى نقل المواد المخدرة لحساب بعض التجار ، وأن المخدرات المضبوطة عشر عليها بداخل (موتور السيارة) التى أمر

تسليمها • فانه يكون مشوبا بالقصور الذي له وجه الصدارة على كافة وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، وهو ما يتسنع له وجهه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ...

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن
ومحمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(١١٨)

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اسقاط امرأة حبلى . ضرب « افضى الى موت » . حكم « تسببيه .
تسبيب غير معيب » .

مثال لتسبيب سائق لحكم بالادانة في جريمة اسقاط امرأة حبلى
عمداً واحداث اصابات بها افضت الى موتها .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير التليل » . اثبات « شهود » .
حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها » .

للقاضي الجنائي أن يستمد اقتناعه من أى دليل وأن يأخذ بأقوال
متهم على آخر متى اطمأن الى صدقها .

(٣) اثبات « خبرة » « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
التليل » . حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » .

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر . موضوعي . لمحكمة الموضوع
أن تجزم بما لم يجزم به الخبر .

مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حاصله انه
اذ حملت المجنى عليها سفاحا نتيجة علاقة آثمة بينها وبين المحكوم عليه
الرابع ، فقد اتفقا على اجهاض حملها الذي بلغ قرابة الشهر السادس
ولجأ الى المحكوم عليه الثالث لمعاونتهما في ايجاد طبيب يقبل القيام
بالاجهاض وانتهى اللطاف بثلاثتهم الى أن اتفقوا مع الطاعن ، عن طريق
المحكوم عليه الثاني الذي يعمل ممرضا بعيادته ، على أن يتولى اجهاض

حمل المجنى عليها لقاء مبلغ معين يسلمه هذا الوسيط ، ثم في اليوم المتفق عليه قام الطاعن بمعاونة المحكوم عليه الثاني ، باسقاط المجنى عليها وأجرى لها عملية اجهاض نتج عنها موتها . وساق الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن - والمحكوم عليهم الآخرين - أدلة استمدها من اعتراف المحكوم عليه الرابع واقرار المحكوم عليهما الثاني والثالث ، واقرار الطاعن بدخول المجنى عليها عيادته منذ وبقائها بها حتى وافتها المنية في ، ومما أسفرت عنه تحريات الشرطة وما تضمنه التقريران الطبيان الشرعيان المؤرخان و وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ولم يجادل الطاعن في أن كلا منها يرتد الى مورد صحيح بالآوراق .

٢ - الأصل ان القاضي الجنائي حر في أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه ، وان من حقه أن يأخذ في هذا الشأن بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق آخر مادامت المحكمة قد وثقت في صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

٣ - لما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقارير الخبراء المقدمة اليها والمفاضلة بينها والأخذ بما تطمئن اليه منها واطراح ما عداه ، كما ان لها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره مادامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، وكان من المقرر انه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينسب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة ، مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه - كما هي واقع الحال في الدعوى موضوع الطعن المسائل - واذ كانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها الى صورة الواقعة من الأدلة القولية المؤيدة

بالتقريرين الطبيين الشرعيين واستخلصت منها مجتمعة بأسباب كافية وسائفة ان الطاعن قد أجهض المجنى عليها بالفعل بانتهاء حالة الحمل عمدا قبل الأوان ، وردت على التقارير الفنية الأخرى المقدمة في الدعوى بأسباب كافية يستقيم بها أطرافها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل في حقيقة أمره الى جسدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن وآخرين بانه أولا : أسقط عمدا امرأة حبلى هي بأن أجرى لها عملية اجهاض على النحو الوارد بالتقرير الطبي الشرعي والتحقيقات حالة كونه طبيبا . ثانيا : أحدث بالمجنى عليها سائلة الذكر عمدا الاصابات الميئة بالتقرير الطبي الشرعي والتحقيقات بأن أجرى لها عملية اجهاض وهي في الشهر السادس من حملها مما أفضى الى موتها وقد كانت هذه الجناية نتيجة احتمالية للجناية الأولى . وأحالة الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والواصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى زوج المجنى عليها مدنيا قبل التهم وآخرين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٢ - ٣ و ٣١ و ٢٣٦/١ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاقبة الطاعن بالسجن مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند اليه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات على أن يكون الايقاف شاملا جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، وباعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريسي اسقاط امرأة حبل عمدا ، واحداثه بها عمدا اصابات افضت الى موتها ، فقد انطوى على القصور في التسيب ، ذلك بأنه لم يبين الأفعال التي أنما الطاعن والأدلة التي استخلص منها ادانته في بيان كاف ، مكتفيا في ذلك بأقوال المحكوم عليهم الآخرين عليه ، ورد على دفاعه المؤيد بالتقريرين الاستشاريين وأقوال نائب كبير الأطباء الشرعيين والذي من شأنه دحض أقوال هؤلاء المحكوم عليهم ، بما لا يكفي لإطراحه . وفي هذا وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله انه اذ حملت المجنى عليها سفاحا نتيجة علاقة آتمة بينها وبين المحكوم عليه الرابع ، فقد اتفقا على اجهاض حملها الذي بلغ قرابة الشهر السادس ولجأ الى المحكوم عليه الثالث لمعاونتهما في إيجاد طبيب يقبل القيام بالاجهاض وانتهى المطاف بنلاتهم الى أن اتفقوا مع الطاعن ، عن طريق المحكوم عليه الثاني الذي يعمل ممرضا بعيادته ، على أن يتولى اجهاض حمل المجنى عليها لقضاء مبلغ معين تسلمه هذا الوسيط ، ثم في اليوم المتفق عليه قام الطاعن ، بمعاونة المحكوم عليه الثاني ، باسقاط المجنى عليها وأجرى لها عملية اجهاض نتج عنها موتها . وساق الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن - والمحكوم عليهم الآخرين - أدلة استمدتها من اعتراف المحكوم عليه الرابع وقرار المحكوم عليهما الثاني والثالث ، وقرار الطاعن بدخول المجنى عليها عيادته منذ وبقائها بها حتى وافتها المنية في ، ومما أسفرت عنه تحريات الشرطة وما تضمنه التقريران الطبيان الشرعيان المؤرخان و ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ولم يجادل الطاعن في أن كلا منها يرتد الى مورد صحيح بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ، على النحو المتقدم ، سواء في بيانه واقعة الدعوى أو مضمون أدلة الثبوت التي

عول عليها ، تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وكان الأصل أن القاضي الجنائي حر في أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه ، وأن من حقه أن يأخذ في هذا الشأن بالاقوال التي يدلى بها متهم في حق آخر مادامت المحكمة قد وثقت في صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى قصور الحكم في بيان واقعة الدعوى واكتفائه بأقوال المحكوم عليهم الآخرين في حقه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل التقريرين الطبيين اللذين عول عليهما في قوله : « وأورى التقريران الطبيان الشرعيان المؤرخان و أن وفاة المجنى عليها نشأت نتيجة تسمم دموى جرى نتيجة التهابات بجدار الرحم وهي حالة مضاعفة للاجهاض ، وان المذكورة كانت حاملا وأجهضت وهذا الاجهاض قد يكون أجرى لها بمعرفة الدكتور (الطاعن) بعيادته كما جاء على لسان (المحكوم عليه الرابع) أو من الممكن أن تكون المجنى عليها قد حضرت الى عيادة الطبيب بعد نزول الجنين وقد قام الطبيب المذكور باستخلاص المشيمة كما جاء على لسانه بمذكرة النيابة ، ويتعذر من الوجهة الطبية ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر وهذا الأمر متروك للتحقيق وما يظهره ، هذا والالتهابات الرحمية هي حالة مضاعفة نفاسية عن طريق تقحح موضعي بباطن الرحم وما يلي ذلك من امتصاص توكسيمي وامتصاص دموى عفن - تسمم دموى - وهذه المضاعفات أكثر شيوعا في الحالات التي لا تراعى فيها خطوات التعقيم وذلك بإيلاج أجسام غريبة بمعرفة السيدات أنفسهن أو قابلات جاهلات أو إيلاج آلات جراحية غير معقمة - ومن المعروف فنيا أن تطورات الالتهابات بالرحم وما يصاحبها من امتصاص توكسيمي عفن - تسمم دموى - تحدث سريعا بمقارنتها بأية التهابات أخرى نظرا للحالة الدموية التي يوجد بها الرحم عقب تفريغه ، هذا ولا يوجد فنيا ما ينفي حدوث هذه المضاعفات في الفترة ما بين وحتى وهي الفترة التي كانت المجنى عليها موجودة بعيادة الدكتور ، كما وأنه اذا ثبت من التحقيق أن الطبيب المذكور - المتهم

الأول (الطاعن) قد قسام باستخلاص المشيمة فقط فيعتبر هذا الاجراء
 حتمى فى محاولة لانقاذ حياة الأم وليس له دخل فى احداث هذه المضاعفات
 كما بين الحكم مضمون التقريرين الطبيين الاستشاريين المقدمين من الطاعن
 وكذا مضمون تقرير نائب كبير الأطباء الشرعيين المقدم بناء على تكليف من
 المحكمة فى قوله : « وحيث ان المتهم الأول قد قدم تقريرين طبيين استشاريين
 انتهى الى أن المتهم المذكور لم يقم باجهاض حمل المجنى عليها وان كل ما قام
 به كان رفع بقايا المشيمة وتنظيف الرحم من بقايا بعض التجلطات وان المتهم
 المشار اليه قد التزم الأصول الفنية فى ذلك ودون استعمال أية آلات جراحية
 بل استخدم أصبعه وكل ذلك يشير الى انه قد باشر علاج المجنى عليها وما
 أسفرت عليه الأصول الفنية المقررة فى مثل حالة المجنى عليها » واذ نددت
 المحكمة فقد أودع نائب كبير الأطباء الشرعيين تقريره المؤرخ
 انتهى فيه الى أن كانت حاملا فى الأشهر الرحمية الأخيرة
 وأفقرغ الرحم محتوياته دون أى تدخل جراحى ، وان ما قام به الطبيب
 المتهم هو استخلاص بقايا المشيمة التى كانت باقية بالرحم يدويا ودون استعمال
 آلات جراحية ، وبعد أن حصل الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى الاتهام
 استنادا الى التقريرين الاستشاريين وتقرير نائب كبير الأطباء الشرعيين ،
 أطرحه فى قوله : « لما كان ذلك ، وكانت المحكمة فى هذه
 الدعوى قد اطمأنت الى أدلة الثبوت القولية والفنية التى أوردتها بما فيها من
 اعتراف المتهم الرابع على بقية المتهمين وهى من بعد اذ تلتفت عن مؤدى ما
 انتهى اليه تقرير كبير الأطباء الشرعيين والتقريرين الطبيين الفنيين الاستشاريين
 لتجزم بأن المتهم الأول - الطاعن - قد أسقط عمدا المجنى عليها
 وهى الحبل فى الأشهر الرحمية الاخيرة بأن أجرى لها عملية اجهاض
 حملها وهو ما أيده وقائع الدعوى وأكدته لدى المحكمة ، هذا وقد اشترك
 المتهم الثانى مع المتهم الأول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمته

هذه بأن اتفق معه على ارتكابها ومساعدته على ذلك بأن أعد له الآلات والأدوات الجراحية التي استعان بها المتهم الأول في اجراء تلك العملية وقام المتهم الثاني بمناولته تلك الآلات . كما اشترك المتهمان الثالث والرابع بطريقى الاتفاق مع المتهم الأول في ارتكاب جريمته هذه بأن اتفقا معه بواسطة المتهم الثاني على اجراء عملية اسقاط حمل المجنى عليها عمدا وتمت الجريمة المذكورة نتيجة ذلك الاتفاق ، وقد تعمد كافة المتهمين انهاء حمل المجنى عليها قبل الأوان . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقارير الخبراء المقدمة اليها والمفاضلة بينها والأخذ بما تطمئن اليه منها وإطراح ما عداه ، كما أن لها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره مادامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، وكان من المقرر انه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه مناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه - كما هي واقع الحال في الدعوى موضوع الطعن المائل - واذ كانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها الى صحة الواقعة من الأدلة القولية المؤيدة بالتقريرين الطبيين الشرعيين واستخلصت منها مجتمعة بأسباب كافية وسائغة أن الطاعن قد أجهض المجنى عليها بالفعل بانهاء حالة الحمل عمدا قبل الأوان ، وردت على التقارير الفنية الأخرى المقدمة في الدعوى بأسباب كافية يستقيم بها اطراحها ، فان ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص ينحل في حقيقة أمره الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١١٩)

الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » . دعوى مدنية . حكم
« بياناته » « بيانات التسبيب » .

اغفال منطوق الحكم الفصل فى الدعوى المدنية وعدم تعرضه لها فى
مدوناته وقضاءه ببراءة المطعون ضده دون ايراد أسباب ذلك .
عدم اعتباره فصلا فى الدعوى المدنية صراحة او ضمنا .
متى يتضمن القضاء بالبراءة لزوما وحتما القضاء برفض الدعوى
المدنية ؟

(٢) دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » . دعوى جنائية « نظرها والحكم
فيها » . تعويض . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . نقض « حالات
الطعن . الخطا فى تطبيق القانون » .

للخصم فى الدعوى جنائية ام مدنية الحق فى الرجوع الى المحكمة التى
فاتها الفصل فى طلباته الموضوعية كلها او بعضها للفصل فيما أغفلته .
اساس ذلك ؟ المادة ١٩٣ مرافعات .

(٣) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . دعوى مدنية .
الطعن بطريق النقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع
صراحة او ضمنا .
لا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فى التحدث الا فى خصوص
الدعوى المدنية .

١ - ان البين من منطوق الحكم المطعون فيه ، انه أغفل الفصل فى
الدعوى المدنية ، ولم يعرض لها فى مدوناته ، وقضى ببراءة المطعون ضده من
التهمة المستندة اليه دون ايراد أسباب لهذا القضاء ، ومن ثم فانه لا يكون قد

فصل في الدعوى المدنية بقضاء صريح أو ضمنى ، ولا يصح القول في هذا الخصوص بأن القضاء بالبراءة يتضمن لزوما وحتمًا قضاء برفض الدعوى المدنية ، ذلك أن مناط صحة هذا القول أن يكون القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية ، أساسه عدم ثبوت الواقعة باعتبارها الأساس المشترك للدعويين الجنائية والمدنية ، أو عدم صحتها وهذا هو الحال في الحكم المطعون فيه الذي لا يعرف الأساس الذي أقام قضاءه بالبراءة عليه .

٢ - لما كانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات القائم المقابلة لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات الملغى ، اذ نصت على أنه « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظرها الطلب والحكم فيه » فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الخصم في الدعوى ، جنائية كانت أم مدنية ، الحق في الرجوع الى المحكمة التي فاتها الفصل في طلباته الموضوعية كلها أو بعضها ، للفصل فيما أغفلته ، وهي قاعدة عامة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص يحكم هذه الحالة ، وباعتبارها من القواعد العامة التي لا تتأبى طبيعة المحاكم الجنائية على اعمالها على الدعويين الجنائية والمدنية التابعة لها . لما كان ما تقدم فإن الطريقة السوية أمام الطاعن بصفته ، هي أن يرجع الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم في الدعوى الجنائية وأغفلت الفصل في دعواه المدنية ليطالب منها الفصل فيها ، لان اختصاصها بذلك مازال باقيا بالنسبة له .

٣ - الطعن في الحكم بطريق النقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع صراحة أو ضمنا ولا ضفة للمدعى بالحقوق المدنية في التحدث الا في خصوص الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عرض للبيع مواد مفسوشة غير مطابقة للمواصفات الواردة بالقانون لاحتوائها على كمية كحول غير مطابقة للعملية المسندة اليه وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٦ ، ١٥ ، فقرة أ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل ليلتهم بالزامه بأن يدفع مبلغ ١٤٣٥٨٤٠ جنية ومحكمة جناح قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها والزامه بتعويض قدره ألف جنية . فاستأنف كل من المدعى بالحقوق المدنية بصفته والمحكوم عليه ومحكمة الابتدائية (هيئة استئنافية في قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه .

فطعنت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن بصفته ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسيب ، ذلك بأنه لم يورد أسباباً لقضائه بقبول استئناف المتهم (المطعون ضده) شكلا رغم التقرير به بعد الميعاد المقرر في القانون ، وقضى بالناء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند اليه ، دون أن يتضمن ما يفيد الاحاطة بأدلة الثبوت في الدعوى وان المحكمة وازنت بينها وبين أدلة النفي فترجع لديها دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات ، مما يعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الين من منطوق الحكم المطعون فيه ، أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية ، ولم يعرض لها في مدوناته ، وقضى ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه دون ايراد أسباب لهذا القضاء ، ومن ثم فانه لا يكون قد فصل في الدعوى المدنية بقضاء صريح أو ضمنى ، ولا يصح القول في

هذا الخصوص بأن القضاء بالبراءة يتضمن لزوما وحتماً قضاء برفض
الندوى المدنية ، ذلك أن مناط صحة هذا القول أن يكون انقضاء
بالبراءة في الدعوى الجنائية ، أساسه عدم ثبوت الواقعة باعتبارها الأساس
المشترك للدعويين الجنائية والمدنية ، أو عدم صحتها وهذا هو الحال
في الحكم المطعون فيه الذي لا يعرف الأساس الذي أقام قضاءه بالبراءة
عليه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات القائم
انقابلة لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات الملغى ، اذ نصت على انه
« اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب
الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظرها الطلب والحكم
فيه » فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن
للخصم في الدعوى ، جنائية كانت أم مدنية ، الحق في الرجوع الى
المحكمة التي فاتها الفصل في طلباته الموضوعية كلها أو بعضها ، للفصل
فيما أغفلته ، وهي قاعدة عامة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو
قانون الاجراءات الجنائية من نص يحكم هذه الحالة ، وباعتبارها من
القواعد العامة التي لا تتأبى طبيعة المحاكم الجنائية على اعمالها على
الدعويين الجنائية والمدنية التابعة لها . لما كان ما تقدم فان الطريقة
السوية أمام الطاعن بصفته ، هي أن يرجع الى ذات المحكمة التي أصدرت
الحكم في الدعوى الجنائية وأغفلت الفصل في دعواه المدنية لطلب منها
الفصل فيها ، لان اختصاصها بذلك مازال باقياً بالنسبة له . ولما كان
الطعن في الحكم بطريق النقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة
الموضوع صراحة أو ضمناً وكان لا صفة للمدعى بالحقوق المدنية في
التحدث الا في خصوص الدعوى المدنية ، وهي - في صورة الدعوى - لم
يصدر فيها من المحكمة الاستئنافية قضاء فان أوجه النعي - على السياق
المقدم - انما تكون في حقيقتها قد وردت على القضاء في الدعوى الجنائية
وحدها ، وهو مالا يقبل من غير النيابة العامة الطعن فيه . لما كان ما تقدم
فان الطعن القائم يكون غير جائز في خصوص الدعوى المدنية ، ويتعين من
ثم التقرير بذلك مع الزام الطاعن بصفته المصاريف المدنية .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحي خليفة .

(١٢٠)

الطعن رقم ٦٦٩٧ لسنة ٥٦ القضائية

قذف وسب . أسباب الإباحة « استعمال حق مقرر بمقتضى القانون » .
دفاع . دسوع « الدفع بإباحة الفعل » . حكم « تسببه . تسبب
غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .
القذف . تعريفه ؟

حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه . لا تعد قذفا . يستوى
أن تصدر العبارات التى تتضمن قذفا أمام المحاكم أو سلطات التحقيق
أو فى محاضر الشرطة . أساس ذلك ؟
الدفع بإباحة الفعل استنادا الى توافر حق الدفاع . دفع قانونى
يخالطه واقع . اثارته أمام النقض غير جائز . علة ذلك ؟

لما كان الحكم قد حصل أقوال الطاعن من تحقيقات الشكوى رقم
..... بما مؤداه انه اكتشف أثر دخوله بزوجه المدعية بالحقوق المدنية
انها ثيب وجحد نسب مولودها اليه وكان القذف هو اسناد واقعة محددة
تستوجب عقاب من نسبت اليه أو احتقاره ، وكان ما أورده الحكم من
عبارات قالها الطاعن يعد قذفا فى حق المدعية بالحقوق المدنية ، فان منعا
فى هذا الصدد يكون غير شديد . لما كان ذلك ، ولئن كان حكم المادة
٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر
الذى يستلزمه ، يستوى أن تصدر العبارات - التى تتضمن قذفا - أمام
المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو فى محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا
الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، الا أن الدفع بإباحة
الفعل استنادا الى توافر حق الدفاع هو دفع قانونى يخالطه واقع ينفى

التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد الطاعن بوصف انه : ارتكب جريمة القذف والسب في حقها . وطلبت عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل وتغريمه مائة جنيهه والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعت الأستاذة / المحامية عن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة القذف قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخالف القانون ، ذلك بأن ما أورده من عبارات قالها الطاعن في تحقیقات الشكوى الادارية لا توفر جريمة القذف ، فضلا عن أن ما قاله في هذا الشأن هو من قبيل الدفاع ردا على طلب زوجته المجنى عليها حاضنه الصغيرة توصلا الى الانفراد بمسكن الزوجية وحرمان الطاعن منه ، وأخيرا فقد أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر بعد فوات أكثر من ثلاثة أشهر من علمها بالواقعة ومرتكبها أى بعد الميعاد الذي نصت عليه المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية ، وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الطاعن في تحقيقات الشكوى رقم ٠٠٠٠٠ ادارى بورسعيد بما مؤداه أنه اكتشف أثر دخوله بزواجه المدعية بالحقوق المدنية أنها ثيب وجحد نسب مولودها اليه ، وكان القذف هو اسناد واقعة محددة تستوجب عقاب من نسبت اليه أو احتقاره ، وكان ما أورده الحكم من عبارات قالها الطاعن يعد قذفا في حق المدعية بالحقوق المدنية ، فان منعه في هذا الصدد يكون غير مسديد .

لما كان ذلك ، ولئن كان حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، يستوى ان تصدر العبارات - التي تتضمن قذفا - أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، الا أن الدفع بإباحة الفعل استنادا الى توافر حق الدفاع هو دفع قانوني يخالطه واقع ينفي التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا متأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، واذ كانت محاضر جلسات المحاكمة قد خلت من هذا الدفاع ، كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يضمه دفاعه الذي سطره في مذكراته المقدمة الى محكمة الموضوع بدرجة ثبوتها ، فان منعه في هذا الشأن يضحى غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم ومن المفردات المضمومة أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى حدثت بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٨٣ وقد أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر بصحيفة أعلنت للطاعن بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٣ أى خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية ، فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن
ومحمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(١٢١)

الطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى » .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود
وسائر العناصر المطروحة . موضوعي .

(٢) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . جريمة « أركانها » . قصد
جنائي .

مناطق التأثيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته رهن ثبوت
التعرض المادي للغير في حيازته الفعلية بقصد منعها بالقوة . المادة ٣٦٩
عقوبات . أطراح المحكمة دفاع الطاعنة القائم على ثبوت حيازة شخص آخر
للعين تأسيسا على ما ثبت لديها من أن تأجيرها للعين لذلك الشخص جاء
لاحقا على وقوع الجريمة . سائق .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « شهود » .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

مفاد الأخذ بشهادة الشاهد ؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . دفع « الدفع
بتلفيق التهمة » .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود
وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تفتح بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل واسطق ولها أصلها في الاوراق •

٢ - لما كان مناط التأييم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، هو ثبوت التعرض المادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافئات عليها ومنع حيازته له بالقوة ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد ان استعرض ظروف الدعوى وملايساتها على نحو ينبىء عن أن المحكمة قد فطنت اليها ، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها واورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ولم تجادل الطاعنة في أنها تتردد الى أصولها الصحيحة بالأوراق ، ثم عرض لدفاع الطاعنة القائم على ثبوت حيازة شخص آخر - خلاف المجنى عليه - للعين مثار النزاع وأطرحه على سند مما ثبت للمحكمة من أن واقعة تأجير الطاعنة للعين الى ذلك الشخص الآخر تمت في تاريخ لاحق على وقوع الجريمة ، فان منعى الطاعنة على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد •

٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادة الشاهد فان ذلك يفيد انها قد أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فان رمى الحكم بالفساد في الاستدلال لتعويله على أقوال الشهود بقوله انها ملفقة مصطنعة يكون غير مقبول اذ هو في حقيقته جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض •

٤ - من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية

التي لا تستوجب بحسب الاصل ردا صريحا بل ان الرد عليه يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : دخلت عقارا في حيازة
بالقوة وذلك لمنع حيازته ، وطلبت عقابها بالمادتين ٣٦٩ ، ٣٧٣ مكررا من
قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمة بمبلغ واحد وخمسين
جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، كما ادعت المتهمة قبل المدعى بالحقوق
المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة
جنح قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمة ثلاثة أشهر
مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وبالزامها بأن تؤدي للمدعى
بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت
وبرفض دعواها المدنية وتأيد قرار قاضي الحيازة الصادر في استأنفت
ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف
نسكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهمة مبلغ مائة
جنيه وتأيدته فيما عدا ذلك •

فطن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنة بجريمة
دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ، فقد أخطأ في
تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأن حكما قد صدر
بأحقية آخر - خلاف المجنى عليه - في حيازة الوحدة السكنية موضوع
الاتهام ورفض استشكال المجنى عليه في تنفيذ هذا الحكم بما تضحى

معه حيازته للعين على غير سند من القانون وينأى بذلك الفعل المسند الى الطاعة عن التأييم كما عول الحكم في قضائه على أقوال الشهود على الرغم من انها ملفقة ومصطنعة وفي هذا وذاك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصسورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ... لما كان ذلك ، وكان مناط التأييم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، هو ثبوت التعرض المادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته له بالقوة ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المظمون فيه - بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملابساتها على نحو ينبىء عن أن المحكمة قد فطنت اليها ، قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ولم تجادل الطاعة في انها تترد الى أصولها الصحيحة بالأوراق ، ثم عرض لدفاع الطاعة القائم على ثبوت حيازة شخص آخر - خلاف المجني عليه - للعين مثار النزاع وأطرحه على سند مما ثبت للمحكمة من أن واقعة تأجير الطاعة للعين الى ذلك الشخص الآخر تمت في تاريخ لاحق على وقوع الجريمة ، فان منى الطاعة على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادة الشاهد فان ذلك يفيد انها قد أطرحت جميع الاعتبارات التي

ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن رمى الحكم بالفساد في الاستدلال لتعويله على أقوال الشهود بمقولة إنها ملفقة مصطنعة يكون غير مقبول اذ هو في حقيقته جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا بل أن الرد عليه يستفاد من أدلة الثبوت الساتئة التي أوردتها الحكم .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض مع مصادرة الكفالة وذلك عملا بالمادة ٣٩٦/٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن
ومحمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(١٢٢)

الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٦ القضائية

(١) اختلاس . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . دعوى جنائية .
نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

خطأ الحكم في تحديد تاريخ الواقعة . لا يؤثر في سلامته طالما انه
لا يتصل بحكم القانون فيها وما دامت الدعوى الجنائية لم تنقض
بمضى المدة .

(٢) حكم « التوقيع عليه » . محضر الجلسة . بطلان . نقض « أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها » .

اغفال التوقيع على محاضر الجلسات . لا اثر له على صحة الحكم .

(٣) تبديد . حجز . جريمة « أركانها » .

جريمة تبديد المحجوزات تمامها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء
ممن في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد لذلك بقصد عرقلة التنفيذ .
توقيع الحجز يقتضى احترامه . ولو كان مشوباً بالبطلان . ما لم
يصدر حكم ببطلانه .

اثبات الحكم ان الطاعن كان حاضراً وقت توقيع الحجز ينفي دفعه
بعدم العلم بيوم البيع .

محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع ان تكون المحجوزات موجودة
ولم تبدد .

١ - لما كان ما يثيره الطاعن بشأن تاريخ حصول التبديد مردود بأن
خطأ الحكم في تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر في سلامته طالما ان هذا
التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى
الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن اغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٣ - من المقرر قانوناً أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تسم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن في عهده إلى المكلف بيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الامتناع ينطوي على الاضرار بالدائن الحاجز وعلى الاخلال بواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعته وكان لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات إذ أن ذلك كله لا يبيح اختلاس المحجوزات بل الواجب دائماً احترام الحجز ولو كان مشوباً بما يبطله مادام لم يقض ببطلانه وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم علمه بالحجز مردوداً بأن الحكم أثبت في حقه أنه كان حاضراً وقت توقيع الحجز مما يدل على علمه به فضلاً عن أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد وهو ما لم يثيره الطاعن أمام محكمة الموضوع التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اختلس الماشية المينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليها إدارياً لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في يوم البيع فاختلسها لنفسه أضراراً بالجهة الحاجزة ، وطلبت عقابة بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قضت حضورياً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ . استأنف ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل .

قطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التبيد قد شابه البطلان والخطأ في القانون ذلك بأن محكمة الموضوع بدرجتها أعطت للواقعة تاريخا لم تحدث فيه وخلت محاضر جلسات محكمة أول درجة من توقيع القاضي واستند الحكم في الادانة الى محضر حيز باطل لان الطاعن ليس مدينا للجهة الحاجزة فضلا عن خلو هذا المحضر مما يفيد علمه بالحجز أو يوم البيع ..

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن تاريخ حصول التبيد مردودا بأن خطأ الحكم في تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر في سلامته طالما ان هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها ومادام الطاعن لم يدع ان الدعوى الجنائية قد انتقضت بمضي المدة لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان اغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل لما كان ذلك وكان من المقرر قانونا ان جريمة تبيد الاشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لان هذا الامتناع ينطوي على الاضرار بالدائن الحاجز وعلى الاخلال بواجب الاحترام لاوامر السلطة التي أوقعته وكان لايعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ

المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات إذ أن ذلك كله لا يبيح اختلاس المحجوزات بل الواجب دائماً احترام الحجز ولو كان مشوباً بما يبطله مادام لم يقض ببطالته وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم علمه بالحجز مردوداً بأن الحكم أثبت في حقه أنه كان حاضراً وقت توقيع الحجز مما يدل على علمه به فضلاً عن أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد وهو ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / نجاح نصار ومحمد محمد يحيى
وحسن سيد حمزه ومجدي الجندي .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٧ القضائية

محكمة الجنايات « الاجراءات امامها » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » .
قانون « تطبيقه » . دعوى جنائية « انقضاؤها بمضي المدة » . عقوبة
« سقوطها » . نقض « حالات الطعن » . الخطأ في القانون » .

الحكم الصادر غيابيا في جناية يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة
في مواد الجنائيات وهي عشرين سنة وعقوبة الاعدام ثلاثين سنة .
حضور المحكوم عليه في جناية في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط
العقوبة . أثره ؟

قضاء محكمة الجنائيات غيابيا على الطاعن في جناية بالحبس والفرامة
والقبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ الحكم . يوجب إعادة
محاكمته . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك والقضاء بانقضاء الدعوى
الجنائية بمضي المدة . خطأ في تطبيق القانون .

لما كان قانون الاجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب
الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الاجراءات التي تتبع في مواد
الجنائيات في المتهمين الغائبين قد نص في المادة ٣٩٤ على أنه لا يسقط
الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات في جناية بمضي المدة ، وانما
تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها ،، ونص في
المادة ٣٩٥ على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه
قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل الحكم السابق صدوره سواء
فيما يتعلق بالعقوبة أو التضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ،
ونصت الفقرة الاولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه تسقط

العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة .

وواضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية فان الحكم الذي يصدر فيها غاييا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقرر للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الممنوعون ضده لارتكابه جنایات الاستيلاء على مال الدولة بغير حق والتزوير في أوراق رسمية واستعمالها وقضى عليه من محكمة الجنايات غاييا في ١٩٦٧/١٢/٢٥ بحجبه سنة واحدة مع الشغل ونغريمه خمسمائة جنيه ، واذ يتعين عليه انقضاء عشرين سنة من التاريخ المذكور فانه كان يتعين اعادة محاكمته من جديد ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى الجنائية قد انقضت اذ لا عبرة بها في هذا المقام واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : بصفته موظفا عموميا « موظف بقسم الامداد والتموين بمشروع خطوط الكهرباء بشركة استولى بغير حق على مال مملوك للدولة هو كمية الحديد والاسلاك الكهربائية المبينة بالمحضر المملوكة للشركة العامة سالفة الذكر . ثانيا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو تصريح المرور المبين بالمحضر بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٣ المنسوب صدوره الى مشروع خطوط الكهرباء قسم الامداد والتموين بالهيئة العامة لبناء السد العالي بما يفيد التصريح للسيارة رقم ٨٨ نقل أسوان بحمل كمية من الحديد والاسلاك الى معسكر كوم امبو وذلك بأصطناع هذا التصريح على غرار التصاريح الصحيحة بأن قام بكتابة بياناته ووقع عليه بأمضاء نسبه زورا لرئيس قسم الامداد

والتموين وختم عليه بخاتم شركة بعد ان
استحصل عليه بغير حق . ثالثا : قلد أمضاء لأحد موظفي الحكومة وهو
. رئيس قسم الامداد والتموين بشركة
رابعا : استحصل بغير حق على خاتم لاحدى الجهات الحكومية واستعمله
استعمالا ضارا بمصلحتها بان بصم به على المحرر المزور على الوجه
المبين بالتهمة الثانية . خامسا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع
علمه بتزويره بان قدمه لقسم الأمن بشركة والمقاول
وطلبت من مستشار الاطالة احالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا
للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات
. قضت غاييا في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ عملا بمواد الاتهام
بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه واذا اعيدت اجراءات
المحاكمة أمام محكمة جنايات بعد القبض على المتهم في ٢٩ من
ديسمبر سنة ١٩٨٥ فقد قضت حضوريا في يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦
عملا بالمادتين ١٤ ، ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بانقضاء الدعوى
الجنائية بمضى المدة .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى
بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك
انه أسس قضاءه على مضي عشر سنوات من تاريخ الحكم الغيابي الصادر
ضد المطعون ضده في جناية ، بحال ان الحكم الصادر غاييا في جناية
يخضع - وفق القانون لمدة السقوط المقرر للعقوبة في مواد الجنايات
وهي عشرين سنة في الدعوى الماثلة ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان قانون الاجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب
الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الاجراءات التي تتبع في مواد

الجنايات في المتهمين الغائبين قد نص في المادة ٣٩٤ على أنه لا يسقط الحكم الصادر غاييا من محكمة الجنايات في جناية بمضى المدة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها ،، ونص في المادة ٣٩٥ على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، ونصت الفقرة الاولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة .

وواضح من هذه النصوص انه مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، فان الحكم الذي يصدر فيها غاييا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقرر للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده الارتكابه جنایات الاستيلاء على مال الدولة بغير حق والتزوير في أوراق رسمية واستعمالها وقضى عليه من محكمة الجنايات غاييا في ١٩٦٧/١٢/٢٥ بحبسه سنة واحدة مع الشغل وتعزيمه خمسمائة جنيه ، واذ يتعين عليه انقضاء عشرين سنة من التاريخ المذكور فانه كان يتعين اعادة محاكمته من جديد ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى الجنائية قد انقضت اذ لا عبرة بها في هذا المقام . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وسرى صسيام .

(١٢٤)

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) نقض « أسباب الطعن » ما لا يقبل منها » • نيابة عامة •
تقرير النيابة العامة بالطعن على الحكم الصادر ببراءة احد المتهمين
دون النعى عليه بأية مناع • أثره : عدم قبول الطعن شكلا •
- (٢) استيلاء • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • اشتراك •
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » « أثر الطاعن » •
دفاع احد المتهمين بأن القول المبيع الى الطاعن كان فاسدا وتالفا •
وانه سدد قيمته • دفاع عني لتعلقه بالوقائع محل الاتهام وجودا وعدمه
لا بأشخاص مرتكبيها • أثر ذلك ؟
مثال :
اتصال وجه الطعن بمحكوم عليه آخر يوجب النقض والاعادة
بالنسبة له •

١ - ان تقرير النيابة العامة بالطعن فى الحكم الصادر ببراءة ...
بطريق النقض ، الا أنها لم تفصح فى أسباب طعنها على الحكم بأية مناع ،
فان طعنها يكون غير مقبول شكلا •

٢ - البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم الثانى
تمسك فى دفاعه بأن القول المبيع الى الطاعن ، كان فاسدا وتالفا وأنه
قام بسداد قيمته • لما كان ذلك ، وكان دفاع المتهم الثانى - على
السياق المتقدم - هو دفاع عني لتعلقه بالوقائع محل الاتهام
وجودا وعدمه ، لا بأشخاص مرتكبيها ، ويترتب عليه - ان صصح -
انتفاء الجرائم المسندة اليه والى كل من اتهم بالمساهمة فيها فاعلا كان

أم شريكا ، ويتعدى نطاق الاستفادة منه الى المساهمين بطريق اللزوم والتبعية وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والأثر العيني للدفاع المشار اليه ، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، ومن ثم فانه يحق للطاعن أن يتمسك بذلك الدفاع أمام محكمة النقض ناعيا على الحكم سكوته عن الرد عليه ، وان لم يكن هو الذي أثاره لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الدفاع آقف الذكر يعد في صورة الدعوى دفاعا جوهريا ، لما يترتب عليه - أن صح - من انتفاء الجرائم المستندة الى المتهمين وافحصار مسئوليتيهما الجنائية عنها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي الى اطراحه ، أما وهي لم تفعل ، فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع فضلا عما شاب حكمها من قصور في التسبيب . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة الى الطاعن والمحكوم عليه الآخر الاتصال وجه الطعن به عملا بمقتضى نص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - . . . ٢ - . . .
- ٣ - (طاعن) بأنهم : المتهمان الأول والثاني :
- (أ) بصفتهم موظفين عموميين الأول رئيس وردية بالمخبز الآلى التابع لشركة الدقهلية للأمن الغذائي والثاني رئيس الحسابات بها والمعهود اليهما بتوزيع سلعة الفول طبقا لنظام معين أخلا عمدا بنظام توزيعها حالة كونها تتعلق بقوت الشعب . (ب) بصفتهم سائفة الذكر سهلا للمتهم الثالث (الطاعن) الاستيلاء بغير حق على مبلغ ١٠٣٩ (ألف وتسعة وثلاثين جنيها) المملوك للدولة بقيمة اللدعم المقررة على كمية الفول المباعة له . المتهم الثالث (الطاعن) : (أ) بصفته موظفا عموميا « حراف بمأمورية الضرائب العقارية بـ ٨٠٠٠٠ ، استولى على كمية الفول المباعة

نه من المتهمين الأول والثاني • (ب) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معهما على شراء سلعة القبول المدعم من الدولة المبين التحقيقات والمقرر توزيعه بنظام معين وساعدهما بدفع الثمن المدعم واستلام الكمية وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة • واحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهن طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة • ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٤١ ، ١/١١٣ ، ١/١١٦ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ ، مكررا ، ١١٩ ، ١١٩ / د ، هـ مكررا مع اعمال المواد ٣٢ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات والمادة ٣٠٤ / أ من قانون الاجراءات الجنائية أولا : براءة المتهم الأول مما هو منسوب اليه • ثانيا : بمعاقبة كل من الثاني والثالث (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة ١٠٣٩ جنيه والعزل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات •

فطعن المحكوم عليه الثالث (الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت النيابة العامة أيضا في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

الحكمة

حيث انه وان قررت النيابة العامة الطعن في الحكم الصادر ببراءة بشرط النقض ، الا أنها لم تنع في أسباب طعنها على الحكم بأية مناع ، فان طعنها يكون غير مقبول شكلا •

ومن حيث أن طعن كل من النيابة العامة ضد المحكوم عليهما ، وطعن المحكوم عليه قد استوفى كلاهما الشكل المقرر في القانون •

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه

بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال الدولة والاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الآخرين في الإخلال عمدا بتوزيع سلعة يتم توزيعها طبقا لنظام معين وفي تسهيل استيلائه بغير حق على مال الدولة ، قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، ذلك بأن الدفاع عن المحكوم عليه الآخر (المتهم الثاني) تمسك في دفاعه ، بأن القول محل الاتهام كان تالفاً حسبما أثبت في محضر رسمي سابق ، كما أن شراء الطاعن له بالسعر الذي يباع به الفول السليم أتخذ الشركة من خسارة جسيمة ، إلا أن الحكم أعرض كلية عن هذا الدفاع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم الثاني تمسك في دفاعه بأن الفول المبيع الى الطاعن ، كان فاسداً وتالفاً وأنه قام بسداد قيمته . لما كان ذلك ، وكان دفاع المتهم الثاني - على السياق المتقدم - هو دفاع عيني لتعلقة بالوقائع محل الاتهام وجوداً وعدمه ، إلا بأشخاص مرتكبيها ، ويترتب عليه - أن صح - انتفاء الجرائم المسندة اليه وإلى كل من اتهم بالمساهمة فيها فاعلاً كان أم شريكاً ، ويتعدى نطاق الاستفادة منه الى المساهمين بطريق اللزوم والتبعية وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والأثر العيني للدفاع المشار إليه ، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، ومن ثم فانه يحق للطاعن أن يتمسك بذلك الدفاع أمام محكمة النقض ناعياً على الحكم سكوته عن الرد عليه ، وإن لم يكن هو الذي أثاره لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الدفاع آتف الذكر يعد في صورة الدعوى دفاعاً جوهرياً ، لما يترتب عليه - أن صح - من انتفاء الجرائم المسندة الى المتهمين وانحصار مسؤوليتهما الجنائية عنها ، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً الى غاية الأمر فيه ، أو نرد عليه بأسباب سائغة تؤدي الى اطراحه ، أما وهي لم تفعل ، فانها تكون قد أخالت بحق الدفاع فضلاً عما شاب حكمها من قصور في التسييب . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه

والاعادة بالنسبة الى الطاعن والمحكوم عليه الآخر الاتصال وجه الطعن به عملاً بمقتضى نص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن ، أو أوجه الطعن التي ساققتها النيابة في مذكرة أسباب طعنها التي طلبت فيها تصحيح الخطأ القانوني الذي شاب الحكم في خصوص عقوبتي العزل والغرامة النسبية ، لأنها - وقد خلصت المحكمة الى تقض الحكم المطعون فيه - اوضحت غير ذات موضوع •

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وفتحي خليفة .

(١٢٥)

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) قتل عمد • قصد جنائي • حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض
« اسباب الطعن • ما يقبل منها » .

تميز جرائم القتل العمد بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح
وهي تختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم
العمدية • وجوب ابراز هذه النية وايراد الأدلة التى تثبت توافرها •
مثال لتسبب معيب للتدليل على توافر نية القتل فى حق الطاعن •

(٢) اعتراف • اثبات « اعتراف » •

الاعتراف الذى يعول عليه • شرطه ؟ •

(٣) دفع « الدفع ببطلان الاعتراف » •

الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه • جوهرى • أثر
ذلك ؟

استناد الحكم فى الرد على الدفع بأن الأوراق خلت من وقوع اكراه
على الطاعن رغم ان الثابت بالأوراق يخالف ذلك • قصور •

(٤) اثبات « بوجه عام » •

تساند الأدلة فى المواد الجنائية • مؤداه ؟

(٥) دفع « الدفع بانتفاء المسؤولية » • اكراه • اعتراف • حكم

« تسببه • تسبب معيب » •

الدفع بانتفاء المسؤولية تأسيسا على أن ما قارفه الجانى كأن نتيجة

اكراه • جوهرى ؟

الارادة والاختيار هما مناط المساءلة الجنائية •

عدم الرد على الدفع بالاكراه • قصور •

مثال •

١ - جريمة القتل العمد تتميز قانونا بنية خاصة هي اتسواء الزمق الروح وهي تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، فانه يجب على الحكم الصادر بالادانة في هذه الجريمة ان يظهر هذه النية ويبين توافرها بأدلة سائغة .

٢ - ينبغي في الاعتراف الذي يعول عليه أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا اذا صدر تحت تأثير الاكراه أو التهديد .

٣ - الدفع بطلان الاعتراف لانه وليد اكراه هو دفاع جوهرى ينبغي على المحكمة أن هي رأت التعويل على الاعتراف أن ترد على الدفع بما يفنده ، واذ كان الحكم قد اقتصر فى رده على الدفع على قوله أن الأوراق قد خلت من أن اكراها قد وقع على الطاعن ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ثمة برقيتين أرسلت احدهما الى المحامى العام والأخرى الى رئيس النيابة تحملان شكوى أخ الطاعن مما تعرض له أخوه من تعذيب حمله على الاعتراف بطلب نذب طبيب لاثبات ما به من اصابات نتجت عن هذا التعذيب ، واذ التفتت المحكمة عن دلالة تينك البرقيتين ولم تحقق ما ورد بهما ، وعولت فى ادانة الطاعن - من بين ما عولت عليه - على اعترافه ، فان حكمها يكون قاصرا بما يبطله .

٤ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة .

٥ - الدفع باقتفاء المسؤولية تأسيسا على أن ما قارقه الجانى كان نتيجة الاكراه هو دفع جوهرى لما له من أثر على الارادة والاختيار وهما مناط المساءلة الجنائية ، وكان ما رد به الحكم على دفاع الطاعن من أنه انما توجه باختياره مع المحكوم عليه الآخر الى منزل المجنى عليه لا يصلح ردا لان ذلك من الحكم مصادرة للدفاع لا ردا عليه ، اذ كان

لزاما على المحكمة أن تقسط دفاع الطاعن حقه بلوغا الى غاية الأمر فيه وتستظهر ما كان للسلاح الذى يحمله المتهم الآخر (الطاعن الأول) من أثر على ارادة الطاعن واختياره ، أما وهى لم تفعل ، وكانت الأسباب التى أوردتها لتنفيذه لا تؤدي الى ذلك ، فان حكمها يكون قد تعيب بالقصور •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) • • • • (٢) • • • • (الطاعن الأول) • (٣) • • • • (الطاعن الثانى) بأنهم فى ليلة • • • • (أولا) المتهمون الثلاثة : قتلوا عمدا مع سبق الاصرار والترصد • • • • بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك سلاحا حادا (مطواه) وترصد له المتهمان الثانى والثالث فى الطريق الموصل الى منزله والذى أيقنا مسروره فيه فى مثل هذا الوقت وما أن ظفروا به حتى استدرجه المتهم الثانى الى منزله بسيارته حيث كن المتهم الأول فى انتظارهما فقام أحدهما بطعنة طعنة واحدة ثم قام المتهمون الثلاثة بنقله فى سيارته الى مكان خال ووضعوا النار عمدا فى السيارة وبداخلها جثة المجنى عليه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته • وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى انهم فى نفس المكان والزمان سالفى الذكر سرقوا المبلغ النقدي المبين وصفا بالتحقيقات المملوك للمجنى عليه الذى كان بجيبه وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن قام المتهم الأول بالضغط على رقبة المجنى عليه وكنتم أنفاسه حتى فقد الوعي وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المبلغ النقدي • (ثانيا) المتهمان الثانى والثالث : سرقا المنقولات المينة وصفا بقيمة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليه سالف الذكر حالة كون أحدهما حاملا سلاحا ظاهرا (مطواة) • (ثالثا) المتهمون الثلاثة : أتلفوا عمدا منقولا مملوكا للمجنى عليه هى السيارة رقم •••

ملاكى منوقية على النحو المبين بالتحقيقات واحالتهم الى محكمة
الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحسالة .
و ادعى و مدنيا قبل المتهمين
ببلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة
جنايات بعد أن عدلت وصف التهمة الأولى الى أن المتهمين
الأول والثاني قتلا عمدا بأن عقدا العزم على ذلك
وضعه أحدهما بآلة حادة مدببة في صدره ثم وضعاه في سيارته وأشعلا
انار نيهما قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الاصابات والحروق
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان القصد
من ذلك هو تسهيل سرقة ، قضت غايبا للأول وحضورا للمتهمين الثاني
وانثالث عملا بالمواد ٣١٧/٤ - ٥ ، ٢٣٤/١-٣ ، ٣٦١/٢ ، ٣١٦ من
فانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٢/٢ من القانون ذاته والمادة
٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية : أولا : بمعاقبة كل من المتهمين
. والأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند اليهما .
ثانيا ، بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن
التهمة الثانية المسندة اليه . وبرأته من التهمتين الأولى والثالثة
وبانزاع المتهمين الثاني والثالث بأن يدفعوا للمدعين الحقوق المدنية
مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
نظعن المحكوم عليهما (الثاني والثالث) في هذا الحكم بطريق
النقض . . . الخ .

المحكمة

أولا الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني .
من حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ داته
بجرائم القتل العمد بقصد تسهيل جنحة سرقة والسرقه ليلا مع آخر
يحمل سلاحا ظاهرا واتلاف منقول عمدا قد شابه قصور في التسبيب
وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول في توافر نية القتل على أن
الآلة المستعملة في طعن المجنى عليه هي آلة حادة من شأنها احداث

القتل وهو ما لا يصلح سندا لقيام هذه النية ، وما استدل به في هذا الخصوص من احراق المجنى عليه حيا لا ينهض بدوره دليلا قبل الطاعن الذي كان قد وقر في نفسه أن المجنى عليه قد قضى نجه قبل وضع النار في السيارة ، وأن الحرق كان بقصد اخفاء الجثة لا ازهاق الروح ، هذا الى ان الطاعن تمسك بطلان اعترافه لصدوره تحت تأثير الاكراه الا أن المحكمة عولت على الاعتراف وطرحته دفاعه قولا منها ان الأوراق خلت مما يظاھرہ والتفتت عن برقيتين أرسلتا الى المحامي العام ورئيس النيابة تحملان شكوى الطاعن من التعذيب وأنه أكره على الاعتراف وأن به اصابات طلب نذب طيب لاثباتها . كل ذلك يعيب انحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه لما كانت جريمة القتل العمد تميز قانونا بنية خاصة هي اتواء ازهاق الروح وهي تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، فانه يجب على الحكم الصادر بالادانة في هذه الجريمة أن يستظهر هذه النية ويبين توافرها بأدلة سائغة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دل على توافر نية القتل في حق الطاعن في قوله « وحيث أن نية القتل ثابتة - في حق المتهمين الأول والثاني (الطاعن) من طعن احدهما المجنى عليه بآلة حادة من شأنها احداث القتل وقد أحدثته فعلا وفي مقتل منه وبقيامهما باحراقه وهو ما زال حيا مما أدى الى وفاته مما يقطع بتوافر هذه النية لديهما وأنهما قصدا التخلص من المجنى عليه بازهاق روحه » وكان ما أورده الحكم من استعمال أحد الجناة سلاحا من شأنه احداث القتل واصابة المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى تعمد الفعل المادي ولا يكفي بذاته للتدليل على نية ازهاق الروح ، وكان الحكم قد حصل اعتراف الطاعن الذي عول عليه في الادانة في قوله « فقد قرر المتهم الثاني انه استدرج المجنى عليه الى منزله بحجة استبدال لنقود مصرية بأخرى أجنبية بعد اتفاقه مع المتهم الأول على ذلك وهناك اشتبك مع المتهم الاول حتى سقط على الارض فاقد النطق فذهب بسيارة المجنى عليه الى المتهم الثالث

وأحضره بسيارته الاجرة ونقلوا جثة المجنى عليه فيها ثم نقلوها الى سيارة المجنى عليه وفي الطريق اشتروا بنزينا وبطريق زوير قام المتهم الأول باشعال النار في سيارة المجنى عليه وهو فيها . . ، فان الحكم اذ عول في التدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن على قيامه وآخر باحراق المجنى عليه حيا يكون قادرا ، ذلك بأنه كان لزاما عليه أن يستظهر علم الطاعن ان المجنى عليه كان لا يزال حيا وقت اشعال النار في السيارة واذ اعتد الحكم في التدليل - على نية القتل على دعائتين فاسدتين فانه يكون - فوق فساد استدلاله - قاصر التسيب بما يوجب نقضه .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بطلان اعترافه لانه وليد اكراه وقال ان ذويه قد أبرقوا الى النيابة العامة شاكين ما وقع على الطاعن من تعذيب لحمله على الاعتراف ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع في قوله « وحيث ان ما اثاره المتهم الثاني (الطاعن) مردود أنه ليس في أوراق الدعوى ما يشير من قريب أو بعيد الى أن اكراها وقع عليه أثناء اعترافه أمام النيابة العامة عند استجوابه بعد أن اظهر مثلها على صلفته ومن ثم نطمن المحكمة الى أن اعتراف المتهم المذكور انما كان عن طواعية واختيار ولم يكن وليد اكراه ومتى تحققت المحكمة من أن الاعتراف سليم مما يشوبه فانها تظن اليه وتأخذ به » . لما كان ذلك ، وكان ينبغي في الاعتراف الذي يعول عليه أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا اذا صدر تحت تأثير الاكراه أو التهديد ، وكان الدفع بطلان الاعتراف لانه وليد اكراه هو دفاع جوهرى ينبغي على المحكمة أن هي رأت التعويل على الاعتراف أن ترد على الدنع بما يفنده ، واذ كان الحكم قد اقتصر في رده على الدفع على قوله أن الأوراق قد خلت من أن اكراها قد وقع على الطاعن ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ثمة برقيتين أرسلت احدهما الى المحامي العام والأخرى الى رئيس النيابة تحملا لشكوى أخ الطاعن

مما تعرض له أخوه من تعذيب حمله على الاعتراف بطلب تدب طبيب
لأثبات ما به من أصابات تتجت عن هذا التعذيب ، واذ التفتت المحكمة
عن دلالة نيك البرقيتين ولم تحقق ما ورد بهما ، وعسولت فى اداة
الطاعن - من بين ما عولت عليه - على اعترافه ، فان حكمها يكون
قاصرا بما يطله ويوجب نقضه والاعادة لهذا السبب أيضا دون حاجة
الى بحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف
المدنية . ولا يمنع من ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك أن
الأدلة فى المواد الجنائية متسائلة اذا سقط احدها أو استبعد
تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى
انتهت اليه المحكمة .

ثانيا - الطعن الملقدم من المحكوم عليه الثالث :

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة
السرقه لـسلا مع آخر يحمل سلاحا ظاهرا قد شابه قصور فى
التسبيب ، ذلك بأن الدفاع قد تمسك بعدم مسئوليته عن الجريمة لانه
لم يتوجه مع الطاعن الأول الى مسكن المجنى عليه الا تحت تأثير الإكراه
الواقع عليه من ذلك الطاعن الذى كان يحمل سلاحا ، ومع أن الحكم قد
سلم بأن الطاعن لم يغتم من المسروقات شيئا ، وهو ما كان يؤذن بصحة
دفاعه ، ويوجب على المحكمة بالتالى أن تحققه أو ترد عليه بما ينفيه
الا أنها ردت عليه بأنه توجه مع المتهم الآخر باختياره ، وهى عبارة
قاصرة لا تواجه دفاعه ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع قد تمسك
بأن ما وقع من الطاعن كان تحت تأثير الإكراه وقد حصل الحكم هذا
الدفاع ورد عليه فى قوله « وحيث أن ما أثاره المتهم الثالث مردود
بأن مرافقته المتهم الثانى باختياره الى منزل المجنى عليه وقيام هذا الأخير
بسرقه الساعتين والولاعة وهو يحمل سلاحا يدل بما لا يدع مجالا
للسك أنه قصد قصد فى الاستيلاء على مال المجنى عليه بنية تملكه

ولا يغير من الأمر شيئاً أنه لم يقم شيئاً من السرقة ، . لما كان ذلك ، وكان الدفع بالتقضاء المسئولية تأسيساً على أن ما قارقه الجاني كان نتيجة الاكراه هو دفع جوهرى لما له من أثر على الإرادة والاختيار وهما مناط المساءلة الجنائية ، وكان ما رد به الحكم على دفاع الطاعن من أنه إنما توجه باختياره مع المحكوم عليه الآخر الى منزل المجنى عليه لا يصلح رداً لأن ذلك من الحكم مصادرة للدفاع لا رداً عليه ، اذ كان لزاماً على المحكمة أن تقسط دفاع الطاعن حقه بلوغاً الى غاية الامر فيه وتستظهر ما كان للسلاح الذى يحملة المتهم الآخر (الطاعن الأول) من أثر على ارادة الطاعن واختياره ، أما وهى لم تفعل ، وكانت الأسباب التى أوردتها لتفنيده لا تؤدى الى ذلك ، فان حكمها يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضدهما (المدعين بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن ومحمود
رضوان ورضوان عبد العليم .

(١٢٦)

الطعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٥ القضائية

احداث . محكمة الاحداث « اختصاصها » . اختصاص . نقض « ما يجوز
الطعن فيه من الاحكام » . اجراءات « اجراءات المحاكمة »

اختصاص محكمة الاحداث مقصور على الفصل في جرائم الاحداث .
عدم امتداد هذا الاختصاص الى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها .
المادة ٢٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . اذا كان منها
المقصومة على خلاف الظاهر .
مثال .

لما كان قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، بعد أن أفصح
في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ منه على انفراد محكمة الاحداث
بالفصل فيما ينسب للحدث من جرائم نص في فقرتها الثانية على انه
« واذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى
محكمة الاحداث » . فقد دل بذلك دلالة واضحة قاطعة على أن اختصاص
محكمة الاحداث ينحصر في الفصل فيما ينسب الى هؤلاء من جرائم
دون أن يمتد الى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها بل تظل المحاكم
العادية صاحبة الاختصاص العام هي المختصة بمحاكمتهم ، واذا كان
الحكم المطعون فيه قد أثبت أن أحد المتهمين المستأثفين هو من
الاحداث الذين تختص محكمة الاحداث بنظر الدعوى بالنسبة لهم ، فقد
كان على المحكمة أن تقصر قضاءها بالغاء الحكم المستأثف وبعدم
اختصاص محكمة الجناح العادية بنظر الدعوى ، على هذا المتهم الحدث
فيحسب ، وان تمضي هي في نظر موضوع الاستئناف المرفوع من المتهمين

الآخرين في الدعوى ، أما وقد خالفت هذا النظر وقضت بعدم اختصاص محكمة الجنح المادية بنظر الدعوى يرمتها فانها تكون قد أخطأت صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص بالنسبة الى المطعون ضدهما الأول والأخير ، يعد منها للخصومة بالنسبة لهما - على خلاف ظاهره - ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة الى هذين المطعون ضدهما فيما لو رفعت اليها ، فان الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : هربوا البضاعة الواردة المشار اليها بالأوراق بأن اخفوها عن رجال الجمارك بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح الشئون المالية ب قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل وبتعريمه ألف جنيه وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وبالزامهم متضامنين بأن يؤدوا لمصلحة الجمارك مبلغ ثلاثة آلاف ومائتين وعشرين جنيها والمصادرة وكبدل المصادرة مبلغ سبعة عشر جنيها وأربعمائة وخمسين مليما والمصاريف . استأنفوا ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وبإحالتها للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المطعون ضدهم ، وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى تأسيساً على ما بان للمحكمة من أن المطعون ضده الثاني حدث ، فقد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك بأنه كان يتعين على المحكمة أن تفصل في موضوع الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهما الآخرين • وفي ذلك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد اقيمت على المطعون ضدهم بتهمة التهرب من أداء الضرائب الجمركية وقضت محكمة الدرجة الأولى بإدانته • وإذا استأنف المطعون ضدهم الثلاثة هذا الحكم فقد قضت محكمة ثاني درجة ، بحكمها المطعون فيه ، بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وبإحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، مؤسسة قضاءها على ما ثبت لها من أن المطعون ضده الثاني - - كان وقت ارتكاب الجريمة دون الثامنة عشرة من عمره بما يجعل الاختصاص معقوداً لمحكمة الأحداث ، دون محكمة الجناح العادية • لما كان ذلك ، وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، بعد أن أفصح في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ منه على انفراد محكمة الأحداث بالفصل فيما ينسب للحدث من جرائم نص في فقرتها الثانية على أنه « وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث » • فقد دل بذلك دلالة واضحة قاطعة على أن اختصاص محكمة الأحداث ينحصر في الفصل فيما ينسب إلى هؤلاء من جرائم دون أن يستد إلى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها بل تظل المحاكم العادية صاحبة الاختصاص العام هي المختصة بمحاكمتهم ، وإذا كان

الحكم المطعون فيه قد اُثبت ان أحد المتهمين المستأقنين هو من الأحداث الذين تختص محكمة الأحداث بنظر الدعوى بالنسبة لهم ، فقد كان على المحكمة أن تقصر قضاءها بإلغاء الحكم المستأقف وبعدم اختصاص محكمة الجناح العادية بنظر الدعوى ، على هذا المتهم الحدث فحسب ، وان نمضى هي في نظر موضوع الاستئناف المرفوع من المتهمين الآخرين في الدعوى ، أما وقد خالفت هذا النظر وقضت بعدم اختصاص محكمة الجناح العادية بنظر الدعوى برمتها فاتها تكون قد أخطأت صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص بالنسبة الى المطعون ضدهما الأول والأخير ، يعد منهيًا للخصومة بالنسبة لهما - على خلاف ظاهره - ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة الى هذين المطعون ضدهما فيما لو رفعت اليها ، فان الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض يكون جائزا ، واذا كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون فهو مقبول شكلا . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به بالنسبة الى المطعون ضدهما الأول والثالث ، واذا كان الخطأ الذي انساق اليه الحكم قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف المرفوع من هذين المطعون ضدهما ، فانه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن ومحمود
رضوان ورضوان عبد العليم .

(١٢٧)

(الطعن رقم ٥١١٢ لسنة ٥٦ القضائية)

(١) نقض « أسباب الطعن » توقيعها » • محاماة •

عدم توقيع أسباب الطعن المرفوع من المحكوم عليه من محام مقبول أمام
النقض حتى فوات الميعاد المقرر أثره : عدم قبول الطعن شكلاً • لا يغنى عن
هذا تقديم صورة ضوئية مأخوذة من أصل وقع عليه محام مقبول أمام النقض
ومخصصة لهذا الطعن •

(٢) نقض « أسباب الطعن » توقيعها » • محاماة •

ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات • لزوم حملها مقومات
وجودها • التوقيع على الأسباب • هو السند الوحيد على صدورها ممن •
وقعها • عدم جواز تكملة هذا البيان • بدليل خارج منها • مخالفة ذلك •
أثره ؟

١ - لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بعد أن
نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب التي بنى
عليها في أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت
في فقرتها الأخيرة - بالنسبة الى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم
- أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكانت ورقة
الأسباب المقدمة في هذا الطعن قد بقيت غفلاً من التوقيع حتى فوات
ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً • ولا يشفع في ذلك
ما هو ظاهر من ورقة الأسباب من أنها صورة ضوئية مأخوذة عن أصل

ومخصصة لهذا الطعن بما قد يشير الى أن للمحكوم عليه طعنا أو طعوناً أخرى أعدت لها جميعاً مذكرة أسباب واحدة وقع على أصلها محام مقبول أمام محكمة النقض ثم خصصت صورة ضوئية منها لكل طعن بعد اثبات البيانات الخاصة به في فراغات تركت لهذا الغرض بالأصل ، ما دام الثابت من ورقة الأسباب المقدمة في الطعن المائل انها ، وان ظهرت بها صورة التوقيع المثبت على الأصل الذي أخذت منه ، الا أنها قد خلت - بذاتها - من التوقيع - كما لا يجزىء في هذا المقام القول بأن في تقديم مذكرة الأسباب على هذا النحو ما يتضمن الاحالة على الأصل المقدم في طعن آخر .

٢ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها من صدرت عنه على الوجه المعتبر قانوناً ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بوقائع خارجة عنها غير مستمدة منها - ولما جرى عليه قضاء محكمة النقض أيضاً من تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها ، والا غدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تقاضى المبلغ النقدي المبين بالمحضر من خارج نطاق عقد الايجار كخلو رجل ، وطلبت عقابه بالمادتين رقمي ١/٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة رقم ١/٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة

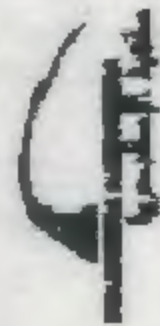
مع الشغل وغرامة أربعة وعشرين ألفاً من الجنيئات والزامه برد مبلغ اثني عشر ألفاً من الجنيئات للمجنى عليه وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ .
عارض وقضى في المعارضة باعتبارها كان لم تكن . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ونى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في الثالث والعشرين من فبراير سنة ١٩٨٤ وقدمت في التاسع والعشرين من الشهر ذاته مذكرة بأسباب الطعن غير موقع عليها ، وإن اشتملت على ما يفيد صدورهما من مكتب الأستاذ المحامي . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها في أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، أوجب في فقرتها الأخيرة - بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم - أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكانت ورقة الأسباب المقدمة في هذا الطعن قد بقيت غفلاً من التوقيع حتى قوات ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً . ولا يشفع في ذلك ما هو ظاهر من ورقة الأسباب من أنها صورة ضوئية مأخوذة عن أصل ومخصصة لهذا الطعن بما قد يشير إلى أن المحكوم عليه طعن أو طعوناً أخرى أعلنت لها جميعاً مذكرة أسباب واحدة وقع على أصلها محام مقبول أمام محكمة النقض ثم خصصت صورة ضوئية منها لكل طعن بعد إثبات البيانات الخاصة به في فراغات تركت لهذا الغرض بالأصل ،

ما دام الثابت من ورقة الأسباب المقدمة في الطعن المسائل انهما ، وان ظهرت بها صورة التوقيع المثبت على الأصل الذي أخذت منه ، الا أنها قد خلت - بذاتها - من التوقيع - كما لا يجزىء في هذا المقام القول بأن في تقديم مذكرة الأسباب على هذا النحو ما يتضمن الاحالة على الأصل المقدم في طعن آخر ، وذلك كله لما هو مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها من صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بوقائع خارجة عنها غير مستمدة منها - ولما جرى عليه قضاء محكمة النقض أيضا من تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها ، والا غلت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلا .



Bibliotheca Alexandrina



0536757